

مركز دراسات الوحدة العربية

المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية

دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريّف المدن

الدكتور متروك الفالح

المجتمع و الديمقراطية و الدولة

في البلدان العربية

دراسة مقارنة لاشكالية المجتمع المدني في ضوء تري



مركز دراسات الوحدة العربية

المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية

دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريّف المدن

الدكتور متروك الفالح

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الفالح، متروك

المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن/ متروك الفالح.

٢٠٦ ص.

ببليوغرافية: ص ١٧٩ ـ ٢٠٣.

يشتمل على فهرس

ISBN 9953-431-04-3

١. المجتمع المدني ـ البلدان العربية. ٢. الديمقراطية ـ البلدان العربية. ٣. تريف المدن ـ البلدان العربية. أ. العنوان.

307.7209174927

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، آذار/ مارس ٢٠٠٢

المحتويات

قائمــة الجــداول

مقدمة

- ١ -

تعود الفكرة المركزية في هذه الدراسة إلى عدة سنوات مضت عندما أخذت أمعن النظر والملاحظة في مدينة الرياض من حيث ازدياد حجمها ومساحتها، بما يعكس تنامياً متسارعاً في السكان، وعلى نحو لا يمكن تفسيره بالنمو الطبيعي للسكان الأصليين، وبخاصة أنني أعرف الرياض منذ نهاية الستينيات وحتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين. لقد كانت مدينة صغيرة يتوزع سكانها على امتداد شارع المطار ـ البطحاء، شمالاً وجنوباً وبأحياء محدودة هي حي الملز والغرابي والصالحية وحلة العبيد على الشطر الشرقي لذلك الشارع (ومن شماله وحتى جنوبه). وفي المقابل، هناك حي الوزارات والمربع وعليشة والشميسي والديرة ومنفوحة في جزئه الغربي ومن الشمال وحتى الجنوب. انقطعت عن الرياض تقريباً حوالى عشر سنوات منذ نهاية السبعينيات وحتى أواسط عام ١٩٨٧ أثناء فترة دراستي في الولايات المتحدة الأمريكية. وعندما قارنت، بعد عودتي إليها، تلك الصورة السابقة بما هي عليه في نهاية القرن العشرين، تبيّن لي تكوّن أحياء متعددة ومتنوعة وبمساحات كبيرة تتجاوز إمكانية التوسع الطبيعي. ومن ثم تبيّن لي أن أغلبية السكان من المواطنين هم مهاجرون من المناطق الريفية سواء أكانت المناطق المجاورة أم البعيدة عن مدينة الرياض. وعلى الرغم من أنني على علم ومعرفة بما يسمى تريّف السلطة، وبخاصة في المشرق العربي وعلاقة ذلك بعصبيات معينة، وما يتصل بالعلاقة بين البداوة والسلطة، وأطروحات ابن خلدون عن تلك المسألة، إذ إنني بدأت مطالعتي لأطروحته في **مقدمته** منذ أوائل الثمانينيات عندما كنت أتابع دراستي في الولايات المتحدة، وتطور الأمر لاحقاً بالتعمق في تلك الآليات والعناصر المترابطة بين السلطة والتركيبة الاجتماعية ـ فإنني لم أكن ملتفتاً إلى ما يمكن أن يسمى تريّف المدن.

عندها، وفي حدود عام ١٩٩٦، أخذت أتوسع في قراءاتي عن مفهوم

المجتمع المدني فبدأت أكتشف العلاقة بين ما يمكن تسميته مجتمع «المدن» في صورته الغربية كما تطور تاريخياً، وصلة ذلك بالتصنيع وطفرة التغيرات السكانية والتحولات الاقتصادية، وما ارتبط به من نمو وصعود للطبقة الرأسمالية والبرجوازية، وبالتالي ما يمكن ملاحظته من تشكل لتكوينات مجتمعية ومنظومات ثقافية مصاحبة في إطار ذلك المجتمع وصلته بالدولة ثم تعميمه لاحقاً على الريف بما يمكن تسميته تمدين الريف.

ولعله من قبيل الصدفة المثيرة حقاً للدهشة أنني عند التأمل في تلك المسألة أخذت أسترجع بعض الصور الذهنية لحالة المدن الأمريكية والريف الأمريكي كما لاحظته في إطار التشابه العام من حيث مكونات ما يسمى «بالمجتمع المدني» وقيمه وثقافته، على الرغم من التباين في بعض السلوكيات الفرعية التي لا تخرجه عن ذلك التماثل إلا باعتبارها على شكل تجمعات أصغر فقط، تتمثل فيها الأنشطة الرأسمالية المسيطرة وقواها الاقتصادية كافة، وبخاصة من حيث طبيعة النشاطات التجارية والسكن والمطاعم وصالات السينما... إلخ. إنها في الريف وفي مدنه وقراه الصغرى تكون على نحو أصغر، وهذا لا يمنع وجود سلوكيات وأخلاقيات تمايز بالتأكيد مع المدينة وساكنيها[١].

وفي إطار تلك الصورة تذكرت أنني كنت قد اقتنيت مجموعة من الكتب اشتريتها قبيل نهاية دراستي في أمريكا وأثناءها، وكان عدد منها يركز على دراسة التحولات الرأسمالية وكيفية حدوثها تاريخياً، وبخاصة في إطار التجربة الأوروبية. ولعل الاهتمام بالدراسات الاجتماعية والاقتصادية وملاحظات التيارات الفكرية في تفسير تلك التحولات يفسران اهتماماتي بتلك الدراسات، وبخاصة في إطار تأثير الصراع والحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي وما اتصل بدراستي في العلوم السياسية والتركيز على العلاقات الدولية والسياسة المقارنة وتاريخ أوروبا الحديث وخصوصاً في مجال الثورات الاجتماعية. وكم كانت دهشتي كبيرة عندما اكتشفت ـ وأنا أفكر وأقرأ وأجمع المعلومات عن الاختلاف بين المدينة العربية والمدينة الأوروبية والمقارنة بينهما ـ أن في مكتبتي من ضمن تلك الكتب والدراسات التي

---

(١) في صيف عام ١٩٩٩ (تموز/يوليو)، تم عرض فيلم في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية اسمه (The Wood)، والفيلم يتحدث عن قصة طالب أمريكي أسود أتى من الريف الأمريكي الشرقي (منطقة جورجيا)، إلى منطقة الوود (Wood) في مدينة لوس انجلوس للدراسة في إحدى مدارسها، والتي أغلب طلابها من السود قاطني ذلك الحي. والقصة تبين مدى الاختلاف في السلوكيات والقيم بين ذلك الطالب في بداية تعامله مع أقرانه في المدرسة من أبناء المدينة، وكيف أنه أنفق وقتاً طويلاً لكي يتكيف معهم... الخ.

أشرت إليها آنفاً، كتباً عدة تتحدث كلها عن تفسير التحول والانتقال إلى الرأسمالية والأدوار التي لعبتها المدن، وفي إطار التصنيع في ذلك التحول. وقد كان أبرزها: *Cities, Capitalism and Civilization*[٢]. عندها بدأت ألاحظ الدور المركزي للمدن الغربية في تلك التحولات، وصلتها بمسألة المجتمع المدني ومكوناته.

- ٢ -

على ضوء ذلك ترسخت قناعتي بملاحظة بنية «المدن» العربية، وبخاصة الرئيسة منها، والتي يمكن أن تكون الحاضنة لما يسمى «المجتمع المدني» في البلدان العربية. من هنا بدأت أفكر جدياً بالمقارنة وبفحص افتراض تباين «المدينة» العربية عن المدينة الأوروبية والغربية بعامة في ما يتصل بعلاقتها بالمجتمع المدني. ومع تجميع المعلومات عن «مدن» عربية، وبخاصة السكان وتحولاتهم في إطار ما يمكن تسميته بالتحضر، كانت دهشتي كبيرة بأن أجد الصورة التي بدت عليها الرياض من زيادة هائلة بالسكان، تتبدى في المدن العربية الكبرى بذاتها، حيث بدا لنا ونحن ننظر في نسب التحضر، أنها ذات وتيرة عالية مما يعكس مسميات لا تعكس حقيقة واقع البناء الاجتماعي للمدن العربية سواء أكانت كبيرة أم صغيرة. من هنا بدأت تتكشف لنا بنية «مدن» عربية متريّفة أو هي أصلاً ريفية. وأدت بنا بالتالي إلى محاولة فهم إشكالية «المجتمع المدني» في البلدان العربية على ضوء تلك الحقيقة الاجتماعية.

وارتباطاً بتلك البنية المتريّفة، تكشفت الأمور بأن تلك البنية ليست فقط متريّفة، وإنما هي إضافة إلى ذلك تتكون من وحدات (أحياء) ذات تجمعات بشرية تتمحور حول خلفيات اجتماعية أو مناطقية أو طائفية بعينها. وبدا الأمر وكأنه يأخذ شكل «مدينة» مقبولة من حاويات أو غرف (Compartments) تنزع إلى تفاعل مكثف في إطار مجموعاتها، وإن كانت تتواصل مع الوحدات الأخرى لبعض من ضرورات الحياة والعمل[٣].

وفي إطار تلك البنية كان لا بد من الحديث عن نقطتين مهمتين هما: **الأولى** المنظومة الثقافية العربية الإسلامية التي تمثل لا شك المرجعية المباشرة والفورية لمعظم الفئات الاجتماعية أفراداً أو جماعات سواءً في الريف أو «المدينة» المتريّفة، وإن كان الريف وأهله أكثر تشبعاً بها. والإشارة إلى المنظومة الثقافية العربية الإسلامية هنا ليس

---

(٢) في ذلك انظر: R. J. Holton, *Cities, Capitalism and Civilization*, Controversies in Sociology; 20 (London; Boston, MA: Allen and Unwin, 1986).

(٣) تلك الملاحظة سبق أن أشار إليها كل من جانيت أبو لغد عن مدينة القاهرة في دراستها عام ١٩٧١، وفؤاد إسحاق الخوري عن مدينة بيروت. انظر ذلك في: فؤاد اسحاق الخوري، **الذهنية العربية: العنف سيد الأحكام** (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٣)، ص ١١٠.

الهدف منها تبيان أنها متعارضة مع فكرة الديمقراطية باعتبار الأخيرة نظاماً أو أسلوباً للحكم يقوم على المشاركة السياسية في صناعة القرار وتعدد القوى والتبادل السلمي للسلطة، ولكن الهدف من ذلك هو الربط بينها وبين مسألة «المجتمع المدني» في إطار ما يمكن تسميته الليبرالية والحريات العامة، وباعتبار أنه في هذا السياق هناك بالفعل تصادم بين تلك المنظومة الثقافية وفكرة الأسقف المفتوحة للحريات والحقوق في إطار التكوينات الاجتماعية ذات الصلة بفكرة «المجتمع المدني» ومفهومه في الغرب.

النقطة الثانية الأخرى والمهمة هي مسألة الطبقة الوسطى وعلاقتها بـ «المجتمع المدني»، وصلة ذلك بالدولة والاتجاهات الديمقراطية، ومقارنة ذلك أيضاً بتلك الفئات المسماة طبقة وسطى أو رجال المال والأعمال في البلدان العربية، ومدى استقلاليتها عن الدولة أو قدرتها على إحداث ضغوط موازية باتجاه تشكّل وقيام «مجتمع مدني»، وباتجاه تفعيله نحو الديمقراطية. وفي المناقشة، وبالمقارنة مع الحالة والتجربة الغربيتين، تبين لنا مدى تبعية الطبقة الوسطى للدولة في البلدان العربية، باعتبار هذه الأخيرة مكوّناً ارتبط إما بالتكوينات الرأسمالية الخارجية أو باقتصاد الدولة العربية وإنفاقاتها وبالتالي هيمنتها. ولعل فكرة أولوية وهيمنة السياسة في البلدان العربية على الاقتصاد كانت ولاتزال محورية منذ أن لحظها ابن خلدون قبل عدة قرون؛ فالمال والاقتصاد لا يؤديان بالضرورة إلى النفوذ السياسي وإنما العكس هو غالباً الصحيح.

ـ ٣ ـ

عندما فرغت من إعداد هذه الدراسة في أصلها عام ١٩٩٧، بعثت بها إلى مركز البحوث بكلية العلوم الإدارية في سياق الترقية إلى درجة الأستاذية لنشرها، وهو ما تم فعلاً عام ١٩٩٨[٤]. كانت هناك دعوة في الخليج من منتدى التنمية عن المجتمع المدني حيث المؤتمر السنوي للمنتدى والذي عقد في دبي (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨) وقد ألقيت محاضرة مختصرة عن تلك الفكرة، ولكن بتركيز على حالة الجزيرة العربية. وقد نشرت مع دراسات أخرى في كتاب صدر عن المنتدى[٥].

---

(٤) متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في الجزيرة العربية: دراسة مقارنة لإشكالية «المجتمع المدني» على ضوء تريف «المدينة العربية»** (الرياض: جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، مركز البحوث، ١٩٩٨).

(٥) متروك الفالح، «المجتمع والديمقراطية والدولة في الجزيرة العربية: دراسة مقارنة لإشكالية «المجتمع المدني» على ضوء تريف «المدينة العربية»،» في: ريما الصبان، منيرة أحمد فخرو ومتروك الفالح، **قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون: المؤسسات، التشريعات، الأقليات** ([دبي]: منتدى التنمية؛ الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٨)، ص ٥١ ـ ١٠٠ و١٦٣ ـ ٢٠٩.

في مرحلة لاحقة بدا لي أن هناك جزئية لا بد من التعامل معها، وهي مسألة التحولات الديمقراطية في شرق آسيا، في اليابان وماليزيا بالذات، وإلى حد ما في الهند، وبخاصة أنني توقعت أن تثار تلك القضية من زاوية المنظومة الثقافية في تلك البلدان ومدى تشابهها في الإطار الجمعي وهيمنة الأسرة واستمرار تأثيرها في العمل السياسي، وكذلك مدى وجود دور للمجتمع المدني من عدمه في مسألة تلك التحولات الديمقراطية. عندها وجدت أنه لا بد من أن تطوّر الدراسة لتشمل ضمن ما تشمل تلك الجزئية وأشياء أخرى منها التحولات في المدن الغربية حديثاً وبخاصة الأمريكية، في إطار من التحولات الديمغرافية والمنظومة القيمية المصاحبة، وكذلك المترافقة مع تنامي ما يسمى مجتمع المعلومات (Information Society) في مقابل مجتمع التصنيع (Industrial Society) الذي كان سائداً حتى أوائل السبعينيات من هذا القرن[٦]، وما ارتبط بذلك من قوى العولمة وتقنيات المعرفة وثورة المعلومات، وأثر ذلك في «المجتمع المدني» والدولة والديمقراطية. وقد تبين لنا من خلال تلك الإضافة أننا بالفعل أمام تغيرات وحقول جديدة للمدن الغربية، وبالتالي أمام حقول وأدوار جديدة لـ «مجتمع مدني» في تلك البلدان يتواكب مع تلك المتغيرات في بنيته الحاضنة ومشاكلها ذات الصلة بالمجتمع والدولة داخلياً وخارجياً. وفي سياق هذه الإضافة فقد حرصت على استغلال رحلتي بصحبة عائلتي في إطار التفرغ العلمي في زيارتي إلى الولايات المتحدة الأمريكية في صيف (حزيران/ يونيو - تموز/ يوليو ١٩٩٩) لجمع ما استطعت من معلومات ومصادر ذات صلة بتلك التحولات في المدن الأمريكية تحديداً، ومتابعة المناقشات التي كانت تدور حولها في تلك الفترة، وكذلك ملاحظة التركيبة الديمغرافية ومساكنها وأحيائها. وبينما كنا نناقش مسألة «المجتمع المدني» في البلاد الغربية و«مدنها»، ومدى الاختلاف الكبير بينها وبين مثيلاتها في البلدان العربية، بدا لنا أن الفجوة تتسع على نحو غير مسبوق في سرعته. وإن كان ما يفصلنا عن المدن الغربية في إطار وثنايا ونتائج الثورة الصناعية والتحولات الرأسمالية التقليدية إبان فترة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وأجزاء من القرن العشرين هو ما لا يقل عن مئة سنة أو أكثر، فإننا هذه الأيام وبالمقارنة، ومع تسارع ثورة المعلومات، أمام فجوة زمنية هائلة قد تتضاعف مرات ومرات مستقبلاً.

إضافة إلى ذلك، وفي إطار تلك الإضافات والتفكير الجدي في تعميم الفكرة

(٦) عن التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات في البلدان الغربية وبخاصة الأمريكية، انظر: **Francis Fukuyama, *The Great Disruption: Human Nature and the Reconstruction of Social Order* (New York: Free Press, 1999).**

وإيصالها بشكل تشمل معه فئات ثقافية عربية أوسع، فقد عملت منذ البداية على أن أتابع كل جديد، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، حول التحولات التي تجري في إطار المدن العربية أو التكوينات الاجتماعية (المجتمع المدني) أو التقليدية أو التحولات والتغيرات السياسية وسواء بالإيجاب أو السلب كماً أو كيفاً. ولذلك فقد تم إدخال إضافات أساسية (بمصادر جديدة أو محدثة، حزيران/ يونيو ٢٠٠١) وغير قليلة سواء داخل المتن وفصول الدراسة أو بالهوامش. ونتيجة ذلك فإن هذه الأخيرة (الهوامش) ازدادت بأكثر من مئة بند، هذا عدا المعلومات الكيفية المضافة داخل الهوامش، والتي رأينا أنه من الأفضل وضعها فيها. من هنا، فإن هذه الدراسة، لكي تستقيم و/ أو تقوّم، فيجب أن تقرأ، كما هو المفترض مع أية دراسة، بملاحظة دقيقة للتوثيقات مقرونة بما ورد في الهوامش.

وكانت النتيجة التي توصلنا إليها أن بنية «المدن العربية»، وهي بنية متريّفة ومتصلة بالتكوينات الاجتماعية ذات الإمدادات المناطقية أو العائلية أو القبلية أو الطائفية أو خليط منها، غير قادرة على أن تلعب الدور نفسه الذي لعبته المدن الأوروبية في نشأة مؤسسات المجتمع المدني وتكويناته وتطورها، واحتضان حركته على نحو فعال باتجاه المسألة الديمقراطية. وحيث إن التكوينات الموجودة فعلياً والمسماة «المجتمع المدني» ومناصريها في داخل تلك «المدن» العربية وقواها ليست فقط غير راغبة، وإنما كذلك غير قادرة على تفهم تلك التكوينات وقيمها ومنظومتها القيمية وغير راغبة في الوقت نفسه في استيعاب تلك التكوينات الاجتماعية ذات الأصول الريفية داخل «المدن» العربية ذاتها وفي أطرافها أو باتجاه الريف في الأطراف من المركز بعامة، وكذلك، في المقابل فإن القوى التقليدية غالباً لا تنزع إلى تلك التكوينات «المدنية» وإن نزع بعضها أو بعض من عناصرها فهي مرفوضة أو غير مرغوب بها، فإن فكرة «المجتمع المدني» وقواه وعناصره الحالية لا يمكن لها أن تقوم بأدوار التحول الديمقراطي أو بتعزيزه أو بالمحافظة عليه. من هنا فإن الحاجة الماسة تلازماً هي فك الاشتباك بين مسألة الديمقراطية ومسألة «المجتمع المدني» بما هو قائم من جهة، وكذلك فك الاشتباك بين مسألة الديمقراطية والمسألة الليبرالية بما هي فضاءات مفتوحة للحريات وفي سياق الحقوق بتأسيس تكوينات اجتماعية تحت مظلة «المجتمع المدني» وفي سياق التجربة الأوروبية ومنظوماتها القيمية والثقافية والمنفتحة على كل الاتجاهات. وعليه، فإن هناك حاجة ملحة إلى إدخال متغيرات في بنية ومفهوم ما يسمى «المجتمع المدني» القائم والمتداول حالياً في البلدان العربية، باتجاه مفهوم وبنية أشمل وأعم يمكن أن تأخذ مسمى «المجتمع الأهلي» بحيث إنه يستوعب تلك المجموعات الحديثة والتقليدية دون إقصاء، وبخاصة أن البنى التقليدية أو المتريّفة أو ذات الامتدادات الريفية لا تزال سائدة فاعلة، ويمكن أن تؤدي إلى

تعزيز تلك الاتجاهات على طريق الإصلاح السياسي من خلال فكرة التوازي والتكافؤ والندية باعتبارها تشكل، كما يطرحها إيليا حريق ويجادل بها، أسساً للتنوع والتعدد، مانعة من الاستبداد في العلاقة بعضها تجاه بعض[٧]. إضافة إلى ذلك فإن منظومة الثقافة العربية الإسلامية والملازمة لتلك النتيجة «تريّف المدن» لا تلغي فكرة التحول باتجاه الديمقراطية، فمسيرة الديمقراطية في لبنان مثلاً، وعلى الرغم من بعدها الطائفي وسلبياتها كأحداث الحرب الأهلية، وكذلك التحولات التي تجري في بعض البلدان العربية وبخاصة في اليمن والأردن وفي بعض بلدان الخليج، وهي تحولات آتية من السلطة أصلاً، تشير إلى أن المجموعات المختلفة تقوم بالتفاعل مع تلك التحولات والانخراط فيها. ومهما يكن من انعكاسات سلبية، وتلك يمكن أن تكون موجودة فعلاً، فإن التعامل معها وإشراكها هما الحل الأمثل، في رأينا، لدى التعامل مع المسألة الديمقراطية.

ومن الملاحظ أن هناك قوى تقليدية أو مرتبطة بها، مثل بعض الأحزاب الدينية كما هي الحال في باكستان في فترة الحكم النيابي قبل سيطرة برويز مشرف على السلطة التنفيذية عام ٢٠٠٠ المنصرم، أو في الهند، وفيها الحزب الحاكم حالياً ذو التوجه الهندوسي، وكذلك بعض الأحزاب السياسية المسيحية أو اليمينية الأوروبية، أو اليهودية في الكيان الصهيوني ودخولها العمل السياسي وقبولها اللعبة السياسية الديمقراطية... كل ذلك يدل على أن التكوينات الاجتماعية غير «المدنية» ليست بالضرورة معيقة للعمل الديمقراطي إذا ما تهيأت الأجواء والمناخ العام لذلك. لهذا فإن من الغريب حقاً الإصرار على صيغ الحداثة والعلمنة من قبل بعض البلدان العربية كمعايير وحيدة مقبولة لتشكل الأحزاب السياسية وقيامها، كما هي الحالة التونسية والجزائرية والمصرية، حيث تصر مصر على سبيل المثال على عدم إعطاء الإخوان المسلمين الموافقة على تشكيل حزب سياسي علني لهم حتى وإن كان تحت مسمى معتدل هو «الوسط»، بل إن هناك محاصرة لها ولحزب العمل المتحالف معها كما حصل مؤخراً من قيام لجنة الأحزاب المصرية بتجميد نشاط الحزب وصحيفته **الشعب**، وعلى خلفية اتهامات بالانقسام وصلة بمسألة رواية **وليمة لأعشاب البحر**، ودور الدولة في ذلك، على الرغم من أن الأزهر قد أصدر بياناً ضد الرواية وطبعها في مصر[٨]. ويبدو أن تلك الإشكالية بسبب رواية **وليمة لأعشاب البحر** وما

---

(٧) إيليا حريق، «التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، ص ٤ ـ ٢٩.

(٨) حول حزب العمل وتجميد نشاطه وعلاقة ذلك بالإخوان المسلمين ورواية **وليمة لأعشاب البحر**، انظر: «مصر: تجميد حزب العمل وإسكات الشعب وقادته يواجهون اتهاماً بتهديد الوحدة الوطنية،» **الحياة**، =

صاحبها من ردود فعل غاضبة على المستوى الشعبي والقوى الإسلامية، وكذلك موقف حزب العمل القوي ضدها وما قابلها من ردود فعل مضادة من قبل القوى السياسية وبخاصة من بعض الأحزاب اليسارية مثل حزب التجمع وكذلك بعض عناصر التيارات الليبرالية والحداثية، تؤكد فكرة وإشكالية الإقصاء المتبادل بين التكوينات المسماة بـ «مجتمع مدني» من جهة، وتلك التكوينات الموصوفة بالقوى التقليدية والإسلامية من جهة أخرى. فوق هذا فإنها تثير إشكالية بعد الثقافة العربية الإسلامية (هنا على مستوى الشارع المصري) والمناهضة لأسقف الحريات غير المحدودة، وبخاصة في ما يتعلق بالدين والمعتقدات (الذات الإلهية) وكذلك الأبعاد الجنسية الإباحية.

من هنا كان هذا الكتاب على هذه الطبعة المزيدة. وعلى كل حال، فقد لا يعجب عدد من المثقفين بالنتائج التي توصلنا إليها. ومع هذا فإننا نأمل أن تضيف

= ٢١/٥/٢٠٠٠، ص ١ و٦. وعن موقف حزب العمل والأزهر وموقف الأحزاب المصرية الأخرى من تلك المسألة، وبخاصة حزب التجمع، والتطورات وما يتصل بالمظاهرات وكتابات **الشعب** والاتهام بالإثارة والفتنة والتكفير وأسلمة السياسة ممثلة بالأمين العام لحزب التجمع، رفعت السعيد، وفي المقابل دفاع حزب العمل المجمد، ممثلاً بأمينه العام، عادل حسين [انتقل إلى رحمة الله في ١٥/٣/٢٠٠١، كما ورد في: مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، معد، «موجز يوميات الوحدة العربية، آذار (مارس) ٢٠٠١،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٧ (أيار/مايو ٢٠٠١)، ص ١٨٩ ـ ١٩٣ وبخاصة ص ١٩٢، نقلاً عن: **النهار**، بيروت، ١٦/٣/٢٠٠١] والذي كان شدد على اتساق حزب العمل بتوجهه الإسلامي مع الدستور المصري والذي ينص على أن الإسلام يعتبر المصدر الأول للتشريع، وتشديده على أن القضية هي في أن الدولة وفي سابقة خطيرة أقدمت على طباعة رواية **وليمة لأعشاب البحر** والتي اتهمها بأنها تهاجم «الذات الإلهية»، وبالتالي كان كما يقول الموقف القوي لحزب العمل والشارع المصري، وكذلك صدور بيان من الأزهر ضد الرواية وطباعتها. وشدد على أن الآخرين وبخاصة الدولة إنما تمثل في هذه الخطوة ضربة للديمقراطية. وردت تلك الملاحظات في: برنامج «الاتجاه المعاكس،» قناة الجزيرة الفضائية (قطر)، ٣٠/٥/٢٠٠٠، الساعة ٦ ـ ٨ مساءً بتوقيت غرينتش. وقد شارك في الحلقة من جانب حزب التجمع المصري، الأمين العام للحزب رفعت السعيد ومن حزب العمل المصري المجمد، أمينه العام، عادل حسين. هذا وكانت هناك مداخلات من عدد من الشخصيات السياسية المصرية مثل مجدي أحمد وصلاح عيسى. . . وآخرين. وفي مقابلة مع أحمد منصور في برنامج «بلا حدود،» قناة الجزيرة الفضائية، ٣١/٥/٢٠٠٠، الساعة ٦ ـ ٨ مساءً بتوقيت غرينتش، قال د. محمد سليم العوا، وهو من المفكرين الإسلاميين وفي إطار مسألة حرية الإبداع والتفكير، إنه، ورغم أنه لا يقر الطريقة وأسلوب الإثارة التي عالج بها الإسلاميون موقفهم من رواية **وليمة لأعشاب البحر** ووزارة الثقافة المصرية وما صحبها من مظاهرات في جامعة الأزهر، بأنه يتفهم تلك الردود باعتبار أن الرواية تافهة، وذات أسلوب منحط تدعو إلى الإباحية الجنسية، وتسب الذات الإلهية، وتحط من قدر مقاومة وجهاد الأمة تجاه الأعداء، مذكراً بتحرير جنوب لبنان مؤخراً على أيدي القوى الإسلامية وبخاصة حزب الله. وأضاف مذكراً بأن الأزهر قد وقف ضد وزارة الثقافة المصرية والرواية، ولكنه في بيانه تضمن عبارات تنم عن الاعتدال وعدم التطرف، وطالب العوا باستمرار الدور التاريخي للأزهر على الرغم من المآخذ عليه.

هذه الدراسة ـ وأظنها قد حققت ذلك ـ أبعاداً جديدة أو غير مطروقة على هذا النحو أو ذاك، بما يؤدي إلى مراجعات في أطر التفكير والمفاهيم، وعلى نحو يساهم في الفهم والانتقال إلى تصورات الممكنات الأقرب إلى الواقع، ومن ثم التعامل منه وفيه وليس من خارجه، ودونما اعتراض على مسألة الاستفادة ما أمكن من الأفكار والمفاهيم الخارجية، طالما أن توظيفها ممكن ومساعد في الفهم والتفسير والتحول المطلوب.

الفصـــل الأول

الإطار النظري للدراسة

منذ عقدين ونيف من الزمن، وبخاصة منذ نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات، بدأ الاهتمام في المنطقة العربية بمسألة علاقة الدولة بالمجتمع باتجاه بناء المؤسسات السياسية وعلى محاور الاتجاهات الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان[1]. ويبدو أن كثيراً من الاهتمام بعلاقة الدولة ومؤسساتها بمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان يعود إلى الإخفاقات على المستوى القومي العربي في قضايا ذات صلة بالمجابهة مع الكيان الصهيوني، وما أدت إليه من مسلسل من الهزائم والانكسارات من منظور قوة الدولة العربية وضعفها مقارنة بالدولة الصهيونية. وفوق ذلك، فقد كانت هناك مشكلات ذات صلة بالقضايا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية على محور التنمية والتقدم، والتي في مجملها تشكل إخفاقاً لمعظم البلدان العربية[2].

إضافة إلى ذلك، ومع نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات حدثت تطورات دولية شملت انهيار الدولة السوفياتية والمنظومة الاشتراكية ككتلة وحلف، وما تبع ذلك من اختلالات في طبيعة وتركيب المجتمع والنظام الدولي، وتفكك عدد من الوحدات (الدول) القومية باتجاه قيام دول عديدة أخرى على أنقاض تلك «الدولة

---

(١) من ذلك مثلاً: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، و**التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في عمان، ٢٦ ـ ٢٨/٣/١٩٨٩**، تحرير سعد الدين ابراهيم، سلسلة الحوارات العربية (عمان: المنتدى، ١٩٨٩).

(٢) بالإضافة إلى تلك العوامل هناك قوة سياسية في الغرب، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، لديها بعض النشاط في دعم التوجهات الديمقراطية في بعض البلدان العربية، ولكن بشكل منهجي وثقافي. ومن هنا نشأت في بعض البلدان العربية مراكز أبحاث ودور نشر تركز على تنمية المجتمع المدني والثقافة المدنية والليبرالية. ومن تلك المراكز المهمة والتي تلقى دعماً غربياً: مركز ابن خلدون، ودار الأمين في القاهرة، وكذلك مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد (عمان ـ الأردن).

الإقليمية». وترافقت تلك التحولات مع ولادة اتجاه عام يشير إلى بروز محور الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان في تشكل وإعادة تشكّل كثير من الدول ذات التوجه غير الديمقراطي. وكانت أوروبا الشرقية في معظم دولها باستثناء يوغسلافيا وقومياتها (وإن أخذت تتجه نحو ذلك بفعل ضغوط دولية منذ ما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩) قد شهدت توجهاً نحو بناء الدولة على أسس ديمقراطية، بما يعني قيام دولة ذات سلطة تقوم على الفصل بين السلطات، وعلى المشاركة السياسية ـ بما يعني تعدد القوى السياسية وتنافسها على تلك السلطة بطريقة سليمة، وقبولها بمبدأ تداول السلطة. ومع تلك المتغيرات على الساحة الدولية، ومع اتجاهات الليبرالية الاقتصادية والسياسية الرأسمالية الغربية (الخصخصة والديمقراطية والحياة النيابية والتعددية ومنظوماتها القيمية الغربية) كانت مقولات نهاية التاريخ لفوكوياما في أوائل التسعينيات، ولكنها ترافقت والاستعلاء الغربي في مقولات هانتنغتون في صراع الحضارات[٣].

وفي سياق التحولات العالمية تلك كانت البلدان العربية تبدو ضمن البلاد الأكثر ترجيحاً لحدوث تحولات ديمقراطية فيها، وبخاصة في أعقاب أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) وتزايد الثقل الغربي الأوروبي والأمريكي تحديداً. إن تلك الأزمة وما رافقها في إطار التحولات العالمية قد ولدا الإحساس لدى العديدين في البلدان العربية، وبخاصة ذوو النزعات الليبرالية، بأن هناك آمالاً كبيرة يمكن أن تبنى على الثقل الغربي في المساعدة على تشجيع بناء الدولة ورفعها على أسس ديمقراطية، وبخاصة أن الثقل الغربي والأمريكي تحديداً ترافق وتشكّل مصالح للغرب في المنطقة والبلدان العربية. تلك الآمال كانت سائدة في المشرق العربي وفي المغرب العربي على السواء، وإن كانت قد برزت بدرجة أكبر في عدد من بلدان الخليج العربي أثناء تلك الأزمة وتشعباتها. وإن كانت تلك هي الآمال، فإنه لمن المثير للملاحظة أنه وبعد عشر سنوات من الوجود والثقل الغربي الأمريكي

---

(٣) انظر: Francis Fukuyama: «The End of History?,» *National Interest*, no. 16 (Summer 1989), pp. 3-18, and *The End of History?* (New York: Free Press; London: Hamish Hamilton, 1992).

وظهرت لهذا الكتاب ترجمة إلى اللغة العربية، انظر: فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣). وعن مقولات هانتنغتون عن صراع الحضارات، انظر: Samuel P. Huntington: «The Clash of Civilizations?,» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3 (Summer 1993); *The Clash of Civilizations: The Debate* (New York: Council on Foreign Relations, 1993), and *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

المكثف في المنطقة العربية وبخاصة في شرقها، تظل الخطى الفعلية على درب التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات والتعددية في البلدان العربية دون تلك الآمال كثيراً، بل إن كثيراً منها لم ير أية إمكانية للنور والتحقق، وخصوصاً بعدما شهدت حالات عربية عدة تراجعاً وانتكاساً ملحوظاً عن ذلك التوجه[٤]. تلك الإخفاقات والتراجعات على محاور الدولة والديمقراطية تبدو مثيرة للنظر والملاحظة، وخصوصاً أن هناك من اعتقد بأن المناعة العربية للتحولات الديمقراطية ـ في ما لو دفع بها الغرب ـ تبدو هشة ومفقودة إلى حد كبير، وهو ما يعني أن البلدان العربية وتحت ضغط واضح من الغرب باتجاه الديمقراطية سوف يسهل إحداث تحولات فيها باتجاه الديمقراطية، حيث إن الإرث الحضاري العربي لا يحتوي على الحصانة الحضارية المقاومة لتلك التوجهات الديمقراطية[٥].

وعلى الرغم مما في أطروحة الطعان من إثارة، إلا أنه وبعد مرور أكثر من سبع سنوات على أزمة الخليج وتلك التطورات العالمية، فإن الدولة في معظم البلدان العربية بقيت دونما تغيير يذكر على مستوى بنية السلطة وإصلاحها على أساس الديمقراطية والتعددية السياسية.

تلك المعضلة، معضلة التحولات الضئيلة أو المحدودة، وفي أحيان كثيرة، المنعدمة على محاور الديمقراطية والتعددية السياسية في البلدان العربية على الرغم من التحولات الدولية وتزايد الثقل الغربي والأمريكي في المنطقة العربية، تثير التساؤل عن عوامل استمرارها. ورغم أن الإجابة ترتبط بعوامل عديدة داخلية وخارجية، إلا أن ما يلاحظ على الإجابات المتوافرة لكثير من المفكرين والمثقفين العرب، وإلى حد ما الباحثين الغربيين، هو أن تلك المعضلة ترتبط بدرجة أو بأخرى بإشكالية ما

---

(٤) يبدو أن السياسة الأمريكية تجاه البلدان العربية، وبخاصة الحليفة لها، لا تضغط في اتجاه التحولات الديمقراطية فيها، بل إن الإدارة الأمريكية على ما يبدو ومن خلال الدراسات الأكاديمية، تؤكد عدم رغبتها في إحداث تلك التحولات، ذلك لأنها ستكون ضد مصالحها. في ذلك انظر: **Guilain P. Denoeux, *The United States and the Challenge of Democratization in the Arab World,* Occasional Papers (Washington, DC: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1996).**

كما وردت هذه الدراسة في مراجعة لها، بقلم خالد فريد سويلم بعنوان: «الولايات المتحدة الأمريكية والتحول الديمقراطي في العالم العربي،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٦ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦)، ص ٢٢١ ـ ٢٢٣. وهذا الموقف من الإدارة الأمريكية لا يلغي وجود قوة سياسية فيها تدعم التوجهات الديمقراطية من خلال دعمها لمراكز الأبحاث ذات الصلة.

(٥) عبد الرضا الطعان، «الديمقراطية الأمريكية والوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٢٣.

يسمى بـ «المجتمع المدني» في البلدان العربية من حيث هامشيته أو ضعفه أو القيود المفروضة عليه من الدولة، انطلاقاً من مقولة أهمية المجتمع المدني في تنمية التحولات الديمقراطية ودفعها وتعزيزها باعتبار أن ما يسمى بـ «المجتمع المدني» ينظر إليه على أن وجوده وفاعليته يعتبران أساسين للتحولات الديمقراطية[٦].

أولاً: مشكلة الدراسة وفرضيتها

إن اختلافنا مع ذلك التوجه ليس من باب الاعتراض لذاته، ولكن من باب الملاحظة النقدية لفكرة ما يسمى بـ «المجتمع المدني» وعلاقته ببنية المجتمع والثقافة العربية في إطار إشغالات بعينها هي إشغالات «المدينة» العربية مقابل إشغالات «الريف» العربي داخل البلدان العربية مقارنةً بتلك الإشغالات التاريخية الغربية لفكرة ومفهوم المجتمع المدني، وعلاقة ذلك ببنية «المدينة والريف» في الغرب.

وعلى هذا الأساس فإننا نتجاوز مسألة فعالية «المجتمع المدني»، ووجوده من حيث توافر عناصره وقواه أو القيود المفروضة على فعاليته من الدولة العربية، إلى ما يمكن تسميته بالحقول والبنية الاجتماعية والثقافية للمفهوم كما تطور في الغرب، وما يتصل ببنية المدينة/ الحاضرة ـ الريف/ القرية، وعلاقة المنظومة القيمية فيهما الخاصة بتنظيم العلاقة مع الدولة (السلطة)، وتعميم الفكرة من مستوى الإشغالات الاجتماعية للمدينة وقواها على الإشغالات الاجتماعية للريف في الغرب.

إننا لا نقول فقط بأن فكرة «المجتمع المدني» ضعيفة أو هشة، موجودة أو غير موجودة، فاعلة أو غير فاعلة، وأن قواها تفتقر إلى مستلزمات ومقومات في بنيتها وفي علاقاتها بعضها مع بعض من حيث انتفاء عناصرها الجوهرية، ومن حيث روحانية وقيم ما يسمى بـ«مدنية» (Civility) المجتمع المدني. وإنما نلاحظ ذلك كله ونتجاوزه أيضاً إلى فكرة أعمق تتصل بانتفاء الفكرة من أساسها إذا ما تم ربطها بالإشغالات المدينية والريفية العربية وقواها، وكذلك بالمنظومات القيمية الثقافية العربية والإسلامية.

والفرضية التي تنطلق منها الدراسة هي أن مفهوم «المجتمع المدني» وفكرته في المنطقة العربية لا تبدو غريبة عنها فقط، وإنما أيضاً غالباً ما تتعارض مع بنية

---

(٦) **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، و Larry Diamond, «Rethinking Civil Society: Toward Democratic Consolidation,» *Journal of Democracy*, vol. 5, no. 3 (July 1994), pp. 4 - 17.

المدينة ـ الريف، وقواها ومنظوماتها القيمية. وتلك البنية غالباً ما تتسم ـ وبتزايد ملحوظ ـ بما يمكن تسميته بـ «تريّف ـ المدينة». وهذا يعني أنه كلما تزايد تريّف المدينة العربية (والمدينة العربية قياساً على المدينة الغربية تبدو الحاضنة لمؤسسات وقوى وفعالية ما يسمى «المجتمع المدني») ـ أدى ذلك إلى إشكاليات تزيد من انتفاء فكرة «المجتمع المدني» من أساسها. وتلازماً مع تلك البنية المتريّفة للمدينة العربية، فإن الإشكالية ذات الصلة بما يسمى بـ «المجتمع المدني» غالباً ما تتعقد على نحو أكبر، حيث إن ذلك التريّف للمدن ترافق غالباً وتكوّن إشغالات اجتماعية ذات خلفيات محددة (اجتماعية أو مناطقية أو طائفية أو قبلية أو أسرية... الخ) في أحياء بعينها وفي المدينة ذاتها، بحيث أصبحت المدينة العربية تتشكل من مجموعات على شكل حاويات أو غرف متباعدة ومعزولة، أو بشكل أدق قليلة التفاعل والتواصل في ما بين وحداتها (أحيائها) وإشغالاتها. هذا بالإضافة إلى بنية المدينة ـ الريف في البلدان العربية، والعلاقة بين عناصرها بما هي قوى وكذلك منظومة قيمية وثقافية، فإن تلك الإشكالية لما يسمى بـ «المجتمع المدني» في المنطقة العربية تتعقد على نحو متزايد مع إدخال المنظومة الثقافية الإسلامية وتداخلاتها مع بنية المدينة ـ الريف، وبخاصة بما يتعلق بنواحي التعددية والليبرالية لمفهوم «المجتمع المدني» بحسب علاقته بالديمقراطية والليبرالية الرأسمالية الغربية.

وعلى الرغم من أن الدراسة تتركز على البلدان العربية والمنطقة العربية إجمالاً من حيث تداخل المدينة ـ الريف وثقافتها وتقاليدها، مع صلة ذلك بالثقافة العربية الإسلامية وأثرها في فكرة المجتمع العربي، إلا إننا في الدراسة نتوقع أن تكون تلك الإشكالية أكثر وضوحاً وبروزاً وفاعلية في تلك البلدان العربية التي تبدو مدنها متداخلة على نحو أكبر مع الريف وقواه وثقافته وتقاليده، وكذلك بصلة ذلك بشيوع الثقافة الإسلامية في تلك الإشغالات. ويضاف إلى ذلك أن الدراسة سوف تلحظ عدة مجتمعات أخرى وبخاصة الآسيوية (والتجربة اليابانية بالذات وربما الماليزية) ومدى علاقة دور المجتمع المدني بالديمقراطية فيها، وخصوصاً أن تلك المجتمعات تقترب من المجتمعات العربية من حيث سيادة بعض البنى الثقافية ذات التوجه الجمعي والأسري، وكذلك المسألة الإسلامية في ماليزيا. ونود أن نبين أن مفهوم الإشغالات الاجتماعية المستخدم على نحو مكثف في الدراسة، ويقصد به هنا تلك المجموعات البشرية والتي عادة ما تشغل حيزاً أو مكاناً محدداً غالباً ما تتسم بعلاقات اجتماعية وثقافية ومنظومة قيمية تميّزها من غيرها. ونود أيضاً أن نشير إلى أننا نستخدم مصطلح المراكز العمرانية كمرادف للإشغالات الاجتماعية في «المدن» أو «الأمصار» من جهة، والأطراف العمرانية كمرادف للإشغالات الاجتماعية في القرى أو الأرياف أو البادية والصحراء من جهة أخرى.

ثانياً: «المجتمع المدني»، المفهوم والدراسات السابقة

«المجتمع المدني» كمفهوم غربي ليس بالحديث، ويعود في جذوره إلى ما يسمى بفترة النهضة الأوروبية، وارتباطه بالأفكار ذات الصلة وبخاصة أفكار نظرية العقد الاجتماعي لهوبز ولوك وروسو وأطروحاتها وصولاً إلى الثورة الفرنسية وصعود البرجوازية الغربية في القرن الثامن عشر، ومروراً بالتطورات في القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين(٧).

وعلى الرغم من شيوع مفهوم «المجتمع المدني» في الأدبيات الأجنبية والعربية إلا أن هناك تفاوتاً في تحديد العناصر والقوى التي يتشكل منها ما يسمى بالمجتمع المدني، وبالتالي هناك تنوعات عديدة من التحديدات والتعريفات لمفهوم المجتمع المدني. وفي الأدبيات العربية فإن ندوة «المجتمع المدني» التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٩٢ قد تبنت تعريفاً للمجتمع المدني على أنه «يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية»(٨).

هذا التعريف يدخل الأحزاب السياسية ضمن عناصر «المجتمع المدني» كما هو الحال في تعريف م. ستيفن فيش (M. Steven Fish) في دراسته عن التحول الرابع في روسيا، حيث يحدد «المجتمع المدني» في دراسته باستبعاد عدد من العناصر وإدخال آخر عندما يقول: «إن مفهومي للمجتمع المدني هو أنه مقيد على نحو معقول. إنه يستبعد الجماعات والاتحادات المتعصبة والتي تسعي إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصراً. إنه يركز على الاستقلالية، وعن طريقها مستبعداً تلك المجموعات التي تتداخل والدولة. وبما يشتمل على الاتحادات الطوعية التي تعمل

---

(٧) سعيد بنسعيد العلوي، «نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٤١ ـ ٦٥، ومع ذلك لاحظ الانتقادات التي طرحها كمال عبد اللطيف، ص ٧٣ ـ ٨٠.

(٨) خير الدين حسيب، «كلمة الافتتاح (٢)،» في: المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٤٠ وبخاصة ص ٣٧.

في إطار النطاق العام، فإنه يستبعد كل المجموعات التي إما أن تكون ضيقة أو محدودة الأفق أو تقوم على معايير انتسابية أساسية. إنه يشمل الأحزاب السياسية (في أنظمة حزبية تنافسية)، واتحادات العمال ومجموعات المصالح وكثير من أنواع أخرى من المنظمات الطوعية، بما في ذلك تلك التي لا تتضمن بالضرورة أهدافاً ليبرالية أو لا تتمتع بحكم داخلي ديمقراطي»[(٩)].

ويعرف ريموند هينيبوش (Raymond A. Hinnebusch) المجتمع المدني بأنه في إطار كونه تعبيراً أساسياً في الانتقال التعددي المستقر فإن المجتمع المدني الحيوي يتمثل «بشبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها»[(١٠)].

ومع أن هناك من يدخل الأحزاب السياسية في عناصر المجتمع المدني ويستبعد المجموعات الأولية (القبائل والعائلات والأسر والطوائف... الخ) من عناصره، إلا أن هناك من يستبعد الأحزاب السياسية من عناصر المجتمع المدني كما يفعل لاري دايموند (Larry Diamond) والذي يرى بأن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاليته عن الدولة، وإنما كذلك عن المجتمع السياسي وهو، ما يعني في جوهره النظام الحزبي. وفي ذلك يقول إن «شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب، ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي وتفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة من التوسط وتعزيز وبناء الديمقراطية»[(١١)]. في المقابل هناك من يدخل في «المجتمع المدني» جميع المجموعات والتكوينات والنشاطات المنفصلة عن الدولة. وعلى هذا الأساس فإن برايان س. تيرنر (Brayn S. Turner) في ملاحظاته النقدية عن الاستشراق وإشكالية المجتمع المدني في الإسلام يتوصل إلى تعريف عن المجتمع المدني على أنه شبكة وفيرة من المؤسسات ـ (الكنيسة والعائلة والقبيلة،

---

(٩) حول مفهوم المجتمع العربي كما طرحه فيش وما يشمله وما يستبعده من عناصر، انظر: M. Steven Fish, «Russia's Fourth Transition,» *Journal of Democracy*, vol. 5, no. 3 (July 1994), pp. 31-42, esp. p. 41, note no. (1).

(١٠) حول مفهوم هينيبوش للمجتمع المدني، انظر: Raymond A. Hinnebusch, «State and Civil Society in Syria,» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 2 (Spring 1993), pp. 243-257, esp. p. 243.

(١١) انظر: Diamond, «Rethinking Civil Society: Toward Democratic Consolidation,» p. 7.

والنقابات القديمة، والاتحادات والجماعة) والتي تقع بين الدولة والفرد، والتي في الوقت نفسه تصل أو تربط الفرد بالسلطة وتحميه من السيطرة السياسية الشاملة. إن فكرة «المجتمع المدني» ليست فقط أساسية لتحديد الحياة السياسية في المجتمعات الأوروبية الغربية، وإنما هي تعتبر نقطة التضاد بين الغرب والشرق[(١٢)]. وفي الاتجاه نفسه يتساءل إيليا حريق عن الحكمة والمبرر من استبعاد المجموعات التقليدية (الأسر، والعائلات، والطوائف) من عملية التحولات الديمقراطية من قبل وجهة نظر المثقفين العرب[(١٣)]، بل انه يذهب إلى أن تلك التكوينات الأولية والانتماء إليها يؤسس للتنوع والتعدد ومنع الهيمنة والاستبداد، وبالتالي عدم تعارضها مع الديمقراطية[(١٤)].

إذا كان هناك تنوع واختلاف في تحديد المجتمع المدني من حيث العناصر والقوى الداخلة فيه والخارجة عنه، فإن هناك من يضع عدة شروط كحد أدنى للقول بتوفر صفة «المدني» لأي مجتمع كان أو للتفريق بين مجتمع مدني وآخر. لذلك فإن مصطفى السيد يشدد على أن وجود المنظمات والاتحادات وكذلك التسامح في إطار العلاقة بين الأغلبية والأقلية وكذلك توفر قيود على الممارسة الاعتباطية لسلطة الدولة، تشكل الحد الأدنى لتوفير ميزة أو صفة المدني لأي مجتمع[(١٥)].

وفي الاتجاه ذاته فإن محمد مصلح، يرى بأن الفرق بين مجتمع مدني وآخر يقوم على عناصر مهمة منها طبيعة الحياة الترابطية (Associational Life) والمدنية

(١٢) في ملاحظة تيرنر عن المجتمعات البدائية وعلاقتها بالمجتمع المدني، انظر: **Bryan S. Turner, «Orientalism and the Problem of Civil Society in Islam,» in: Asaf Hussain, Robert Olson and Jamil Qureshi, eds., *Orientalism, Islam and Islamists* (Brattleboro, VT: Amana Books, 1984), pp. 23-42, esp. p. 27.**

(١٣) عن انتقادات إيليا حريق للمثقفين العرب واستبعادهم التكوينات التقليدية بما في ذلك الطائفية، انظر: **Iliya Harik, «Rethinking Civil Society: Pluralism in the Arab World,» *Journal of Democracy,* vol. 5, no. 3 (July 1994), pp. 43-56, esp. p. 47.**

(١٤) انظر وجهة نظره تلك في أحدث مقالاته التي تعتبر في نظري من أهم المقالات التي كتبت عن الثقافة والديمقراطية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وتستحق القراءة والتفاعل معها، ذلك أنها تقدم قراءة مختلفة تماماً، وتفتح فضاءات واسعة للنقاش والتفكير في إمكانية إعادة النظر في المفاهيم والرؤى السائدة تجاه الثقافة والعلاقة مع الديمقراطية. في تفصيلات ذلك، انظر: إيليا حريق، «التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، ص ٤ - ٢٩، وبخاصة ص ٢٨ - ٢٩، عن مسألة التكوينات الأولية وصلتها بالديمقراطية.

(١٥) عن الحد الأدنى لتوفير صفة «المدنية» لمجتمع ما كما يطرحها مصطفى السيد، انظر: **Mustapha K. Al-Sayyid, «A Civil Society in Egypt?,» *Middle East Journal,* vol. 47, no. 2 (Spring 1993), pp. 228-242, esp. p. 230.**

(Civility) وكذلك التسامح (Tolerance) في إطار التنوع والتعددية[16]. ومن أجل القيام بالمهام الديمقراطية، فإن لاري دايموند يضيف إلى تلك المزايا أعلاه مزايا إضافية وجوهرية للمجتمع المدني تتعلق بمؤسسة المنظمات المدنية من حيث المصالح المستقرة والبعيدة المدى وفي إطار من المساواة لأعضائها، وكذلك من حيث سيادة روح القيم الديمقراطية داخل التكوينات المدنية وفي إطار السيرورة والعملية الداخلية. (البناء والقرارات الداخلية) وكذلك التعددية والتنوع في إطار التكوينات المدنية ودونما أن تحدث انقسامات[17].

«المجتمع المدني» على هذا النحو أو ذاك يراد له أن يقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية واختراق وربط المجموعات المتنافرة في الأصل، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية[18].

ورغم أن للمدرسة الماركسية ابتداء بماركس وانتهاء بغرامشي تصوراتها المحددة عن المجتمع المدني والدولة[19]. إلا إننا ركزنا على ما يمكن تسميته بالمدرسة الاجتماعية الغربية، في إطار الليبرالية الغربية باعتبار أن فكرة «المجتمع المدني» ترعرعت ونمت في أحضانها وانتشرت منها بدرجات متفاوتة في أنحاء العالم في إطار التمدد الغربي الرأسمالي منذ فترة الاستعمار الأوروبي القديم والحديث، وحتى ما بعد عام ١٩٩٠ حيث تصاعدت قوى العولمة المترافقة مع الصعود والهيمنة الغربية.

ثالثاً: «المجتمع المدني» والديمقراطية في البلدان العربية، الدراسات السابقة

وفي ما يخص الدراسات ذات الصلة «بالمجتمع المدني» والبلدان والمنطقة العربية

---

(١٦) في ذلك انظر: Muhammad Muslih, «Palestinian Civil Society,» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 2 (Spring 1993), pp. 258-274, esp. pp. 258-259.

(١٧) في ذلك انظر: Diamond, «Rethinking Civil Society: Toward Democratic Consolidation,» p. 12.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٧ - ١١.

(١٩) عن مناقشات للمفاهيم الماركسية والغرامشية لمفهوم المجتمع المدني، انظر: العلوي، «نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث،» ص ٥٨ - ٦٥؛ مصطفى كامل السيد، «مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٦٤٣ - ٦٦٤، وبخاصة ص ٦٤٥، و Turner, «Orientalism and the Problem of Civil Society in Islam,» pp. 27-28.

فإن هناك عدداً متزايداً منها، وبخاصة في ما بعد عام ١٩٩١. ولعل أهم تلك الدراسات ذات الصلة والتي انبثقت من المنطقة العربية ذاتها هي تلك الدراسات التي تضمنتها ندوة **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** والتي عقدت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، والتي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. وما يهمنا من تلك الدراسات على أهمية معظمها هو بعض منها، والتي تبدو ذات صلة بدراستنا. منها دراسة وجيه كوثراني الذي أشار إلى طرح فكرة «المجتمع الأهلي» بدلاً من «المجتمع المدني» حيث الأخير مرتبط بالتجربة الغربية كما تطورت، وحيث الأول يشير إلى وجود نوع من التكوينات المهنية الاجتماعية في إطار المدنية الإسلامية والتي تراوحت بين جماعات الحرف بالأسواق والطرق الصوفية وكذلك الوقف والأوقاف الإسلامية[٢٠]. ومنها دراسة سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل الذي ينتقد فكرة «المجتمع المدني» كفكرة ترتبط بالتجربة الغربية، وبالتالي المناداة بطرح فكرة بديلة ترتبط بمفهوم «مؤسسات الأمة» (مثل المساجد والأوقاف، الإفتاء، العلماء... الخ)[٢١]. إضافة إلى تينك الدراستين فإن هناك دراسة وحيد عبد المجيد التي نشرها في **النداء الجديد** في آذار/ مارس ١٩٩٥، وأعيد نشرها في دورية **المجتمع المدني** في نيسان/ أبريل ١٩٩٥، وهي تنتقد مفهوم «المجتمع المدني» باعتبار أنه لا يتسم فقط بالغموض والسيولة، وإنما أيضاً لا يتوافق مع خصوصيات الثقافة والبنى الاجتماعية في المنطقة العربية، وبالتالي لا يرى التلازم بين «المجتمع المدني» والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، ويقترح مفهوماً بديلاً من «المجتمع المدني» أسماه «المجتمع السياسي أو الجماعة السياسية» (Political Community). وهذا المفهوم يعتبره عبد المجيد مدخلاً أفضل «وبخاصة في الواقع العربي، لأنه يرتبط بنمط ديمقراطي لا يستلزم تغيراً جوهرياً مسبقاً في التركيب الاجتماعي والثقافي والسياسة السائدة وهو نمط الديمقراطية النخبوية التنافسية، وهو نمط متحرر من رومانسية ديمقراطية المشاركة التي ترتبط بتعظيم أهمية المجتمع المدني بها. فالديمقراطية وفقاً لهذا النمط هي طريق للحكم وترتيب مؤسسي لإدارة التنافس بين القوى الرئيسية بشكل سلمي. إنه نمط غير محمل بوعد المشاركة الواسعة التي يقتضي تحقيقها وقتاً وظروفاً تتيح تقليص السلبية واللامبالاة تدريجياً، لذلك فهو

---

(٢٠) حول مصطلح الأهلي، انظر: وجيه كوثراني، «المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ١١٩ ـ ١٣١، وبخاصة ص ١٢٠، ١٢٤ و١٢٨.

(٢١) سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، «المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة (مراجعة منهجية)،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٢٧٩ ـ ٣١١، وبخاصة ص ٢٨٢، ٢٩١ و٢٩٣ ـ ٢٩٦.

يعول على التزام النخب السياسية بالديمقراطية، إما من خلال التوازن بينها أو عن طريق تفاهمها على مقومات الدولة وقواعد اللعبة فيها أو كليهما»[٢٢]. ويطرح طارق البشري أفكاراً عدة حديثة له ذات تصورات عن الدولة والمجتمع والديمقراطية مشيراً إلى فقدان التوازن بين الجماعة السياسية العامة (الدولة) وبين التكوينات الاجتماعية الفرعية (المجتمع الأهلي) وان هذا الخلل ولد الاستبداد.

كما أن مؤسسات «المجتمع المدني» الحديث، وهي واهنة على أية حال وفاقدة للفكرة المجردة (الأطر المرجعية الإسلامية باعتبارها ذات تقبل عام) كما هي الدولة الحديثة، لا يمكن أن تساعد في تشييد الهيكل الديمقراطي دون إعادة التوازن بين الجماعة السياسية العامة (الدولة) وكذلك التكوينات الاجتماعية الفرعية (المجتمع الأهلي ومؤسساته بما في ذلك التقليدية) وعلى أسس من الشرعية الإسلامية[٢٣]. وتأتي دراسة الطاهر لبيب لتؤكد أن مفهوم المجتمع المدني عندنا بلا تاريخ، وأن تطور الديمقراطية في البلدان العربية مرتبط بوجه عام أكبر لا بـ «المجتمع المدني» ولكن بالخروج من الطاعة الاستبدادية المتراكمة في استغلاله[٢٤]. وفي هذا السياق تشير دراسة إيليا حريق إلى عدم العلاقة بين «المجتمع المدني» والتحول الديمقراطي في البلدان العربية وكذلك التساؤل عن الفائدة من إقصاء التكوينات الاجتماعية التقليدية، كالعائلة والأسرة والقبيلة والطوائف.. الخ[٢٥]. وهناك دراسات عدة صدرت في دوريات أجنبية، ولكنها تطرح مسألة المجتمع المدني وأثره في التحولات

---

(٢٢) حول تلك الدراسة وأطروحات وحيد عبد المجيد عن مفهوم الجماعة السياسية بدلاً من المجتمع المدني، انظر: وحيد عبد المجيد، «المجتمع المدني: مفهوم فقير واستخدام أفقر،» **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، السنة ٤، العدد ٤٠ (نيسان/ابريل ١٩٩٥)، ص ٨ ـ ٩، وانظر الانتقادات على تلك الأطروحات من قبل سليمان شفيق وسعيد عبد المسيح، ص ١٠ و١٢ ـ ١٣ على التوالي.

(٢٣) حول أطروحات طارق البشري عن الجماعة السياسية العامة والتكوينات الاجتماعية الفرعية والأطر الإسلامية وفكرة التوازن باتجاه التحول الديمقراطي، انظر: طارق البشري: «منهج النظر في أسس البناء الديمقراطي والمجتمع المدني (١ من ٣): أهمية التوازن بين الجماعة السياسية العامة والجماعات الفرعية لما يمثله التكوين المؤسسي من هيكل تنظيمي مترابط ومشترك،» **الحياة**، ١٧/٧/١٩٩٧، ص ١٩؛ «منهج النظر في أسس البناء الديمقراطي والمجتمع المدني (٢ من ٣): مؤسسات قديمة تحطمت، وأخرى جديدة واهنة،» **الحياة**، ١٨/٧/١٩٩٧، ص ١٩، و«منهج النظر في أسس البناء الديمقراطي والمجتمع المدني (٣ من ٣): حين قوضت الدولة المركزية المؤسسات التقليدية تراجعت إمكانيات التطور.. الديمقراطي،» **الحياة**، ١٩/٧/١٩٩٧، ص ١٩.

(٢٤) الطاهر لبيب، «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٣٣٩ ـ ٣٦٧.

(٢٥) انظر: Harik, «Rethinking Civil Society: Pluralism in the Arab World,» pp. 43-56.

الديمقراطية في البلدان العربية، سواء تعلقت بمصر كما هي دراسة مصطفى السيد التي وإن أشار بها إلى توفر عدد متنوع ومتعدد من التكوينات والاتحادات المدنية والاجتماعية ذات الصلة بالمجتمع المدني، إلا أنه يرى بأن هيمنة السلطة (الدولة) وكذلك سيادة روح من عدم التسامح تقلل من القول بوجود مجتمع مدني فاعل في مصر(٢٦) أو تعلقت بسوريا كما هي دراسة ريموند هينيبوش والتي يحاول فيها الربط بين الاتجاهات الليبرالية الاقتصادية على مستوى سياسات الدولة وبروز بعض التكوينات المدنية، وبخاصة احتمال تزايد دور قطاع رجال الأعمال (السوق) التي يرى لها مستقبلاً في طور احتمال تغير السلطة في سوريا والتي لا تزال كما يلاحظ قوية ومهيمنة على عناصر المجتمع المدني(٢٧).

وفي موازاة تلك الدراسات هناك دراسة عن المجتمع المدني في الكويت ولكن من خلال مدخل قطاع المرأة وحقوقها والموقف منها وفي إطار ما أسمته الكاتبة الفضاءات المحمية (Protected Spaces) (مثل المسجد والديوانيات) والتي أتاحت مجالاً للفصل والتوازن مع الدولة(٢٨). إضافة إلى ذلك فإن دراسة محمد مصلح عن فلسطين وقضية الحكم الذاتي تشير إلى وجود حالة من التكوينات المدنية والفاعلة، وبخاصة في إطار مقاومة الاحتلال وتقديم الخدمات مع عدم خلوها من التداخلات الأسرية والواجهات والمحسوبيات السياسية للقوى السياسية الداخلية أو الإقليمية (السلطة الفلسطينية والأردنية تحديداً)(٢٩). وهناك أيضاً مجموعة دراسات عن المجتمع المدني والديمقراطية في عدد من البلدان العربية (مصر والأردن وسوريا وليبيا والصومال. . . إلخ) وقد صدرت خلال التسعينيات وبخاصة منذ عام ١٩٩٢ عن مراكز أبحاث ودور نشر متعددة(٣٠). وتبقى هناك دراسة عامة عن المنطقة العربية

---

(٢٦) انظر: Al-Sayyid, «A Civil Society in Egypt?,» pp. 228-242.

(٢٧) انظر: Hinnebusch, «State and Civil Society in Syria,» pp. 243-257.

(٢٨) عن «الفضاءات المحمية» وصلتها بالمجتمع المدني في الكويت، انظر: Mary Ann Tetreault, «Civil Society in Kuwait: Protected Spaces and Women's Rights,» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 2 (Spring 1993), pp. 275-291.

(٢٩) انظر: Muslih, «Palestinian Civil Society,» pp. 258-274.

(٣٠) من تلك الدراسات والمراكز المرتبطة بها ما يلي: أولاً في الأردن: هاني الحوراني، معد، **الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز)** (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٣)؛ **المرأة الأردنية والعمل السياسي: وقائع الندوة التي نظمها مركز الأردن الجديد في ٥ تموز ١٩٩٣ بالتعاون مع المركز الثقافي الملكي**، تحرير أحمد عرفات، إشراف وتقديم هاني الحوراني؛ أعد للندوة طالب عوض وخديجة الحباشنة؛ مراجعة حسين أبو رمان (عمان: دار سندباد للنشر، ١٩٩٦)؛ **المرأة الأردنية وقانون الانتخاب (وقائع ندوة)**، تحرير حسين أبو رمان؛ إعداد خديجة الحباشنة وطالب عوض، المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات؛ دار سندباد للنشر، ١٩٩٧)؛ أوغست ريتشارد =

من باب التحولات الديمقراطية على أساس من الضرورات الاقتصادية (الخدمات/ العمل/ البطالة/ الغذاء... إلخ) والتي ترى أن على بلدان المنطقة مواجهتها من خلال إتاحة التحول في النظام السياسي على أسس ديمقراطية بما في ذلك تكوين المجتمع المدني[٣١].

ونحن في هذه الدراسة والتي نوظف فيها منهجاً استقرائياً مقارناً لا نقف عند حدود تلك الدراسات أو عند حدود نقد مفهوم «المجتمع المدني» بذاته، حيث إن هناك من أعفانا من هذه المهمة[٣٢]، وإنما نحاول أن نتجاوزها إلى نقطة تبدو غير مطروقة من قبل، وهي على غاية الأهمية كما نعتقد. تلك المسألة تتعلق بانتفاء وإقصاء فكرة «المجتمع المدني» في المنطقة العربية وبالتالي عدم فاعليته ليس من باب قيود السلطة والقيود الثقافية والاجتماعية العامة المفروضة عليه، وإنما من باب

= نورثون، **مستقبل المجتمع المدني في الشرق الأوسط**، ترجمة جورج مصلح (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٦)، وزكي الطحلة، **الحركة الإسلامية والديمقراطية: وجهة نظر إسلامية** (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٦)؛ ثانياً في مصر: أنطوان نصري مسرة، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان**، تقديم سعد الدين ابراهيم (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، ١٩٩٥)؛ منيرة أحمد فخرو، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، ١٩٩٥)؛ **التقارير السنوية العربية: حلقات نقاشية**، إشراف سعد الدين ابراهيم؛ تنسيق وتحرير أحمد صبحي منصور (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، ١٩٩٧)؛ **دور وسائل الإعلام العربية في دعم ثقافة المجتمع المدني: حلقات نقاشية**، إشراف سعد الدين ابراهيم؛ تنسيق كريم صبحي؛ تحرير حمدي البصير (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، ١٩٩٧)؛ محمد زاهي المغيربي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا**، تقديم سعد الدين ابراهيم (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، ١٩٩٩)؛ جورج بيرة، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في سوريا**، تقديم سعد الدين ابراهيم، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات؛ دار الأمين للنشر والتوزيع، [١٩٩٥])، وزياد أبو عمرو، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، تقديم سعد الدين ابراهيم (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، ١٩٩٥). معظم تلك الدراسات تأتي في إطار ما يسمى بسلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، والذي يبدو أن مركز ابن خلدون يقف وراءها. وهناك عدد من المقالات ظهرت مؤخراً عن «المجتمع المدني» والعرب في مجلة: **عالم الفكر** (الكويت)، السنة ٢٨، العدد ٣ (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٩٩).

(٣١) عن التحديات والضرورات الاقتصادية وأثرها في التطور الديمقراطي والمجتمع المدني، انظر: Alan Richards, «Economic Imperatives and Political Systems,» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 2 (Spring 1993), pp. 217-227.

(٣٢) لأكثر الدراسات نقداً لمفهوم المجتمع المدني، انظر: عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ودلال البزري، **غرامشي في الديوانية: في محل المجتمع المدني من الإعراب** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤). وعلى رغم أن هذه الدراسة قصيرة جداً، إلا أن البزري تنتقد بشدة قصر النظر العربي في تناول المفهوم وفوضى المعاني وعدم ملاحظة التفاوت الزمني والمكاني لتطور المفهوم في الغرب.

ملاحظة تأثر الإشغالات الاجتماعية وقواها ومنظوماتها القيمية في ما هي تداخلات بين الريف والمدينة العربية وباتجاه «تريّف المدينة» في فكرة «المجتمع المدني» وقواها وفاعليتها باتجاه التحولات الديمقراطية[٣٣]. وحيث إن المدينة/ الحاضرة وبموازاة التجربة الغربية التاريخية لتطور مفهوم المجتمع المدني والديمقراطية وقواه، كانت هي الحاضنة وهي الإشغال الاجتماعي والبنية الثقافية للتكوينات الاجتماعية في إطارها والمسماة «المجتمع المدني»، فإن المدينة/ الحاضرة العربية، وهي الحاضنة قياساً ليست كمثيلتها الأوروبية، وذلك لأن الإشغال الاجتماعي الريفي وثقافته هو الذي بدأ يستحوذ على الإشغال للمدينة العربية وحاضرتها وقواها وثقافتها، وبالتالي فإن تلك الإشغالات الاجتماعية بعينها وتضافرها مع المنظومة المرجعية الإسلامية ذات الصلة تجعل من فكرة «المجتمع المدني» فكرة بدون معنى أو فاعلية حتى وإن وجدت. ويترتب على ذلك عدم الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البلدان العربية. كذلك فإن الدراسة ومن تلك المنطلقات، ترى توظيف فكرة «المجتمع الأهلي» بدلاً من «المجتمع المدني»، وبخاصة أن فكرة الأهلي تتجاوز الانقسام المدينة ـ الريف وتحيزاته، وفي الوقت نفسه تدخل عناصر وقوى تقليدية وذات فعالية، والتي يستبعدها مفهوم «المجتمع المدني».

من هنا، فإننا ونحن نقول بأن «المدن» العربية أصبحت متريّفة على نحو كبير، لا نذهب ـ وانسجاماً مع ما طرحه إيليا حريق ـ إلى القول بأن مسألة التريّف بذاتها واستحواذها على «المدن» العربية بما هي تكوينات اجتماعية أولية وذات ثقافة وإرث ثقافي محدد (عربي وإسلامي)، تقف بالضرورة عائقاً في طريق التحولات نحو الديمقراطية[٣٤]. إن ما نؤكده هو أن بنية المدينة العربية بما هي «متريّفة» لا يمكن أن تكون حاضنة لمفهوم «المجتمع المدني» الذي تطور وترعرع في أحضان المدن الأوروبية باعتبار أنها بنية ذات علاقات اجتماعية وثقافية محددة. كذلك نقول إن هذا المفهوم «المجتمع المدني» بما هو تكوينات وثقافة بهذه الصفة الأوروبية، وعلى نحو ما هو موجود حالياً في البلدان والمدن العربية ذاتها ليس غير راغب فقط في استيعاب

(٣٣) يبدو أن محمد عابد الجابري قد التفت إلى أن «المجتمع المدني» يرتبط بقيم «المدينة» ومؤسساتها الطوعية مقابل «القرية» وانتماءاتها. عن ذلك انظر: محمد عابد الجابري، «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٣)، كما وردت في: بشارة، المصدر نفسه، ص ٢٧٢. كذلك فإن عزمي بشارة نفسه قد أشار، في معرض مناقشته التحليل الماركسي لنشوء المجتمع المدني، إلى الشرط الماركسي في نشوء الرأسمالية وذلك بالترابط بين المجتمع المدني كما هو مجتمع المدينة التجاري ودور المدن في ذلك. في ذلك انظر: بشارة، المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٣٤) حريق، «التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك.»

تلك التكوينات المتريّفة والأولية وثقافتها وإنما غير قادر على ذلك، لا في المدن ذاتها ولا في الأرياف. من هنا نقول إنه لا علاقة بين «المجتمع المدني» والتحول نحو الديمقراطية في البلدان العربية. نقطة أخرى نريد تأكيدها، وهي أننا ونحن نقول بتلك المقولات لا نذهب إلى القول بأن لا فائدة مما هو قائم من مؤسسات ما يسمى بـ «المجتمع المدني» أو بعضها على الأقل. إننا نؤكد تطوير كل ما يؤدي إلى تعزيز بناء الدولة والمجتمع في البلدان العربية، ولكننا نشدد على أهمية إعطاء دور أبرز لفكرة «المجتمع الأهلي» باعتبارها فكرة وبنية يمكن أن تتمثل المدينة العربية المتريّفة، وكذلك الريف العربي بكافة تجلياتهما من حيث القوى والمنظومات الثقافية وتنوعاتها.

الفصـــل الثانـــي

المدن الغربية والتكوينات الاجتماعية:
تمدين الريف

أولاً: المدن الغربية منذ الثورة الصناعية وحتى أوائل القرن العشرين

التحولات الكبيرة والعميقة في الإطار العملي والتكنولوجي وتطبيقاتها الصناعية وما رافقها من تحولات في البنى الاقتصادية وقواها وعلاقاتها وكذلك آثارها الاجتماعية والثقافية حدثت في الأساس في أوروبا في فترة ما سمي بعصر النهضة، وبخاصة منذ نهاية القرن السادس عشر واستمرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر[١]. وقد تركزت بداية وبشكل رئيسي في إطار تجمعات بشرية أطلق عليها «المدن». تلك «المدن»، وبخاصة في إطارها التجاري والاقتصادي وليس السياسي القديم[٢]، أخذت ترتبط بنشوء وصعود قوى في مقدمتها الطبقة البرجوازية (الرأسمالية) وما ارتبط بها لاحقاً من شرائح للطبقة الوسطى وبموازاة الطبقة العاملة، وكذلك أخذت ترتبط بمضامين ومنظومات وقيم فكرية وثقافية وتنظيمية أسست لعلاقات في ما بين قواها وبين الآخرين، بما في ذلك الإشغالات الاجتماعية الأخرى (الريف) وكذلك تجاه السلطة (الدولة)، والتي أصبحت تمثل في نهاية المطاف الطبقة البرجوازية ومصالحها.

تلك «المدن» أخذت بالتعاظم والتوسع على نحو كبير منذ القرن السادس عشر، وإلى حد ما في القرن السابع عشر، ولكن بدرجة أكبر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث تضاعفت بذاتها أو تكونت مراكز جديدة ارتبطت بتحولات

---

(١) عن الثورة الصناعية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، انظر: Charles Breunig, *The Age of Revolution and Reaction, 1789-1850*, Norton History of Modern Europe, 2nd ed. (New York: Norton, 1977), pp. 155-179, and Eric Hobsbawn, *The Age of Revolution, 1789-1848*, A Mentor Book (New York: New American Library, 1962), pp. 44-73.

(٢) عن فكرة المدن التجارية في إطارها التجاري الاقتصادي، انظر: كلود دلاس، **تاريخ الحضارة الأوروبية**، ترجمة وفيق وهبة، ط ٢ (بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٢)، ص ٢٣ ـ ٢٨.

الثورة الصناعية والانفجار السكاني في تلك الفترة[٣]، وبالتكوّن الرأسمالي والطبقة البرجوازية المصاحبة لتلك المدن الغربية[٤]، وتلك الحالة تتكرر في الولايات المتحدة حيث تنامت المدن الأمريكية وعلى حساب الريف مع حركة التصنيع التي بدأت في نهاية القرن التاسع عشر[٥].

تلك «المدن» وإشغالاتها وقواها وثقافتها أخذت في البداية تحدث قطيعة واضحة مع منظومات وقيم فكرية واجتماعية لقوى وعلاقات إشغالات اجتماعية و«تجمعات بشرية» أخرى يقال لها الريف (القرى)[٦]. إن ذلك التحول في إطار

---

(٣) عن تزايد سكان المدن وعلاقته بالانفجار السكاني، وبخاصة في بعض المدن الأوروبية الرئيسية مثل لندن وباريس وروما. . . الخ وكذلك بشكل عام أوروبا، انظر: Heinz Gollwitzer, ***Europe in the Age of Imperialism, 1880-1914*** (New York: Norton, 1969), pp. 19-20, and Charles Tilly, ed., ***The Formation of National States in Western Europe***, Studies in Political Development; 8 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975), esp. pp. 389-400.

(٤) عن دور المدن في التحول الرأسمالي والبرجوازي والعلاقة مع الريف، انظر: John Merrington, «Town and Country in the Transition to Capitalism,» in: Georges Lefebvre [et al.], ***The Transition from Feudalism to Capitalism*** (London: Verso, 1978), pp. 170-195.

(٥) كان التحول في قيمة الإنتاج الزراعي لصالح الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالي (كقيمة، بمليارات الدولارات):

السنوات	١٨٨٠	١٨٩٩	١٩٠٩	١٩١٩	١٩٥٠
زراعة	٢,٤	٤,٧	٨,٥	٢٣,٧	—
صناعة	٩,٣	١١,٤	٢٠,٦	٦٠,٤	—
سكان الريف (ملايين)	٣٢,٩	٣٩,٣	٤١,٦	٤٤,٦	—
سكان الريف (نسبة مئوية)	٦٥	٥١,٧	٤٥,٣	٣٦,٤	١٥,٦

عن تلك البيانات، انظر: Fernand Braudel, ***A History of Civilizations*** (New York: Penguin Books, 1993), pp. 473-479, esp. p. 474.

(٦) عن فكرة المدن باعتبارها مجتمعاً (Society) بعناصر وثقافة محددة مقابل مجموعات أخرى يقال لها جماعة (Community)، وذات ارتباطات بقيم الريف، انظر: Stephen L. Carter, ***Civility: Manners, Morals and the Etiquette of Democracy*** (New York: HarperPerennial, 1999).

ومن المثير للملاحظة في هذا الكتاب عن دور المدن الصناعية في تكوين المجتمع (Society) هو تكوين معايير وأنماط للسلوك والتفاعل والحريات على نحو مغاير لتلك السلوكيات على مستوى الجماعات الريفية (Communities) ذات الارتباطات الأسرية. . . الخ. وفي المدن الأمريكية لاحظ المؤرخون الاجتماعيون أنه كان هناك في تلك الفترة منشورات وكتيبات لتعليم أنماط السلوك لأولئك القادمين الجدد من الريف أو الأجانب داخل المدن. ومن تلك المعايير التي كانت موجهة للنساء إرشادهن إلى معايير السلوك والتعامل في شوارع المدن مثل تجنب التحديق بالمارة والابتعاد عن الاحتكاك الجسدي بهم، وتجاهل الأصوات والمناظر المستهدفة لهن. تلك المعايير أصبحت سائدة تقريباً في المدن هذه الأيام وهي التي إلى حد كبير تحدد سلوكيات معظم الأمريكيين أثناء مرورهم في شوارع المدن. في ذلك انظر: المصدر نفسه، ص ٦٥ (الهامش).

الثورة الصناعية وباتجاه العلاقة بين المدينة ـ الريف وقواها ولحساب الأولى يلحظه ر. ج. هولتون (R. J. Holton) عندما يقول «إن النظرة غير المشوبة بالغموض للمدن وللبرجوازية الغربية كمراكز للتقدم الاقتصادي، وكذلك لكل من الفضيلة السياسية والانعتاق الاجتماعي من الاستبداد هي في الأغلب نتاج للتحولات الرأسمالية الصناعية الأوروبية في القرن التاسع عشر. أن مد هذا النموذج المثالي «الحضري» مرتبط على نحو جلي ببروز معنى للحياة الاجتماعية باعتبارها ذات اكتفاء ذاتي وقوة مهيمنة في تشكيل المجتمع البشري».

ومع ذلك، يشدد هولتون على أن مد تلك الرؤية إنما يعتمد بالأحرى على «الأثر القوي لمجموعة من المتغيرات التنظيمية والتكنولوجية والتي مع أوائل القرن التاسع عشر قد أفصحت بجلاء عن القدرة الإنتاجية المثيرة للإنسانية في استغلال البيئة الطبيعية من أجل تحقيق غايات اجتماعية. لقد أصبح من العادة أن يشار إلى ذلك التأثير المركز لتلك المتغيرات على أنها «الثورة الصناعية»... «إن أكثر التلازمات إثارة لتلك الزيادات في الفترة الإنتاجية البشرية كان تطور معنى «المجتمع» للعمل والبراعة الإنسانية على نحو متميّز عن تلك (الحقول) ذات الصلة بالطبيعة. وفي الوقت نفسه فإن الموقع الحضري الأساسي والصناعي للديناميكية الاقتصادية بعد عام ١٧٥٠ قدم خدمة هي التأكيد على الصلة بين «المجتمع» و«المدينة»، بينما «الريف» وسكانه كانت مساواتهما بحقل أو جمال «الطبيعة...»[(٧)]. وذلك القطع بين «المدينة» وقواها وتشكيلاتها الاجتماعية والثقافية مع «الريف»، وإن استمر من الناحية الشكلية لربما حتى وقتنا الحاضر، فإنه (أي القطع) تحول إلى الاستحواذ بمعنى تعميم المنظومة القيمية والثقافية والتشكيلات الاجتماعية «للمدينة» على «الريف» وعلى نحو تدريجي بما يعني «مدينة ـ الريف». ومن هنا أخذت الدينامية الصناعية الحضارية تتجاوز الصناعات الريفية التقليدية وتحد منها في فترة القرن الثامن وما بعدها، إلى درجة أنها أخذت تفككها وتحول طبقة الملاك الزراعيين إلى طبقة برجوازية. في ذلك يلاحظ هولتون قائلاً إن «التوسع الزراعي والصناعات الريفية في أوائل أوروبا الحديثة تم الحد منهما أو تجاوزهما على المستوى الكلي مقابل الدينامية الصناعية ـ الحضرية في نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر»، مضيفاً أنه وقبل

---

(٧) انظر: R. J. Holton, *Cities, Capitalism and Civilization*, Controversies in Sociology; 20 (London; Boston, MA: Allen and Unwin, 1986), pp. 1-10.

مع ملاحظة أن هذا الكتاب ومؤلفه يطرحان فكرة تحاول التقليل من مركزية «المدن» في التقدم والحضارة، وأن المسألة أعقد من ذلك بما في ذلك إمكانية أن يكون هناك دور مهم «للريف» في تلك التحولات. وهو يتهم مثقفي المدن وعلماء الاجتماع والفلسفة الغربيين بأنهم منحازون «للمدينة».

هذا التاريخ، وعلى الرغم من وجود عدد من المدن الحيوية» فإنه لم يكن قبل منتصف القرن الثامن عشر حيث بدأ الثقل النسبي للقطاع الصناعي ـ الحضري كافياً لأن يحدث تفكيكاً صناعياً (De - industrialization) وتكون برجوازية (Bourgeoisification) لملاك الأراضي الزراعية»[٨]. إن لنمو «المدن» وعمليات وسيرورات التحضر المتزايدة في أوروبا منذ القرن السادس عشر فصاعداً دوراً مهماً في عملية إعادة صياغة العلاقة بين «المدينة» والريف وباتجاه متزايد نحو استحواذ الأولى على الأخير. من ذلك فإن تشارلز تلي (Charles Tilly) وهو يرصد دور «المدن» في مسألة النظام العام والمسألة الغذائية، يلحظ أن «مسيرة التحضر في أوروبا. . . استلزمت إخضاع قطاع مهم من الريف لاحتياجات المدينة، وكذلك التوسع في منظومة مكثفة من المواصلات»[٩]. وعلى الرغم من تسارع وتيرة التحضر في أوروبا في الفترة منذ القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر، إلا أن نمو المدن وبخاصة الكبيرة في القرن السابع عشر شهد تباطؤاً مرده جزئياً إلى «التوسع في النشاط الصناعي بعيداً عن المدن الكبيرة وباتجاه الريف والقرى أو المدن الصغيرة المجاورة»[١٠]. وسيرورة التحضر تلك في أوروبا سواء أخذت شكل تزايد حجم المدن الصناعية نفسها أم أخذت شكل نمو مدن جديدة ومراكز حضرية جديدة في مختلف المناطق بما في ذلك في المناطق الريفية، نشأ عنها مزيد من احتواء «المدن» لـ «الريف»، واختراقه بآليات البرجوازية الرأسمالية (التصنيع). لذلك يلاحظ أنه في نهاية القرن الثامن عشر، بدا أن ثلث سكان الريف في فرنسا يتكسبون معيشتهم من خلال التصنيع والخدمات والنشاطات غير الزراعية، حيث انتشرت صناعات من المعادن والفخار ودبغ الجلود والسلال. . . الخ، والتي ساهمت في الأزمات الاجتماعية للريف بما في ذلك تكون البروليتاريا الزراعية[١١].

التمايز بين «المدينة» و«الريف» إذاً، والذي يبدو أكثر وضوحاً في المراحل الأولى من التحولات وباتجاهات الرأسمالية والثقافات الجديدة وقواها الموازية، لا يستمر، ولذلك فإن القطع مع الريف إنما هو في إطار انتقالي غالباً ما ينتهي مع تعمق التحولات الرأسمالية وقواها الموازية في إطار «المدن»، ومن ثم تمددها

---

(٨) المصدر نفسه، ص ١١.

(٩) عن أثر التحضر في اختراق الريف وتكوين الصناعات الرأسمالية لاحقاً، انظر: Charles Tilly, «Food Supply and Public Order in Modern Europe,» in: Tilly, ed., *The Formation of National States in Western Europe*, pp. 380 - 455, esp. p. 398.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٩٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٠٩.

وتوسعها وانتشارها باتجاه الريف وبالتالي الاستحواذ عليه. من هنا تؤكد النظرية الاجتماعية سواء في الإطار الماركسي أو الفيبري (Marxist or Weberian) أن «... التمايز الريفي/ المدني ينتهي تدريجياً حالما المراحل أو الحقب التاريخية ذات الصلة بالمسألة، هي الأخرى تصل إلى نهاياتها». ولذلك فإن التمايزات الريفية/ المدينية عند بكفانس (Pickvance) لا يعود لها وجود حالما تكون الرأسمالية قد ظهرت للعيان. وفي الوقت نفسه، فإن تلك التمايزات عند ساندرز (Sanders) نظر لها على أنها حاسمة فقط في المراحل الأولية من التطور الرأسمالي، ولكنها ليست كذلك في ما بعد»(١٢).

وعلى الرغم من اعتراضات هولتون على النظرية الاجتماعية الليبرالية والماركسية في إعطاء دور قوي وحاسم لـ «المدينة» في التحول والحضارة والتقدم الاجتماعي، فإنه وفي ضوء عدم التوصل إلى نظرية شاملة عن المدينة «باعتبارها متغيراً سببياً صحيحاً على المستوى العالمي، فإنه يقر بأن فكرة «المدينة» تبقى ملائمة لتحليل حالة وضع تاريخي محدد للانتقال الأوروبي إلى الرأسمالية»(١٣). وعليه فإن «المدينة» في أوروبا الغربية قد أخذت تمدد ذاتها في إطار تشكيلاتها وثقافتها باتجاه الريف على نحو متزايد، وذلك بإلغاء أو إزاحة تلك التمايزات الأساسية وباتجاه «تمدين الريف». ومهما يكن من تباين واختلاف في الرأي ـ حول أيهما أكثر حسماً، أهو التطور الاجتماعي في المدن، الذي أدى إلى التطور الاقتصادي (تطور الرأسمالية والبرجوازية) أم أن العكس هو الصحيح، وبالتالي تكون «المجتمع المدني» ـ فإن كلاً من الرأيين يؤكد دور المدن الغربية في تلك الفترة في علاقتها بتطور «المجتمع المدني» واحتضان تكويناته. ويلحظ الرأيين عزمي بشارة حيث يقول: «لقد نشأ المجتمع المدني/ البرجوازي برأي ماركس في الفترة المتاخمة للقرن الثامن عشر، بعدما أخذت علاقات الملكية بالانفصال عن الجماعية الأهلية القروسطية. وبكلمات أخرى، تطور المجتمع المدني مع نشوء البرجوازية. ويتبلور في تفسير هذا الموقف رأيان: الرأي **الأول** ينسب إلى ماركس، وما جرت عليه المؤسسة الأكاديمية في الغرب عموماً، وهو الاعتقاد بأن البرجوازية نشأت كتابع تطور المجتمع المديني في القرون الوسطى المتأخرة، أي نتيجة لتطور التعاونية الأهلية التي تحررت من التبعية للدولة، وللبنى الإقطاعية السائدة مولدة نشاطاً اقتصادياً مستقلاً لمواطني المدينة غير مكبل بقيود دينية أو سياسية. وقد جعلت هذه البنى الجديدة من تراكم رأس المال والثروة شيئاً مقبولة اجتماعياً، ونشاطاً اجتماعياً بناء، كما أدت إلى قيام الترتيبات المؤسسية

---

(١٢) في ذلك انظر: Holton, Ibid., pp. 30-31.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣١.

والحقوقية التي تنظم عملية تراكم الثروة، وذلك بتحريرها الملكية من مفهوم «الوقف» (Trust) الإقطاعي. لقد تمت مأسسة مطالب الحركة التعاونية في المدن بتسوية عام ١٦٦٠ في بريطانيا، وفي ما بعد إبان الثورة المجيدة (Glorious Revolution) عندما أزيلت القيود السياسية عن الملكية، وأسست حرية وراثة وتوريث الأملاك كحق مرتبط بحرية الملكية. وبموجب هذا الرأي فإن الشرط الماركسي لنشوء الرأسمالية هو استباقها بقيام المجتمع المدني، بمفهوم مجتمع المدينة التجاري الذي يمتد بالتدريج ليحول ملكية الأرض والزراعة إلى ملكيات تجارية أيضاً. إذاً، كما أن شرط الاشتراكية التاريخي برأي ماركس هو تطور الرأسمالية، فإن شرط تطور الرأسمالية هو نشوء مدينة الإقطاع المتأخرة، أو المجتمع المدني التاريخي. من هذا المنظور يشكل التاريخ الأوروبي كلية شاملة ومترابطة، تربط بعلاقة تاريخية بين نشوء المجتمع المدني ونشوء الرأسمالية. . . .

ويرى الرأي **الثاني** أن الماركسية باختزالها الظواهر الاجتماعية إلى اقتصاد من ناحية، وسياسة وعلاقات حقوقية من الناحية الأخرى، لم تولِ التنظيم الاجتماعي أو المجتمع المنظم الانتباه اللازم، الأمر الذي أدى إما إلى تحول مفهوم «المجتمع المدني» إلى مصطلح تجميعي يشمل كل ما تبقى بعد حسم الدولة، أي باختصار فئة البقايا (Residual Category)، كما يظهر الاقتباس المذكور أعلاه من **مقدمة الاقتصاد السياسي**، وإما أن تذهب الماركسية إلى القطب المعاكس وتقصر المجتمع المدني على العملية الاقتصادية وحدها، أي اقتصاد السوق. إن العنصر الحاسم في تطور المجتمع المدني بموجب هذا الرأي، هو قدرة المجتمع على التنظيم الذاتي وتشكيل المؤسسات باستقلال عن الدولة، وليس بالضرورة كشكل من أشكال النشاط الاقتصادي. بل قد يكون العكس هو الصحيح، أي قد يكون التنظيم الاجتماعي، بأنماطه وأشكاله، هو العامل الحاسم في تحديد نوع النشاط الاقتصادي وشكله، على عكس ما يدعيه ماركس. وهو يدعي بموجب هذا الرأي أن النشاط الرأسمالي للبرجوازية هو الذي أنجب المجتمع المدني ـ وتفنيداً لمقولته أن المجتمع المدني هو شكل من أشكال نشاط البرجوازية. . .»[(١٤)]. ذلك ما يلحظه ماركس في كتابه **التشكيلات ما قبل الرأسمالية**، عندما يقول إن التاريخ الحديث، وهو يتحدث عن أوروبا وتجربتها وتاريخها. . «هو مدينة الريف أو حضرنته وليس كما عند الأقدمين،

(١٤) حول الرأيين في مسألة التطور الاجتماعي والتطور الاقتصادي وعلاقة ذلك بالمدن، انظر: عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

هو ترييف المدينة»[١٥]. في الاتجاه ذاته، يشاطر دوركهايم (Durkheim) نظرة ماركس إلى المجتمع بأنه «. . . على نحو متزايد يزيل أو يطمس الفوارق بين المدينة والريف عن طريق الحضرنة (التمدن) المتوالية أو المتصاعدة للمجتمع ذاته[١٦].

لقد احتضنت المدن الأوروبية تلك القوى الصاعدة وثقافتها ومنها الاتحادات المهنية والنقابية، والتي أخذت لاحقاً تعمم على بقية المناطق الأخرى في تلك البلدان. لذلك، فإنه وفي إطار تشكل الاتحادات النقابية في بريطانيا والتي تعود إلى عام ١٧٢٠، فإن أول نقابة تشكلت من قبل عمال الخياطة، وظهرت أولاً في لندن. كذلك فإن الاتحادات النقابية الصناعية بدأت أولاً في مجتمع لندن ثم ما لبث أن انتشرت إلى بقية أنحاء بريطانيا، وبخاصة باتجاه المناطق الصناعية الأخرى ومنها المنطقة الشمالية الغربية (لانكشاير) ووصلت إلى المناطق الريفية وقراها مثل قرية توليدل التي احتضنت أفكاراً ومناصرين للنقابات العمالية منذ الثلث الأول للقرن التاسع عشر. تلك الاتحادات النقابية أخذت في نهاية القرن التاسع عشر تتغلغل حتى في مجالس المقاطعات البريطانية حيث أصبح لها دور وثقل سياسي متزايد[١٧].

من هنا، فإنه ومع صعود البرجوازية، وبخاصة مع الثورة الفرنسية، فإنها وبرنامجها السياسي يرتبطان بدرجة عملية بـ «المدينة» وقواها وطبقاتها الاجتماعية الحضرية، وليس بالطبقات الاجتماعية لملاكي الأراضي الزراعية[١٨]. وعلى هذا الأساس فإن «المميزات والصفات الأخلاقية والسياسية والتي ترافقت وفكرة المواطنة، مثل القدرة على حكومة ذاتية وحق الناس الحر في المشاركة السياسية، أصبحت جزءاً من تقليد ثقافي ترافق و«المدينة» باعتبارها حيزاً فضائياً اجتماعياً محدداً وبقيم إيجابية»[١٩].

من هنا، فإنه وكما يلاحظ ماركس في **البيان الشيوعي**، استطاعت «المدينة» وقواها وبالذات البرجوازية، ومنذ الثورة الفرنسية فصاعداً، أن تخضع الريف لحكمها

---

(١٥) وردت في: المصدر نفسه، ص ٢١. في الأصل انظر: Karl Marx, *Pre-capitalist Economic Formations* (New York: International Publishers, 1965), pp. 77-80.

(١٦) وردت في: المصدر نفسه، ص ٢٤.

(١٧) في نشوء الاتحادات، وبخاصة النقابية العمالية في المدن، انظر: جورج لوفران، **الحركة النقابية في العالم**، ترجمة الياس مرعي (بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٦)، ص ٩ ـ ١٧.

(١٨) انظر: Holton, *Cities, Capitalism and Civilization,* p. 4.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤.

وسيطرتها[٢٠]. وبالتالي لثقافتها وتكويناتها الاجتماعية. هكذا إذن فإن تلك الإشغالات الاجتماعية المسماة «المدن» وفي إطار التجربة الرأسمالية، تشكل قوى ومؤسسات وجمعيات وأحزاباً وتنظيمات ذات مضامين ومنظومات ثقافية وقيمية ذات صلة بإدارة علاقات تلك الجماعات والمنتمين لها، وتربط بينها وبين مؤسسات الدولة واتجاهاتها المستقبلية على محاور التطور السياسي وباتجاه توسيع المشاركة السياسية وفكرة تداول السلطة، وفي إطار من التعددية والديمقراطية، وعلى طريق تقييد سلطة الدولة. تلك «المدن» وقواها ومؤسساتها وثقافتها بما تشكل لبنية ما يدعى بـ «المجتمع المدني» أخذت تؤثر بشكل واضح في الدولة وثقافتها واقتصادها لدرجة أنها ومع مرور الزمن أخذت تعمم تلك المنظومة من المؤسسات والتنظيمات والقوى والثقافة حتى على تلك الإشغالات الاجتماعية «الريف»، لدرجة أن الأخيرة أصبحت امتداداً لـ«المدن» وتشكيلاتها وقواها أكثر من كونها جزراً منفصلة أو متمايزة. وعليه فإن المجتمعات الغربية التي مرت بتلك التحولات قد شهدت ومن الداخل، ولادة المجتمع المدني، (في المدن أساساً) وتطوره وآثاره في مستوى مسار تكوّن الدولة باتجاهاتها الحديثة، بما في ذلك تعميمه على كافة أنحاء البلاد سواء تعلق ذلك «بالمدن» أم «بالريف» مع بعض الاختلافات النسبية. ولذلك فإن فكرة «المجتمع المدني» ومؤسساته ومنظوماته وثقافته وروابطه قد أخذ يعاد تصديرها إلى بقية التجمعات والإشغالات البشرية الاجتماعية الأخرى (الريفية) تحديداً، والتي تم استيعابها تدريجياً نتيجة للإزاحة الكبيرة والجذرية للمنظومة القيّمية والاجتماعية والثقافية وبنية العلاقات القديمة وقواها.

ثانياً: المدن الغربية في بداية الألفية الثالثة

وارتباطاً بما سبق، فإنه وإن كانت لتلك المدن الغربية أدوارها المركزية في ما يخص احتضانها للمجتمع المدني وتكويناته ومنظومته الثقافية والقيمية، فإن تلك المدن وبخاصة المدن الأمريكية قد أخذت بالتحول من حيث التوزيع الديمغرافي لسكانها وقواها الاجتماعية وإشغالها المكاني لها، وما ارتبط بذلك من تحولات اقتصادية وثقافية ومعرفية أدت بالتالي إلى تغيرات في نمط العلاقات الاجتماعية، وبروز قضايا وأنشطة اجتماعية مغايرة متوافقة مع تلك التغيرات، وبالتالي انعكاس ذلك على مسألة التحولات في طبيعة «المجتمع المدني» واتجاهاته فيها والأدوار المنوطة بتكويناته

---

(٢٠) وردت فــي: Karl Marx and Frederick Engels, «From Manifesto to the Communist Party,» in: Karl Marx and Frederick Engels, *The Socialist Revolution* (Moscow: Progress Publishers, 1978), pp. 55-67, esp. p. 60.

للتعامل مع قضايا واهتمامات تبدو مستجدة. من هنا فإن المدن الأمريكية تحديداً، ومنها على سبيل المثال لوس أنجلوس (Los Angeles) ـ والتي هي في الواقع تتكون من مجموعة من المدن والأقضية المتعددة حيث كبر إشغالها الاجتماعي وامتداده المكاني ـ يلاحظ عليها وبخاصة مركز المدينة القديمة بذاتها (وعلى رغم احتوائه على مركز النشاط التجاري المزدهر نهاراً)، أنه قد أخذ يتحول إلى إشغال اجتماعي تغلب عليه الفئات المحدودة الدخل والفقيرة بشكل عام(٢١). وفي المقابل، فإن ضواحي المدينة وأطرافها أخذت تستقطب مجموعات سكانية وذات دخول عالية وميسورة، وغالباً ما تشمل أبناء الطبقة الوسطى حيث يقطنون في مساكن ذات أحياء مغلقة تكون لها غالباً مداخل أو بوابات ذات حراسة بشرية وغالباً آلية. وترتب على ذلك أن تلك الفئات الاجتماعية أخذت بالانعزال عن حركة المدينة بشكل عام إلا في حالات العمل والدوام الرسمي، حيث تبدو تلك الأحياء شبه مهجورة في النهار. فقط في الليل، وأنت تمر في شوارعها أو قربها، يمكن أن تلحظ حركة داخلية تدل على وجود أناس، وذلك من خلال الأضواء الداخلية والأجهزة المرئية وهي تخترق نوافذ السكن. فوق هذا وذاك، يبدو أن هناك نزوعاً متزايداً لسكان تلك الأحياء للانخراط في نشاطات محدودة في داخل الأحياء ذاتها أو في ما بينها، لكنهم في الغالب لا يشتركون في النشاطات في المدينة خارج تلك الأحياء(٢٢).

لقد ترافقت تلك المتغيرات في طبيعة المدن الأمريكية مع تحولات اقتصادية وسكانية ومعرفية وثقافية متواصلة، وبالتالي ثقافية وقيمية في عموم المجتمع الأمريكي، حيث يلاحظ تزايد أعداد ونسب الأقليات في بعض المناطق والمدن الأمريكية، كما هي الحال في منطقة كاليفورنيا(٢٣)، وفي الجنوب الشرقي (فلوريدا)

---

(٢١) من هنا أتت زيارة بيل كليتون في صيف ١٩٩٩ إلى لوس أنجلوس في محاولة لتنشيط وتحريك مركز المدينة وتحسين أوضاع تلك الفئات المحدودة ودورها في نشاط المدينة، ومن ثم المساهمة في تقليل نسبة البطالة، وما يتصل بالاقتصاد الأمريكي عموماً، وبما يسهم إيجاباً في سجل الانتخابات الأمريكية للحزب الديمقراطي لعام ٢٠٠٠.

(٢٢) ومع ذلك فإن هذا النزوع لا يلغي الأدوات المركزية لـ «المدن» الغربية والأمريكية تحديداً وفئاتها الاجتماعية في التعامل مع المسائل والقضايا العامة وفي إطار ما يمكن تسميته المجتمع المدني وفاعليته تجاه الدولة ومؤسساتها وتشريعاتها. من ذلك مثلاً، قيام مسيرة المليون امرأة في يوم «الأم» في واشنطن وفي ستين مدينة أمريكية أخرى، لتطالب بوضع تشريعات قوية ومقيدة لاقتناء الأسلحة في ضوء العنف وبخاصة تجاه الأطفال في السنوات الأخيرة. عن مسيرة المليون امرأة وأهدافها، انظر: **الشرق الأوسط**، ١٤/٥/ ٢٠٠٠، الصفحة الأخيرة، وراديو صوت أمريكا (بالإنكليزية)، إنصات، ١٤/٥/ ٢٠٠٠، نشرة أخبار الساعة ١٢ مساءً بتوقيت غرينتش.

(٢٣) عن التغيرات الديمغرافية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة في كاليفورنيا وما يتصل بموقع وعلاقة البيض بالأقليات الأخرى، انظر: Dale Maharidge, *The Coming White Minority:* =

وكذلك تكساس ونيوميكسيكو وشيكاغو وديترويت ونيويورك... الخ، وما ارتبط بتلك التحولات من علل وأمراض ذات صلة بالجريمة المنظمة والسرقات والاغتصاب والقتل والمخدرات وتنامي نزعات عنصرية، وبخاصة بين البيض والسود، وبعض الفئات اليمينية المتطرفة تجاه الأقليات العرقية أو الطائفية وكذلك تجاه الدولة ومؤسساتها الفدرالية والمحلية[٢٤].

وفي إطار تلك التحولات المجتمعية والأخلاقية والثقافية سواء تعلق الأمر بعموم المجتمع الأمريكي وفئاته، وبخاصة في إطار تحولات غير معهودة في مفهوم الأسرة واتجاهات الأفراد والقوى الاجتماعية الأمريكية تجاهها، أو تعلق الأمر بتلك العلل والأمراض على مستوى «المدن» الأمريكية، فإن هناك مناقشات قوية ومتزايدة من فئات وتيارات متنوعة داخل المجتمع الأمريكي، ومن خلال أبحاث تجري في مراكز الأبحاث أو ندوات تعقد من قبل الأجهزة الإعلامية المرئية (محطات التلفزيون) أو المسموعة (الإذاعات) أو مقالات تملأ الصحف الأمريكية... وكلها تنصب حول تلك التحولات واتجاهاتها وانعكاساتها على المجتمع والدولة الأمريكية ومؤسساتها، وفي إطار من التنوع والاختلاف المصاحب لتعدد الرؤى الثقافية والفكرية والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتلك القوى الاجتماعية[٢٥].

California, Multiculturalism, and America's Future (New York: Vintage Books, 1999), esp. maps = p. xiii.

ويبدو أن البيض من أصل انكلوسكسوني قد أصبحوا أقلية بالفعل. ويلاحظ أن هناك تحولات في المدن الأوروبية في هذا الاتجاه، وبخاصة لندن التي من المتوقع لها أن يعم ذلك فيها خلال العقود القليلة (بحلول عام ٢٠١٠)، وفي إطار المهاجرين الآسيويين والأفارقة وغيرهم ونسبة توالدهم مقارنة بالبريطانيين البيض الأصليين، عن ذلك انظر: «توقع تحول البيض أقلية في بريطانيا،» الحياة، ٥/٩/٢٠٠٠، ص ٢٠.

(٢٤) مثل أحداث القتل ضد طلبة المدرسة في ولاية كولورادو في ربيع ١٩٩٩ وقتل لاعب الكرة الأسود في شمال الأوسط الأمريكي في صيف ١٩٩٩ والاغتيالات ضد الآسيويين مؤخراً لعام ٢٠٠٠ وكذلك احتلال بعض المباني والأجهزة الحكومية في تكساس والشمال الغربي من قبل الميليشيات المسلحة، وتفجيرات أوكلاهوما (١٩٩٥) وفيما يتعلق بعلل وأمراض المدن الأمريكية وأحداثها اليومية المتصاعدة، فإنك تصاب بالدهشة خلال متابعة نشرات الأخبار المحلية المرئية والمسموعة، وتحديداً المسائية منها إذ ان هناك ما لا يقل عن عشر دقائق تخصص يومياً لأخبار الجريمة والاغتصاب والقتل. تلك ملاحظتي أثناء إقامتي في مدينة نيوبورت بيتش (Newport Beach) في قضاء أورانج (Orange County) في جنوب منطقة لوس أنجلوس خلال الفترة ٢١ حزيران/يونيو إلى ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٩. وهذا لا يعني أن «المدن» العربية أفضل حالاً من المدن الغربية، ويبدو أن الفارق في الشفافية وفي قوة الدولة في التعامل مع تلك الوقائع هو الذي يفسر شيوعها في الأولى وعدم ملاحظتها في الثانية.

(٢٥) هناك نقاشات تجري على قدم وساق عن العنصرية والتطرف والإرهاب والانحلال الاجتماعي والاغتصاب وهروب الفتيات والتحرشات الجنسية والممارسات الجنسية للأحداث واتجاهاتها الأخلاقية (الحمل والمسؤولية تجاه الأولاد والرعاية... الخ). ولعل أكثر المناقشات إثارة للجدل والتأمل هو ما يدور حول =

ويبدو أن للعولمة وتحولاتها الاقتصادية وثورة المعلومات وتقنياتها آثارها في الدول والمجتمعات، وبخاصة في إطار المنافسة وآليات السوق والاندماج بين

= نظرة الأسرة الأمريكية لمفهوم «الأبوة» وعدم الحاجة إليه باعتباره التوجه المستقبلي في اتجاهات الأفراد والشعب الأمريكي.

وفي العام الماضي صيف ١٩٩٩ ظهرت دراسات أولية عدة حول عدم ضرورة «الأب» أو «الأم» بالمفهوم الطبيعي (The Non-essential Father). وقد أجرت شبكة الـ «CNN» المحلية في تموز/يوليو ١٩٩٩ حواراً ساخناً حول هذا الموضوع، وبدت من خلال النقاش انه وعلى رغم أن هناك آراء ما زالت تعارض فكرة إنهاء دور وطبيعة «الأب» أو «الأم» الطبيعية في الإنجاب والرعاية، إلا أن غالبية الحضور وكذلك الاتصالات التي وردت إلى البرنامج تسير في اتجاه الموافقة على ذلك وإنهاء دور «الأب» أو «الأم» الطبيعي. والفكرة تقوم على أن يعيش الشخص مع شخص آخر ـ امرأة أو رجلاً ـ باعتبار أن الخيار شراكة ليست مشاركة زوجية وإنما حياتية مادية (التشارك في دفع نفقات الحياة والإعاشة والسكن) ويمكن لأي منهما أو لكليهما تبني وتربية واحد أو أكثر من الأطفال أو إنجاب طفل ولكن ليس من خلال علاقتهما الجنسية ذاتها. من هنا فإن المساحقات أو اللوطيين يمكن أن يعيشوا معاً ويربوا أولاداً من غيرهم ودونما الحاجة إلى الأب أو الأم الطبيعيين، كما أن المرأة القادرة (غير الماحقة) يمكن أن تنجب طفلاً من رجل آخر رغم أنها تعيش مع من يشاركها حياتها في البيت وهو ليس زوجها.

ومع ذلك فإن هناك أصواتاً ضد فكرة الأبوة، وبخاصة ما يشار إليه بالأبوة بالوكالة (Parenthood by Proxy) حيث تعترض تلك الأصوات على فكرة الأبوة الأحادية بالاختيار (Single Parenthood by Choice) (بمعنى أن يقوم الأب أو الأم بمحض اختيارهما بالانفصال والنهوض بتربية الأولاد بنفسه، أو بنفسها بمعزل عن الآخر). ويبدو أن هذا التوجه يعني أن يكون الزواج بين المرأة والرجل «زواجاً بنية الانفصال» إذ أن الأسرة وتواصل حياتها مع الأولاد مع وجود الأب والأم غير مستهدف، وإنما المستهدف هو الحصول على الطفل. ويرى أصحاب الاتجاه المضاد لهذا التوجه أن مصلحة الأولاد وتربيتهم وتنشئتهم يجب أن تكون لها الأولوية لدى الأم والأب في البقاء معاً حتى مع وجود بعض المشاكل والتي قد تكون أحياناً عاصفة ولكنها غالباً ما تكون مؤقتة. وصاحبة هذا الرأي الأخير د. لورا شلزينغر (Laura Schlessinger) وهي من أب يهودي وأم كاثوليكية؛ والتي كتبت كتاباً مؤخراً، ولاقى كتابها رواجاً واسعاً في الولايات المتحدة، وهو بعنوان *Perenthood by Proxy* والصادر عام ٢٠٠٠، ترى أن الالتزام والواجب بين الزوجين تجاه الحياة الزوجية والأولاد يجب أن يطغى على المشاكل العابرة وإن كانت عاصفة ولكنها مؤقتة. وهي تؤكد على الأسرة وبالتالي المجتمع، وترى أنه ومن خلال الاتصالات والمكالمات التي تردها من الأمريكيين (إذ أنها ترد في برنامج في أحد محطات الإذاعة) فإن هناك تأكيداً منهم على تلك النقاط. وفي هذا السياق فإن الكاتبة لا تتكلم عن الحالات الاستثنائية التي تكون فيها الأبوة أو الأمومة الأحادية حالة إجبارية لوفاة أو لتصرف متطرف من قبل أحد الأطراف وبالتالي الانفصال الطبيعي، وإنما تتكلم ضد فكرة «الفردية» واتجاهاتها في العيش وعلى حرب الأولاد والأسرة باعتبار أن ذلك اختيار (Choice). تلك الأفكار للكاتبة عن الأبوة بالوكالة، وردت في مناقشاتها مباشرة في: برنامج لاري كينغ (Larry King) في محطة الـ CNN في ٢٠٠٠/٥/٤، الساعة ٤ ـ ٥ مساء بتوقيت غرينتش. هذا وقد كانت هناك مداخلة من قبل د. ستانلي غرينزبان (Stanley Greenspan)، الاختصاصي بعلم نفس الأطفال وقال بأنه وإن كان يشاطر لورا أفكارها إلا أنه لا يوافق على معالجة المستجدات الحياتية ذات الصلة بالأزواج والأطفال بالأساليب القديمة (Old Way)... الخ. وهو بذلك يرى مجالاً للانفصال والتبني والحياة الفردية... الخ. ويبدو أن د. لورا وهي من أب يهودي وأم كاثوليكية، ذات اتجاه غامض. ويبدو أن تلك الاتجاهات سوف تعمل على تفكيك =

الشركات الكبرى. وفتح الأبواب، وعلى نحو غير متكافىء بين مقومات الدول وقواها الاقتصادية قد فتح، وسوف يفتح، آفاقاً متزايدة من المشاكل المجتمعية في جميع أنحاء العالم بما في ذلك البلدان الصناعية ومدنها، وعلى نحو خاص المشاكل ذات الصلة بالبطالة، والاستغناء عن أعداد متزايدة من العمال أو ما يسمى بـ «الفائض الاجتماعي» (Surplus People) وكذلك الجريمة المنظمة وتآكل فئات الرفاهة الاجتماعية والطبقات الوسطى والاتجاه المتسارع إلى تكوين مجتمع الأغنياء القلة والفقراء الكثرة على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى العالم كوحدة واحدة خلال العقود القلقة المقبلة من القرن الواحد والعشرين، وكذلك الآثار المتصلة بالعولمة لمحاصرة الديمقراطية الشعبية ولصالح ديمقراطية الأغنياء القلة[٢٦].

= الأسرة التقليدية الطبيعية كما أن تلك الاتجاهات وبخاصة أن غالبية النساء مؤيدة لها، ستؤدي إلى مزيد من إرهاق دور المرأة وبخاصة التربوي والمالي في موازاة أعباء العمل، ويبدو أن الرجال والذكور الأمريكيين يجدون في تلك التحولات إيجابيات لمصلحتهم من الناحية المادية، فهم لن يتحملوا أعباء النفقة المادية. هذا وقد قامت مسيرة كبرى، في إطار مسيرات المليون شخص، في واشنطن في ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٠ دعماً للأسرة الأمريكية وتماسكها وهو ما يبدو رفضاً للاتجاهات التفكيكية لها. ومن الداعين للمظاهرة الزعيم المسلم لويس فرخان الذي ألقى خطبة فيها. ومع أن مجموعات وأسراً أمريكية متنوعة شاركت في المسيرة فإن أغلبية المشاركين فيها هم من السود وكذلك لم تكن بكثافة مسيرة المليون أسود عام ١٩٩٥. في ذلك انظر: قناة الجزيرة الفضائية، ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٠، نشرة أخبار الساعة ٣,٣٠ مساءً بتوقيت غرينتش . ومن الدراسات التي تناولت الاتجاهات الثقافية والأخلاقية واتجاهات الأقليات وانعكاساتها على الدولة والمجتمع بما في ذلك مصير الطبقة الوسطى واتجاهاتها تجاه المستقبل، انظر: **Maharidge, Ibid., and Andrew Hacker, *Two Nations: Black and White, Separate, Hostile, Unequal,* expanded and updated ed. (New York: Ballantine Books, 1995).**

وفي الرد على الاتجاهات الانقسامية وتركيزاً على فكرة «الطبقة الوسطى» وتماسكها من خلال اتجاهاتها أو موقفها من الدين والإله، والريف، والأسرة، والعنصرية، والرفاهية، والهجرة، والشذوذ الجنسي والعمل، ومن اليسار واليمين ومن الآخرين، انظر: **Alan Wolfe, *One Nation, after All: What Middle-class Americans Really Think about: God, Country, Family, Racism, Welfare, Immigration, Homosexuality, Work, the Right, the Left, and Each Other* (New York: Penguin Books, 1998).**

وما يعاب على الكتاب ومنهجه هو أن غالبية المستجوبين هم من البيض من الفئات الوسطى؛ وعن الاستقطاب الاقتصادي (الأغنياء القلة والفقراء الكثرة)، انظر: **Steve Brouwer, *Sharing the Pie: A Citizen's Guide to Wealth and Power in America* (New York: Henry Holt, 1998).**

وعن التعددية الثقافية في المجتمع الأمريكي وأثرها في تماسك أمريكا من عدمه، انظر: **Arthur M. Schlesinger, Jr., *The Disuniting of America: Reflections on a Multicultural Society,* rev. and enlarged ed. (New York: Norton, 1998).**

(٢٦) عن آثار العولمة في البطالة والكراهية والجريمة المنظمة والاضطرابات المتوقعة والاستقطاب الاجتماعي والاقتصادي وتآكل الطبقة الوسطى ومحاصرة الديمقراطية وتحولها لصالح الأثرياء القلة، انظر =

تلك التحولات لها انعكاساتها باتجاه تصاعد الكراهية تجاه الآخر داخلياً أو خارجياً كما هو ملحوظ في المدن الأوروبية، وفي ألمانيا وفرنسا بالذات، تجاه الأجانب والمهاجرين وتزايد المد العنصري. وهناك أيضاً حالات الغليان والاضطرابات سواء تجاه الدولة أو مؤسسات العولمة واتجاهاتها كما هي الحال في مظاهرات سياتل (ولاية واشنطن الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، وبعدها بقليل في أوائل عام ٢٠٠٠) في دافوس، أو ما جرى في الأسبوع الثالث من نيسان/ أبريل ٢٠٠٠، في العاصمة الأمريكية من احتجاجات ضد المؤسسات المالية الدولية، وبالذات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وسياساتهما الإقراضية غير العادلة تجاه الدول النامية، أو تجاه البيئة وآثارها السلبية. ولا تزال الاحتجاجات على العولمة ومؤسساتها تتواصل في أمكنة عدة أخرى، وهي مرشحة لأن تتطور في شكل مؤسسات مستقبلا(٢٧).

= الدراسة القيمة لِـ: هانس ـ بيتر مارتين وهارالد شومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة وتقديم رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٣٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، وبخاصة ص ٣٦ ـ ١٨٨، ٧٠، ٦٠، ٣٧ ـ ٣٠٠، ١٩٧ ـ ٣٧٦، ٣٦٧، ٣٠٣ و٣٨٤ ـ ٣٨٦. والكتاب صادر في الأصل في ألمانيا عام ١٩٩٦.

(٢٧) عن قمة سياتل وتناقضاتها وما رافقها من احتجاجات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، انظر: خالد عبد العزيز الجوهري، «قراءة في أوراق سياتل: التناقض بين الحرية والعدالة،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٦، العدد ١٣٩ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، ص ١٩٤ ـ ١٩٨. وعن المظاهرات المصاحبة لاجتماعات الدول الصناعية ومؤسسات صندوق النقد الدولية في واشنطن (١٥ ـ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠)، انظر: «واشنطن مشلولة... والشرطة تقمع بلا رحمة التظاهرات ضد العولمة لليوم الثاني،» **الرياض**، ١٨/٤/٢٠٠٠.

وفي أستراليا قامت مظاهرة لليوم الثاني احتجاجاً على العولمة ومنتدى دافوس. وقد تخللتها أعمال عنف بين المتظاهرين ورجال الشرطة. تفصيلات مظاهرة استراليا (١١ ـ ١٢/٩/٢٠٠٠) وردت في قناة الجزيرة الفضائية، ١٢/٩/٢٠٠٠، نشرة أخبار منتصف اليوم، ١٢,٣٠ ظهراً بتوقيت غرينتش.

وفي براغ (تشيكيا)، هناك توجه لمظاهرة كبرى ينظمها مناهضو العولمة ضد الاجتماعات القادمة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. عن ذلك انظر: «مناهضو العولمة: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي «غير قابلين للإصلاح»،» **الرياض**، ٥/٨/٢٠٠٠، ص ٢٣. وتلك المظاهرات قد حدثت بالفعل، خلال الانعقاد وتخللتها أعمال عنف وشغب. ورد ذلك في زيارة لموقع الـ سي أن أن على شبكة الانترنت <www.cnn.com/news/europe>، ٢٦/٩/٢٠٠٠.

وما زالت الاحتجاجات ضد العولمة وأثناء اجتماعات مؤسساتها خلال عام ٢٠٠١ تتواصل في العالم وبخاصة في أوروبا وأمريكا وأستراليا، وكذلك في غوتنبرغ ـ السويد، أثناء اجتماعات القمة الأوروبية (١٥ ـ ١٦/٦/٢٠٠١) حيث اندلعت أعمال عنف ومظاهرات ومواجهات مع الشرطة، وجرح أكثر من ١٢ شخصاً واعتقل أكثر من مائة متظاهر، كما ورد في تقرير السي أن أن، ١٦/٦/٢٠٠١، نشرة أخبار الساعة الخامسة مساءً بتوقيت غرينتش.

إن الأمر المهم هنا، وفي ما يخص هذا الموضوع، تحث الدراسة على أن تلك التغيرات، بأبعادها ومناحيها وقواها وتفاعلاتها كافة على مستوى المدن الغربية ومنها الأمريكية تحديداً، وما اتصل بها من مناقشات مفتوحة وأبحاث وكتب ومطبوعات ومقالات، تشير إلى توجهات متزايدة، ليس فقط نحو تفعيل مكونات المجتمع المدني ودوره في تلك القضايا، وبخاصة في ما يتصل بمسؤولية الدولة والأفراد تجاهها، وإنما أيضاً إلى محاولة إعادة هيكلة أدوار المجتمع المدني بما يجعله يتلاءم وطبيعة تلك التغيرات المتزايدة واتجاهاتها، وبما يتجاوز الأدوار التقليدية السابقة له[٢٨].

والنقطة الأكثر أهمية هنا هي أننا ونحن نناقش التحولات في المدن الغربية فإننا نربط ذلك بتحولات تجري في طبيعة المجتمع المدني واتجاهاته وقواه في البلدان الصناعية ومدنها على نحو يبدو متكيفاً ومعطيات تلك الديناميكيات الداخلية ومتغيراتها، وكذلك متغيرات العولمة وآثارها الداخلية والخارجية، بينما نحن في البلدان العربية لا نزال نتحدث عن «مجتمع مدني» على الطراز التقليدي القديم الذي - كما أشرنا سابقاً - تطور وتكون ولعب أدواراً بحسب حاجات وتفاعلات تطور المدن الغربية وقواها وتفاعلاتها قبل أكثر من مائة عام على الأقل. إننا على ما يبدو ننسى البيئة الحاضنة لذلك المفهوم ومكوناته وأدواره والفاصل الزمني بينه وبين الحاضر، وبالتالي فإننا متأخرون بما لا يقل عن قرن من الزمان عن المجتمعات الأخرى. هذا إذا افترضنا أننا نتكلم عن ذلك المفهوم في إطاره التقليدي، فما بالك بتحولاته الحديثة كما هو حالنا مع التحولات في المفاهيم الأخرى مثل الديمقراطية![٢٩].

---

(٢٨) من ذلك على سبيل المثال، انظر الأدوار المطلوبة من «المجتمع المدني» في الدول الغربية فيما يسمى تجديد الديمقراطية على طريق ما يسمى بـ «الطريق الثالث». في ذلك انظر: أنتوني جيدنز، **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، نقله إلى العربية مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف (طرابلس، ليبيا: دار الرواد، ١٩٩٩)، وبخاصة الفصل ٣، ص ١١٢ - ١٤٤، والحديث عن دمقرطة الديمقراطية وإعطاء دور أكبر للمجتمعات في إطار دور المجتمع المدني تجاه الدولة.

(٢٩) فيما نتحدث في البلدان العربية عن الديمقراطية في سياق المشاركة السياسية والتمثيل النيابي، فإن هناك في الغرب حديثاً عن تجديد الديمقراطية ومحاصرة الديمقراطية، وديمقراطية الشركات المتعدية الحدود كما أشرنا سابقاً، انظر الهامشين رقمي (٢٦) و(٢٨) السابقين.

الفصـــل الثالـــث

المدن العربية والتكوينات الاجتماعية:
تريّف المدن

سيرورة التحضر في البلدان العربية خلال العقود الأربعة الماضية الأخيرة تشير إلى تزايد في أعداد السكان الذين يقطنون الإشغالات الاجتماعية المسماة «المدن العربية». وباستثناء عدد محدود من البلدان العربية (الكويت والبحرين وقطر، وهي على أية حال تشكل بذاتها ما يمكن أن يرقى لأن يوصف بدولة ـ مدينة، وكذلك جيبوتي) فإن الإحصاءات تشير إلى أن نسبة سكان الحضر (المدن) إلى مجموع السكان قد قفزت من حدود ٤٣ بالمئة (الأردن والعراق ٤٣ بالمئة) فما تحت (لبنان ٤٠ بالمئة ومصر ٣٨ بالمئة وسوريا ٣٧ بالمئة وتونس ٣٦ بالمئة والجزائر والسعودية ٣٠ بالمئة والمغرب ٢٩ بالمئة وليبيا ٢٣ بالمئة والصومال ١٧ بالمئة والسودان وجزر القمر ١٠ بالمئة واليمن ٩ بالمئة وعمان ٤ بالمئة) عام ١٩٦٠ إلى حدود ٥٠ بالمئة وحتى ٨٠ بالمئة في معظم البلدان العربية عام ١٩٩٣ (باستثناء السودان ٢٤ بالمئة وجزر القمر ٣٠ بالمئة والصومال ٢٥ بالمئة وعمان ١٢ بالمئة واليمن ٣٢ بالمئة).

وباستثناء السودان والصومال واليمن (٤٧ بالمئة و٢٨ بالمئة و٣٨ بالمئة على التوالي) وإلى حد ما مصر والمغرب وسوريا (٤٦ بالمئة و٥١ بالمئة و٥٥ بالمئة على التوالي) فإن بقية الأقطار العربية متوقع لها أن تصل نسبة التحضر فيها عام ٢٠٠٠ إلى ما بين ٦٠ بالمئة و٩٨ بالمئة (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١)). وبشكل عام فإن نسبة التحضر في جميع البلدان العربية كوحدة واحدة قفزت من ٣٠ بالمئة عام ١٩٦٠ إلى ٤٩ بالمئة عام ١٩٩٣. ويتوقع لها أن تكون في حدود ٥٤ بالمئة عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١)).

وإذا ما قارنا بين عام ١٩٥٠ ونهاية القرن العشرين (٢٠٠٠) نجد أن الزيادات في نسبة التحضر خلال الخمسين سنة في معظم البلدان العربية وباستثناء مصر تقريباً، قد تغيرت بمعدلات تراوحت بين ١٠٠ بالمئة في أقلها وبين حوالى ٢٠٠٠ بالمئة في أقصاها (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١)). ويبدو أن تلك الزيادات كانت عن الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠ وحتى نهاية الثمانينيات، ذلك أنه يلاحظ اتجاه تراجع الزيادات خلال عقد التسعينيات في معدلات نمو السكان الحضر، وإن كانت ليست تراجعات كبيرة.

الجدول رقم (٣ ـ ١)

التحضر في الوطن العربي (النسب ومعدلات النمو) (سنوات مختارة)

المؤشرات / البلد	سكان الحضر (النسبة المئوية من مجموع السكان)				معدل النمو لسكان الحضر (نسبة مئوية)	
	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٩٣	٢٠٠٠	١٩٦٠ ـ ١٩٩٣	١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠
السعودية	٩	٣٠	٧٩	٨٢	٧,٦	٣,٦
الكويت	٥١	٧٢	٩٧	٩٨	٦,٧	٠,٥
البحرين	٧١	٨٢	٨٩	٩٢	٤,١	٢,٩
قطر	٥٠	٧٢	٩١	٩٣	٨,٦	٢,٢
الإمارات	٢٥	٤٠	٨٣	٨٦	١٢,٠	٢,٧
عمان	٣	٤	١٢	١٩	٨,٠	٧,٧
اليمن	٢	٩	٣٢	٣٨	٦,٨	٦,٦
الأردن	٢٥	٤٣	٧٠	٧٥	٤,٩	٤,٧
سوريا	٣٥	٣٧	٥١	٥٥	٤,٤	٤,٤
العراق	٣٥	٤٣	٧٤	٧٧	٤,٩	٣,٦
لبنان	٤٠	٤٠	٨٦	٩٠	٣,٧	٢,٩
السودان	٦	١٠	٢٤	٤٧	٥,٣	٤,٧
مصر	٣٢	٣٨	٤٤	٤٦	٢,٩	٢,٦
الصومال	٣	١٧	٢٥	٢٨	٣,٨	٤,٣
جيبوتي	ـ	٥٠	٨٢	٨٤	٧,٦	٢,٥
الجزائر	٢٥	٣٠	٥٤	٦٠	٤,٦	٣,٦
تونس	٣١	٣٩	٥٦	٦٠	٣,٦	٢,٧
ليبيا	٢٢	٢٣	٨٥	٨٨	٨,٣	٤,٠
المغرب	٢٣	٢٩	٤٧	٥١	٤,٠	٣,٠
موريتانيا	٢	٩	٥١	٥٩	٩,٤	٤,٦
الوطن العربي	٢٥	٣٠	٤٩	٥٤	٥	٤
البلدان النامية	ـ	٣٢	٣٦	٤٠	٣,٨	٣,٥
البلدان الأقل نمواً	ـ	٩	٢٢	٢٩	٥,٢	٥,٣
أفريقيا جنوب الصحراء	ـ	١٥	٣٠	٣٤	٥,٠	٤,٩
البلدان الصناعية	ـ	٦١	٧٣	٧٥	١,٤	٠,٧
العالم	ـ	٣٤	٤٤	٤٧	٢,٧	٢,٥

المصادر: بيانات عام ١٩٥٠ أخذت من: إسحق يعقوب القطب، «نحو استراتيجية للتحضر في البلاد العربية،» **الفكر العربي**، السنة ٤، العدد ٣٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢)، ص ٣١. بقية البيانات أخذت من: «الملف الاحصائي (٧٨): التنمية البشرية في الوطن العربي (٢ من ٣)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٨ (نيسان/ ابريل ١٩٩٧)، الجدول رقم (١٠)، ص ١٩٥ ـ ١٩٦، نقلاً عن: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٦)، الجدول رقم (٢٠)، ص ١٧٦ـ ١٧٧.

ويلاحظ أن معظم القفزات الكبيرة في تزايد نسبة التحضر في البلدان العربية يتركز بدرجة كبيرة في البلدان العربية النفطية سواء في مشرق الوطن العربي أو في مغربه (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١)). تلك الزيادات في نسبة التحضر (في عدد وساكني المدن إلى مجموع السكان) لا تعني زيادات في سكان المدن بذاتها، حيث إن المراكز المدنية والحضرية بذاتها تتميز بتزايد طبيعي بطيء وقد لا يتجاوز ٥٠ بالمئة من نسبة التزايد الكلية فيها[1]. ومن هنا فإن التزايد الواضح والكبير في المدن والتمدن في المنطقة إنما يعود إلى تدفق أعداد كبيرة من الريف إلى المدن، وهو ما يمكن ملاحظته أيضاً من خلال توزيع قوة العمل في البلدان العربية على النشاط الاقتصادي، والتي أخذت تتضاءل في مجال الزراعة (الريف) وتزداد في مجال الصناعة والخدمات. وتلك الأخيرة توجد غالباً في المدن العربية وذلك ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٠ (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٣)).

وإذا كانت نسبة التحضر في الوطن العربي مرتفعة قياساً إلى العالم باستثناء العالم الصناعي، فإن عدداً من «المدن» العربية الرئيسية قد استحوذ على نصيب أكبر من نسبة التحضر والتمدن، حيث شكلت المدن التي يتجاوز عددها ٧٥٠,٠٠٠ نسمة حوالى ٤٠ بالمئة من سكان الحضر عام ١٩٩٠ في المنطقة العربية (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٤)).

وحيث إن الأمر كذلك فإننا إذا نظرنا إلى تكون «المدن» العربية (على فرض وجودها) نجد أن لدينا بعض التكوين «العمراني» في مراكز بعينها مثل بغداد ودمشق وبيروت والقاهرة وتونس والجزائر والرياض والخرطوم والدار البيضاء وطرابلس وما في قياساتها، ولكنها على الرغم من قدم بعضها فإنها لا تشكل «مدناً» بالمفهوم الحديث قياساً على التجربة القادمة من التكوينات العمرانية (المدن) الغربية تحديداً. ذلك أن «مدننا» العربية هي مراكز لتجمعات بشرية ذات امتدادات وتشكيلات اجتماعية غير منفكة مع التشكيلات الاجتماعية ومنظوماتها القيّمية السابقة[2]. ويبدو أن مسألة تزايد السكان في البلدان العربية ومعدلات النمو المرتفعة (انظر الجدولين (٣ ـ ١) و(٣ ـ ٢)) ستزيد من تعقيد مسألة التحضر والتمدن، وإعطائها بعداً ظاهرياً مشوهاً.

---

(١) في ذلك انظر: عباس فاضل السعدي، **دراسة في جغرافية السكان** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٠)، ص ١٨٣، وعبد الرحيم عمران، **سكان العالم العربي، حاضراً ومستقبلاً** (نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ١٩٨٨)، ص ٢٧٢.

(٢) يشكل الحضريون التقليديون الريفيون السواد الأعظم لسكان المدن العربية. في ذلك انظر ملاحظات سعد الدين ابراهيم وجانيت أبو لغد وجون تموليك كما وردت في: توفيق الجرجور، **الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي السوري** (دمشق: وزارة المعارف والإرشاد القومي، ١٩٨٠)، ص ٣١٠ وما بعدها.

الجدول رقم (٣ ـ ٢)
السكان ومعدلات النمو في البلدان العربية
(سنوات مختارة)

البلد	عدد السكان (بالملايين)			معدل النمو السكاني السنوي (نسبة مئوية)		
	١٩٥٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٥٠ ـ ١٩٥٥	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠
مصر	٢٠,٨	٥٥,٧٤١٥	٦٨,١	٢,٤	٢,٥	١,٩
السودان	٨,١	٢٩,٨٤٣	٢٩,٨	٢,٠	٢,٩	٢,٢
الصومال	٢,٤	٩,١٣٠	٨,٠	١,٦	٣,٧	٢,٨
جيبوتي	٠,٠٦	٠,٥٨٠	٠,٧	ـ	٣,٠	٣,١
الجزائر	٨,٩	٢٧,٩٩٤	٣١,٦	٢,١	٣,٣	٢,٤
المغرب	٩,٣	٢٧,١٢٣	٢٩,٠	٢,٥	٣,٣	١,٨
تونس	٣,٥	٨,٨٩٩	٩,٨	١,٨	٢,٤	١,٨
ليبيا	١,٠	٥,١٠٤	٦,٤	١,٨	٣,٨	٣,٤
موريتانيا	٠,٩	٢,٢٦٤	٢,٦	٢,٩	٣,١	٢,٦
العراق	٥,٢	٢٠,٣٥٨	٢٣,١	٢,٧	٣,٤	٢,٧
سوريا	٣,٥	١٤,١٥٣	١٦,١	٢,٥	٣,٧	٢,٦
الأردن	١,٣	٤,٢٩١	٦,٣	٣,١	٣,٧	٣,٥
لبنان	١,٤	٣,٠٤١	٣,٣	٣,٢	ـ	٢,٠
فلسطين	١,٣	ـ	٢,٥	ـ	ـ	٣,٩
السعودية	٤,٠	١٨,٢٩٥	٢١,٧	٢,٣	٣,٩	٣,٤
الإمارات	٠,٠٧	٢,٣٧٧	٢,٤	٢,٥	٥,٨	٢,١
عمان	٠,٤	٢,١٣٥	٢,٧	١,٩	٤,٥	٤,٢
الكويت	٠,٢	١,٦٩١	٢,٠	٥,٤	٥,٣	١,٩
البحرين	٠,١٢	٠,٥٧٩	٠,٦	٢,٩	٤,٣	٢,٢
قطر	٠,٠٣	٠,٦٢٦	٠,٦	٦,٧	٤,٠	١,٨
اليمن	٤,٠	١٥,٤٢١	١٨,١	١,٨	٣،٦	٤,٠
جزر القمر	ـ	ـ	٠,٧	٢,٣	٣,٠	ـ

المصادر: هاني عمران، «الوضع السكاني في الوطن العربي: سماته وآفاق تطوره،» في: خضر زكريا، محرر، **دراسات في المجتمع العربي المعاصر** (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ١٥ ـ ٤٦، الجدول رقم (٣). بيانات عام ١٩٩٥ لسكان الوطن العربي تم استخدامها من: ربيع كسروان، معد، «الملف الإحصائي (٨٨): مؤشرات اقتصادية أساسية عن الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٣ (أيار/ مايو ١٩٩٩)، ص ١٩٣ ـ ٢٠٠، بخاصة الجدول رقم (٥)، ص ١٩٩، نقلاً عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٧)، World Bank, *World Development Report, 1997: The State in a Changing World* (Washington, DC: The Bank, 1997), ومنشورات متعددة للأمم المتحدة والبنك الدولي.

الجدول رقم (٣ ـ ٣)
توزيع القوى العاملة على النشاطات
في البلدان العربية (١٩٦٠ و١٩٩٠)

المؤشر / البلد	النسبة المئوية للقوى العاملة في					
	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	١٩٦٠	١٩٩٠	١٩٦٠	١٩٩٠	١٩٦٠	١٩٩٠
السعودية	٧١	١٩	١٠	٢٠	١٩	٦١
الكويت	١	١	٣٤	٢٥	٦٤	٧٤
البحرين	١٤	٢	٤٥	٣٠	٤٢	٦٨
قطر	١٧	٣	٢٤	٣٢	٥٩	٦٥
الإمارات	٢٩	٨	٢٩	٢٧	٤٢	٦٥
عمان	٦٧	٤٥	١٢	٢٤	٢٠	٣٢
اليمن	٧٦	٦١	٨	١٧	١٦	٢٢
الأردن	٤٥	١٥	٢٦	٢٣	٢٩	٦١
سوريا	٥٤	٣٣	١٩	٢٤	٢٧	٤٣
العراق	٥٣	١٦	١٨	١٨	٢٩	٦٦
لبنان	٣٨	٧	٢٣	٣١	٣٩	٦٢
السودان	٨٦	٦٩	٤	٨	١٠	٢٢
مصر	٥٨	٤٠	١٣	٢٢	٢٩	٣٨
الصومال	٨٤	٧٥	٥	٨	١١	١٦
جيبوتي	-	-	-	-	-	-
جزر القمر	٨٦	٧٧	٦	٩	٨	١٣
الجزائر	٦٧	٢٦	١٢	٣١	٢١	٤٣
تونس	٥٦	٢٨	١٨	٣٣	٢٦	٣٩
ليبيا	٥٣	١١	١٧	٢٣	٣٠	٦٦
المغرب	٦٦	٤٥	١٢	٢٥	٢٢	٣١
موريتانيا	٩٢	٥٥	٢	١٠	٦	٣٤
الوطن العربي	-	٣٩	-	٢١	-	٤٠

المصدر: «الملف الاحصائي (٧٨): التنمية البشرية في الوطن العربي (٢ من ٣)،» الجدول رقم (١٢)، ص ١٩٨، نقلاً عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، الجدول رقم (١٦)، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

الجدول رقم (٣ ـ ٤)
التحضر في الوطن العربي (المدن العربية الرئيسة) (سنوات مختارة)

المؤشرات / البلد	عدد السكان للمدن التي يزيد عدد سكانها على ٧٥٠٠٠٠ نسمة (نسبة مئوية من مجموع السكان) (١٩٩٠)	عدد السكان للمدن التي يزيد عدد سكانها على ٧٥٠٠٠٠ نسمة (نسبة مئوية من سكان الحضر) (١٩٩٠)	أكبر مدينة (بالآلاف)		
			المدينة	في عقد ١٩٧٠	السكان (١٩٩٥)
السعودية	٢٠	٢٦	الرياض	٦٦٦	٢٥٧٦
الكويت	٥٣	-	الكويت	٢١٠	١٠٩٠
البحرين	-	-	المنامة	٨٨	-
قطر	-	-	الدوحة	١٢٥	-
الإمارات	-	-	أبو ظبي	١٦٥	-
عمان	-	-	مسقط	١٥	-
اليمن	-	-	صنعاء	١٣٤	-
			عدن	٢٧١	-
الأردن	٢٢	٢٣	عمان	٦٧٢	١١٨٣
سوريا	١٧	٥٤	دمشق	١,٠٩٧	٢,٥٢
العراق	٢٢	٣١	بغداد	٢,٣١٠	٤٤٧٨
لبنان	-	-	بيروت	٩٧٤	-
السودان	٨	٣٥	الخرطوم	٢٦١	٢٤٩٢
مصر	٢٣	٥١	القاهرة	٥,٩٥	٩٦٦٥
الصومال	٩	٣٧	مقديشو	-	٩٨٢
جيبوتي	-	-	-	-	-
الجزائر	١٢	٢٤	الجزائر	١,٢٠٣	٣٧,٢
تونس	٢٢	٣٩	تونس	٦٨٨	٢,٣٧
ليبيا	٧٧	٩٣	طرابلس	٢١٣	٣١٧٢
المغرب	١٧	٣٦	الدار البيضاء	١,٣٧١	٣٢٨٩
موريتانيا	-	-	-	٥٠	-
الوطن العربي	٢٠	٤٠	-	-	-
جميع البلدان النامية	١٤	٣٩	-	-	-
البلدان الأقل نمواً	٨	٤٧	-	-	-
أفريقيا جنوب الصحراء	١٠	٣٤	-	-	-
البلدان الصناعية	٢٩	٤١	-	-	-
العالم	١٧	٣٩	-	-	-

المصادر: «الملف الاحصائي (٧٨): التنمية البشرية في الوطن العربي (٢ من ٣)،» الجدول رقم (١٠)، ص ١٩٥ ـ ١٩٦، نقلاً عن: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، المصدر نفسه، الجدول رقم (٢٠)، ص ١٧٦ ـ ١٧٧. أما معلومات المدن عن فترة السبعينيات، فقد أخذت من: القطب، «نحو استراتيجية للتحضر في البلاد العربية،» ص ١٩ ـ ٤٦، وبخاصة الجدول رقم (٨)، ص ٣٦ ـ ٣٩.

أولاً: حالة «مدن» الجزيرة العربية

باستثناء اليمن وعمان اللتين لا تزال نسب التحضر فيهما (نسبة ساكن المدن إلى الريف) منخفضة، فإن بقية دول الجزيرة العربية تعتبر من الدول ذات نسبة التحضر المرتفعة جداً إذا أخذنا الأرقام مجردة (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١)). ومع ذلك فإن تلك الظاهرة الحضرية المرتفعة في الجزيرة العربية تخفي واقعاً يؤكد تريّفاً عالياً لمدنها. من هنا، وقياساً على ذلك، فإننا إذا أخذنا الرياض بداية، فإننا نجد أنها وبمقاييس السكان قد قفزت من بضعة آلاف لا تتجاوز العشرة في نهاية القرن التاسع عشر إلى ١٩ ألف نسمة عام ١٩١٩، إلى ١٦٠,٠٠٠ عام ١٩٦٠[٣] إلى أكثر من ٢,٥ مليون عام ١٩٩٥ (انظر الجدولين رقمي (٣ـ ٤) و(٣ـ ٥)) ولربما يتجاوز ٤ ملايين عام ٢٠٠٠ ويتوقع أن يصل إلى ٦ ملايين عام ٢٠٠٧[٤]. ويلاحظ أنه في ما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٥ كانت الزيادة في سكان مدينة الرياض قد وصلت إلى ١٥١٠ بالمئة.

ومن هنا، فإن تلك الزيادات وباستثناء العمالة القادمة من خارج الدولة سواء من البلدان العربية أو غير العربية، تتمثل بدرجة كبيرة بالهجرة الريفية سواء من القرى والأرياف المجاورة أو من المناطق والقرى والأرياف البعيدة، حيث استحوذت الرياض على ما لا يقل عن ٢٥ بالمئة من مجموع المهاجرين المحليين بين مدن **السعودية** في السبعينيات من هذا القرن[٥].... ويشكل النازحون (المهاجرون من الريف) ثلثي حجم النمو لسكان مدينة الرياض حيث بلغ عددهم ما لا يقل عن ٧٥٠ ألف شخص في الفترة (١٤١١ ـ ١٤١٧هـ)[٦].

لذلك فإننا عندما نتفحص الخلفية الاجتماعية لسكانها نجد أنها عبارة عن خليط من أصول ريفية وقروية أو صحراوية (بادية/ قبائل) في أغلبها مع وجود نسبة من الجاليات الاجتماعية غير العربية أو المحلية، التي عادة ما تكون مفصولة عن تلك التجمعات، وبخاصة في إطار سكنها وطريقة معاشها وعلاقاتها مع

---

(٣) مضاوي حمد الناصر الهطلاني، معد، مدينة الرياض: **دراسة تاريخية في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ١٩٠٢ ـ ١٩٧٥م.، ١٣٢٠ ـ ١٣٩٥هـ.** (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٦)، ص ٣٠٦.

(٤) عن أعداد سكان الرياض عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، انظر: «عدد سكان مدينة الرياض يصل إلى أربعة ملايين نسمة مع نهاية العام الحالي،» **تطوير** (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض)، العدد ٢٦ (ذو القعدة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، ص ١٤.

(٥) الهطلاني، معد، المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

(٦) «عدد سكان مدينة الرياض يصل إلى أربعة ملايين نسمة مع نهاية العام الحالي،» ص ١٤.

الآخرين، بما في ذلك تجاه السلطة (على الرغم من بعض العوامل المشتركة كقيم الوحدة الإسلامية لبعض الجاليات الإسلامية). لذلك فعلى الرغم من أن مساحة الرياض الإجمالية تقدر بمساحة ٥٠ كم × ٤٠ كم تقريباً (المساحة المطورة فعلياً تصل إلى ٨٥٠ كم٢ عام ١٤١٩هـ والمقدر لها أن تصل إلى ١٧٨٢ كم٢ في مرحلته الأولى والثانية(٧))، ويقطنها ما لا يقل عن ٤ ملايين نسمة، فإنها تخفي في ثناياها حقيقة أن تلك الكثافة السكانية وبما يطلق عليها «المدنية» تضم مجموعات بشرية متنوعة ومتعددة وذات توجهات وقيم ومنظومات وعلاقات اجتماعية ذات امتدادات غير «حضرية/ مدنية» حتى وإن عاشت في «المدينة».

من هنا نجد، على الرغم من بعض التداخلات، مجموعات بشرية من خلفية اجتماعية محددة تسكن أحياء أو مناطق بعينها لدرجة تسميتها بأسماء ذات صلة بالمناطق أو المنابع التي قدم منها أولئك المهاجرون(٨).

---

(٧) المصدر نفسه، و«شهدت خلالها مدينة الرياض تحولات كبرى...،» **تطوير**، العدد ٢٤ (ذو القعدة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ص ١.

(٨) الهطلاني، معد، **مدينة الرياض: دراسة تاريخية في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ١٩٠٢ ـ ١٩٧٥م.، ١٣٢٠ ـ ١٣٩٥هـ.**، ص ٣٠٣. وفي الأحياء المحيطة بالرياض من الناحية الجنوبية والجنوبية الغربية ومنها على سبيل المثال حي العريجا فإن غالب من يقطنونه هم من أبناء القبائل من أهل الجنوب، وبخاصة من قحطان وزهران وغامد إضافة إلى بعض من عتيبة ومطير. ويتركز أهل الحوطة والحريق في حي الشفا. ويلاحظ تركز أبناء عنزة وشمر في أحياء النظيم والنسيم شرق الرياض. أما في الأحياء الجنوبية من الرياض وداخل الحزام الدائري وفي مناطق منفوحة والغبيرا والحلة (سابقاً حلة العبيد) فإن نسبة كبيرة ممن يسكنونها يغلب عليهم اللون الأسود. ومعظم تلك الأحياء (المذكورة سابقاً) هي لفئات محدودة الدخل في الغالب. ويتركز المقيمون العرب في أحياء الملز وإن كانوا موجودين في أحياء عدة أخرى. وأما الهنود والباكستانيون فيتمركزون في حي الوزارات. ومعظم أصحاب المهن من عرب أو أجانب يتمركزون عادة في وسط الرياض القديمة أو حولها. والأحياء الشرقية مثل الربوة والريان تستقطب مجموعات كبيرة من أهل القصيم وسدير والمجمعة. وأكثر الأحياء اختلاطاً هو حي الروضة والقدس، وبخاصة الأخير حيث تقطنه فئات اجتماعية متنوعة، ولكنها ذات دخول ميسورة، وموظفو الدولة من المراتب التي تقع في حدود العاشرة فما فوق، وهي بذلك تستقطب ما يمكن تسميته بالطبقة الوسطى. تلك الملاحظة وذلك التقسيم لا يلغيان أن يكون هناك استثناءات أو تداخلات أو تبعثر (مثلاً لبعض فئات الطبقة الوسطى) ولكنها بشكل عام تبقى سمة عامة. وفي هذا السياق فإن هناك أحياء راقية ذات دخول عالية من مجموعات متنوعة إلا أنها غالباً ذات صلة بمناصب عليا في الدولة سواء العوائل ذات النفوذ السياسي أو الاقتصادي، مثل أحياء العليا والسليمانية والمعذر وما جاورها. ويلاحظ أن الفئات المتوسطة والقليلة الدخل والتي عادة ما تسكن الأحياء المحدودة الدخل عادة ما يحاول بعض عناصرها الانتقال إلى السكن في الأحياء الراقية والمختلطة مثل حي القدس أو غيره. ويلاحظ عليها أنها تسعى إلى أن تسكن متجاورة لعناصر متماثلة من الناحية الاجتماعية. وفي هذا السياق يلاحظ أيضاً أن عدداً من العناصر ذات الخلفيات الاجتماعية المتماثلة أو ذات القرابة يقومون ببناء مجمعات سكنية متقاربة أو داخل سور كبير. وفي السعودية وربما في غيرها من البلدان العربية الأخرى هناك تشديد على مقولة «الجار قبل الدار». تلك حال =

وفي السياق نفسه، فإننا إذا انتقلنا شرقاً (المنطقة الشرقية) والبالغ عدد سكانها أكثر من ٢,٥ مليون نسمة عام ١٩٩٢ والذي تضاعف أكثر من أربع مرات منذ عام ١٩٧٤[(٩)]، فلعل «المدن» الأكثر وضوحاً هناك هي الخبر حيث سكانها يتجاوزون مئة ألف نسمة ـ والدمام ـ سكانها يقتربون من نصف مليون نسمة ـ وهذه «مدن» تكونت حديثاً مع بداية الإنتاج النفطي (منذ نهاية الثلاثينيات فصاعداً) ولكنها في حقيقتها وطبيعتها ذات امتدادات اجتماعية متباينة سواء من داخل المنطقة أو خارجها، وبسمات ريفية وقبلية غالبة عليها حيث أسس التعاون والترابط تعود إلى مرجعية ذات أصول تقليدية أكثر منها حديثة. أما في مدنها الأخرى مثل الهفوف والقطيف وحفر الباطن، وهي ذات كثافات سكانية تتراوح ما بين مئة ألف نسمة وأكثر من مئتي ألف نسمة (الهفوف تحديداً)، فإنها في الأساس تجمعات بشرية ريفية أو فلاحية (الهفوف والقطيف) أو يغلب عليه طابع البادية كما هي حال مدينة حفر الباطن[(١٠)]. وإذا ما ذهبنا إلى الحجاز الذي يبدو أكثر مناطق «الجزيرة العربية» تحضراً من الناحية التاريخية، فإننا إذا ما دققنا في الأمر لوجدنا أن جدة ومكة ولربما المدينة وحتى الطائف ـ وهي «المراكز العمرانية» في الحجاز والتي يقطنها أكثر من أربعة ملايين نسمة عام ١٩٩٢، حيث تستحوذ مدينة جدة ومكة المكرمة والطائف على النصيب الأكبر من تلك الأعداد[(١١)] ـ تتكون من خليط من الاستيطان الداخلي (البادية والقبائل والأرياف من المناطق المجاورة وبدرجة كبيرة من المنطقة نفسها ومن منطقة الجنوب) والاستيطان الخارجي (خارج السعودية وبالذات من بلدان عربية وبدرجة كبيرة إسلامية وبخاصة أفريقية وشرق آسيوية، وكذلك من وسط آسيا ومنطقة القوقاز) ولكنها مفصحة عن نفسها على شكل تجمعات وتكوينات اجتماعية بامتداداتها الأولية، وموجودة في أحياء ونواح بعينها داخل تلك المدن وفي أطرافها، وعلى نحو يبدو فيه التمايز الاجتماعي واضحاً أكثر من التداخل[(١٢)]. وتبقى

= الرياض، أما المدن الأخرى فإنها لا تختلف كثيراً، بل إن المدن في المناطق الريفية هي في الواقع تمثل تجمعات سكانية على شكل أحياء ومن خلفيات اجتماعية محددة، وقد تكون من امتدادات قبلية أو أسرية واحدة.

(٩) عن عدد سكان المنطقة الشرقية عموماً بين عامي ١٩٧٤ و١٩٩٢، انظر: خالد المطري، **سكان المملكة العربية السعودية** (جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، الجدول رقم (١٩)، ص ٧٦.

(١٠) السعودية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاءات، **التعداد العام للسكان والمساكن، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.**

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) أثناء وجودي في جدة في الفترة ما بين ٢٤ ـ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أثناء معرض جدة الدولي للكتاب، لاحظت أن هناك طابعاً غالباً على المرتادين للمعرض حيث يغلب عليهم مظهر يعكس توجهاً إسلامياً، وكذلك تبدو ملامح غالبيتهم تميل إلى اللون الأسمر. وكان تحليلي أنهم من المناطق الريفية والقبلية المجاورة. وقد أكد لي تلك النقطة عدد من أبناء الحجاز لاحقاً. وفي أثناء الندوات التي أقيمت على =

التشكيلات العمرانية الأخرى في المناطق الأخرى من السعودية وإن احتضنت أعداداً من السكان تربو على ما بين مئتين وثمانمئة ألف نسمة (منطقة القصيم، منطقة الجنوب (الباحة وعسير ونجران وجيزان) وكذلك منطقة الحدود الشمالية والجوف وتبوك وحائل)(١٣) في طابعها العام «ريفية» مضافاً لها إضافات عمرانية (اجتماعية) استيطانية حديثة العهد بالبادية والمجتمعات الصحراوية(١٤).

وعليه، فإن حالة تشكل وطبيعة وقوى التكوينات الاجتماعية لبنية «المدن» في الحالة السعودية «لا ترقى إلى أن تسمى «مدناً» بالمفهوم المحدد والتاريخي المرتبط باحتضان وتطوير ما يدعى «بالمجتمع المدني» وقواه وعلاقاته، وعلى هذا الأساس فعلى على الرغم من وجود تكوينات مثل «الجمعيات الخيرية»(١٥) وبعض التنظيمات المهنية المحدودة (مثل الجمعيات العلمية في الجامعات) وكذلك بعض غرف التجارة والصناعة لرجال الأعمال، فإن تلك التكوينات تتماهى والدولة بدرجة كبيرة وصريحة تلغي معها أية فكرة لاستقلالها وإمكانية أن تعمل على أن تؤدي وظائف ما يسمى بـ «المجتمع المدني»(١٦). وبشكل عام فإنه وعلى الرغم من أن الدولة لا تسمح أصلاً بتشكيل

= هامش المعرض ـ وقد حضرت عدداً منها ـ تبين أن هناك تصادماً ثقافياً بين مجموعة تبدو ذات توجه إسلامي محافظ وأخرى من المثقفين الذين يبدو أنهم يميلون إلى الانفتاح، ولهم امتدادات إلى الأسر المدنية لأهل جدة أو مكة القديمة.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) بالنسبة إلى منطقة الجوف والبالغ تعدادها عام ١٩٩٢ أكثر من ٢٦٠ ألف نسمة فإن عدد سكان مدينة سكاكا/الجوف وهي العاصمة وتقدر حالياً (عام ٢٠٠٠) بأكثر من مئة ألف نسمة وهي كما يعلم الباحث باعتباره أحد أبناء هذه المدينة ذات طابع فلاحي (زراعي) أو متصل بالبادية. وعن توزيع السكان من الناحية الاجتماعية المحددة على أحياء بعينها غالباً ما تعكس انقساماً اجتماعياً ملحوظاً لأهلها، انظر: متروك الفالح، **التحديث والتنمية وتحولات النخبة في الريف العربي السعودي: سكاكا الجوف في نهاية القرن العشرين** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، الفصل ٤.

(١٥) حول أعداد ونشاط الجمعيات الخيرية في السعودية وصلة ذلك بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والتباين بين المناطق في هذا الصدد وتدني أعداد الجمعيات الخيرية النسائية وبخاصة في المنطقة الشمالية والجنوبية، انظر: مختار إبراهيم عجوبة، «القاعدة النظرية للأنشطة التطوعية الخيرية في المملكة العربية السعودية: دراسة وثائقية لتجربة الجمعيات الخيرية (١٣٨٠ ـ ١٤٠٠هـ)،» **التعاون**، السنة ٨، العدد ٣٤ (حزيران/يونيو ١٩٩٤)، ص ١٧٧ ـ ٢١٧. وعن تهميش دور المرأة في العمل التطوعي الخيري في السعودية، انظر: محمد صامل الصبحي، «مؤسساتنا الخيرية تتخبط بين العشوائية والاجتهادات الفردية: الأعمال التطوعية بين سندان الإفلاس ومطرقة التجاهل الاجتماعي،» **المدينة** (١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)، ص ٨.

(١٦) في السعودية يلاحظ أن الجمعيات الخيرية وكذلك الجمعيات المهنية ـ التي أخذت بالتزايد خلال الفترة القليلة الماضية مرشحة إلى المزيد من التزايد في ضوء توجهات الدولة والقيادة إلى تكوين مثل تلك الجمعيات وبخاصة مع ازدياد الحاجة إلى العمل الأهلي، وكذلك في مواجهة الانتقادات من منظمات حقوق =

«مؤسسات» وتنظيمات مهنية أو نقابية (خلافاً لما ذكرناه أعلاه)، فإن غياب تلك المؤسسات ذات الصلة بما يدعى بـ «المجتمع المدني» يرتبط إلى حد كبير ببنية تلك التجمعات البشرية والإشغالات الاجتماعية المسماة على نحو ظاهري بـ «المدن».

الجدول رقم (٣ ـ ٥)
التحضر في الوطن العربي (الجزيرة العربية)
(المدن العربية الرئيسة) (سنوات مختارة)

المؤشرات / البلد	سكان المدن التي يزيد عددها على ٧٥٠٠٠٠ نسمة (نسبة مئوية من مجموع السكان) (١٩٩٠)	سكان المدن التي يزيد عددها على ٧٥٠٠٠٠ نسمة (نسبة مئوية من سكان الحضر) (١٩٩٠)	أكبر مدينة (بالآلاف)		
			المدينة	في عقد ١٩٧٠	السكان (١٩٩٥)
السعودية	٢٠	٢٦	الرياض	٦٦٦(١)	٣٥٧٦
الكويت	٥١	٥٣	الكويت	٢١٠(٢)	١٠٩٠
البحرين	-	-	المنامة	٨٨(٣)	-
قطر	-	-	الدوحة	١٢٥(٤)	-
الإمارات	-	-	أبو ظبي	١٦٥(٥)	-
عمان	-	-	مسقط	١٥(٤)	-
اليمن	-	-	صنعاء	١٣٤(٤)	-
			عدن	٢٧١(٦)	-

(١) عام ١٩٧٣.
(٢) عام ١٩٧٠.
(٣) عام ١٩٧١.
(٤) عام ١٩٧٥.
(٥) عام ١٩٨٠.
(٦) عام ١٩٧٧.
المصادر: المصادر نفسها.

= الإنسان، وخصوصاً الموقف الأخير لمنظمة العفو الدولية (آذار/مارس ٢٠٠٠) ـ وعادة ما يكون لها رئيس فخري يتمثل في أمير المنطقة أو أحد الأمراء المعنيين. ويبدو أن تلك المعادلة أصبحت شبه متلازمة مع قيام تلك الجمعيات ونشاطها. وبينما تعطى تلك المسألة أهمية خاصة لمحاولة تفعيل وبدء عمل ونشاط تلك الجمعيات من خلال مساندة أحد الشخصيات العامة وعادة ما يكون أحد الأمراء البارزين، فإن ذلك يشكل إمكانية بنيوية كبيرة للتوجه والضبط والتحكم.

ويبدو أن حالة «المدن» الخليجية الأخرى (في الكويت والبحرين وقطر والإمارات وكذلك في عمان، والتي على أية حال تبدو فيها صيرورة التمدن منخفضة لا تصل إلى ٢٠ بالمئة عام ٢٠٠٠) (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١)) لا تخرج عن بنية الإشغالات الاجتماعية «للمدن» كما هي في حالة السعودية. . . ففي **الكويت** التي أصبحت تستقطب ما لا يقل عن ١,٩ مليون شخص عام ١٩٩٥ في ما كانت عام ١٩٧٠ حوالى ٢١٠ آلاف شخص (انظر الجدولين رقمي (٣ ـ ٤) و(٣ ـ ٥))، وبزيادة تصل إلى أكثر من ٨٠ بالمئة وهي بذلك تستقطب كمدينة الجزء الأكبر من السكان في الدولة ككل. وهناك أحياء بعينها تقطنها فئات اجتماعية محدودة مثل بعض القبائل كقبيلة العوازم، أو بعض الطوائف مثل طائفة الشيعة حيث مناطق بعينها[١٧]. من هنا فإن بنية المدينة الكويتية كما هي الخليجية عموماً (البحرين مثلاً غالبية السكان من الطائفة الشيعية وتقطن الغالبية الساحقة منهم في المعامير وسنابس وسترة والمحرق. . .)[١٨]، هي بنية وإن تخللها بعض القوى ذات التوجه العصري ذي النزعة المادية والعقلية، وكذلك وجود بعض المؤسسات والتجمعات والتنظيمات المدعوة «بالمجتمع المدني» كالتجمعات والمنتديات في بعض بلدان الخليج وبخاصة في الكويت والبحرين والإمارات[١٩] ـ مع ملاحظة أن الأحزاب السياسية محظورة في جميع تلك البلدان بما في ذلك طبعاً السعودية، وملاحظة كذلك أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات التوجهات الدينية هي الأكثر فعالية ونشاطاً من تلك المؤسسات ذات

---

(١٧) يلاحظ على مدينة الكويت ذاتها أنها إضافة إلى كونها إشغالاً اجتماعياً متريّفاً على نحو كبير، فإن هناك أحياء بعينها تستقطب فئات ذات خلفية اجتماعية قبلية أو طائفية معينة. ومن ذلك على سبيل المثال وليس الحصر، أن العائلات الشيعية تتركز في الجزء الشرقي من المدينة القديمة والمسماة عادة «شرق». وكذلك في منطقة الدسمة وهي أيضاً تقطنها مجموعة ذات امتدادات قبلية مثل قبيلة العوازم. وفي إطار المجموعات الطائفية والطائفة العامة هناك مجموعات فرعية تقطن أحياء أو مناطق بعينها مثل الحساوية (كفئة شيعية) في الكويت وتتركز في كل من الدعية والمنصورية، والرميثية. ومن العائلات الشهيرة عائلة أبو خمسين، والبغلي، والشواف، والقطان، والإربش والصانع والحداد. عن تلك المعلومات، انظر: «الشيعة في الكويت بين الاستبعاد والتأييد والمعارضة،» **المجلة** (لندن) (٨ أيار/مايو ١٩٩٩)، ص ٤٢ ـ ٤٧، وبخاصة ص ٤٤ ـ ٤٧. وفي المنطقة العاشرة تتركز المجموعات البدوية وبخاصة المطران والعوازم والرشايدة وكذلك بعض العجمان والعتبان وبدرجة أقل الشمامرة والعنوز، وفي مدينة الجهراء، وهي الأخرى تجمع سكاني بدوي الطابع ويغلب عليه امتدادات من العنوز أو الشمامرة.

(١٨) فلاح عبد الله المديرس، «الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٣، العدد ١٣٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧)، ص ٨ ـ ٢٣.

(١٩) عن أعداد وفاعلية المؤسسات ذات الصلة بـ «المجتمع المدني» في الجزيرة العربية (دول الخليج والسعودية)، انظر: باقر النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، ص ٥٦٥ ـ ٥٧٨.

الصلة بمفهوم «المجتمع المدني»[٢٠] ـ تبدو ذات تمايزات اجتماعية وتشكيلات اجتماعية ذات نزعة ريفية غالبة أو قبلية أو مذهبية وباتجاهات متزايدة لبروز عصبياتها وفاعليتها حتى في المجالات السياسية (الحالة الكويتية مثلاً في الانتخابات الأخيرة).

إن حالة «المدينة» الخليجية في بيئتها الثقافية والاجتماعية يلحظها باقر النجار على نحو دقيق ومفصل لأنماطها الفرعية باعتبارها «منقطعة الوصل بعضها عن بعض، متباينة طبقياً من حيث ساكنوها، كما هي متباينة في أنماط حياتها ومصفوفة علاقاتها الاجتماعية»... إن المدينة الخليجية على الرغم من انتمائها فيزيقياً وفي أنماط استهلاكها إلى مرحلة ما بعد الحداثة، إلا أن الفواصل العرقية والإثنية والمذهبية بين سكانها ما زالت فاعلة على الرغم من حداثية أو ما بعد حداثية بعضهم. فسمات العولمة والحداثة أقرب إلى أن تتمثل في جوانبها المادية وفي ارتباطاتها الخارجية وكذلك في تنوع سكانها، إلا أن نسقها القيمي والثقافي التقليدي ما زال محدداً لسلوك أناسها ونسيج علاقاتهم الاجتماعية... إن الشواهد التجريبية (الأمبريقية) تشير إلى نمو غير عادي منذ السبعينيات للعصبيات القبلية وربما المذهبية للجماعات القاطنة لهذه المدن، كما أنها ـ أي عمليات التوطين ـ قد ساهمت من ناحية أخرى في إضفاء طابع المحافظة على نمط الحياة في هذه الأحياء، وأبرزت الجماعة البدوية، كقوة اجتماعية وسياسية ذات تأثير متزايد في متخذي القرار، وقدرة على نسج تحالفات سياسية في أوقات الأزمات أو أوقات الانتخابات البرلمانية كما هي الحال في الكويت، مضيفاً أنه وعلى الرغم من بعض الاستثناءات للمجاورات القديمة (المدن القديمة) وقدرتها على الصهر الاجتماعي والثقافي باتجاه التجانس على الرغم من الاختلافات الإثنية والطبقية لساكنيها، فإن المدن الخليجية المعاصرة عجزت عن عملية الصهر والمجانسة الثقافية لمكوناتها الاجتماعية... «بل إنها وبفعل معطيات أخرى كبيرة، قد ضخمت من عملية العزل الاجتماعي لساكنيها على أسس قبلية وأخرى طبقية، كما أنها ومنذ السبعينيات قد شهدت عودة محمومة للنزعات القبلية والمذهبية»[٢١].

وحيث إن بنية «المدينة» و«المدن» في الخليج العربي هي بنية غير منفكة مع الإشغالات الاجتماعية الريفية والقبلية والمذهبية، يلاحظ انتشار واسع لنشاطات موازية مثل الجلسات والمجالس والشلة والديوانيات بتقاطعاتها مع تلك المجموعات

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٦٨ ـ ٥٧٠ و٥٧٨.

(٢١) عن طبيعة المدن الخليجية المعاصرة في بنيتها الثقافية والاجتماعية، انظر الدراسة القيمة لـ: باقر النجار، «البنية الثقافية والاجتماعية للمدينة الخليجية في الحقبة النفطية،» عالم الفكر (الكويت)، العدد ٤ (نيسان/أبريل ـ حزيران/يونيو ١٩٩٦)، ص ٧٧ ـ ٩١، وبخاصة ص ٧٩ و٨٤ ـ ٨٥.

العائلية أو الأسرية أو العشائرية والقبلية أو المناطقية في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة في السعودية والكويت، وبدرجات متفاوتة في بقية تلك البلدان[٢٢]. وحيث إن الأمر كذلك، وفي إطار منع عدد من تلك الدول لقيام نشاط ما يسمى «بالمجتمع المدني» فإنه يلاحظ أن التكوينات الاجتماعية تلك في المدن ـ وإن كانت غير مسيسة بالأساس وعلى نحو عام ـ وفي حالات محددة هي الأكثر تأثيراً في المجال السياسي وتجاه التعامل مع وباتجاه الدولة/ السلطة. ويبدو ذلك واضحاً في مسائل المواجهات (البحرين والمسألة الطائفية منذ عام ١٩٩٤)[٢٣]، وحتى عام ١٩٩٩ وعلى الرغم من الارتباط بمطالب الديمقراطية والتعددية كمبرر وكذلك في الانتخابات في الحالة الكويتية[٢٤]. وكذلك على الرغم مما يقال عن

---

(٢٢) وعلى الرغم من تلك العموميات إلا أنه يلاحظ بعض التباين في ما يخص نشاط وعناصر الديوانيات بين بعض المدن وبخاصة السعودية، إذ يلاحظ أن بعض ديوانيات الحجاز وبخاصة في جدة، مثل ديوانية أو «اثنينية» الشيخ عبد المقصود خوجة، تتميز بطابعها الثقافي والفكري المنفتح ذي الامتدادات المدينية القديمة. ولعل مثل ديوانية (اثنينية) خوجة والتي حضرت واحدة منها (٢٤/ ٤/ ٢٠٠٠ ـ في تكريم الأستاذ عبد الكريم الجهيمان) تمثل إرثاً ثقافياً مدينياً قل نظيره حيث الجمع بين المال والثقافة والالتزام في العناصر المشاركة وبخاصة صاحب الاثنينية (خوجة). ومن اللافت للانتباه أن يكون تكريم عبد الكريم الجهيمان وهو من أبناء المنطقة الوسطى (من أهالي شقراء) قد أتى من أهل الحجاز أسرها وبيوتها الأكثر امتداداً في التاريخ من حيث البعد الثقافي والطبيعة الاجتماعية. وعندما طرحت تلك المفارقة على أحد الأصدقاء من أبناء المنطقة الوسطى وأنه كان يجب أن يكون تكريم الجهيمان في الوسطى أولاً علماً بأن هناك أسراً وبيوتاً ثرية جداً، قال لي: نعم ولكنك لم تسأل عن كيفية تكوّن مثل هذه الثروات. . .؟ وقد دهشت لتلك التحويرة في الجواب. (بعد أكثر من سنة من ذلك التكريم، تم تكريم الجهيمان في الرياض من قبل جريدة **الجزيرة** وكذلك من الجنادرية ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م. وقامت جمعية الثقافة والفنون في الشرقية بتكريم الجهيمان في ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠١، وقد حضرنا المناسبة الأخيرة). وعلى رغم تلك الإيجابية والمهمة التنويرية لتلك الديوانيات إلا أنها تعاني مشكلة بنيوية متمثلة بأنها، وإضافة للبنية السياسية المقيّدة، ذات امتدادات عائلية يتوقف أمرها على استمرار تلك العائلة أو أحد عناصرها الملتزمين وكذلك استمرارية قدرتها المالية على الصرف إلى حد كبير. وفي هذا السياق فإن هناك انتقادات ووجهات نظر متباينة عن تلك الديوانية، في ذلك انظر المقالة التي كتبها يعقوب محمد إسحاق عن «اثنينية خوجة» في عمود «شمس وقمر» في: **البلاد** (السعودية)، ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٠، ص ١٣. وفيها يشيد بها وبصاحبها ويرد على بعض المتقدين لها. . .

(٢٣) عن علاقة العنف والمواجهات بالمسألة، انظر: علاء سالم، «إضرابات الشيعة في البحرين: أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٦ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦)، ص ١٤٨ ـ ١٥١؛ وفي المسألة الصراعية بين الريف والمدينة وقواها، انظر: محمد جابر الأنصاري، «هل بدأ الاحتشاد السياسي للقوى المدنية؟،» **الحياة**، ٥/٦/١٩٩٧، ص ١٧. وفي هذه المقالة يطرح الأنصاري مقولة بروز القوى المدنية (المدن) على ضوء إعلان تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي في الكويت وكذلك الانتخابات الإيرانية في عام ١٩٩٧ مع الإشارة إلى أحداث البحرين عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦ باعتبارها تجاذباً بين المدينة ـ والريف.

(٢٤) النجار، «البنية الثقافية والاجتماعية للمدينة الخليجية في الحقبة النفطية،» ص ٨٥، وتركي الحمد، «الديمقراطية وأوضاعنا الاجتماعية،» **الشرق الأوسط**، ١٥/٦/١٩٩٦، ص ٩.

الاحتشاد السياسي للقوى المدنية في الكويت(٢٥). في هذا السياق ليس من المستغرب أن يستخدم مصطلح ومفهوم الفضاءات العامة المحمية (Protected Spaces) (الديوانيات والمساجد كأمثلة عليها) لمناقشة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الكويت، وبخاصة في إطار المرأة وحقوقها والمواقف منها(٢٦)، وذلك في محاولة للالتفاف على هشاشة وعدم فاعلية مؤسسات ما يسمى «بالمجتمع المدني» نفسه، ومع ذلك فإنه ومع تنبه بعض الدول للدور الذي تلعبه تلك الفضاءات (الديوانيات والمساجد) فقد أخذت تحد منها بطريقة متزايدة، وذلك مع تزايد الاختراق لتلك الديوانيات و/ أو التحكم والسيطرة في المساجد وتفاعلاتها ونشاطاتها من قبل الدولة/ السلطة مباشرة وعلى نحو شبه كامل. وباستثناء الحالة الكويتية، فإن ما تم من تحولات على طريقة الإصلاحات السياسية والمشاركة السياسية على محدوديتها في السعودية وعمان والبحرين والإمارات، وكذلك الاصلاحات السياسية الأخيرة في قطر مثل الانتخابات البلدية ومشاركة المرأة فيها على الرغم من عدم فوزها، لم يكن نتيجة ضغوط لقوى ما يسمى المجتمع المدني «في تلك البلدان وإنما أتى من السلطة (من أعلى) بدرجة كبيرة وبخاصة في حالتي السعودية وعمان. وأما في البحرين فإن توسعة مجلس الشورى، وكذلك الاصلاحات التي أعلن عنها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عام ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ في ما يخص إحياء الانتخابات البلدية ومشاركة المرأة والإفراج عن بعض المعتقلين والسماح لبعض المعارضين المقيمين بالخارج بالعودة إلى البلاد، وكذلك تشكيل لجنة لحقوق الإنسان(٢٧) ثم الإصلاحات الدستورية التي

(٢٥) الأنصاري، المصدر نفسه، ص ١٧.

(٢٦) انظر: Mary Ann Tetreault, «Civil Society in Kuwait: Protected Spaces and Women's Rights,» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 2 (Spring 1993).

(٢٧) عن تلك الإصلاحات والتوجهات الجديدة في البحرين، انظر: سامي كمال، «البحرين تفتح الملفات المغلقة،» **الأهرام**، ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٩، ص ٨، وعن لجنة حقوق الإنسان المرتبطة بمجلس الشورى البحريني، انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، معد، «موجز يوميات الوحدة العربية، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٩،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩)، ص ١٩٠. ونحن نعتقد أن تلك الإصلاحات وإن كانت ذات توجهات ديمقراطية محمودة ومطلوبة إلا أنها ترتبط بدرجة كبيرة بما يمكن تسميته «تعزيز الشرعية» للقيادة الجديدة في البحرين. وفي السعودية أعلن مؤخراً عن التوجه بتشكيل لجنتين لحقوق الإنسان واحدة رسمية والأخرى أهلية، وهو ما يرتبط، في اعتقادنا، بالضغوط الخارجية بدرجة أكثر منها بالضغوط الداخلية وبخاصة تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية وتقارير منظمة العفو الدولية وكذلك الإنسان مع اتجاهات منظمة التجارة العالمية. عن الإعلان عن تشكيل لجان حقوق الإنسان في السعودية وتقارير منظمة العفو الدولية وردود الفعل السعودية، انظر: «السعودية تعلن عن تأسيس هيئة مستقلة لحماية حقوق الإنسان: لجنة وطنية حكومية يتبعها فروع في الوزارات للمتابعة والمراقبة،» **الشرق الأوسط**، ٢/ ٤/ ٢٠٠٠، ص ١؛ «السعودية تنفي ادعاءات عن استقبالها وفداً من الأمم المتحدة نتيجة الضغوط: الرياض تستغرب ما أعلنته منظمة العفو الدولية،» **الشرق** =

أعلن عنها الأمير حمد منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، وبخاصة ما اتصل بإعادة الحياة البرلمانية (مجلس تشريعي منتخب وآخر استشاري معين) في إطار الميثاق الوطني، والذي صوت عليه الشعب البحريني وأقره بما في ذلك المعارضة البحرينية في ١٤ ـ ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠١، وكذلك الخطوات الإصلاحية اللاحقة ذات الصلة بما في ذلك إلغاء قانون الطوارىء ومحكمة أمن الدولة وإطلاق جميع السجناء والسماح للمبعدين والمنفيين بالعودة[٢٨]، فإن كل تلك التغيرات تمت أولاً من توجه لدى السلطة (من فوق) وثانياً، ارتبطت بضغوط اجتماعية داخلية، فإنها ذات صلة بالحركات الاحتجاجية والاضطرابات والمطالب الدستورية المصاحبة لها منذ السبعينيات من القرن العشرين وبخاصة منذ عام ١٩٩٢ فصاعداً بما في ذلك أحداث (١٩٩٤ ـ ١٩٩٦) وحتى عام ١٩٩٩ التي اقترنت بدرجة أساسية وغالبة بالقوى الأهلية التقليدية وبالذات القوى والقيادات الشيعية (وإن كان هناك عدد محدود من الشخصيات السنية مثل د. عبد اللطيف محمود والمحامي أحمد الشملان ود. منيرة فخرو. . . وآخرين). إن المظاهرات الداعمة لتلك التوجهات كانت مسنودة على نحو شبه كامل من الطائفة الشيعية البحرينية، ولذلك فإن معظم الاعتقالات والسجون والمحاكمات والإبعاد والنفي قد طال أبناءها بشكل واضح. وعليه فإن كانت الاتجاهات الديمقراطية في البحرين هي نتاج ضغط اجتماعي فإنه

= **الأوسط**، ٥/ ٤/ ٢٠٠٠، ص ٤؛ «نفي الرضوخ لضغوط دولية: الأمير تركي بن محمد في كلمة المملكة أمام لجنة حقوق الإنسان،» **المدينة** (٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠)؛ «لماذا رحبت السعودية بزيارة المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة،» **المجلة** (٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠)، ص ٢٢؛ «رداً على مزاعم العفو الدولية، الأمير نايف: أهداف صهيونية وراء الحملة المغرضة على المملكة،» **الوطن**، ٥/ ٤/ ٢٠٠٠، ص ٢٠، و«الأمير نايف: نرحب بزيارة ممثل لحقوق الإنسان،» **الشرق الأوسط**، ١٦/ ٤/ ٢٠٠٠، ص ١ و٤.

(٢٨) وعن مزيد من التطورات الديمقراطية في البحرين (في ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٠، أعلن الأمير حمد بن عيسى آل خليفة عن تشكيل برلمان من مجلسين أحدهما منتخب انتخاباً حراً من أجل تنفيذ الواجبات التشريعية، وآخر معين وكذلك التوجه نحو انتخابات بلدية؛ مع السماح للمرأة بحق الاقتراع في تلك الانتخابات ولم تحدد فترة الانتخابات ولا عدد الأعضاء ولا مهام المجلس الآخر (المعين) وأجري الاستفتاء على الميثاق الجديد في ١٤/ ٣/ ٢٠٠١)، انظر: «البحرين تعيد العمل بالنظام البرلماني،» بي بي سي أونلاين على الشبكة العالمية <www.bbc.co.uk/hi/arabic/news>، ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٠، صفحة الأخبار؛ «بدء الاستفتاء في البحرين،» بي بي سي أونلاين <www.bbc.co.uk/hi/arabic/news>، ١٤/ ٢/ ٢٠٠١، صفحة الأخبار، و«أمير البحرين يصدر عفواً عاماً في قضايا الأمن: المعارضة تعبر عن تفاؤلها وتطالب بإلغاء الطوارئ،» **السفير**، ٦/ ٢/ ٢٠٠١، على موقع الشبكة العالمية <www.assafir.com>. انظر أيضاً: Amnesty International (Latest Press Releases), «Bahrain: Amnesty International Hails Recent Positive Developments,» (AI Index: MDE 11/003/2001), published 20/2/2001 <www.amnesty.org>, visit 21/2/2001, at website.

بالتأكيد ليس «مدني» الطابع والمنبع وإنما هو «أهلي» و«تقليدي»، وليس معادياً للديمقراطية، و/ أو دعماً لتوجيهات ومشروعية القيادة الجديدة للشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في مواجهة ما يبدو أنه محاصرة أو تقييد لمراكز ونفوذ قوة متنفذة ومهيمنة على الدولة ومؤسساتها بما في ذلك جهازها البيروقراطي وكبار مسؤوليها. لذلك فإن الجماعات البحرينية عموماً والمطالبة بالديمقراطية خصوصاً، بما في ذلك أبناء الطائفة السنية وكذلك المعنيون من العرب بالتحولات الديمقراطية يجب عليهم أن يكونوا ممتنين لهذا الدور الذي لعبته القوى التقليدية البحرينية وقدمت التضحيات من أجله وفي سبيل تحقيقه.

من هنا، يلاحظ التداخل بين السلطة وبين تلك القوى على نحو يبدو أنه يشكل بعض التكتل على شكل تضامنيات قبلية وطائفية ومؤسسات دينية وذلك باعتبار الأخيرة تشكل قوى سياسية متحالفة مع أنظمة الحكم حيث نفوذها القوي، وبخاصة المؤسسة الدينية التقليدية ومجموعاتها وهيمنتها على القضاء والأحوال الشخصية في جميع بلدان الخليج، هذا التكتل القبلي الطائفي السياسي والذي يظل أكبر تكتل سياسي في أغلب بلدان الخليج العربية يتميز بكونه لا يعنى بنقد أنظمة الحكم، ويعادي الديمقراطية، ويستغل فكرة تخويف الناس من العولمة وقواها. وفي إطار تلك التداخلات فإن ذلك التكتل بتوجهاته ومواجهته للتيارات الموصوفة بالعلمانية أو الليبرالية ذات الأدوار الثانوية والمهمشة يشير إلى أنه في الخليج العربي لا يوجد مجتمع مدني في إطار تلك التضامنيات وتحالفاتها الواضحة[(٢٩)].

الحالة اليمنية ـ على الرغم من اختلاف تجربتها وتحولاتها الديمقراطية والتي لا تبدو على أية حال ذات صلة بمسألة «المجتمع المدني»، وعلى الرغم من تشكل ووجود تكوينات وتنظيمات ذات صلة بما يسمى «المجتمع المدني» من جمعيات مهنية وثقافية وحتى قوى سياسية وحزبية تزايدت مع الحالة الوحدوية ما بعد عام ١٩٩٠ ـ لا تختلف كثيراً في بنية «مدنها» وقواها وثقافتها عن «المدن» الخليجية بشكل عام من حيث ارتباطها بالريف والتكوين القبلي أو المذهبي، وإن اختلفت من حيث مظاهر الحداثة الاستهلاكية والنمط العمراني وبنية العمالة الخارجية كما في الخليج وبلدانه.

---

(٢٩) حول تفصيلات تلك النقاط وبخاصة التضامنيات والتكتل المتكون منها، انظر وجهة نظر خلدون النقيب، في: خلدون حسن النقيب، «الخليج... إلى أين؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٣ (آذار/مارس ٢٠٠٠)، ص ٤ ـ ٢٢، وبخاصة ص ١٤ ـ ١٥ و٢١ ـ ٢٢. وأطروحات النقيب هذه امتداد لأطروحاته في: خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

ومع أن «التمدن» والتحضر في اليمن ما زالا منخفضين بالمقارنة بأغلب الدول العربية، حيث يتراوح ما بين ٩ بالمئة لعام ١٩٦٠ و٣٨ بالمئة كتوقعات عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١))، وفي إطار تلك النسب للتمدن في اليمن فإن سكان المدن الرئيسية، وبخاصة صنعاء وتعز وعدن يغلب عليهم الطابع الريفي والقبلي، حيث إن تلك المدن تقع في الأصل داخل محافظات ذات معدلات مرتفعة من سكان الريف. فمثلاً، على الرغم من أن مدينة صنعاء ـ استقطبت عام ١٩٧٥ في حدود ١٣٤ ألف شخص (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٥))، فإنها عام ١٩٩٦ استوعبت أكثر من مليون شخص ـ ينظر لها في إطار تلك السياقات على أنها تشكل إشغالاً حضرياً ١٠٠ بالمئة، إلا أن الأرقام ذاتها وما تضمنته من زيادات بين الفترتين تغفل التداخل مع الريف المحيط المباشر أو الأبعد. ذلك أنه في محافظة صنعاء ككل فإن الحضر فيها لا يشكلون أكثر من ٦ بالمئة من إجمالي المحافظة ذاتها، وهو ما يبدو أنه يعني مدينة صنعاء ذاتها. وباستثناء محافظة عدن ولربما مدينة عدن ذاتها، فإن بقية المحافظات اليمنية لا يشكل فيها سكان المدن أكثر من ٢٠ بالمئة من إجمالي سكانها. كذلك فإن سكان المدن في تلك المحافظات ليست حضرية كما تبدو للوهلة الأولى من الأرقام المجردة ذاتها. وعلى الجملة، فإن هناك مخزوناً وفيراً من الريف وفئاته الاجتماعية بتنويعاتها في اليمن يتراوح ما بين ٧٢ بالمئة إلى ٧٥ بالمئة من سكان اليمن الإجمالي يشكل المصدر المتواصل للإضافات الريفية البشرية للمدن اليمنية[٣٠]. هذا التداخل الكبير والمتواصل من الريف وقواه مع المدن اليمنية عكس نفسه على تشكل أحياء المدن اليمنية ذاتها والتي أخذت تتمايز بإشغالات اجتماعية محددة بشكل واضح، كما هي حالة بعض أحياء العاصمة اليمنية والتي تقطنها مجموعات اجتماعية مناطقية أو قبلية بذاتها[٣١].

---

(٣٠) عن سكان صنعاء المدينة والمحافظة وكذلك المحافظات الأخرى ونسب التمدن والريف فيها وبخاصة لعام ١٩٩٦، انظر: اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، **كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٦** (صنعاء: الجهاز، ١٩٩٧)، ص ١٨ وما بعدها.

(٣١) مثلاً، في صنعاء؛ في الشمال الشرقي منها وفي منطقة الحصبة تتكاثر مجموعات من حاشد فيما في الغرب الشمالي وفي منطقة الروضة فسكانها غالباً من بكيل. وفي غرب وجنوب غربي العاصمة هناك مجموعات سكان من خولان ومن بكيل. أما حارة بيت معياد والتي كانت ضاحية من الجنوب والتصقت بالعاصمة وكذلك منطقة جنان فإن سكانها في الغالب من النادرة والسدة ويريم من نواحي لواء إب. وفي مشرق وجنوب شرق العاصمة وجوار الجامعة فإن قاطنيها من قبائل تعود إلى أبين ومعظمهم من العزاب. وإلى الجنوب منها وفي منطقة شارع هايل (الرياض) فسكانها من منطقة تعز من قضاء الحجرية. أما في وسط صنعاء القديمة فيسكنها أهل صنعاء الأصليون أو المهاجرون من القبائل من بني مطر وبني هشيش وبعض القبائل الأخرى، وإلى الجنوب منها هناك منطقة أو حي (الصافية) يقطنه في الغالب ما يسمون بالمهاجرين أو المولدين من أصول حبشية أو صومالية. المعلومات الآنفة الذكر عن أحياء العاصمة =

لذلك كله، وعلى الرغم من وجود حياة حزبية في «المدن» اليمنية، وكذلك بعض النشاط المحدود لمجموعات وتنظيمات ذات صلة بما يسمى بـ «المجتمع المدني»، فإن القبيلة والقبائل في اليمن والمتقاطعة مع الدولة/ السلطة ما زالت تشكل إحدى أبرز المؤسسات التقليدية الأكثر فاعلية في اليمن ـ بالمقارنة مع تنظيمات ما يسمى بالمجتمع المدني والتي تعيش في أحسن أحوالها أزمات مستمرة، مثل حال نقابة الصحفيين التي كانت عام ١٩٩٧ تمر بأزمة حادة، وغير المؤثرة والمتداخلة مع القوى الحزبية وانقساماتها[٣٢] ـ على كافة المستويات السياسية وكذلك الاجتماعية سواء على مستوى الدولة والممارسة السياسية والحزبية أو على المستويات الشعبية والأهلية والاجتماعية، وبخاصة في إطار المنازعات الفردية والقبلية ذات الصلة. ومن هنا فإن الريف بقواه وثقافته القبلية والمناطقية ولربما المذهبية يتداخل وتلك الإشغالات المسماة «مدناً» وقواها وثقافتها. وعلى هذا الأساس فإن التحول الديمقراطي في اليمن لم يكن نتيجة ديناميكية وفاعلية قوى «المجتمع المدني»، وإنما أتى من توجه للسلطة في اليمن وتمشياً مع ظروف الوحدة اليمنية واتجاهاتها. فالتحول الديمقراطي في اليمن هو الذي ساعد على تنامي بعض تنظيمات ما يسمى «المجتمع المدني»، وبخاصة بعد عام ١٩٩٠ وليس العكس[٣٣]. لذلك يلاحظ أنه وفي أثناء أزمة الوحدة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٤) فإن القوى ذات الصلة بما يسمى «المجتمع المدني» من تنظيمات وأحزاب والتي قامت بصياغة وثيقة العهد والاتفاق التي وقعت في عمان ٢٠/ ٢/ ١٩٩٤ لحل الأزمة لم تستطيع أن تؤثر في مجريات الأمور واتجاهاتها لاحقاً (اتجاهات الحرب) فيما التوجهات القبلية والمناطقية والدينية (المذهبية) كانت حاضرة فاعلة أثناء الأزمة وفي ثنايا الحرب[٣٤] وما زالت

= اليمنية جمعها الباحث مباشرة من مقابلة عدد من الجالية اليمنية في السعودية في الفترة (كانون الثاني/ يناير ـ أيار/ مايو ٢٠٠٠).

(٣٢) «ندوة تبحث أزمة الصحافيين اليمنيين وسط اتجاه غالب يدعو لمؤتمر عام،» **الشرق الأوسط**، ٢٩/٨/١٩٩٧، ص ٤.

(٣٣) عن تنامي التنظيمات السياسية والحزبية في اليمن التي بلغ عددها في انتخابات نيسان/ أبريل ١٩٩٣، ٢٢ حزباً، انظر: إلهام محمد مانع، **الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، ١٩٤٨ ـ ١٩٩٣: دراسة تحليلية** (صنعاء: الثوابت ـ المؤتمر الشعبي العام، ١٩٩٤)، ص ٢٥٣.

(٣٤) شاركت عناصر من أحزاب الائتلاف الحاكم وبخاصة المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي والإصلاح وأحزاب المعارضة الأخرى في صياغة وثيقة العهد والاتفاق التي وقعت في عمان في ٢٠/ ٢/ ١٩٩٤ [عن الاتفاقية ونصوصها، انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٩٤** (بيروت: المركز، ١٩٩٥)، ص ٦٠ و٣٥٨ ـ ٣٥٩]. ولكن ما إن تم التوقيع حتى كانت الأمور تتجه إلى الانفصال والحرب في أيار/ مايو ١٩٩٤ ولم تستطع تلك الأحزاب والمؤسسات والنقابات أن توقف =

تشكل أكثر القوى فاعلية وبخاصة تجاه الدولة وفي إطار محور الدولة ـ والمجتمع وبغض النظر عن توعية تلك الفاعلية وطبيعتها المتسمة بالعنف واستخدام السلاح أو بالحوار والتوسط الاجتماعي[(٣٥)]. إضافة إلى ذلك، يلاحظ أن التحولات الديمقراطية في اليمن وإن ارتبطت بالوحدة اليمنية أصلاً وبرغبات القيادة العليا فيها فإن الديمقراطية اليمنية ـ وإن تعززت خلال السنوات العشر الماضية بما في ذلك الدور المتنامي للمرأة اليمنية في التصويت والترشيح وكذلك ولوجها الأحزاب السياسية بما في ذلك حزب الإصلاح، وهي محل اهتمام وتقدير من غير قليل من العرب، فإنها لا تزال تخضع لرغبات السلطة العليا واتجاهاتها وقيودها التي تمثلت مؤخراً بالتعديلات الدستورية من حيث تمديد مدة الرئيس إلى سبع سنوات، والنواب إلى ست سنوات، حيث أقرت بأكثر من ٧٢ بالمئة من المقترعين وكذلك

= تلك الاتجاهات. في أثناء تلك الفترة كان للقبائل والمجموعات الدينية دور واضح في تفاعلات الأزمة من حيث الاغتيالات التي جرت وكذلك التجمعات والبيانات التي صدرت، وكذلك انخراطها في تحالفات القوى المتحاربة أثناء حرب الانفصال. عن دور القبائل في الاغتيالات وضلوعها في تلك النشاطات، انظر: «عبد الله الأحمر... نرفض الحوار مع البيض،» **الحياة**، ١٢/٥/١٩٩٤. وعن دور المجموعات الدينية مثل جمعية علماء اليمن أثناء الأزمة، انظر: «المعارضة تنسحب من لجنة الحوار وتدين موقفي (الشعبي) و(الإصلاح)،» **الشرق الأوسط**، ١٢/١/١٩٩٤، و«لجنة الحوار تطالب العلماء بتأجيل لقاء تعز بين صالح والبيض...،» **الشرق الأوسط**، ٩/١/١٩٩٤.

(٣٥) بين عامي ١٩٩١ وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ كان هناك أكثر من ١٥١ حادثاً من بينها عمليات خطف لأكثر من ٣١٤ سائحاً وخبيراً أجنبياً في ٦٧ عملية على يد رجال القبائل. وعلى رغم أن معظم تلك الحالات غلب عليها الطابع الشخصي وطلب الامتيازات (باستثناء حالة جماعة «عدن» الإسلامية ذات الطابع السياسي والتي تزعمها أبو الحسن المحضار في نهاية عام ١٩٩٨، والذي أعدم في عام ١٩٩٩، وهي تعتبر أيضاً من ضمن القوى الموصوفة بالقوة التقليدية وليس المدنية) إلا أنه الملاحظ عليها أن العناصر القبلية هي التي تقوم بها. كذلك فإن مشايخ القبائل والوساطات القبلية التي يقومون بها هي التي تحل معظم تلك المشاكل على نحو واضح. ويلاحظ أن محافظة صنعاء وحدها احتلت المرتبة الأولى من حيث عمليات الاختطاف حيث وقعت فيها ٤٨ حالة في تلك الفترة. عن تلك النقاط وتفصيلاتها وبخاصة الاختطافات وتوزيعها، انظر: «اليمن يشهد نحو أكثر من ١٥١ حادثاً منذ عام ١٩٩١؛ خطف أكثر من ٣١٤ سائحاً وخبيراً أجنبياً في ٦٧ عملية على يد رجال القبائل،» **الحياة**، ١١/٢/٢٠٠٠، ص ٨. وعن استمرار (حزيران/يونيو ٢٠٠١) قيام بعض أفراد القبائل باستخدام السلاح في وجه الدولة: أهالي بعض الأجانب كضغط على الدولة، انظر: «وزير الداخلية اليمني ينجو من كمين مسلح أمام منزله،» **الجزيرة**. نت <www.aljazeera.net>، ٦/٦/٢٠٠١، صفحة الوطن العربي؛ «استخدمت فيه قذائف الآر بي جي: اشتباكات في صنعاء بين قوات الأمن ومسلحين،» **الجزيرة**. نت <www.aljazeera.net>، ٤/٦/٢٠٠١، صفحة الوطن العربي (الزيارة للموقع على الانترنت في ٦/٦/٢٠٠١)، و«اليمن: انفجار بالضالع واختطاف ألماني إلى مأرب،» **الجزيرة**. نت <www.aljazeera.net>، ٢٨/٥/٢٠٠١، صفحة الوطن العربي (الزيارة للموقع على الانترنت في ٦/٦/٢٠٠١).

بفوز حزب الرئيس، المؤتمر الشعبي العام، بأغلبية المقاعد في مجالس المحافظات والمديريات، وإعادة تشكيل مجلس الشورى، وتوسعة عضويته إلى ١١١ عضواً، وتعيينهم في نهاية نيسان/ أبريل ٢٠٠١. وقد شملت التعيينات معظم الشخصيات السياسية البارزة من قيادات الأحزاب أو القبائل أو الوزراء السابقين أو المثقفين ومن كافة المناطق والمحافظات اليمنية في خطوة اعتبرت بأنها احتواء لكل الفعاليات السياسية ومركزة لسلطة الرئيس وتقويتها[٣٦].

ثانياً: حالة «مدن» المغرب العربي

إذا كانت تلك حالة «المدن» في الجزيرة العربية (الخليج واليمن) على ما فيهما من تشابه واختلاف، بخاصة في إطار سرعة التمدن وحجمه، وكذلك حداثة نشأة الدول ذاتها وبخاصة الخليج، فإن تداخل «المدينة» والريف في بقية المنطقة العربية لا يبدو مختلفاً كثيراً عن تلك الحالة[٣٧].

وتبدو الحالة المغاربية قريبة من هذه الإشكالية، حيث تزايدت الهجرة من الريف إلى المدينة خلال العقود الأربعة الماضية. وكذلك تبدو الحالة الليبية أكثر الحالات اقتراباً من الحالة الخليجية من حيث زيادة نسب التحضر وتسارعها وتداخلها مع المسألة النفطية، حيث تجاوزت في ليبيا حوالى ٨٥ بالمئة عام ١٩٩٦[٣٨] وقد تكون. وصلت إلى مشارف ٩٠ بالمئة عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١)). وتمثل المدن الرئيسية في ليبيا المكان الأكثر جاذبية لهجرة الريف والقرى، حيث تستقطب تلك «المراكز المدنية» ما لا يقل عن ٩٣

---

(٣٦) عن التعديلات الدستورية اليمنية والانتخابات ومواقف القوى منها، انظر: اليمن، وزارة الإعلام، «نتائج الانتخابات المحلية والتعديلات الدستورية،» نقلاً عن: اللجنة العليا للانتخابات كما وردت في: **الثورة**، ٢٠٠١/٣/٤ على موقع الوزارة على الشبكة العالمية <www.yemeninfo.gov.ye>. وقبل الاستفتاء، كان مجلس النواب اليمني قد وافق في ٢٠٠٠/١١/١٩ وبأغلبية ساحقة (اعترض ٧ وامتنع واحد عن التصويت) على مشروع قانون التعديلات الدستورية آنفاً.

(٣٧) عبد الرحمن حمادي، «التحضر وأحزمة البؤس حول المدينة العربية،» **المدينة العربية**، العدد ٤٩ (آب/ أغسطس ١٩٩٣)، ص ٣٤ ـ ٣٧.

(٣٨) عن بيانات التحضر في ليبيا عام ١٩٩٦، انظر: ربيع كسروان، معد، «الملف الإحصائي (٨٨): مؤشرات اقتصادية أساسية عن الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٣ (أيار/ مايو ١٩٩٩)، ص ١٩٣ ـ ٢٠٠، وبخاصة الجدول رقم (٦)، ص ٢٠٠.

بالمئة من سكان الحضر أصلاً فيما لا تقل نسبة «المدن» التي تفوق ٧٥٠,٠٠٠ نسمة بالنسبة للسكان إجمالاً (للريف) ما لا يقل عن ٧٧ بالمئة. وطرابلس الغرب وحدها التي كانت عام ١٩٧٤ لا تتجاوز ٢١٣ ألف نسمة، أصبحت تستقطب ما لا يقل عن ٣,٢ مليون نسمة عام ١٩٩٥ (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٦)) بينما عدد سكان ليبيا الإجمالي عام ١٩٩٥ كان ٥,١ مليون (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٢)) وهو ما يعني أولاً أن العاصمة الليبية وحدها تصل إلى ما لا يقل عن ٦٤ بالمئة من سكان ليبيا، وهذا يعني ثانياً أن معظم الليبيين يقطنون العاصمة ويعني ثالثاً بالتالي هيمنة الطابع الريفي على العاصمة والمدن الليبية بما في ذلك الإشغالات السكانية في أحيائها ذات الخلفيات والامتدادات الاجتماعية القبلية أو المناطقية، كما هو مثلاً حال حي النهضة في مدينة طرابلس، والذي تقطنه مجموعات في غالبها الساحق من قبائل «ترهونة»[٣٩].

(٣٩) حديث ونقاش مع د. يوسف محمد الصواني (جامعة الفاتح ـ طرابلس) في ٢٠٠١/٣/٣٠، فندق هلتون ـ أبو ظبي، الإمارات. حضر النقاش كل من د. عامر رمضان أبو ضاوية (من جامعة الفاتح أيضاً) وكذلك د. حسن البزاز. وقد أكد لي كل من د. يوسف ود. عامر، . . في ردهما على تساؤلي عن تريّف «المدن» العربية وكون أحيائها تقطنها مجموعات ذات أبعاد قبلية أو مناطقية و/أو جهوية أو مذهبية، وهل ذلك بالفعل واقع «المدن» الليبية بما فيها العاصمة طرابلس. . بأن تلك الحالة تنطبق بدرجة كبيرة على العاصمة الليبية. وقال د. يوسف إن تلك التشكيلات الاجتماعية تسم كل حي من أحيائها على نحو واضح إذا ما دققت النظر في تلك المسألة. وقال إن وسط العاصمة طرابلس يقطنه ما يعرف بالطرابلسيين الأصليين، لكن أعدادهم أصبحت قليلة جداً من العائلات أمام تنامي «المدينة» وتوسعها وإشغالها الاجتماعي ذي الامتداد المناطقي أو القبلي. وهو يؤكد، كما يوافقه د. عامر، على أن النسبة الغالبة لسكان «مدينة» طرابلس كما هي في «المدن» الليبية الرئيسية الأخرى هي من الأرياف.

الجدول رقم (٣ ـ ٦)
التحضر في الوطن العربي (المغرب العربي)
(المدن الرئيسة) (سنوات مختارة)

المؤشرات / البلد	سكان المدن التي يزيد عددها على ٧٥٠٠٠٠ نسمة (نسبة مئوية من مجموع السكان) (١٩٩٠)	سكان المدن التي يزيد عددها على ٧٥٠٠٠٠ نسمة (نسبة مئوية من سكان الحضر) (١٩٩٠)	أكبر مدينة (بالآلاف)		
			المدينة	في عقد ١٩٧٠	السكان (١٩٩٥)
الجزائر	١٢	٢٤	الجزائر	١٢٠٣[(١)]	٢٧٢٠
تونس	٢٢	٣٩	تونس	٦٨٨[(١)]	٢٣٧٠
ليبيا	٧٧	٩٣	طرابلس	٢١٣[(٢)]	٣٢٧٢
المغرب	١٧	٣٦	الدار البيضاء	١٣٧١[(٣)]	٣٢٨٩
موريتانيا	-	-	نواكشوط	٥٠[(٤)]	-

(١) عام ١٩٧٠.
(٢) عام ١٩٧٤.
(٣) عام ١٩٧٣.
(٤) عام ١٩٧٦.
المصدر: المصادر نفسها.

إن التوجه السياسي العام (الدولة) في ليبيا لا يسمح أصلاً بوجود قوى وتنظيمات وبخاصة حزبية في البلاد، طبقاً لمقولة الزعيم الليبي في **الكتاب الأخضر** «من تحزب خان» على الرغم من وجود بعض التكوينات ذات الصلة بالجماعات المهنية ولكن في إطار الدولة وتوجهها.

وتتشابه **تونس والجزائر** من حيث سيرورة التحضر حيث كانت في حدود ٣٦ بالمئة و ٣٠ بالمئة عام ١٩٦٠ على التوالي. ويتوقع لها أن تكون وصلت إلى ٦٠ بالمئة عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول رقم (٣ـ ١)). ومع ذلك فإن تلك الزيادات مردها إلى الهجرة الريفية، وهذا واضح في العاصمتين الجزائرية والتونسية حيث تستقطبان معظم نسب الزيادات الحضرية. ففي تونس تشكل «المدن» التي يزيد سكانها على ٧٥٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٠ ما قيمته ٢٢ بالمئة من إجمالي عدد السكان بينما تشكل تلك «المدن» مقارنة بسكان الحضر حوالى ٣٩ بالمئة. إن تونس العاصمة والتي كان عدد سكانها عام ١٩٧٠ لا يزيد على ٧٠٠,٠٠٠ ألف نسمة (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٦))، أصبحت عام ١٩٩٥ تستقطب وحدها أكثر من مليونَي نسمة، وهو ما لا

يقل عن ٢٥ بالمئة من إجمالي سكان تونس، والبالغ عام ١٩٩٥ حوالى ٨,٨ مليون نسمة (انظر الجدولين رقمي (٣ ـ ٢) و (٣ ـ ٦)).

ويبدو أن **العاصمة التونسية** (تونس) كمدينة ذات إشغال اجتماعي متريّف تتشابه إلى حد ما مع المدن العربية الأخرى، حيث تتميز بوجود أحياء ومناطق سكنية فيها تضم مجموعات بشرية ذات امتدادات اجتماعية محددة أو من مناطق ريفية بعينها. من هنا يلاحظ أن ما لا يقل عن ٢٥ بالمئة من سكان تونس العاصمة يعيشون في الأكواخ وفي ظروف اقتصادية أو اجتماعية شديدة الحرمان والبؤس[٤٠].

والجزائر التي كان يقطنها أكثر من ٢,٧ مليون عام ١٩٩٥ (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٦)) تشكل ما لا يقل عن ١٢ بالمئة من سكان الجزائر إجمالاً البالغين عام ١٩٩٥ أكثر من ٢٧ مليون نسمة (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٢))، بينما تشكل المدن الرئيسية في الجزائر بعامة، والتي يزيد عددها على ٧٥٠,٠٠٠ نسمة ما لا يقل عن ٢٥ بالمئة من سكان الحضر. وعلى الرغم من أن سيرورة التحضر في الجزائر تتراوح ما بين ٣٠ بالمئة و ٦٠ بالمئة بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠٠٠، إلا إن معظم تلك الزيادات في النسب ذات صلة بإمدادات ريفية ومناطقية ومن خارج المدن ذاتها.

---

(٤٠) فمثلاً بعض الأحياء الشمالية الشرقية باتجاه طريق بنزرت هناك حي «فرنس فيل» وهو حي قديم يسكنه غالباً متقاعدون من العسكريين أو الأجهزة الحكومية الأخرى. وهو خليط من المهاجرين (منذ خمسة عقود) من الجنوب التونسي (مناطق قفصه ومطوية). بينما منطقة أبو قرين، جنوب العاصمة تسكنها مجموعات من أصول ذات امتدادات من القيروان أو صفاقس وغالباً فإن أبناءهم من الذين عملوا في الخارج في البلدان العربية النفطية (الخليج وليبيا) أو بعض الدول الأوروبية وبخاصة في ألمانيا وهولندا، وبشكل عام فإنهم من ذوي الدخول المتوسطة. وفي شمال غرب تونس توجد منطقة أو أحياء هلال (القاهرة... سميت القاهرة لكثافتها السكانية) والملاسين ودخولهم غالباً محدودة وهم من المهاجرين من المثاليث ومنطقة جندوبه (الحدود الشمالية الغربية ـ الجزائر) وكذلك بعض ما يسمون بالجلاس (من قيروان وسط تونس الدولة). وفي وسط العاصمة تونس هناك منطقة سويقة وغالباً ما يسكنها فئات من العمالة البسيطة (الخياطون، والعتالون... الخ) وهم غالباً خليط من جميع أنحاء تونس الدولة وذوي دخول محدودة وغالباً ما يسكنون في شكل مجاميع قرابية في مساكن بالإيجار يقال لها «وكاله» (أو أحواش ذات غرف). وفي حي السيدة المنوبية في ضواحي تونس بحدود ٣ كلم إلى الشمال الغربي، يستقطب سكان من فئات اجتماعية تجارية ذات أصول يقال لها «الجرابة» (نسبة إلى جزيرة جربة) وعادة ما يجتمعون حول بعضهم البعض في الأحياء. وفي شارع الحرية تقاطع شارع باريس هناك حي يطلق عليه حي «لا فاييت» وغالباً ما يقطنه الجزارون... وكذلك اليهود. أما الضواحي الراقية مثل سيدي أبو سعيد المرسي وكذلك قرطاج وتلك خارج تونس العاصمة، فهي المناطق الأكثر ثراء في تونس ويقطنها رجال الأعمال وكبار الموظفين، وهم خليط من أنحاء تونس الدولة، لكن هناك نسبة من أصول قيروانية و/أو صفاقسية. تلك المعلومات، من تجميع الباحث مباشرة من خلال مقابلة عدد من الجالية التونسية المقيمين في السعودية في الفترة ١ ـ ٥/ ٢٠٠٠.

ويبدو أن «المدن» الجزائرية، كما «مدن» المغرب من حيث هيمنة امتدادات اجتماعية أو مناطقية أو طائفية على بعض من أحيائها(٤١)، تختلف إلى حد ما عن حالة «المدن» العربية التي مرت علينا في بعض من خصائصها.

ومن هنا، فإنه وعلى الرغم من بعض الوجود لعناصر ما يسمى بـ «المجتمع المدني» في الجزائر، وإن كان يخضع لتوجهات الدولة ما قبل عام ١٩٩٠، والذي

---

(٤١) يبدو أن المدن الجزائرية من حيث هيمنة امتدادات اجتماعية أو مناطقية أو طائفية على بعض من أحيائها تختلف بعض الشيء عن حالة «المدن» العربية السابقة الذكر، إلا أن هناك بعض التشابه؛ لذلك، ففي مدينة سكيكدة الصناعية يلاحظ اسماعيل قيرة أنها «. . . عرفت مع بداية السبعينيات نزوحاً كبيراً من سكان القرى والأرياف من أجل البحث عن عمل، وكان أول عائق في وجه هؤلاء النازحين إلى المدينة هو إيجاد مأوى لهم. فاستنجد البعض بالحمامات والآخر بأقاربه، وبذلك تضاعف عددهم. وأمام قلة أمكنة السكن وانعدامها شرع هؤلاء في بناء بيوت من الطين في الأحياء الشعبية المترامية على حافات المدينة، مثل حي بو عياز، وحسين لوزاط، وبرج حمام، والزفزاف، وصالح بو الكروة وعلي الحداد، وهذا الحي الأخير كما يشير قيرة هو «حي قصديري هدم فأعطيت لسكانه شقق في عمارات. وأعيد بناؤه مع الانتخابات، وأصبح اليوم من أكبر الأحياء المتخلفة القريبة من وسط المدينة». ويلاحظ أنه من السمات العامة لمجتمع العمال المؤقتين في مدينة سكيكدة الصناعية أن ٣٧ بالمئة منهم مهاجرون جدد؛ و٤٨ بالمئة أميون؛ و٧٤ بالمئة يعيشون بمفردهم أو مع عوائلهم؛ و٢١ بالمئة منهم يحصلون على عملهم من خلال الأقرباء أو الجيران أو الأصدقاء. عن تفصيلات ذلك، انظر: إسماعيل قيرة، «من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجاً،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٥ (آذار/مارس ١٩٩٦)، ص ٤٩ ـ ٧٢، وبخاصة ص ٧١. وفي مدينة البيض مثلاً، فإن قاطني المنطقة المجاورة لشارع الزواودة ـ هم في الغالب من القبائل (البربر). وفي مدينة غادريا في منطقة أو ولاية المزاب في جنوب الجزائر، فإن غالبية قاطنيها هم من الطائفة الإباضية. وفي الجزائر العاصمة نفسها، هناك تجمعات سكانية على شكل أحياء أو مساكن عشوائية ظهرت حول العاصمة الجزائرية وغالباً ما يقطنها أشخاص ينتمون إلى فئات اجتماعية، آتية من المناطق المقابلة لها مثل «الحراش» في جنوب غرب العاصمة حيث تتكون في أغلبها من أولئك القادمين من الجنوب الغربي. ويبدو أن دور الدولة الجزائرية في الاقتصاد الموجه والتحكم في مسألة الإسكان والأرض وتوزيعهما وعدم حرية المواطنين في اختيار المكان، أديا إلى تكون أحياء العاصمة الجزائرية وبخاصة الأحياء الجديدة التي تكونت مع الثورة بأن تكون خليطاً من الفئات الاجتماعية والمناطقية الجزائرية. وفي هذا السياق يؤكد د. بن سلطان عمار في نقاش معه في أبو ظبي في ٣٠/٣/٢٠٠١ أن أحياء المدن الجزائرية وبخاصة الرئيسة منها وبالذات «مدينة الجزائر» لا تشغلها مجموعات من امتدادات اجتماعية محددة إنما عادة ما تكون خليطاً من الفئات والخلفيات، ولكنه يوافق على أن بعض الأحياء العشوائية في أطراف العاصمة الجزائر هم من خلفيات اجتماعية (مناطقية) غالباً. ومع ذلك فإن جزائريين آخرين يلاحظون أنه برغم تلك التوزيعات الإسكانية المرتبطة بالدولة فإن أعداداً من الأشخاص ينتمون إلى فئة اجتماعية معينة وبخاصة الأقرباء عادة ما يحاولون الحصول على قطع أو مساكن متجاورة. ومهما يكن من أمر، فإن معظم سكان تلك المدن بما فيها العاصمة الجزائرية هم غالباً من المناطق الريفية. تلك المعلومات، باستثناء ما ورد عن مدينة سكيكدة وكذلك الحديث مع د. بن سلطان، تم الحصول عليها من قبل الباحث مباشرة بمقابلة عدد من الجالية الجزائرية في السعودية (الرياض) في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ـ أيار/مايو ٢٠٠٠.

تحرر بعض الشيء في الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢) وبنسب أقل في الوقت الحاضر، فإن المسيرة السياسية وتحولاتها تفصح عن بروز المؤسسات والقوى ذات الأصول والإمدادات الريفية والدينية (الإسلامية) والقبائلية (مناطق القبائل مؤخراً) حيث المظاهرات منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠١[٤٢] والتي في نظر قوى «المجتمع المدني» وأنصاره تعتبر قوى ومؤسسات تقليدية. ومع ذلك فإن قوى «المجتمع المدني» الجزائري، بما في ذلك الأحزاب السياسية والتي أخذت بالتشكل والتزايد بعد عام ١٩٩٠ (أكثر من ٧٠ حزباً) وكذلك بعض النقابات وبخاصة نقابة العمال والجمعيات الموازية، لم تستطع أن تؤثر في مجريات الأمور واتجاهاتها ووقف العنف. لذلك نرى أنه، وعلى الرغم من وثيقة روما والعقد الوطني في ١٣/١/١٩٩٥[٤٣] اللذين رعتهما تلك المجموعات وبخاصة الحزبية، فإنها لم تفعل أكثر من الإعلان ذاته على أرض الواقع حيث إن دوامة العنف والعنف المضاد واللجوء إلى السلاح وانتفاء مضامين ما يسمى «المجتمع المدني» من تسامح وقبول في إطار التعدد، ما زالت سيدة الموقف في الحالة الجزائرية.

إن دائرة العنف منذ اندلاعها عام ١٩٩٢ وحتى الآن (حزيران/ يونيو ٢٠٠١) بما في ذلك المظاهرات التي تحدث في مناطق القبائل، ومظاهرة النصف مليون التي حدثت يوم ٢١/٥/٢٠٠١ تلك تنطلق في جزء منها من بنية «الإشغالات» والتي في تكويناتها هي ذات امتدادات ريفية وتقليدية، وفي الوقت نفسه من الموقف الرسمي للسلطة المناهض لتلك القوى وعدم إعطائها المجال لأن تدخل الحلبة

---

(٤٢) حول مظاهرات القبائل منذ نيسان/أبريل ٢٠٠١، انظر: «نصف مليون جزائري يتظاهرون في تيزي وزو،» الجزيرة. نت <www.aljazeera.net>، ٢١/٥/٢٠٠١، صفحة الوطن العربي. هذا وقد اتسع نطاق المظاهرات لتشمل مدناً أخرى مثل العاصمة وكذلك عنابة وبجاية وقسنطينة وتخللتها أعمال عنف وشغب. في ذلك انظر: «اتساع نطاق الاضطرابات في الجزائر،» بي بي سي أونلاين <www.bbc.co.uk/hi/arabic/news>، ١٦/٦/٢٠٠١ (الزيارة للموقع في ١٧/٦/٢٠٠١). هذا وقد انتقدت الحكومات الغربية وبخاصة فرنسا وأمريكا الحكومة الجزائرية مطالبة إياها بالحوار و/أو التعاطي مع المسألة الأمازيغية، عن تلك المواقف، انظر: «فيدرين يدعو لحوار سياسي مع أمازيغ الجزائر،» بي بي سي أونلاين <www.bbc.co.uk/hi/arabic/news>، ٢/٥/٢٠٠١ (الزيارة للموقع في ١٧/٦/٢٠٠١)، و«أمريكا تنتقد الحكومة الجزائرية،» بي بي سي أونلاين <www.bbc.co.uk/hi.arabic/news>، ١٥/٦/٢٠٠١ (الزيارة للموقع في ١٧/٦/٢٠٠١).

(٤٣) حول وثيقة روما والعقد الوطني الموقعة في روما في ١٣/١/١٩٩٥، انظر نص الاتفاقية في: «النقاط البارزة في «العقد الوطني» الذي وقعته أحزاب المعارضة الجزائرية والجبهة الإسلامية للإنقاذ في روما،» في: مركز دراسات الوحدة العربية، **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٩٥** (بيروت: المركز، ١٩٩٦)، ص ٣١٩ ـ ٣٢٠.

السياسية وبالطرق السلمية[٤٤]. إضافة إلى ذلك، تمثل انتخابات عام ١٩٩٩ والتي أتت بعبد العزيز بوتفليقة رئيساً للبلاد، والذي يبدو انه كان مقبولاً من السلطة في بعدها العسكري بخاصة، مثالاً بارزاً لضعف الأحزاب السياسية الجزائرية وهشاشتها من جهة، ولقوة الدولة والجيش وهيمنتهما من جهة أخرى، حيث إن الأحزاب السياسية الجزائرية لم تستطع التأثير في مجريات الانتخابات ونتائجها، على الرغم من إعلان مقاطعة الانتخابات (١٩٩٩) في اللحظات الأخيرة.

وفي المغرب قفزت نسبة التحضر من أقل من ٣٠ بالمئة عام ١٩٦٠ إلى ٥١ بالمئة عام ٢٠٠٠ من إجمالي السكان والبالغين حوالى ٢٩ مليون (انظر الجدولين رقمي (٣ ـ ١)) و (٣ ـ ٢)). ومع ذلك فإن معظم تلك الزيادات الحضرية طبقاً لإحصاءات عام ١٩٩٧ تركزت في المدن الرئيسية (الرباط والدار البيضاء ومراكش)[٤٥]. والدار البيضاء وحدها والتي يقطنها أكثر من ٣,٢٨٩ مليون نسمة عام ١٩٩٥ (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٦)) تشكل على هذا الأساس حوالى ١٢ بالمئة من إجمالي سكان المغرب، وتشكل حوالى ٢٤ بالمئة من سكان المناطق الحضرية عام ١٩٩٧ تقريباً. وعلى الرغم من أن «المدن» المغربية يهيمن عليها الطابع الريفي لسكانها، إلا أن أحياءها وكحال «المدن» الجزائرية تقريباً، وعلى خلاف أحياء «المدن» العربية الأخرى، لا تتميز بخلفيات اجتماعية محددة لقاطنيها حيث إن معظم سكانها خليط من مختلف الفئات والخلفيات الاجتماعية والمناطقية[٤٦]. ويبدو أن الحالة

---

(٤٤) من هنا يلاحظ اهتمام السلطة ممثلة بالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بالتعامل مع الجماعات الإسلامية المسلحة وغيرها لإتمام عملية الوفاق والوئام في الجزائر منذ توليه الرئاسة بما في ذلك الاتفاق مع بعض المجموعات المسلحة على إلقاء السلاح مقابل العفو والإدماج، رغم اعتراض بعض المجموعات المنتمية للتكوينات المسماة بالمجتمع المدني على ذلك العفو. في تفصيلات العفو الرئاسي ومبادرة المجموعات المسلحة (جيش الإنقاذ الإسلامي) في عام ١٩٩٧، انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، معد، «موجز يوميات الوحدة العربية، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٣ (آذار/مارس ٢٠٠٠)، ص ٣٢. ومع تزايد العنف والمجازر في الجزائر منذ صيف ٢٠٠٠، واندلاع المظاهرات في منطقة القبائل فإن تسوية الأزمة الجزائرية وكذلك عملية الوئام قد وصلتا إلى طريق مسدود.

(٤٥) حول تعداد سكان المغرب في عام ١٩٩٧ ونسبة المناطق الحضرية انظر: **الندوة** (السعودية)، ١٩٩٧/٩/٣٠.

(٤٦) المعلومات عن أحياء «المدن» المغربية وعدم كونها تتميز بإشغال اجتماعي محدد (مناطقي، أو جهوي، أو قبلي، أو طائفي... الخ)، وردت في نقاش وحديث دار بين الباحث واثنين من الزملاء الأساتذة المغاربة المشاركين في ندوة: «العولمة السياسية وأثرها على الدول العربية،» أبو ظبي، ٢٨ ـ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١، وهما د. أسعد عبد المجيد (أستاذ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني ـ الدار البيضاء)، ود. عمر بوزيان (أستاذ جامعي ـ الدار البيضاء). جرى الحديث في =

الاقتصادية هي العامل الحاسم في تشكل وإشغال أحياء تلك «المدن» المغربية كما هي حال «المدن» الجزائرية.

ومع أن المغرب خطا شوطاً لا بأس به على طريق التطور الحزبي والسياسي للدولة في السنوات الأخيرة، وبخاصة بعد نهاية الثمانينيات ومنذ التسعينيات، وبخاصة منذ تولي عبد الرحمن اليوسفي الاشتراكي رئاسة الوزارة وكذلك التوجهات الجديدة للحكم متمثلاً في الملك محمد السادس بعد وفاة والده في أوائل عام ١٩٩٩، إلا أن مؤسسات ما يسمى «المجتمع المدني» لا تزال تراوح مكانها على الرغم من مؤشرات على نموها وبخاصة في إطار تزايد قوة اتحاد ونقابة العمال والشغيلة، والذي يبدو الأكثر تأثراً في المجال السياسي من حيث وضع المطالب ومجابهة الحكومة، وما يمكن أن يلعبه في تفعيل الإضرابات في قطاعات متعددة[٤٧]. وعلى الرغم من الحديث في المغرب عن ولادة ميثاق شرف بين الحكومة والأحزاب[٤٨] وفي ضوء الانتخابات التشريعية ما قبل الأخيرة وعن قيام بداية «نظام من العلاقات الاجتماعية.. ونهاية نظام آخر قائم على ولاءات تقليدية وعلى روابط عائلية..»[٤٩]، وكذلك التوجهات الجديدة للحكم وخاصة منذ تولي اليوسفي رئاسة الوزارة والملك محمد السادس الحكم بعد والده عام ١٩٩٩، وبخاصة في إطار مسائل حقوق الإنسان على الرغم من ملفاته الصعبة والمعلقة وبخاصة قضايا المخطوفين والتعويضات ذات الصلة بالسجناء والمفقودين[٥٠]، إلا

= ليلة ٢٩/٣/٢٠٠١ في منطقة صالة الاستقبال في فندق هلتون - أبو ظبي. وقد وجهت للزميلين الكريمين سؤالاً هو: هل إن أحياء «المدن» المغربية الرئيسة مثل الدار البيضاء والرباط تقطنها مجموعات سكانية من خلفيات اجتماعية محددة قبلية أو مناطقية أو طائفية... الخ؟ فأجاب كل من د. أسعد ود. عمر بأن هذه الوضعية لا توجد في «المدن» المغربية الرئيسية، وإنما الغالب عليها أنها خليط من كافة الامتدادات والخلفيات. ولكنهما أكدا أن أغلبية السكان في تلك «المدن» هي متريّفة بمعنى أن أغلبية سكانها من المهاجرين من الأرياف.

(٤٧) انظر في ذلك المواجهات بين الكونفدرالية الديمقراطية للعمل والحكومة في مجالات مطالب العاملين في قطاعات التعليم والبريد والصحة وقضايا الموقوفين، في: «تصعيد في المغرب بين النقابات والحكومة،» **الحياة**، ١٧/١٠/١٩٩٧، ص ٦. وما زالت بعض المطالب مستمرة وبخاصة في قضايا العمل والمرأة وحملة الشهادات العليا.

(٤٨) «المغرب.. ميثاق شرف بين الحكومة والأحزاب،» **الحياة**، ١/٣/١٩٩٧، ص ١ و٦.

(٤٩) سعيد بنسعيد العلوي، **الوطنية والتحديثية في المغرب: مجموعة دراسات حول الفكر الوطني وسيرورة التحديث في المغرب المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٧٩ - ١٨٠.

(٥٠) عن ملف حقوق الإنسان ومساره في المغرب وموقف الدولة والأحزاب السياسية والجماعات النقابية، انظر تقريراً مفصلاً ورد في: برنامج «تحت المجهر»، قناة الجزيرة الفضائية، ١٩/٥/٢٠٠٠، =

أننا نجد أنفسنا أمام تناقضات صارخة في مسألة وجود وفاعلية «المجتمع المدني» من عدمهما في المغرب عندما نلحظ أن الملاحظين أنفسهم يقررون «. . . ومن رام الوقوف عند ملامح المجتمع المدني في المغرب تتوقفه جملة أمور قد لا يخلو الحديث عنها من ملاحظة تناقضات أو مفارقات غريبة، فبقدر ما يسجل المرء وجود تعددية تكاد تكون شاملة، في الأحزاب والنقابات والجمعيات، يعجب للتشابه الشديد في المواقف والآراء حيناً، وللتقارب في الممارسات وأنماط السلوك أحايين كثيرة. وبقدر ما يستمع المستمع إلى الخطيب وهو يصرخ، ويحتج غضباً على انتهاك حقوق

= الساعة ٦ ـ ٧ مساءً بتوقيت غرينتش. وفي الملف تقرير عن البعد التاريخي لمسألة السجناء السياسيين في المغرب وما يصل بالتحولات في موقف الدولة من حقوق الإنسان حيث إن هناك تحولات إيجابية. ومع ذلك أشار التقرير إلى أن هناك بعض القضايا التي لا تزال عالقة وبخاصة في إطار مسألة الاختطاف والتعويضات. ويشدد المسؤولون المغاربة ومنهم وزير حقوق الإنسان على حدوث تقدم في تلك المسائل باعتبار أن الدولة بدأت تسلّك فعلياً مسألة موظفيها والذين تطالهم انتهاكات حقوق الإنسان. ونود أن نشدد على أن تلك التحولات وإن كانت حدثت من توجهات في أعلى السلطة المغربية، إلا أن ذلك لا يعني أنها خالية من آثار تراكمات بعض الضغوط الداخلية والمترادفة مع الضغوط الخارجية أيضاً. فالتنازلات قد لا تأتي، كما يقول محمد عابد الجابري [في مقابلة معه في برنامج «ضيف وقضية»، أجراها معه محمد كريشان، قناة الجزيرة الفضائية، ٨/٥/٢٠٠٠ مساءً]، هكذا وإنما من حسابات السلطة في الربح والخسارة على المدى المنظور. ومع ذلك فإن الجابري يشدد على أنه في المغرب ـ رغم التقدم في مسألة الديمقراطية وكونها مختلفة عن بقية البلدان العربية وبخاصة تجذر الأحزاب السياسية ـ فلا يمكن وصف الحالة المغربية بأنها حالة ديمقراطية. وملاحظة الجابري تلك تلتقي وملاحظة بعض المغاربة وغيرهم الذين رغم اتفاقهم على التقدم إلا أنهم يجمعون على محدودية الإصلاحات السياسية. من ذلك ما قال به عدد من المشاركين في ندوة إخبارية إذاعية، [هيئة الإذاعة البريطانية ـ القسم العربي، ٤/٨/٢٠٠٠، برنامج «محمد السادس سنة من الحكم»، بعد نشرة أخبار الساعة الثامنة مساء بتوقيت غرينتش. أعد الحلقة، محسن معوض، وقدمها اسماعيل طه وشارك فيها من المغرب (الرباط) مصطفى النسناسي، وكذلك من الرباط، ابن جلون (من حزب الطليعة الشعبية وهو حزب معارض غير مشارك في الحكومة الحالية)، ومن لندن، سعد جبار المهتم بالشؤون المغاربية] حيث تبين أنه مع التفاوت في الآراء حول الإصلاحات وبخاصة في المجالات الاقتصادية ومكافحة البطالة والخصخصة وبعض التقدم في مجال ومسار حقوق الإنسان بما في ذلك وجود المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وهيئة لحقوق الإنسان وما اتصل بالتعويضات للمفقودين ومتابعة ملف المختطفين والمختفين قسرياً، والإشادة بما قدمه الملك محمد السادس خلال سنة، إلا إن ابن جلون أكد محدودية تلك الإصلاحات حتى في مجال الاقتصاد حيث إن مسألة الخصخصة استفادت منها فئة برجوازية كمبرادورية محدودة، ولم تصل إلى الفئات الشعبية، وكذلك علوية (فوقية) القرارات السياسية وسيطرة الملك عليها. وأشار سعد جبار إلى نخبوية الأحزاب السياسية المغربية (واعترض على تلك النقطة ابن جلون فيما يخص حزب الطليعة باعتباره شعبياً)، وكذلك الحاجة إلى إصلاحات دستورية تطال النظام السياسي من الأعلى وتفتح المجال للمشاركة الفعالة للقوى والأحزاب السياسية وقوى «المجتمع المدني». وأما مسألة التعويضات عن المفقودين (حقوق الإنسان) ومبلغ ١٣ مليوناً لها فقد رفضها ابن جلون الذي قال بأنه شخصياً ضحية ولا يقبل تلك التعويضات عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت به. إضافة إلى أن هناك مشاكل في مسألة المختطفين والمختفين قسرياً.

الإنسان والمواطن ومنعه حقه في التعبير عن رأيه، يلقى، متعجباً وآسفاً معاً، عند الشخص نفسه سلوكاً لا يكون به في دائرة عمله، أو في محيط علاقته في الحزب أو النقابة أقل خرقاً لتلك الحقوق واعتداء عليها، وبقدر ما يكون الخطاب النسائي مشحوناً بعواطف الغضب والأسى احتجاجاً على حرمان نصف المجتمع من الاشتراك الفعلي في إدارة شؤون العمل والمجتمع، تجد المرأة، في نكوص وارتداد إلى موقف قرون وسيطة، تطالب الرجل أن يكون المسؤول الأول عن الشؤون التي تتعلق بالإنفاق وتحمل المسؤولية الأولى. وبقدر ما تسمع وتقرأ عن حياد الإدارة، ووجود سيادة روح المواطن الحقة، واعتبار المجتمع مجموعة من المؤسسات والعلاقات الموضوعية تجد ما يقوي من شأن الجهوية أو الإقليمية آناً، ومن شأن الزبونية آناً آخر، وما يحمل على تعميق ما يمكن نعته نزعة التشخيصية، تشخيصية المناصب والمسؤوليات»[51]. تلك التناقضات في القوى ذاتها الموصوفة بـ «المجتمع المدني» تمكن ملاحظتها في المغرب حتى في تلك القوى التي تعتبر في مركز الريادة، ومنها المنظمة المغربية لحقوق الإنسان التي منذ إنشائها عام ١٩٨٨ تعاني صعوبات جمة في إطار استقلاليتها عن الدولة مما نتج عنه استقالات متكررة لرؤسائها، وكذلك ما تولد من حساسيات حزبية ومذهبية في ثنايا تلك المؤسسات التي كادت تعصف بانتخاباتها الأخيرة نهاية آذار/ مارس ١٩٩٧[52]. إن تلك التناقضات مردها العائق للقوى المهيمنة والفاعلة في «مستوى البنى الذهنية ذاتها»[53] التي قد لا تكون بعيدة عن الامتدادات الريفية والتقليدية وقواها وثقافتها وتداخلها في قوى وثقافة «المدينة» والتي يلحظها العلوي مرة أخرى، وفي موضع آخر، عندما يتساءل قائلاً «... ما القول في ارتفاع نسبة الأمية في الحواضر والبوادي من جانب أول، وفي استمرار وجود عادات وتقاليد «بدوية حيناً» جهوية حيناً آخر تقسر المجتمع المدني على الاكتفاء برتبة أخيرة، أو متأخرة، في الوجود الإنساني في المغرب؟»[54].

ومن هنا، فإنه على الرغم من التحولات الديمقراطية غير المنكرة في المغرب والاتجاهات الإيجابية للتعددية خلال عقد التسعينيات وبخاصة في سنواته الأخيرة، لا

---

(٥١) العلوي، المصدر نفسه، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٥٢) «الحساسيات الحزبية تهيمن على انتخابات مجلس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان،» **الشرق الأوسط**، ١/٤/١٩٩٧، ص ٤.

(٥٣) العلوي، المصدر نفسه، ص ١٧٩.

(٥٤) سعيد بنسعيد العلوي، «الهوية والعالمية في أفق القرن الجديد (٣ ـ ٤): الهوية المغربية في مواجهة الاستلزامات الجديدة،» **الشرق الأوسط**، ٢٤/٦/١٩٧٧، ص ١٧.

تزال الدولة والحكومة تمارسان هيمنة واضحة على قطاعات ما يسمى بالمجتمعات المدنية، بما في ذلك العمل والنشاط الصحفي وما ينشر فيهما حيث تخضع للرقيب.

وفي سياق تلك الهيمنة من الدولة وتجاه المجتمع، فإنه يمكن القول باختصار إنه حتى مع التوجهات الديمقراطية والاختلافات، فإن تلك التوجهات تخضع لمبادرات ورؤية السلطة العليا واتجاهاتها في الدولة المغربية ممثلة بمؤسسة الملك (الملك محمد السادس حالياً) والذي وهو يرعى تلك التوجهات ويدفع بها فإنه يشدد على تقييد مسيرة الإصلاح والديمقراطية بشروط ورؤية محددة تؤكد المزاوجة بين التراث والتقاليد والحداثة، ولكنها ترفض استنساخ الديمقراطيات الغربية. في ذلك يقول الملك محمد السادس في رسالة إلى «ندوة أصيلة» حول الممارسات الديمقراطية من منظور الجنوب «والتي بدأت أعمالها في ٢٠٠٠/٨/٥؛ أنه في إطار بناء المؤسسات الديمقراطية، لا بد من الجمع بين «تقاليد نظام البيعة والشورى والتسامح والاعتدال الإسلامي وبين حداثة الآليات العصرية للديمقراطية...»[٥٥].

ويبدو أن **الحالة الموريتانية** في إطار الحالة المغربية لا تختلف كثيراً عن بقية الدول الأخرى، إن لم تكن بنية «المدينة» فيها تبدو أكثر تريّفاً. وذلك ما يمكن ملاحظته من خلال الإحصاءات السكانية ونسبة التحضر فيها؛ فقد قفزت نسبة التحضر من ٦ بالمئة عام ١٩٦٠ إلى أكثر من ٥١ بالمئة عام ١٩٩٣ بمعدلات نمو حضري تصل إلى ٩,٤ بالمئة. ويتوقع أن تصل نسبة التحضر فيها إلى ٦٠ بالمئة عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١)).

تلك الزيادات الكبيرة لا يمكن أن تكون ناتجة إلا من هجرة ريفية باتجاه «المدن». وإذا كان تعداد سكان موريتانيا عام ١٩٩٥ هو ٢,٢١ مليون نسبة (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٢)) وحيث إن نسبة التحضر عام ٢٠٠٠ من المتوقع لها أن تكون قد وصلت إلى ٦٠ بالمئة فإنه من المتوقع أن تستقطب «المدن» ولربما العاصمة القسط الأول الأكبر من تلك الهجرة مما يجعل من تلك «المدن» مدناً متريّفة؛ ذلك أنه من الواضح أن تناقص السكان الرحل الذين شكلوا ٧٣ بالمئة بحسب بيانات عام ١٩٦٥ كان لصالح المدن والقرى على السواء[٥٦]، فقد «أدى تدفق المهاجرين من البادية

---

(٥٥) عن تلك الندوة وموقف الملك من ترشيد الديمقراطية بشروطه، انظر: «الرباط ترفض «استنساخ» الديمقراطيات الغربية،» الحياة، ٢٠٠٠/٨/٦، ص ٥.

(٥٦) في ذلك انظر: سيد عبد الله المحبوبي وبباه محمد ناصر، «المجال والسكان،» في: السيد ولد أباه، معد، **موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ١٣ ـ ٣٨، وبخاصة ص ٢٨.

والريف إلى نمو ديمغرافي سريع للمراكز الحضرية، وخصوصاً نواكشوط التي تأوي حالياً (المقصود عام ١٩٩٥) ربع سكان البلاد (نحو ٥٥٠,٠٠٠ نسمة) ونواذيبو التي تحوي نحو ٩٠,٠٠٠ نسمة». وتعتبر هذه الأرقام بالغة الدلالة نظراً إلى ما كان عليه الحال عام ١٩٦٢، حيث لم يتجاوز سكان العاصمة آنذاك ٥٨٠٧ شخصاً، ولم يتجاوز سكان نواذيبو ٢٥٨٣ شخصاً. وقد أدى هذا النمو السريع إلى ظهور أحزمة من المساكن المتدهورة (خيام وبيوت صفيح وأكواخ) لا تتوافر فيها المرافق الحضرية الأساسية «المياه - والإنارة والصرف الصحي... إلخ، حيث مثلت نسبة هذا النمط من السكان ٤١ بالمئة في الوسط المستقر بحسب تعداد عام ١٩٨٨»[٥٧].

إن ما يدعو إلى النظر والملاحظة هو أن تكون الأرياف والبادية والصحراء في موريتانيا في القرنين السابع عشر والثامن عشر هي الحاضنة للثقافة ومؤسستها «المحضرة» وقواها من العلماء والتجار وقوافل القبائل المصاحبة لها، وبالتالي لقوى «المجتمع المدني» التي كانت في الأصل توجد في المدن التجارية وبالذات الساحلية الموريتانية التي كانت سائدة قبل القرن السابع عشر الميلادي. نتج ذلك كله من تحول اقتصادي واجتماعي وسياسي ترافق وانتقال مركز الثورة الاقتصادية إلى البادية في تلك الفترة، مما أدى إلى تزايد الهجرة عكسياً من المدينة إلى الريف خلال القرن الحادي عشر الهجري وما بعده (القرنان الميلاديان السابع عشر والثامن عشر) حيث ازدحمت المناطق الصحراوية بفئات من الفقهاء والعلماء والمتعلمين وإن بصورة تدريجية[٥٨]. إن تلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية كانت تعني «بالضرورة تحول الإطار الاجتماعي لإنتاج المعرفة من محيط ضيق تحتكر فيه أسر وشخصيات قليلة شارة العلم وسلطان المعرفة إلى محيط أوسع تحتكر فيه هذا السلطان وتلك الشارة قبائل تسمى (الزوايا)»[٥٩].

وعلى الرغم من أن هذه الحالة تشير إلى سيطرة الريف على المدينة من خارج المدينة وليس من داخلها من حيث الثقافة وقوى ما سمي «المجتمع المدني» في موريتانيا آنذاك (في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين)، فإن تلك الحالة المعادلة أخذت تتحول بعد ذلك، وبخاصة في الفترة الحالية حيث أصبحت المدينة هي المركز وهي منطقة الجذب. ومع ذلك ومع تغير اتجاه الهجرة فإن الهجرة الريفية

---

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٥٨) ودود ولد عبد الله ومحمد عبد الحي، «الثقافة والأدب،» في: المصدر نفسه، ص ١٦١ - ١٩٨، وبخاصة ص ١٧١ - ١٨١.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

الحالية المكثفة قد استحوذت على الإشغال الاجتماعي المسمى «مدناً» في فضائها مباشرة وليس عن بعد كما كانت الحالة السابقة. لذلك فإنه وعلى الرغم من التوجهات العصرية وعناصر التحديث بما في ذلك التعليم في تلك الإشغالات المسماة «مدناً» فإن تلك الصورة من الآثار الاجتماعية والسكانية والعمرانية «للمدن» الموريتانية بما فيها العاصمة ومدنها الرئيسية الأخرى، تشير إلى أن بنية تلك الإشغالات «المدن» في فترة نهاية السبعينيات وحتى أواخر التسعينيات (١٩٩٧) هي بنية ريفية على أية حال بإمداداتها الريفية والقبلية والعشائرية وقواها وتقاليدها، وبالتالي ثقافتها.

وعليه فإنه على الرغم من وجود تجليات لمؤسسات وقوى موصوفة بما يسمى بـ «المجتمع المدني» في موريتانيا المعاصرة والراهنة، إلا أن التحول السياسي والديمقراطي وفي إطار التعددية الحزبية والعمل السياسي والانتخابات لا يعني أو يرتبط بأية صلة بالتكوينات المسماة بـ «مجتمع مدني» وفاعليتها. بل إن ما يلفت الانتباه هو أن يكون التغيّر السياسي وباتجاه التحول الديمقراطي مع مطلع التسعينيات وما بعدها[٦٠] آتياً هو الآخر من أعلى ومن السلطة وليس نتيجة مطالب «مدنية» على الرغم من وجود الأحزاب منذ الستينيات كقاعدة ونشاط، وإن لم يكن مصرحاً لها في الفترة ما بين عام ١٩٦٠ وحتى نهاية الثمانينيات من هذا القرن[٦١].

إن هيمنة الدولة الموريتانية على المجتمع وعناصره وفئاته بما في ذلك القوى السياسية والأحزاب السياسية، وبما يعكس ضعف وهشاشة الأخيرة، يمكن ملاحظته في الخطوات السياسية الخطيرة التي أقدمت عليها الحكومة الموريتانية المتمثلة بالاعتراف بإسرائيل وفتح سفارة لها هناك بعد رفعها التمثيل الدبلوماسي على الرغم من معارضة الشعب الموريتاني وأحزابه وقواه السياسية الرئيسة لتلك الخطوات.

إننا لا نرى أثراً يذكر في قدرة تلك القوى السياسية والأحزاب على تغيير مواقف الحكومة والدولة الموريتانية تجاه تلك المسألة، ومسائل أخرى ذات صلة ببعض العلاقات مع بعض الدول العربية كما هي العلاقة مع العراق والاتهامات الموجهة لبعض العناصر والقوى والأحزاب السياسية وما اتصل بها من اعتقالات، والمضايقات على بعض المثقفين أيضاً في إطار المواقف الانتقادية لتلك الإجراءات بكل

---

(٦٠) السيد ولد أباه، «الدولة والقوى السياسية،» في: المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ١٣٤، وبخاصة ص ١٢٩ ـ ١٣٤.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٩، ١١٧ و١٢٨.

اتجاهاتها وان اتصلت بمسألة خارجية، وكذلك اعتقال عدد من رموز المعارضة وحل بعض من الأحزاب المعارضة الرئيسة مثل حزب «اتحاد القوى الديمقراطية ـ عهد جديد»[٦٢].

والحكومة الموريتانية، كما هي الحكومات العربية الأخرى، تتجاوب مع ضغوط الدول والقوى الغربية واتجاهاتها وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، بينما لا تعير شعبها أو قواها وعناصرها القيادية والمثقفة أي اهتمام، ذلك أن مفاتيح القوة وعناصرها تمتلكها وتحتكرها الحكومة ذاتها. إن هيمنة الدولة على القوى والممارسة السياسية والعملية الديمقراطية، وبما يعكس ضعف القوى السياسية والأحزاب يلخصها أحمد ولد داداه في مقابلة له عن الحكومة والديمقراطية وحل حزبه قائلاً، عن مسار الديمقراطية بعد تسع سنوات من التجربة «إنها حصيلة سيئة ومن صورة

---

(٦٢) عن تفاعلات الدولة والمجتمع في موريتانيا بما في ذلك الاعتقالات للمعارضة وحل الأحزاب وكذلك العلاقات الموريتانية ـ الإسرائيلية، انظر: «علاقات موريتانيا بإسرائيل تثير فزع دول المغرب،» بي بي سي أونلاين <www.bbc.co.uk/hi/arabic/news>، ٣١/١٠/١٩٩٩؛ «وفد إسرائيلي يزور موريتانيا،» بي بي سي أونلاين <www.bbc.co.uk/hi/arabic/news>، ٧/٤/٢٠٠٠ و٢٢/٥/٢٠٠١. ورغم استمرار العدوان الصهيوني الوحشي على الشعب الفلسطيني في محاولة للقضاء على الانتفاضة الباسلة منذ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠ وحتى تاريخه (٢٣/٥/٢٠٠١) وخروجاً على الإجماع العربي، يقوم وزير الخارجية الموريتانية بزيارة للكيان الصهيوني. ورد الخبر في محطة أبو ظبي الفضائية، ٢٢/٥/٢٠٠١، نشرة أخبار الساعة السادسة مساءً بتوقيت غرينتش، وكذلك ورد الخبر عن دعوة وزير خارجية موريتانيا لوقف الأحقاد في مؤتمر صحفي مع بيريز على قناة الجزيرة الفضائية، ٢٣/٥/٢٠٠١، نشرات الأخبار. وعن الخطوة الموريتانية الأخيرة والتي انتقدها عدد من الدول العربية وكذلك جامعة الدول العربية على لسان أمينها العام الجديد عمرو موسى وكذلك المواقف الشعبية الموريتانية الرافضة وردت عدة مناقشات في الأوساط الإعلامية العربية، في ذلك انظر: مقابلة مع عمرو موسى ضمن برنامج «مواجهة»، قناة أبو ظبي، ٢٧/٥/٢٠٠١، الساعة ٦,٣٠ ـ ٨ مساءً بتوقيت غرينتش؛ برنامج «الاتجاه المعاكس»، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٩/٥/٢٠٠١، شارك في البرنامج ممثلاً للاتجاه الشعبي المعارض للخطوة الحكومية الموريتانية محمد جميل ولد منصور، أمين عام الرباط الوطني لمقاومة الاختراق الصهيوني وعضو حزب «اتحاد القوى الديمقراطية ـ عهد جديد» وعن النظام الموريتاني شارك المدعو بوبكر ولد عثمان وهو رئيس لجنة دعم التطبيع مع إسرائيل. انظر أيضاً: «اتهمت بالتخطيط لهجوم على سفارة إسرائيل: المعارضة الموريتانية تنفي مزاعم الإعداد لانقلاب،» الجزيرة. نت <www.aljazeera.net>، ١٣/٤/٢٠٠١، صفحة الوطن العربي (الزيارة للموقع على الانترنت في ١٧/٤/٢٠٠١)، نقلاً عن: رويترز؛ «ولد داداه لـ **الشرق الأوسط**: الحكومة الموريتانية أطلقت رصاصة الرحمة على ديمقراطية في حالة موت سريري،» **الشرق الأوسط**، ١٢/١١/٢٠٠٠، ص ٦؛ «بمناسبة الذكرى الأربعين للاستقلال: الرئيس الموريتاني يعتزم تعديل قانون الانتخابات،» الجزيرة. نت <www.aljazeera.net>، ٢٨/١١/٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي؛ «اعتقال معارض موريتاني،» بي بي سي أونلاين <www.bbc.co.uk/hi/arabic/news>، ١٠/٤/٢٠٠١، و«النيابة الموريتانية تتهم ٣ معارضين بتشكيل جمعية أشرار،» **الشرق الأوسط**، ١٧/٤/٢٠٠١ (زيارة لموقعها على الانترنت في ٩/٥/٢٠٠١).

مظلمة لعدة أسباب هي أن الأحزاب، وهي الضامن الأساسي للتعددية تحضر دون سند من القانون. كما إن الصحافة وهي المعبر عن حرية الكلمة تخضع لمختلف أنواع المضايقة والمصادرة، فضلاً عن المحاصرة المالية، زيادة على كون البرلمان بغرفتيه عديم الدور، أي أن لونه واحد وطعمه واحد. والحوار السياسي غائب أو منعدم، والنقابات محاصرة وممنوعة من أدنى حقوقها، هذا فضلاً عن ثوابت حافظ عليها الحكم منذ عشر سنوات منها تزوير الانتخابات واستمرار حالة مدنية فاسدة وإدارة منحازة وإعلام أحادي المادة والرأي. من هنا قدم حزبنا في إطار جبهة أحزاب المعارضة عريضة الشفافية المشهورة عام ١٩٩٧ والتي توضح الحد الأدنى من الديمقراطية المطلوبة. إذن، لقد بلغت البلاد مرحلة الانسداد وماتت فيها الديمقراطية كما قالت جبهة أحزاب المعارضة، وبقرار الحكومة تم حل أكبر أحزاب المعارضة، وعلى لغة إحدى الصحف الوطنية فقد أطلق الحكم رصاصة الرحمة على ديمقراطية في حالة موت سريري»[٦٣].

ثالثاً: حالة «مدن» وادي النيل (مصر والسودان)

وإذا كانت تلك الحالة في المغرب العربي على الجملة، فإننا إذا اتجهنا إلى الشرق العربي مروراً بمصر والسودان نجد أحوال «المدينة» تفصح عن توفر بنية «مدينة» متريّفة وعلى نحو واضح في المدن الرئيسية وربما بدرجة أكبر في السودان. ففي السودان كانت نسبة التحضر ١٠ بالمئة عام ١٩٦٠ ويتوقع لها أن تكون ٢٧ بالمئة عام ٢٠٠٠ من إجمالي السكان والذي من المتوقع أن يصل إلى حدود ٣٠ مليون نسمة، حيث كان عدد السكان عام ١٩٩٥ هو ٢٩,٨٤ مليون نسمة (انظر الجدولين رقمي (٣ ـ ١) و(٣ ـ ٢)). ومع ذلك فإن نسبة عدد سكان المدن التي يزيد عددها على ٧٥٠,٠٠٠ نسمة إلى مجموع السكان عام ١٩٩٠ كانت ٨ بالمئة، بينما كانت نسبة المدن التي يزيد عدد سكانها على تلك الأرقام ٧٥٠,٠٠٠ نسمة إلى سكان الحضر هي ٣٥ بالمئة عام ١٩٩٠، بمعنى أن المدن الكبرى الرئيسة هي التي تستحوذ على أكثر من ثلث المناطق الحضرية إجمالاً. ومدينة الخرطوم بذاتها بلغت مليونين و٤٩٢ عام ١٩٩٥ وهو ما يعادل ٩ بالمئة من إجمالي السكان ذاته (انظر الجدولين رقمي (٣ ـ ٢) و(٣ ـ ٧))، وهو ما يعني في الوقت نفسه أن الخرطوم وما في حكمها تستقطب النسب المرتفعة في مسألة التمدن والتحضر في البلاد.

---

(٦٣) في ذلك انظر: «ولد داداه لـ **الشرق الأوسط**: الحكومة الموريتانية أطلقت رصاصة الرحمة على ديمقراطية في حالة موت سريري،» ص ٦.

ومع أن الثقافة الإسلامية والعربية تسود في أكثر من ثلاثة أرباع مناطق السودان، إلا أن السودان يعتبر من أكثر البلدان العربية تنوعاً في تكويناته الاجتماعية والقبلية والمذهبية، حتى في إطار التقسيمات الاجتماعية أو العربية الكبرى الغالبة بين الشمال والجنوب من حيث الإسلام والعروبة والأغلبية والأقليات[٦٤]. وتشير الإحصاءات إلى تفاوت في ما يخص عدد القبائل التي يتوزع السودانيون عليها أو ينتمون إليها، حيث هناك من يشير إلى ٧٥٢ قبيلة[٦٥]، بينما يرى آخرون بوجود حوالى ٥٣٠ قبيلة تختلف انتماءاتها بين العروبة والزنجية وتتفاوت في لغاتها ولهجاتها[٦٦] حيث تتحدث هذه القبائل بأكثر «من ١١٤ لغة منها ٥٠ لغة في الجنوب. كما أن السكان يتوزعون إلى ٤٠ بالمئة عرباً، ٣٠ بالمئة جنوبيون و١٣ بالمئة من قبائل غرب السودان غير العربية، ١٢ بالمئة نوبة وبجة، ٣ بالمئة نوبيون، ٣ بالمئة أجانب مولدون. ووفقاً لهذه التقسيمات «فإن ٥٢ بالمئة من السكان يتكلمون العربية بينما هناك ٤٨ بالمئة يتكلمون لغات ولهجات محلية... وعلى الرغم من التأثير الغالب للدين الإسلامي واللغة العربية المشتركة بين أبناء الشمال، إلا أن هناك وحدات ثقافية متمايزة قبلياً تشمل الفصائل النوبية والقبائل البجاوية وقبائل أخرى يضعف فيها التأثير العربي في جبال النوبة والإنقسنا وجنوب الفونج وقبائل دارفور. كما أن القبائل العربية لا تزال تحتفظ بكيانات قبلية متميزة سواء في شرق السودان أو غربه أو وسطه»[٦٧]. إضافة إلى تلك التكوينات القبلية المتنوعة التي عادة ما تسيطر عليها حوالى ثلاثين قبيلة رئيسة تتوزع في الشمال والوسط والغرب والجنوب[٦٨] فإن هناك تكوينات مذهبية وطرقاً صوفية ومنها على وجه التحديد والأهمية المهدية (الأنصار) والختمية[٦٩] اللتان لعبتا أدواراً سياسية مهمة في الحياة السودانية الماضية والمعاصرة، ولعل أهمها تداخلها وامتداداتها الحزبية حزب الأمة

(٦٤) سعد الدين ابراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات** (القاهرة: مركز ابن خلدون؛ الكويت: دار سعاد الصباح، [د. ت.])، ص ١٦٣ ـ ١٦٧.

(٦٥) مختار عجوبة، «مشكلة جنوب السودان وأثرها على مستقبل العلاقات العربية ـ الأفريقية،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٨٨ (حزيران/يونيو ١٩٨٦)، ص ٦١ ـ ٨٢، وبخاصة ص ٧٣.

(٦٦) محمد السماك، **الأقليات بين العروبة والإسلام** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠)، ص ١٠٢.

(٦٧) عجوبة، المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٦٨) محمود شاكر، **موطن الشعوب الإسلامية في أفريقيا (١١): السودان** (بيروت؛ دمشق: المكتب الإسلامي، ١٩٨٨)، ص ٦٣ ـ ٧٩، وعبد العزيز كامل، **دراسات في الجغرافيا البشرية للسودان** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢)، ص ٩٥ ـ ١٢٢.

(٦٩) السماك، **الأقليات بين العروبة والإسلام**، ص ١٠٢، وابراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، ص ١٦٦.

والحزب الاتحادي[٧٠]. تلك التكوينات الاجتماعية والمذهبية وثقافتها هي في الأساس تكوينات أساسية تقليدية، وتتوزع بدرجة أولى في المناطق الريفية، ولكنها مع تزايد التحضر في السودان وفي مدنه الرئيسة تعني أنها تعكس نفسها على تركيبة «المدينة» وبنيتها والتي يقدر سكانها عام ٢٠٠٠ بأكثر من سبعة ملايين وتقدر ما نسبته أكثر من ٦٠ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة منهم بامتداداتهم الريفية[٧١]. عليه فإن السودان بشكل عام وإن بقي من الناحية العامة بلداً ريفياً إلا أن تلك الصفة تبدو هي الغالبة على سكان «مدنه»، وبالتالي تريّفها. وهو ما برز على نحو واضح في تنوعات السكان وأنماط السكان في المدن السودانية ومنها الخرطوم، والتي تعكس تلك الامتدادات الريفية والقوى التقليدية[٧٢].

---

(٧٠) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(٧١) تلك المعلومة عن نسبة الامتدادات الريفية في الخرطوم استقيناها من نقاش مع د. عيسى محمد عبد اللطيف في ١٠/١١/١٩٩٧ وهو أستاذ علم الحيوان في جامعة الخرطوم ويقيم حالياً في الإمارات العربية المتحدة (دبي). وكذلك مقابلات الباحث مباشرة ولقاءاته مع عدد من أعضاء الجالية السودانية، وبخاصة بعض الأساتذة في الجامعات السعودية، في الرياض، في الفترة كانون الثاني/يناير ـ حزيران/يونيو ٢٠٠٠.

(٧٢) ورغم أن أحياء «المدن» السودانية ومنها تحديداً الخرطوم وأم درمان ومدني، تبدو إشغالات اجتماعية في طابعها العام مختلطة من كافة المناطق، إلا أن هناك وجوداً لأحياء ذات خلفية اجتماعية أو مناطقية بعينها. فمثلاً في غرب الخرطوم تقريباً يوجد حي الكلاكله حيث تقطنه فئات وعناصر اجتماعية ذات دخول متوسطة وأغلبها من شمال السودان، بينما حي الأزهري في الجنوب الشرقي من الخرطوم على الجانب الغربي من طريق مدني ـ الخرطوم، يتكون من «الفلاته» وهم ذوو دخول قليلة. وحي «الشجرة» في الطرف الأوسط من الجنوبية الغربية للخرطوم، يتكون من مجموعات ذات توجهات قبلية، وكذلك حي «أر كويت» إلى الشرق من الخرطوم حيث الدخل المتوسط ويتكون من جميع أنواع القبائل. ويلاحظ على مدينة الخرطوم أن الأحياء الداخلية مثل حي «الرياض» و«المقرت» و«الخرطوم ٢»...، هي أحياء لمجموعات ذات دخول عالية، ويتمركز بها رجال الأعمال والتجار وكبار موظفي الدولة، وكذلك حي «المنشية» إلى الشرق من حي الرياض حيث تقطنه فئات ذات دخول عالية من وزراء وتجار ورجال أعمال، وكذلك حي «المعمورة» إلى الشرق الجنوبي من الخرطوم حيث تسكنه مجموعات ذات دخول عالية من رجال المال والأعمال، وإن كانوا في هذا الحي الأخير من جميع أنواع القبائل. في المقابل يلاحظ أن الأحياء الطرفية للخرطوم في الاتجاهات كافة تقريباً ذات دخول تميل إلى أن تكون أقل من المتوسط إلى الفقيرة. إضافة إلى ذلك يلاحظ أن أبناء الجنوب يتمركزون في منطقة الحاج يوسف من منطقة الخرطوم بحري في الجهة الشرقية من النيل الأزرق. وفي هذا السياق يتساءل بعضهم عن مدى خطورة ذلك التكون أو التجمع، وأن كونه في مواقع حول العاصمة قد تكون له دلالات سياسية ذات طابع أمني. وفي أم درمان يلاحظ أن أبناء غرب السودان يتمركزون في منطقة «أم بده» غرب مدينة أم درمان ولديهم سوق تجاري كبير يدعى «سوق ليبيا» ودخولهم متفاوتة ولكن التجار منهم ذوو دخول عالية جداً. وفي مدينة بور سودان ظهر في السنوات الأخيرة ما يطلق عليه قرى الكرتون حيث يقطنها المهاجرون إليها من =

الجدول رقم (٣ ـ ٧)

التحضر في الوطن العربي (وادي النيل)
(المدن العربية الرئيسة) (سنوات مختارة)

المؤشرات / البلد	سكان المدن التي يزيد عددها على ٧٥٠٠٠٠ نسمة (نسبة مئوية من مجموع السكان) (١٩٩٠)	سكان المدن التي يزيد عددها على ٧٥٠٠٠٠ نسمة (نسبة مئوية من سكان الحضر) (١٩٩٠)	أكبر مدينة (بالآلاف)		
			المدينة	في عقد ١٩٧٠	السكان (١٩٩٥)
السودان	٨	٣٥	الخرطوم	٢٦١[1]	٢٤٩٢
مصر	٢٣	٥١	القاهرة	٥٩٢١[2]	٩٦٦٥
الصومال	٩	٣٧	مقديشو	ـ	٩٨٣
جيبوتي	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ

(١) عام ١٩٧١.
(٢) عام ١٩٧٧.
المصدر: المصادر نفسها.

لذلك فإن تداخل تلك المسألة الريفية مع المدن لربما يعكس بعضاً من الأزمات السياسية، ومنها الصراعية سواء على مستوى السلطة المركزية في الخرطوم، والتحولات السياسية في النظام السياسي، وعدم الاستقرار على صيغة محددة سواء أكانت ديمقراطية أم عسكرية في الستينيات والسبعينيات ثم في نهاية الثمانينيات وحتى الآن، وبارتباطات ذات صلة بالقوى الإسلامية «الجبهة القومية الإسلامية السودانية» وبخاصة منذ عام ١٩٨٩ وحتى الآن. وعلى الرغم من وجود تنظيمات وتكوينات ذات أوصاف لصيقة بما يسمى بـ «المجتمع المدني» سواء أتعلق ذلك بالاتحادات العمالية والنقابية أم بالأحزاب السياسية، إلا أن تلك التكوينات المسماة «مدنية» وهي في وسط تلك الامتدادات الريفية والقبلية والمذهبية، لم تكن قادرة على

= الريف، ويشيدون بها وعلى أطرافها حيث بلغت تلك الأحياء السكنية أكثر من نصف سكان المدينة ذاتها. المعلومات الواردة أعلاه بالنسبة لمدينة بور سودان من: قيرة، «من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجاً». والمعلومات الباقية تم تجميعها من قبل الباحث مباشرة من لقاءاته مع عدد من أعضاء الجالية السودانية، وبخاصة بعض الأساتذة في الجامعات السعودية، في الرياض، في الفترة كانون الثاني/يناير ـ حزيران/يونيو ٢٠٠٠.

أن تكون فاعلة تجاه السلطة والمجتمع مقارنة وموازاة بتلك التكوينات التقليدية التي كان لها دور بارز في تلك المسائل، وبخاصة في إطار حزب الأمة والاتحادي، وقد كان لها دور بارز كذلك في تداخلها مع المهدية والختمية في السودان، وهي عادة ما تتصالح خارج السلطة، ولكنها تتصارع في ما بينها عند إسقاط السلطة فاسحة في المجال للقوى العسكرية[٧٣] وتحالفاتها مع تكوينات اجتماعية أساسية أخرى وهي إسلامية (الجبهة القومية الإسلامية) والتي تأتي كرد فعل لإخفاق تلك القوى التقليدية، ولكنها كانت هي بذاتها ومن منظور دعاة المجتمع «المدني» تقليدية ودينية ومذهبية.

في هذا السياق يلاحظ أن ما تم من تغييرات سياسية سواء أخذت طابع التطوير كمسألة التوالي السياسي عام ١٩٩٩ أم كانت المواجهات بين الترابي والبشير وتجميد الأخير لأنشطة الأول ومناصريه، وبخاصة إجراءات رمضان ١٤٢٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩) وما اتصل بتلك التوجهات من مصالحات سبقتها أو ترافقت معها وبخاصة مع الصادق المهدي لدى العودة إلى السودان في إطار حل سياسي سلمي، وما لحقه من انشقاق حزبي بين الترابي والبشير، والإعلان عن انتخابات مبكرة نهاية عام ٢٠٠٠ وهو ما تم بالفعل على الرغم من اعتراضات أحزاب المعارضة، وكذلك اعتقال الترابي لاحقاً في شباط/ فبراير ٢٠٠١، واستمرار التفاعلات بينهما بما في ذلك فشل الوساطات من بعض الشخصيات الإسلامية. . .
كل ذلك أتى في جزء رئيسي منه من السلطة ذاتها ومن رأسها وباتجاهات تدل على تنامي الشخصانية في الدولة السودانية. وعلى الرغم من أن هناك بعض الضغوط الداخلية، وبخاصة الجنوبية والشرقية ممثلة بالمعارضة المسلحة وبتدخلات أجنبية واضحة وضغوط غربية وأمريكية بدرجة أساسية، فإن تلك الإجراءات مع أنها محاولة لاحتواء تلك الأوضاع الداخلية إلا أنها بدرجة كبيرة ترتبط بالسياسة الخارجية واحتواء التدخلات الخارجية الغربية عموماً والأمريكية على وجه الخصوص. وإذا ما استثنينا تلك التفاعلات الصراعية على مستوى المعارضة المسلحة الجنوبية المدعومة غربياً وإن كانت بها عناصر من القوى السياسية الشمالية، إلا أن معظم التفاعلات السياسية تبدو مركزة بدرجة أساسية بين الحكومة والقوى التقليدية، وبخاصة الإسلامية منها، وعلى رأسها مجموعة الترابي وهو ما ظهر من اندلاع الاحتجاجات الأخيرة في عدد من الأقاليم السودانية، وإن ارتبط بمشاكل اقتصادية[٧٤].

---

(٧٣) ابراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٧٤) عن الخلاف بين البشير والترابي وتفاعلاته الداخلية سواء على مستوى الحزب الحاكم أم على مستوى علاقة الدولة والحكومة بالأحزاب الأخرى، القوى السياسية في الداخل والخارج والتفاعلات =

وإذا كانت هذه حال «المدينة» السودانية، وتداخلها مع القوى الريفية وامتداداتها المذهبية والقبلية، وتداخلها في الحياة السياسية السودانية بدرجة أقوى من تلك المسماة قوى «المجتمع المدني»، فإن **الحالة الصومالية** إذا الحقت بامتدادات بوادي النيل من الناحية البحثية البحتة، وكذلك بعض تشابهها من حيث مستوى نسبة التحضر (انظر الجدولين رقمي (٣ ـ ١) و(٣ ـ ٧))، فإنها تبدو أكثر وضوحاً وبروزاً لدور وفاعلية القوى التقليدية والامتدادات الريفية والقبلية في الحياة السياسية، بما في ذلك الانقلابات العسكرية ثم الصراع الأهلي منذ نهاية عام ١٩٨٨ وبخاصة بعد عام ١٩٩١ حيث تداخل القبائل الصومالية في الجهويات السياسية والحزبية وكذلك مع بنى السلطة والدولة (الجيش والقوات المسلحة)[٧٥].

وما زالت الحلول السلمية لإنهاء الصراع والحرب الأهلية في الصومال والمبادرات العربية المصرية وكذلك الأفريقية وما تم في مؤتمر عرتا في جيبوتي نهاية آب/ أغسطس ٢٠٠٠ من انتخاب رئيس جديد للبلاد هو عبد القاسم صلاد حسن،

= الصراعية الأخيرة والمتصلة بأعمال العنف والمظاهرات في عدد من الأقاليم، وكذلك الصراع مع الجبهة الشعبية (قرنق)، انظر: «البشير يتعهد بتوحيد الحزب والترابي يؤكد الفراق،» **الشرق الأوسط**، ١٩/٥/٢٠٠٠، ص ٤ و١؛ «تظاهرات عنيفة في بور سودان قادها مؤيدون للترابي،» **الحياة**، ١٤/٩/٢٠٠٠، ص ٥؛ «حزب الأمة والاتحادي يواصلان تبادل الاتهامات،» **الحياة**، ١٥/٩/٢٠٠٠؛ «قائد مليشيات الدفاع الشعبي يحذر الحكومة من التساهل مع المعارضة،» **الحياة**، ١٤/٩/٢٠٠٠؛ «سوار الذهب: على التجمع اغتنام فرصة ملتقى الخرطوم للحوار،» **الحياة**، ١٤/٩/٢٠٠٠؛ «حزب الأمة يكرس أنشطته في الداخل والخارج،» **الحياة**، ١٥/٩/٢٠٠٠، ص ٥؛ «الخرطوم تنفي أنباء عن استيلاء قرنق على مواقع نفطية،» **الحياة**، ١٥/٩/٢٠٠٠؛ «البشير يتوجه إلى أسمرة غداً للاجتماع مع زعيم المعارضة الميرغني،» **الرياض**، ٢٥/٩/٢٠٠٠، ص ٤٠، و«قيادة التجمع المعارض بدأت مناقشات في العاصمة الاريترية،» **الحياة**، ٢٣/١٠/٢٠٠٠، ص ٣. وفي ٢١/٢/٢٠٠١ تعتقل السلطات السودانية الترابي. وآخر المحاولات للمصالحة بين البشير والترابي وبواسطة إسلاميين، فشلت في منتصف نيسان/ ابريل ٢٠٠١ وذلك بإصرار الحكومة (البشير) على تراجع الترابي عن اتفاقه مع قرنق. في تفصيلات ذلك انظر: «بعد رفض الزعيم الإسلامي التراجع عن اتفاقه مع قرنق: البشير يعلن فشل وساطة إسلامية لإطلاق الترابي،» **الحياة**، ١٦/٤/٢٠٠١، ص ١ و٦، زيارة لموقع الصحيفة <www.alhayat.com> على الشبكة العالمية في ٣٠/٤/٢٠٠١. وما زالت المواجهات مع الترابي وأنصاره مستمرة، حيث قتلت قوات الأمن الحكومية السودانية في أواخر أيار/ مايو ٢٠٠١، أحد قياديي وناشطي جماعة الترابي. عن ذلك انظر: الجزيرة. نت <www.aljazeera.net>، ٢٥/٥/٢٠٠١.

وقد أخرجت السلطات السودانية الترابي من سجن كوبرا ووضعته تحت الإقامة الجبرية في منزل تابع للحكومة في شمال غرب الخرطوم، عن تفصيلات ذلك انظر: نشرات أخبار مساء يوم ٣٠/٥/٢٠٠١، القنوات الفضائية العربية، وبخاصة قناة أبو ظبي وكذلك قناة الجزيرة (قطر).

(٧٥) في القبلية ودورها في الحياة السياسية بما فيها الصراع الأهلي والحروب الجارية، انظر: أحمد محمد ديرية (توري)، «الصومال: آثار القبلية في السياسة وآثار السياسة في القبلية،» **مجلة البحوث والدراسات العربية**، العدد ٢٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، ص ١٩٥ ـ ٢٤٠.

وإقرار دستور مؤقت للبلاد، مرهونة بتوافق وموافقة القوى والفصائل السياسية القبلية الصومالية المسلحة على تلك الحلول وإعادة بناء الدولة الصومالية. وهو ما تأكد من لقاء صنعاء بعد ذلك حيث جمع بين أهم الفصائل القبلية الصومالية برعاية من الرئيس علي عبد الله صالح، ثم في ليبيا، وهو ما لم يحسم بشكل نهائي حتى الآن (حزيران/ يونيو ٢٠٠١)، إذ ما زال لأمراء الحرب أو على الأقل بعض منهم شروط، ويتلقون دعماً واضحاً من أثيوبيا التي لها اعتراضات على الحكومة الانتقالية وتركيبتها، وبخاصة ضمها لعناصر إسلامية، ما زالت الأسلحة لم تجمع، وما زالت هناك حكومتان(٧٦). ومع ذلك يبدو أن الحرب والتنازع بين فصائل الحرب وزعمائها وعدم قدرة أي قوة على حسم الأمر هي التي قد تؤسس لحرية الرأي وكذلك لربما تؤسس إلى ديمقراطية ـ القبيلة في المستقبل. ولربما تكون هي الضامن لها كما في الحرب اللبنانية وتوازنات الطوائف، والتي على ما يبدو ساهمت في إعادة الديمقراطية ـ الطائفية اللبنانية.

الحالة في **مصر** تبدو هي الأخرى لافتة للنظر من حيث تداخل الريف في المدينة المصرية. إن نظرة فاحصة إلى نسب تزايد التحضر في مصر تشير إلى أن الظاهرة في مصر على الجملة تبدو في وضع متوسط مقارنة بالبلدان العربية الأخرى، حيث إنها كانت ٣٨ بالمئة عام ١٩٦٠، ووصلت إلى ٤٤ بالمئة عام

---

(٧٦) عن تفصيلات تلك النقاط، انظر: «الرئيس الصومالي الجديد: وضعنا خطة لجمع سلاح الميليشيات وتشكيل جيش نظامي،» **الشرق الأوسط**، ٩/٩/٢٠٠٠، ص ٦، و«جمهورية أرض الصومال: في مقديشو حكومتان مستقلتان،» **الحياة**، ١٥/٩/٢٠٠٠، ص ٢.

وفي هذا السياق ما زالت محاولة إقناع بعض أمراء الحرب للمصالحة مستمرة، ومن ذلك ما عقد في طرابلس من مصالحة بين الرئيس الصومالي الجديد عبد القاسم صلاد حسن وحسين محمد عيديد، بدون الإفصاح عن تفاصيل الاتفاق. في ذلك انظر: «مصالحة بين عيديد والرئيس الصومالي الجديد في ليبيا،» **الجزيرة** (السعودية)، ٢٣/٩/٢٠٠٠، ص ١، و«عيديد يجدد رفضه التفاوض مع الرئيس الجديد،» **الحياة**، ٢٣/١٠/٢٠٠٠، وحتى أيار/مايو ٢٠٠١ ما زالت الحكومة الصومالية الجديدة تواجه معارضة من زعماء الحرب المدعومين من اثيوبيا، وبخاصة عيديد ومجموعته بما في ذلك الصراع بين القوى الداخلية من زعماء الحرب والقطاع الخاص والقوى الخارجية ومن ضمنها الاتحاد الأوروبي واثيوبيا على الإعلام ووسائله وعدم قدرة الحكومة الصومالية الانتقالية على السيطرة عليها، عن ذلك انظر: برنامج «مقص الرقيب»، قناة أبو ظبي الفضائية، ٢٧/٥/٢٠٠١، الساعة ٧ ـ ٨ مساء بتوقيت غرينتش، وقد تمت مقابلة عدد من المسؤولين الصوماليين، بما في ذلك رئيس الدولة ووزيرا الخارجية والإعلام وكذلك مراسل أل بي بي سي في الصومال وكذلك أحد مسؤولي شبكة تلفزيون الصومال (STN) التابعة للقطاع الخاص. وقد شدد الرئيس ووزير الخارجية على حرية الرأي. ويبدو أن الحرب والتنازع بين فصائل وزعماء الحرب وعدم قدرة أي قوة على حسم الأمور هي التي أسست لحرية الرأي وكذلك لربما تؤسس إلى ديمقراطية ـ القبيلة في المستقبل. وربما تكون هي الضامن لها كما هي الحرب اللبنانية وتوازنات الطوائف التي ساعدت على ما يبدو في إعادة الديمقراطية ـ الطائفية اللبنانية.

١٩٩٣[٧٧]. ويتوقع لها أن تصل إلى ٤٦ بالمئة عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١)) وبمعدلات نمو تبدو منخفضة مقارنة بالبلدان الأخرى حيث تراوحت بين ٢,٩ للفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٩٣) و٢,٦ (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠)[٧٨] والتي تعني أن مصر ما زالت في غالبيتها بلداً ريفياً؛ ومع ذلك فإن الزيادات في تلك الأرقام ذات الصلة بالنمو الحضري في مصر ترجع بدرجة أساسية إلى الهجرة الريفية المتزايدة خلال العقود الخمسة الأخيرة، وبخاصة بعد الثورة مصر عام ١٩٥٢.

وفي هذا السياق يلاحظ أن اتجاهات الهجرة في مصر في أواسط الستينيات كانت تنبع من الريف سواء من صعيد مصر أو من منطقة الدلتا. وغالباً ما تتجه إلى المراكز والإشغالات الاجتماعية الحضرية المسماة «المدن» الرئيسية مثل القاهرة والإسكندرية ومدن القناة[٧٩]. وعلى الرغم من أن المدن في مصر والتي يزيد عدد سكانها على ٧٥٠,٠٠٠ نسمة تشكل ما لا يقل عن ٢٣ بالمئة من إجمالي سكان مصر عام ١٩٩٠، إلا أن تلك «المدن» تشكل ٥١ بالمئة من المجتمع الحضري (سكان الحضر والمدن) الكلي عام ١٩٩٠ (الجدول رقم (٣ ـ ٧)). والقاهرة التي بلغ عدد سكانها عام ١٩٩٥ في حدود عشرة ملايين نسمة تبدو أنها تتجاوز تلك الأرقام وقد تكون وصلت إلى أكثر من خمسة عشر مليون نسمة عام ٢٠٠٠، وهذا لا يشمل أولئك السكان الذين يدخلون القاهرة ويغادرونها يومياً والمقدر عددهم بحوالى أربعة ملايين. وإذا كان الأمر على هذا النحو، فإن القاهرة وحدها تستقطب في حدود ١٧ إلى ٢٠ بالمئة من إجمالي سكان مصر، ولربما تتجاوز تلك المعدلات بالنظر لنسبتها في ما يتعلق بسكان مصر الحضريين. إضافة إلى ذلك فإننا إذا علمنا أن عدد سكان القاهرة المولودين والمقيمين فيها عام ١٩٦٠ لم يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة (٢,٧٠٩ مليون)[٨٠] بينما هو الآن (٢٠٠٠) يصل إلى حدود خمسة عشر مليوناً إن لم يتجاوزها، أدركنا أن الزيادة الحضرية في القاهرة، إذا ما تم استبعاد النمو الذاتي الطبيعي للمدن الذي لا يتجاوز ٥٠ بالمئة من النمو الحضري[٨١] تعني أن ما لا يقل عن ٥٠ بالمئة من سكان القاهرة هم مهاجرون إليها من المناطق المصرية الأخرى وبخاصة الأرياف. ويتركز معظم الريفيين في القاهرة إما في المناطق المحيطة بها أو

---

(٧٧) عن نسبة التحضر في مصر لعام ١٩٩٣، انظر: «الملف الإحصائي (٧٨): التنمية البشرية في الوطن العربي (٢ من ٣)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٨ (نيسان/أبريل ١٩٩٧)، الجدول رقم (١٠)، ص ١٩٥.

(٧٨) المصدر نفسه، الجدول رقم (١٠)، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٧٩) عمران، **سكان العالم العربي، حاضراً ومستقبلاً**، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٥.

(٨٠) السعدي، **دراسة في جغرافية السكان**، ص ١٦٩.

(٨١) عمران، المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

في المناطق الشعبية مثل الحسين والسيدة زينب والقلعة وباب الشعرية ومنطقة زينهم ودار السلام وباب الخلق والوراق وبولاق الدكرور وبولاق أبو العلا وشبرا مصر وشبرا الخيمة والعباسية، وفي المقابل يتركز السكان من أصل قاهري في القاهرة في بعض الأحياء ومنها الزمالك والمهندسين، ومصر الجديدة، وغاردن ستي وكذلك بعض الأحياء القديمة كالأزهر والسيدة زينب ومنطقة الحسين وإلى حد ما بعض المناطق الشعبية مثل العباسية وشبرا... إلخ[٨٢].

إن أغلب سكان القاهرة، إذا ما تم إدماج المهاجرين من الريف مع السكان الشعبيين (في الأحياء الشعبية الأصلية)، هم من أصول ريفية و/ أو شعبية قد تصل إلى أكثر من ٧٠ بالمئة، ولكنها لا تقل على أية حال عن ٦٠ بالمئة من إجمالي سكان

(٨٢) في زيارتي الأخيرة للقاهرة في الفترة ٢٠ ـ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠م قمت بعدة جولات على مجموعة من الأحياء في القاهرة محاولاً رصد الاتجاهات الريفية فيها، وكذلك عن طريق التحدث مع عدد من الأشخاص الذين قابلتهم في تلك الأحياء أثناء الجولات، فتبين لي ما يلي: أن العباسية مثلاً تعتبر حياً ريفياً مختلطاً وغالباً من ذوي أصول من الشرقية. أما ميدان الجيش فيعتبر منطقة شعبية ريفية (فلاحية) من الشرقية والمنوفية. العتبة أيضاً تستقطب فئات من الريف من الشرقية والمنوفية. أما منطقة السيدة زينب فرغم أنها ريفية مختلطة إلا أنها تستقطب مجموعات ريفية من الصعيد والشرقية. وفي منطقة الحسين والأزهر وخان الخليلي وعلى رغم كون سكانها قاهريين ولكنهم مهاجرون في الأصل (حيث المهندسون، والعمال المهرة وورش العطارة والملابس والتجار)، لاحظنا في الجولة أن هناك سوقاً بامتداد طريق ضيق ولكنه طويل في منطقة خان الخليلي (وهو سوق ذو صبغة استهلاكية وبخاصة بالنسبة إلى الملابس الجاهزة) يسيطر عليه مجموعة من التجار من الصعيد وكذلك العمال فيه. وعندما سألت عن السبب في سيطرة أولئك الصعايدة على ذلك السوق تبين لي أن ذلك يعود إلى أن أولئك الصعايدة وهم قادمون للبحث عن عمل لا يترددون غالباً، كما يفعل القاهريون الأصليون، بالاشتغال بتلك الأعمال. ومع الوقت أخذوا بالسيطرة عليه، إضافة إلى أنهم يعملون كمجموعات متكاتفة في مساعدة بعضهم البعض وهو ما ولد سيطرة شبه كاملة عليه؛ (ولقد شاهدت بأم عيني معركة داخل السوق تجمع فيها عدد من الصعايدة التجار والعمال على أحد الأشخاص، ويبدو أنه قاهري، وانهالوا عليه ضرباً حتى سال الدم منه. وعلى رغم أن ذلك حدث وسط الناس وأمام أعينهم إلا أن أحداً لم يستطع أن يفعل شيئاً أو يتدخل رغم الكثرة الكثيرة الموجودة. وبالإضافة إلى تلك الأحياء ومجموعاتها، يلاحظ أن الصعايدة يسكنون في أحياء القصر العيني (منطقة مصانع الدباغة) حيث الصعايدة الفلاحون من ملاك وغالباً ما يكونون أغنياء وكذلك العمال، وكذلك في شبرا وهم غالباً من المسيحيين ذوي الأصول الصعيدية، وكذلك في منطقة ميدان رمسيس وبعض من ميدان العتبة والسيدة زينب كما ذكرنا. ومن الناحية الطائفية أو الدينية فإن الأقباط المسيحيين من أصول صعيدية يتكاثرون في شبرا ومار جرجس بينما يلاحظ في المقابل أن حي عين شمس إلى الشمال من القاهرة يشكل حياً شعبياً ريفياً مختلطاً من المسيحيين، وغالباً ما يكونون من الصعيد. ويلاحظ أن بعض النشاطات والحركات الإسلامية غالباً ما ترتبط بهذه المنطقة. أما أحياء مقابر السيدة عائشة، فإنها تستقطب مجموعات سكانية تزيد عن مليون شخص من أصول ريفية غالباً وإن كانت مختلطة من كافة المناطق بحسب أقوال بعض ساكني تلك المقابر.

القاهرة. تلك الحالة يبدو أنها تنطبق بدرجة أو أخرى على الإشغالات الاجتماعية المسماة «حضرية» (مدن) الأخرى مثل الإسكندرية أو مدن القناة، وربما تتزايد بدرجة أكبر في الإشغالات الحضرية الأخرى وبخاصة في قلب الريف ووسطه سواء في الصعيد أو في الدلتا. لذلك ليس غريباً أن تلحظ في القاهرة كيف أنه وعلى الرغم من اتجاهات الحداثة والتمدين في مصر فإنه بالإضافة إلى تنامي القوى العاملة في القاهرة (حيث إن ٢٥ بالمئة من المهاجرين الفلاحين إلى القاهرة يعملون في النشاطات الخاصة وبخاصة البيع المتجول في إطار الفئات الاجتماعية المهمشة من باعة متجولين ودباغين وخدم شوارع ومساجد وزبالين... إلخ[٨٣]، فإن الإشغالات الريفية المستحوذة على المدينة ذاتها بقواها قد مددت ثقافتها ونمط عيشها حتى على أوساط القاهريين (الأصليين) ذوي الاتجاهات «المدينية» والأوساط السكانية الراقية، وبخاصة في إطار الاتجاهات الإسلامية وأنماط سلوكها المتصل خصوصاً بطرق لباس المرأة والحجاب وحتى الأغاني[٨٤].

---

(٨٣) عن نسب العمالة المهمشة من أصول ريفية في القاهرة، انظر: قيرة، «من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجاً،» ص ٦٩.

(٨٤) تتزايد أعداد المحجبات في مصر وتقدر بأكثر من عشرة ملايين، وكذلك تتزايد مراكز خدمة المحجبات، وتشمل تلك الأحياء الشعبية الراقية. عن ذلك انظر: «في المناطق الشعبية والراقية على حد سواء (مصر): انتشار ملحوظ لمراكز خدمة المحجبات بعد تزايد أعدادهن،» **الحياة**، ٢٣/٧/١٩٩٧، ص ١ و٦. وفي زيارتي الأخيرة للقاهرة في الفترة ٢٠ ـ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠، لاحظت أنه بالإضافة إلى كثرة المحجبات في جميع الأحياء تقريباً، فإنك ترى من وقت إلى آخر عدداً من النساء المحجبات على نحو كلي (بمعنى تغطية الوجه واليدين بشكل تام). وبالمقارنة فإنني أتذكر أنه في عام ١٩٧٢/١٩٧٣ عندما كنت في القاهرة لم يكن هناك محجبات باستثناء القادمات للتو من الأرياف والمهاجرات حديثاً. حتى الأغاني الشعبية (مثل أغاني المطرب شعبان عبد الرحيم «كمننه» و«مكوجي» و«اكره إسرائيل واحب عمرو موسى» والتي تعتبر وضيعة في عرف الفن والفنانين من شعراء ومطربين وملحنين وموسيقيين: عن الأغاني الشعبية وموقف الشعراء والمغنين والموسيقيين والرقابة عليها، ورد ذلك في: برنامج «مقص الرقيب»، قناة أبو ظبي، ٣/٦/٢٠٠١، الساعة ٧ ـ ٨ مساء بتوقيت غرينتش) أخذت تستحوذ على قطاعات ليست قليلة من سكان وشباب القاهرة والمدن المصرية الأخرى.

وفي غمرة هذه التداخلات بين الريف والمدينة وسكانها الأصليين، ورغم ما يبدو على أنه انقسام بين أحياء القاهرة الفقيرة والغنية على ضفتي النيل شرقاً أو غرباً فإنه يلاحظ التداخل بين الجديد والمعاصر من جهة وبين القديم من جهة أخرى، بل ان بعض الأحياء والتي كانت يوماً أحياء للفئات الأرستقراطية والغنية والمالكة مثل غاردن سيتي تحولت إلى أحياء ذات صبغة ريفية. ولم تعد تلك الفئات السابقة موجودة إلا فيما ندر، كذلك فإن أحياء مثل المهندسين وهو من الأحياء الراقية قد أخذ يتداخل مع تلك الحالات الريفية. عن تلك التحولات في الأحياء والتداخلات بين القديم والجديد بما في ذلك الازدواجية في المنظومة السلوكية العربية الإسلامية والغربية، انظر: **Mathilde Chevre, «The Nile: A River Crossing Two Cairos,» *Arabic Trends* (Paris), no. 3 (October 1998), pp. 44-51.**

وعن الحياة القاهرية في عيون أجنبية، انظر: **Max Rodenbeck, *Cairo: The City Victorious* = (London: Picador, 1998).**

إن ظاهرة الحجاب ولباس المرأة تتلازم وظاهرة الإحياء الإسلامي ذاتها وتنامي قواها الموصوفة من قبل أنصار «المجتمع المدني» بمفهومه الحديث على أنها قوى تقليدية ومستبعدة من تلك التكوينات «المدينية». وتبرز تلك الظواهر وقواها حتى في إطار تشكل قوى ما يسمى «بالمجتمع المدني» وبخاصة الاتحادات المهنية مثل نقابة الأطباء والمحامين والمهندسين حيث استطاعت العناصر الموالية لتلك القوى التقليدية المتصاعدة أن تسيطر على أكثر من اتحاد ونقابة مما ولد تخاوف لدى أنصار «المجتمع المدني» الحديث، وكذلك السلطة من هيمنة لتلك الجماعات[٨٥]. وقد نتج من ذلك أن قامت الدولة، ولربما بتأييد من قبل بعض التيارات المناهضة للقوى الإسلامية ـ بالتضييق على تلك الاتحادات والعناصر الإسلامية وأحالتها على المحاكم العسكرية خلال السنتين ١٩٩٥ و١٩٩٦ وإصدار أحكام بالسجن على عدد من أعضاء تلك النقابات ورؤسائها ومنهم عصام العريان ومجموعات أخرى. وما زالت السلطة (الدولة) في مصر تنظر بعين الريبة إلى تلك القوى وتتهمها بمحاولة السيطرة على بعض النقابات كنقابة المحامين، وبخاصة في إطار المماطلة الحكومية تجاه انتخاباتها[٨٦]. وكذلك ما زالت

= وقد اطلعنا على هذا الكتاب من خلال مراجعة له قام بها زياد أحمد بهاء الدين. في ذلك انظر: زياد أحمد بهاء الدين، «القاهرة مدينة تنتصر على نفسها: «أم الدنيا» في عيون «الخواجة»،» **الكتب: وجهات نظر**، السنة ١، العدد ٣ (نيسان/ابريل ١٩٩٩)، ص ٢٤ ـ ٢٧.

(٨٥) عن جماعة المصالح وبالذات الاخوان وعلاقتها بالنقابات (وبخاصة نقابة الأطباء) والسلطة وموقف الأخيرة ومحاصرتها وصلة ذلك كله بالأبعاد الاجتماعية لأعضائها، انظر: أماني قنديل، **الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر: دراسة حالة لنقابة الأطباء، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦)، وبخاصة ص ٧٩ ـ ٨٨. انظر أيضاً مراجعة حنان محمد عبد العزيز لكتاب أماني قنديل المذكور في مجلة: **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٦ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦)، ص ٢٣٤.

(٨٦) عن ريبة وزارة الداخلية المصرية (السلطة) وتحذيرها من الإخوان ومسألة السيطرة على نقابة المحامين، انظر: «محاولة لـ «الاخوان» في مصر للسيطرة على نقابة المحامين،» **القبس** (الكويت)، ١٥/٥/١٩٩٧، ص ٢١. وعن محاولات الحكومة والحزب الحاكم محاصرة الجماعات الإسلامية ومرشحيها حتى لا يفوزوا بانتخابات نقابة المحامين للعام الحالي (٢٠٠٠) والتي أجلت عدة مرات من قبل الحكومة ـ وترتب على ذلك احتجاجات ومقاومات من قبل الألف من المحامين المصريين من الاتجاهات كافة مما أثار أزمة سياسية. وقد بدا أن هناك توجهاً إلى السماح بإجرائها في وقت لاحق، يلاحظ أن الحزب الحاكم شدد على التصدي للقوائم التي تضم محامين ينتمون إلى تيارات «غير شرعية» في إشارة إلى مرشحي الإخوان المسلمين و«رابطة» المحامين الإسلاميين. في ذلك انظر: «مصر: الإسلاميون يتواجدون في انتخابات نقابة المحامين،» **الحياة**، ٤/٢/٢٠٠٠، ص ٥. وعن احتجاجات واعتصام آلاف من المحامين المصريين من كافة الاتجاهات والتيارات والذين شاركوا في تظاهرة أمام مبنى رئاسة القضاء المصري، احتجاجاً على صدور قرار قضائي بتأجيل انتخابات النقابة إلى إشعار آخر. وقد ذكر محامون من مختلف التيارات بأن هذا القرار يدل على تدخل الحكومة التي كانت وراء إصدار التأجيل منذ عام ١٩٩٥ بالحراسة القضائية ومنع الانتخابات للنقابة. وردد المحامون المتظاهرون شعارات باستمرار الاعتصام أو الانتخابات. وقد ذكر بأن هناك تحالفات =

السلطات الحكومية المصرية تمارس أيضاً ضغوطاً على العناصر الناشطة من الإخوان المسلمين، وبخاصة أن حملة الاعتقالات بدأت منذ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، وما زالت تتواصل في عدد من المدن المصرية الرئيسة، وتلك تبدو جهود حكومية لمحاصرة وإخراج تلك العناصر وبشكل عام الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية من «اللعبة السياسية» واستباقاً لانتخابات تشرين الأول/ أكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠، وفي ثناياها لاحقاً(٨٧).

= عامة بين مختلف التيارات ضد تأجيل الانتخابات، ولم تنقسم تلك التيارات إلا التيار الإسلامي الذي يبدو أن بعض فئاته يؤيد ويشجع مرشح الحكومة لرئاسة النقابة بينما الجزء الآخر وبزعامة منتصر الزيات يؤيد مرشح «الإخوان» المستقل عن الحكومة. وذكر الزيات في مقابلة معه، بأن ذلك التحالف بين بعض الإخوان ومرشح الحكومة مرده توقع فتح بعض القنوات مع الحكومة من جانب بعض الإخوان، وكذلك حصد بعض المكاسب في الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. عن تلك النقاط انظر: «تقرير إخباري من القاهرة»، قناة الجزيرة الفضائية، ٨/٧/ ٢٠٠٠، النشرة المسائية، ٥,٥ مساء بتوقيت غرينتش. هذا وقد بدا أن هناك توجهاً لعقد الانتخابات لاحقاً، عن ذلك التوجه بالموافقة على إجراء انتخابات نقابة المحامين، انظر: «المحامون المصريون يلغون اعتصامهم بعد إعلان انتخابات النقابة،» **الحياة**، ٨/٦/ ٢٠٠٠، ص ٥. وهو ما تم في نيسان/أبريل ٢٠٠١ وبفوز للإسلاميين.

(٨٧) عن تلك الاعتقالات للعناصر الإسلامية الناشطة من الإخوان المسلمين وصلة ذلك بالانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/اكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، انظر ما يلي: «اعتقال ١٩ من الاخوان،» **الحياة**، ٨/٦/ ٢٠٠٠، ص ٥؛ «مصر: الاخوان يتحدثون عن ضغوط لإخراجهم من «اللعبة السياسية»،» **الحياة**، ٨/١٨/ ٢٠٠٠، ص ٥؛ «حملة واسعة استهدفت المؤثرين منهم في الانتخابات: مصر: اعتقال ٢٥ من رموز،» **الحياة**، ١٤/٩/ ٢٠٠٠، ص ٥، و«مصر: الاخوان يرفضون التراجع عن المشاركة في الانتخابات والحكومة توسع نطاق حملتها ضدهم،» **الحياة**، ١٥/٩/ ٢٠٠٠، ص ٥. وحتى عناصر حزب العمل القيادية، يخشون من حملات أمنية حكومية ضدهم قبل الانتخابات البرلمانية وبربط مع الاخوان المسلمين. في ذلك انظر: «قادة «العمل» يخشون حملة أمنية قبل الانتخابات البرلمانية المصرية،» **الحياة**، ٥/ ٩/ ٢٠٠٠، ص ٦، و«في ضوء احتمال إحالته على محكمة أمن الدولة: حزب العمل يواجه سياسة «حافة الهاوية»،» **الحياة**، ٣/٨/ ٢٠٠٠، ص ٥. ويحاول قادة الاخوان المسلمين اللجوء إلى القضاء لتمكينهم من الترشيح لانتخابات مجلس الشعب «البرلمان» في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، في حال طبقت الحكومة المادة القانونية التي تمنع الذين حوكموا أمام القضاء العسكري من مزاولة أي نشاط سياسي قبل مرور ست سنوات على إنهاء العقوبات الصادرة في حقهم وبعد أن يرد اعتبارهم بحكم قضائي. في ذلك انظر: «تمكين رموزهم المدانين أمام القضاء العسكري من الترشيح للانتخابات: مصر: الاخوان يلجأون إلى القضاء،» **الحياة**، ٣/٨/ ٢٠٠٠، ص ٥. ومع بداية الجولة الثانية من الانتخابات (العادة) في ٢٤/١٠/ ٢٠٠٠ وما أسفرت عنه الجولة الأولى من فوز لاثنين من الاخوان، فقد شنت الحكومة المصرية حملة اعتقالات مكثفة ضدهم. في ذلك انظر: «اعتقال ٩٤ من الاخوان،» **الحياة**، ٢٣/١٠/ ٢٠٠٠، ص ٣. هذا وقد فاز ١٧ من مرشحي الإخوان في عضوية مجلس الشعب بعد اتمام الانتخابات بجولاتها النهائية. ومارست الحكومة اعتقالات لعدد من الناشطين من الاخوان مع بداية الانتخابات لمجلس الشورى المصري في أيار/مايو وحزيران/يونيو ٢٠٠١.

وفي الانتخابات النيابية ما قبل الأخيرة في مصر (١٩٩٥) كان هناك تزايد ملحوظ للأبعاد الريفية وامتداداتها العشائرية والقبلية تمثل بأعمال عنف تخللت تلك الانتخابات(٨٨). وعلى الرغم من أن تلك التفاعلات ذات الصلة بالامتدادات الريفية والأسرية والعشائرية تكاثرت على صعيد الريف ذاته (القرى والكفور والنجوع) في إطار الحملة الانتخابية النيابية عام ١٩٩٥، إلا أن ما يلاحظ أيضاً على الانتخابات هو أن غالبية المشاركين في تلك الانتخابات (كما يلاحظ محمد السيد سعيد و مصطفى السيد في ندوة عن تقويم الانتخابات عقدت في قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية في القاهرة) هي من الفئات الفقيرة وطبقة البسطاء، بينما لم تشارك في الاقتراع نسبة تذكر من فئات الطبقة الوسطى المتمركزة في المدن الكبرى والعاصمة القاهرة، التي لم تتجاوز نسبة المقترعين من الناخبين فيها ١٣ بالمئة وفقاً للبيانات الرسمية عن نتائج الانتخابات البرلمانية (١٩٩٥)(٨٩). إضافة إلى ذلك فقد لوحظت ظاهرة أخرى وهي ابتعاد رجال الأعمال وجمعياتهم عن النشاط السياسي والتركيز على الجانب والنشاط الاقتصادي، وهو ما بدا على أنه عقد غير مكتوب بين الحكومة ورجال الأعمال(٩٠) وهو ما يعني تماهيهم مع الدولة وعدم استقلاليتهم.

ويبدو أن حال القوى الموصوفة بـ «المجتمع المدني» والتي لا تبدو قليلة من حيث النوع والكم في مصر(٩١) لا تختلف كثيراً عن حال جماعة رجال الأعمال من

---

(٨٨) عن أعمال العنف في الانتخابات المصرية عام ١٩٩٥ وعلاقتها بالقوى التقليدية، انظر: حسنين توفيق ابراهيم، «الانتخابات البرلمانية في مصر (عام ١٩٩٥): العنف الانتخابي وثقافة العنف،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٦ (نيسان/ابريل ١٩٩٦)، ص ٤ ـ ٢٢، وبخاصة ص ٧، ١٤ و٩ ـ ١٧.

(٨٩) عن الظاهرة العشائرية في الانتخابات وضعف الطبقة الوسطى، انظر: «نظرة على العنف في الانتخابات المصرية،» **الرياض**، ٢/٨/١٩٩٥، ص ٢٩. تلك الظاهرة ناقشها عدد من الخبراء وأساتذة العلوم السياسية ومنهم د. محمد السيد سعيد، ود. مصطفى السيد في ندوة عقدت في قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في أعقاب الانتخابات.. وعن انتخابات ١٩٩٥ وتداخلها مع الأبعاد الريفية والعصبية القبلية والريف وشراء الأصوات، وكذلك عن المعركة الانتخابية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وتداخلها مع المظاهر الريفية سواء تعلق ذلك بالأصوات وشرائها... الخ. انظر: ««همبكة» و«حكشة» و«يوسف» يحصلون على نصيب الأسد: ٧٠٠ مليون جنيه كلفة المعركة الانتخابية والفقراء يمتنعون ويستفيدون في آن،» **الحياة**، ١٥/٩/٢٠٠٠، ص ٥.

(٩٠) عن ابتعاد رجال الأعمال المصريين عن السياسة، انظر: «نظرة على العنف في الانتخابات المصرية».

(٩١) في أعداد قوى «المجتمع المدني في مصر» وأنواعها، انظر: أديب نجيب سلامة، «مؤتمر الإنسان المصري وتحديات القرن القادم، الإسكندرية (٢٧ ـ ٢٩ أغسطس ١٩٩٦)،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٦ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦)، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠، و Mustapha K. Al-Sayyid, «A Civil Society in Egypt,» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 2 (Spring 1993), pp. 230-234.

حيث عدم فاعليتها أمام هيمنة الدولة وسلطتها وتزايد اتجاهات تهميش الحريات منذ عام ١٩٩٢، التي أخذت تتصاعد مع الاستمرار بالعمل بقانون الطوارىء الاحتجاجات من قبل النقابات المهنية والحزبية[٩٢] وكذلك بالاتجاهات الأخيرة للسلطة بإصدار قانون متشدد للصحافة بتمديد قانون رقم ٩٣ لعام ١٩٩٥. والمقيد أصلاً للحريات وعدم قدرة الاتحادات المهنية، وبخاصة الصحافية[٩٣] وكذلك التنظيمات الحزبية من التأثير في تلك الاتجاهات بتقييدها أو منعها[٩٤]، وكذلك تجاه قانون الإيجارات الزراعية الجديد (قانون رقم ٩٦ لعام ١٩٩٢) الذي أصبح ساري المفعول منذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧) حيث أفصح عن ضعف المؤسسات المدنية (المجتمع المدني) مقابل نجاح واضح للقوى التقليدية والدينية والريفية[٩٥]، وكذلك تجاه الاتجاهات المتزايدة نحو قوانين جديدة للنقابات المهنية. وقد صدر بالفعل قانون أيار/ مايو لعام ١٩٩٩ وثم تم إقراره من قبل الحكومة ومجلس الشعب المصري في تشرين الثاني/ نوفبر ١٩٩٩ على الرغم من اعتراض الجمعيات الأهلية والأحزاب المصرية عليه[٩٦]. ولكن المحكمة الدستورية العليا المصرية قضت في أوائل حزيران/

---

(٩٢) عن قانون الطوارئ وموقف الأحزاب دونما نتيجة، انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٩٥**، ص ١٠٦، ٢٠٨ و٢١٠.

(٩٣) عن قانون الصحافة وتعديلاته المتشددة وموقف نقابة الصحفيين، انظر: «تصاعد أزمة الصحفيين المصريين،» **الشرق الأوسط**، ١٣/٦/١٩٩٦، ص ٤، و«مبارك يؤكد أنه مع حرية الصحافة،» **الشرق الأوسط**، ١٦/٦/١٩٩٦، ص ٤.

(٩٤) مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر نفسه، ص ١٤٧، ١٦١، ١٨٦، ١٩٣ و٣٠٢.

(٩٥) حول محاولات مؤسسات (المجتمع المدني) ونشاطاتها تجاه قانون ٩٦ لعام ١٩٩٢ (قانون الإيجارات الزراعية) وعدم فاعليتها في منعه، وفي المقابل عن فاعلية دور المؤسسات التقليدية والدينية والريفية، انظر تفصيلات ذلك في: ثناء فؤاد عبد الله، «قانون الإيجارات الزراعية الجديد ومؤشرات التحول في المجتمع المصري،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٩ (آذار/مارس ١٩٩٨)، ص ٤٦ ـ ٦٥، وبخاصة ص ٦١ ـ ٦٥.

(٩٦) عن قانون النقابات الأهلية الجديد في مصر رقم (١٥٣) أيار/مايو عام ١٩٩٩ والذي أقرته الحكومة، وعن المواقف ذات الصبغة المعارضة له وبخاصة من مثل الأحزاب السياسية المصرية وكذلك الجمعيات الأهلية، وكذلك القوى الخارجية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في مسائل التمويل والاستقلال، انظر: ثناء فؤاد عبد الله، «قانون الجمعيات الأهلية الجديد والمسار الديمقراطي في مصر،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)، ص ١٦ ـ ٣٧، وبخاصة ص ٣١ ـ ٣٣. مع ملاحظة أنه قد تم الطعن بدستورية ذلك القانون، حيث قضت المحكمة الدستورية العليا المصرية بعدم دستورية قانون «الجمعيات الأهلية» الذي تبنته الحكومة وأقره مجلس الشعب في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

عن قرار المحكمة العليا الدستورية، انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، معد، «موجز يوميات الوحدة العربية، حزيران (يونيو) ٢٠٠٠،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٨ (آب/أغسطس ٢٠٠٠)، ص ٢٣٧ ـ ٢٤٢، وبخاصة ص ٢٤١، نقلاً عن: **الحياة**، ٤/٦/٢٠٠٠.

يونيو ٢٠٠٠ بعدم دستورية قانون «الجمعيات والمؤسسات الأهلية» ذاته[٩٧]. وهناك أيضاً ما تتعرض له نقابة المحامين منذ عام ١٩٩٦ من محاصرة تمثلت بالحراسة القضائية عليها وتأجيل انتخاباتها مرة تلو الأخرى مما ولد بعض الاحتجاجات والاعتصامات من قبل المحامين أنفسهم كان آخرها في تموز/ يوليو عام ٢٠٠٠، مستغلين بذلك صدور حكم قضائي بعدم قانونية الحراسة القضائية الصادرة عام ١٩٩٦[٩٨].

إن ذلك كله على ما يبدو محاولة من السلطات المصرية للسيطرة على تلك النقابات عن طريق فرض عدد من القيود سواء أكانت تحت مبررات قانونية أم إدارية كما هي حالة نقابة الصحفيين، أو ذات أبعاد مالية وصلات خارجية كما هي في حالة جمعية حقوق الإنسان المصرية وكذلك جماعة تنمية الديمقراطية «التي تأسست بداية عام ١٩٩٧ إدراكاً منها ـ كما تعتقد هي ـ بضعف المؤسسات «المدنية» و«الحزبية» والمفاهيم الديمقراطية في مصر، وبالتالي القيام بأنشطة لتحفيز الديمقراطية، وللوقوف بوجه القوى التقليدية الموصوفة بالقوى الإسلامية[٩٩]. إضافة إلى ذلك، فإن تفاعلات قضية سعد الدين إبراهيم ونشاط مركز ابن خلدون (منذ تموز/ يوليو ٢٠٠٠) واتهامه وحبسه لمدة تصل إلى حوالى الشهر ثم الإفراج عنه بكفالة، وملابساتها الداخلية والخارجية، وبخاصة الموقف الأمريكي منها، تثير موقف السلطات الرسمية المصرية من عمل تلك النقابات المهنية الأهلية ومراكز الأبحاث. إن ذلك يصب في خانة السيطرة والتحكم تحت مبررات متنوعة وإن كانت في النهاية تستهدف إضعاف تلك النقابات وموقفها من الانتخابات في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ بما في ذلك العناصر الليبرالية سواء تمثلت بجمعية حقوق الإنسان المصرية أم بقضية سعد الدين إبراهيم ومركز ابن خلدون وعلاقتهما بما تراه الحكومة محاولة للتأثير في الانتخابات (تشرين الأول/ أكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠). وتتداخل مع رقابة انتخابية خارجية (أوروبا/ الولايات المتحدة الأمريكية)، وكذلك استهداف العناصر والقوى الإسلامية الناشطة ومرشحيها في الانتخابات ذاتها

---

(٩٧) عن قرار المحكمة العليا الدستورية، انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، معد، المصدر نفسه، ص ٢٣٧ ـ ٢٤٢، وبخاصة ص ٢٤١.

(٩٨) عن نقابة المحامين والاعتصامات الأخيرة في تموز/يوليو ٢٠٠٠، انظر في ما سبق الهامش رقم (٨٨). هذا وقد سمحت السلطات المصرية في أوائل عام ٢٠٠١ بإجراء انتخابات جمعية المحامين وقد فاز مرشحو الاخوان بأغلبية المقاعد فيها.

(٩٩) عن الجمعية المزمع تأسيسها «جمعية تنمية الديمقراطية في مصر»، انظر: «إعلان تأسيس «جماعة تنمية الديمقراطية» في مصر: قيادات تتعهد بالتعاون مع الحكومة ودعم المشاركة الشعبية،» **الشرق الأوسط**، ١٩٩٦/١١/٣٠، ص ٦.

والتي أفصحت نتائجها النهائية، وعلى الرغم من التضييق الحكومي، عن فوز سبعة عشر مرشحاً من الإخوان بمقاعد في مجلس الشعب. إن فوز الإخوان (انتخابات عام ٢٠٠٠) في سياق من الرقابة القضائية على الانتخابات المصرية لأول مرة (والتي حدّت إلى حد ما من التدخل الحكومي وإن لم تلغه لعدم شموليته لكل العملية الانتخابية من البداية إلى النهاية) يعتبر مؤشراً لبروز معارضة حقيقية، وكذلك مؤشراً لتحولات في مستقبل الحياة والقوى السياسية المصرية مقارنة بالأداء الضعيف للأحزاب الأخرى ومرشحيها بما في ذلك الحزب الوطني الحاكم الذي التف على النتائج بما سمي بالمترشحين المستقلين، والذين انضم معظمهم إلى الحزب الحاكم بعد إعلان النتائج مباشرة بحثاً عن المناصب والنفوذ.

ولعله من المثير للملاحظة في علاقة الدولة بالمجتمع في مصر من خلال التكوينات المسماة «مدنية» وصلة ذلك بالتناقضات مع القوى الموصوفة بـ «التقليدية» أن جمعية «تنمية الديمقراطية»، وكذلك الجمعية المصرية لحقوق الإنسان وكذلك مركز ابن خلدون ونشاطه، والنشاطات ذات التوجهات الليبرالية عموماً في مصر كانت تلتقي بشكل أو بآخر مع توجهات الحكومة في استهداف العناصر والقوة الموصوفة بالتقليدية (الإسلامية تحديداً)، ومع ذلك فإن هذا التحالف غير المعلن بين الحكومة وتلك الجمعيات الليبرالية ضد تلك القوى التقليدية لم يمنع الحكومة المصرية من تشديد قبضتها على الجميع سواء كانت الجمعيات الليبرالية الحقوقية ومراكز الأبحاث أم الجماعات الإسلامية وناشطيها إلى درجة وصلت إلى الاتهامات بتهديد الأمن القومي المصري والإحالات على المحاكم، مما أدى إلى تصفية بعض نشاطات تلك الجمعيات وبخاصة جمعية «تنمية الديمقراطية» و/ أو تعليقها مثل «الجمعية المصرية لحقوق الإنسان»، أو إضعاف العناصر الأخرى كما هي حالة مركز ابن خلدون وكذلك العناصر الناشطة من الإسلاميين (الإخوان تحديداً)[١٠٠].

(١٠٠) عن تصفية نشاط جمعية «تنمية الديمقراطية» طبقاً لتصريحات مديرها نجاد البرعي وانسحاب مجموعات حقوقية أخرى من لجنة مراقبة الانتخابات المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وعن إحالة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، حافظ أبو سعده، على المحكمة بتهمة تلقي أموال من السفارة البريطانية (الخارج) دون ترخيص وكذلك موقف الأحزاب السياسية تجاه تلك القضايا، وما بدا أنه موقف غير مساند لها، انظر: «جماعة حقوقية تصفي نشاطها وجماعات تنسحب من مراقبة الانتخابات،» **الحياة**، ٧/٣/٢٠٠٠، ص ٥. وعن قضية سعد الدين ابراهيم ومركز ابن خلدون وتفاعلاتها بما في ذلك الاتهامات الموجهة إليه وحبسه والتحقيق معه والضغوط الخارجية (الأمريكية) وحتى الإفراج عنه، انظر: «مصر: اعتقال سعد الدين ابراهيم واتهامه بتلقي أموال أجنبية...،» **الشرق الأوسط**، ٢/٧/٢٠٠٠، ص ٤، وابراهيم عيسى، «قضية سعد الدين ابراهيم وما بعد نقابة السادات،» **الحياة**، ١٤/٧/٢٠٠٠، ص ١٠.

وإذا كانت مدينة القاهرة إشغالاً اجتماعياً متريّفاً، فإن ذلك ينسحب على مؤسساتها التي تبدو غير فعالة بما في ذلك التنظيمات الحزبية التي أفصحت الانتخابات الأخيرة (٢٠٠٠) عن ضعف في أدائها ومن ضمنها الحزب الوطني الحاكم. وعلى الرغم من أن التجربة الحزبية المصرية قديمة، وتعود إلى عشرينيات هذا القرن، فإنها آنذاك وبعد التجربة الحزبية الحديثة في إطار التحول الديمقراطي في مصر في نهاية السبعينيات (مع ملاحظة أن ذلك التحول حدث وأتى من فوق ولم يأت من خلال فاعلية ووجود المجتمع المدني وقواه إن وجدت، وكان ذلك في إطار التوجهات السياسية والاقتصادية للقيادة المصرية آنذاك ـ السادات ـ وباتجاه الغرب) تبدو متداخلة مع امتدادات ريفية أو أسرية أو اجتماعية عادة ما تكون في الأصل غير مدنية. ولعل مثال حزب الوفد واستمرار فؤاد سراج الدين في رئاسته على مدى العقود الماضية (على الرغم من فترة الانقطاع بين عام ١٩٥٢ وحتى نهاية السبعينيات بسبب التوجه السياسي للثورة المصرية ١٩٥٢) وحتى وفاته وما مثلته من أزمة للحزب ذاته وبخاصة في إطار عناصره القيادية واتجاهاته المستقبلية[١٠١] إنما يمثل درجة صارخة من تداخل عناصر التجمعات «الريفية» (ملاك الأرضي): بالتجمعات والمراكز العمرانية المسماة «المدن». ولعل سيطرة خالد محيي الدين على حزب التجمع في هذا السياق أيضاً، تثير تساؤلات عن بنية تلك المؤسسات؛ ذلك أن كلاً من محيي الدين وسراج الدين لم يأتِ إلى رئاسة الحزب وإدارته انطلاقاً من مسألة التنافس وتداول السلطة داخل تلك المؤسسات المفترض أنها مدنية (هذا إذا اعتبرنا أن الأحزاب السياسية هي إحدى مكونات التجمعات المدنية، وهو أمر فيه خلاف كما سبقت الإشارة إليه، مع ملاحظة أن تلك المؤسسات بطبيعتها وتكويناتها ونشأتها هي أصلاً نتاج للتجربة الحزبية الغربية واستعمارها وأنها غريبة إلى حد ما عن المجتمع العربي في الأساس[١٠٢]، وهو ما

---

(١٠١) عن وفاة زعيم الوفد، فؤاد باشا سراج الدين، وعن تفاعلاتها بالنسبة لمصير قيادة واتجاهات حزب الوفد، انظر: «رحيل فؤاد سراج الدين.. أشهر باشا في مصر...،» **الشرق الأوسط**، ١١/٨/ ٢٠٠٠، ص ٣؛ «من يخلف في زعامة «الوفد» فؤاد سراج الدين: رجل «المعادلات الصعبة» و«مهندس الصفقات»،» **الحياة**، ١١/٨/ ٢٠٠٠، ص ٥؛ «الصراع بين «تحالف العائلة» والجيل الجديد: مبادرات لإبقاء تماسك الحزب تفادياً لانفجار التناقضات،» **الحياة**، ١١/٨/ ٢٠٠٠، ص ٥؛ «غياب زعيم «الوفد» المصري ينذر بمعركة طاحنة بين الأجنحة المتصارعة في الحزب: نعمان جمعة يعلن الترشيح للرئاسة وزعيم المعارضة البرلمانية يستعد لخوض المعركة،» **الشرق الأوسط**، ١١/٨/ ٢٠٠٠، ص ٣، و«مستقبل الوفد بعد رحيل «الباشا»،» **الحياة**، ١٩/٨/ ٢٠٠٠، ص ٧. هذا وقد فاز نعمان جمعة برئاسة الحزب. ولكن ما زالت الخلافات داخل القيادات الحزبية في «الوفد» مستمرة، مما يعكس صراعاً شللياً وضعفاً مؤسساتياً في عمل الحزب وبنيته، إضافة إلى البعد العائلي فيه. في ذلك، انظر: «فؤاد بدراوي: حزب الوفد مهدد بالانهيار لو استمر جمعة في الانفراد بالقرارات المصيرية،» **الشرق الأوسط**، ٧/٦/٢٠٠١، ص ٥.

(١٠٢) في دراسة نقدية للأحزاب العربية واغترابها ومقارنتها بالأحزاب الغربية، انظر: وليد =

يفترض في إطار المفاهيم الديمقراطية الغربية)، وإنما أتى إما لاعتبارات أسرية أو لعلاقة بسلطة سابقة وشرعيتها. وتلك السلطة السابقة وشرعيتها منذ عام ١٩٥٢ وحتى نهاية السبعينيات ذات امتدادات وأصول ريفية[١٠٣].

ومهما يكن من أمر، فإن الأحداث الأخيرة المصاحبة للمظاهرات الطلابية التي اندلعت في جامعة الأزهر في أيار/ مايو ٢٠٠٠، والمتصلة بمسألة إعادة طباعة رواية **وليمة لأعشاب البحر** للكاتب السوري حيدر حيدر، من قبل وزارة الثقافة المصرية، وكذلك ردود الفعل الشعبية وقواها من مسألة القانون رقم (١) لعام ٢٠٠٠ عن الأحوال الشخصية وكذلك انتخابات عام (٢٠٠٠)، تدل بشكل واضح على أن القوى الموصوفة بالتقليدية (الإسلامية) ما زالت الأكثر فاعلية تجاه التعامل مع الدولة التي ما زالت مهيمنة على الشأن العام على الرغم من الأبعاد الديمقراطية في مصر. وهو ما بدا واضحاً من اتجاه الحكومة إلى تضييق الخناق على حزب العمل وصحيفة **الشعب** على خلفية الأحداث التي رافقت مسألة الرواية الآنفة الذكر، وما يقال عن انقسامات في صفوف الحزب واتهام الحزب وقياداته بالتحالف مع عناصر الإخوان المسلمين المحظور نشاطهم[١٠٤]. وفي هذا السياق فإن إقدام وزارة الثقافة المصرية،

= نويهض، «الحزب والسلطة الحديثة: فكرة الحزب في أوروبا والوطن العربي،» **الفكر العربي**، السنة ٣، العدد ٢٣ (تشرين الأول/اكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ١٤٢ ـ ١٧٢، وبخاصة ص ١٦٦. وعن نقد تجربة الأحزاب السياسية العربية وسواء تعلق الأمر بذاتها أم بالمسألة الديمقراطية في البلدان العربية عموماً في الستينيات وحتى نهاية الثمانينيات، حيث إن بعضها كان لا يقر أصلاً بالتعددية أو الديمقراطية حيث طبيعة تلك الأحزاب الثورية، في ذلك انظر: علي خليفة الكواري، محرر، **الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة**، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩). في هذا الكتاب يرى جورج طرابيشي في الورقة التي قدمها عن الأحزاب الشيوعية العربية وموقفها من الديمقراطية، والتي كانت بعنوان «الايديولوجيا الثورية واستحالة الديمقراطية»، أنها استبعدت المسألة الديمقراطية من خلال تركيزها على تغيير الواقع بشكل ثوري. وعن مشاكل الأحزاب السياسية العربية من انقسامات وامتدادات ذات دلالة طائفية أو عائلية أو قبلية... الخ، انظر: معن بشور، «التجربة الحزبية العربية في نصف قرن (قراءة نقدية)،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٤ (حزيران/يونيو ١٩٩٩)، ص ٢٧ ـ ٣٨، وبخاصة ص ٣٧. وبعد نتائج انتخابات مجلس الشعب المصري (تشرين الأول/أكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) والأداء الضعيف للأحزاب المصرية سواء المعارضة أو الحزب الحاكم، كانت معظم النقاشات والتحليلات تؤكد على هشاشة وضعف ونخبوية الأحزاب المصرية وبعدها عن الجماهير والعملية الديمقراطية من داخلها.

(١٠٣) عن تريّف السلطة في مصر في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٨١ وكذلك في البلدان العربية الأخرى (لبنان وسوريا) باستثناء العراق حتى قيام ثورة ١٩٥٨، انظر: محمد مراد، **النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر: دراسة في التشكل البنائي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع العربي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٦)، ص ١٣٢ و١٣٩، وبخاصة ص ١٣٩ عن مصر.

(١٠٤) عن تفاعلات رواية **وليمة لأعشاب البحر** والمظاهرات، وتجميد حزب العمل وصحيفته، =

ممثلة بوزيرها فاروق حسني، على مصادرة وحظر ثلاث روايات (وهي: **قبل وبعد** لتوفيق عبد الرحمن، و**أبناء الخطأ الرومانسي** لياسر شعبان، و**أحلام محرمة** لمحمود حامد وإقالة عدد من أبرز المسؤولين في الوزارة بصلة بالموضوع في أوائل كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، يمثلان قوة للقوى الموصوفة بالتقليدية، وبخاصة الإسلامية وضعفاً للقوى الحديثة من فنانين وسينمائيين ومثقفين والذين لم تحرك احتجاجاتهم لدى الحكومة المصرية ساكناً[١٠٥].

وعلى الرغم من أن الحكومة والسلطات المصرية ممثلة بمجلس الشعب المصري قد أقرت في ٢٠٠٠/٧/١٦ القوانين المنظمة لمباشرة الحقوق العامة المتوافقة مع قرار المحكمة الدستورية ـ والتي قضت بعدم دستورية بعض منها وبخاصة ما يتعلق بالانتخابات وما يتصل بالإشراف الفعال عليها وما اتصل ببعض النتائج المترتبة على انتخابات عام ١٩٩٥، مثل حالات التزوير وكذلك ما تعلق ببعض النواب أصحاب المخالفات المالية (نواب القروض) والذين تم استبعادهم أولاً (عزلهم) ثم أقرت

= وموقف الحكومة منه، انظر: «مصر: تجميد حزب العمل وإسكات **الشعب** وقادته يواجهون اتهاماً بتهديد الوحدة الوطنية،» **الحياة**، ٢٠٠٠/٥/٢١، ص ١، وانظر الهامش رقم (٨) من هوامش المقدمة. وعن الاعتصامات لعدد من الصحفيين المتضامنين مع صحفيي **الشعب** ومطالبتهم الحكومة بإعادة العمل للصحيفة وعدم التعرض للصحفيين وكذلك روايتهم، انظر: قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٠/٧/١٨، أخبار الساعة ٥,٥ مساءً بتوقيت غرينتش وذكرت القناة انه مع أن هناك محاولة لتسوية الأزمة بين الحكومة وقادة الحزب ورغبة قادة الحزب بتقديم بعض التنازلات، وهو ما عبر عنه عادل حسين [توفي لاحقاً في ١٥/٣/ ٢٠٠١، كما ورد في: مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، معد، «موجز يوميات الوحدة العربية، آذار (مارس) ٢٠٠١،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٧ (أيار/مايو ٢٠٠١)، ص ١٨٩ ـ ١٩٣ وبخاصة ص ١٩٢، نقلاً عن: **النهار**، بيروت، ٢٠٠١/٣/١٦]، تجاه الحكومة إلا أن الاتجاه الحكومي هو التصلب مع الحزب وعدم السماح له بالنشاط مرة أخرى قبل الوصول إلى حل مع قادته أو صدور حكم قضائي معه أو ضده وهو ما كان مقرراً في ٢٠٠٠/٧/٢٥، ولكنه تأجل مرة أخرى إلى تشرين الأول/أكتوبر القادم. عن تأجيل النظر في تجميد نشاط الحزب، انظر: «مصر: رئيس تحرير **الشعب** السجين يعتزم ترشيح نفسه في الانتخابات،» **الرياض**، ٢٠٠٠/٩/٢٥، ص ٤٠، وهو ما يبدو محاولة الحكومة في التضييق على الحزب وقيادته وعلاقته بالإخوان حتى مرور انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وعن موقف الحكومة من الاتهامات الموجهة لحزب العمل وقيادته ممثلاً بالمدعي الاشتراكي، انظر: «مواجهة شاملة مع المدعي الاشتراكي حول القضايا المطروحة أمامها: لا... لم ننشر غباراً حول حزب العمل... ولكن أثبتنا مخالفاته... هذه بعض أقوال قياداته التي أقروا فيها.. بوقائع محدودة....،» **الأهرام**، ٢٠٠٠/٨/١١، ص ٩.

(١٠٥) عن تفاعلات تلك الروايات الثلاث ومواقف القوى الإسلامية منها والمبدعين وكذلك الحكومية المصرية، انظر: «حشمت سحب طلب الإحاطة: تصاعد الانتقادات لوزير الثقافة المصري،» الجزيرة. نت <www.aljazeera.net>، ٢٠٠١/١/١٨، صفحة الثقافة والفن (الزيارة للموقع على الانترنت في اليوم نفسه).

القوانين المعدلة[١٠٦] - إلا أنه يلاحظ أن تلك التوجهات للحكومة قد تمت في إطار المواجهات مع حزب العمل وصحيفته والمظاهرات المصاحبة لقضية رواية **وليمة لأعشاب البحر** وكذلك للمواجهة مع أزمة نقابة المحامين، وما اتصل بما سمي بالأزمة الدستورية من حيث طعن المحكمة الدستورية ببعض القوانين، بما في ذلك الانتخابات والجمعيات ذات الصلة بمباشرة الحقوق السياسية. وفي هذا السياق يلاحظ أن الأحزاب السياسية المصرية المعارضة قد أصدرت بياناً استباقياً لانعقاد مجلس الشعب المصري لمناقشة القوانين المنظمة للحياة السياسية في مصر، مطالبة الحكومة بعدم التدخل في الممارسات الديمقراطية والحياة السياسية[١٠٧]. وعلى الرغم من أن تلك المراجعات الحكومية قد فهم منها نوع من الرضوخ إلى ما يسمى ببعض الضغوط من بعض القوى الموصوفة بالمدنية (مثل الأحزاب والنقابات وبخاصة الصحفيون والمحامون)، إلا أن ذلك في رأينا لا يبدو كذلك، حيث إن الحكومة استمرت بالتضييق السياسي على تلك التكوينات بما في ذلك ما اتصل بقضية سعد الدين إبراهيم والجمعية المصرية لحقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية وكذلك استمرار محاصرة حزب العمل وصحيفته وقياداته التي ما زالت تنتظر الحلول المؤجلة سياسياً أو قضائياً، وكذلك استمرار الحكومة في محاصرة العناصر الإسلامية من الإخوان في مباشرة حقوقهم السياسية في الترشيح للانتخابات وعدم الترخيص لهم بإنشاء حزب سياسي.

رابعاً: حالة «مدن» الهلال الخصيب

المدينة في المشرق العربي، وبخاصة في منطقة الهلال الخصيب (فلسطين، الأردن، سوريا، ولبنان، والعراق) تبدو هي الأخرى متريّفة بالتوازي مع «المدن» العربية الأخرى سواء في منطقة الجزيرة العربية أو منطقة المغرب العربي أو وادي النيل وإن بدرجات متفاوتة نسبياً. ففي **فلسطين** (الضفة الغربية وقطاع غزة) يلاحظ أن أكثر من ٦٥ بالمئة من السكان في الضفة الغربية وحدها يعيشون في أكثر من ٤٠٠ قرية، بينما (٣٥ بالمئة) يقطن الباقي «المدن الصغيرة». وكذلك في غزة وفيها أكثر من ٨٠ بالمئة من سكانها هم في الأصل من خارجها حيث إنهم قادمون من الشمال من حيفا ويافا باعتبارهم لاجئي عام ١٩٤٨ حيث حشروا في مخيمات اللاجئين مثل مخيم جباليا الذي يقطنه أكثر من ٦٥,٠٠٠ لاجيء، إذ إنهم موزعون

---

(١٠٦) عن مجلس الشعب وإقرار القوانين المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية في مصر، انظر: قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٠/٧/١٦، أخبار الساعة ٥,٥ مساءً بتوقيت غرينتش.

(١٠٧) عن الأحزاب السياسية المصرية المعارضة ومطالبتهم الحكومة عدم التدخل في الممارسات الديمقراطية، انظر: قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٠/٧/١٣، أخبار الساعة ٥,٥ مساءً بتوقيت غرينتش.

في كل المنطقة حيث يعيشون في حيازات ضيقة جداً وفي أوضاع من التشرد والبؤس[١٠٨].

ولعله من المثير للملاحظة والتأمل أن تؤدي تلك العملية التاريخية الحياتية من الاقتلاع والتشرد والبؤس إلى تحويل تلك الفئات الاجتماعية ذات الحياة المتصلة بالمدن الفلسطينية القديمة (١٩٤٨ وما قبله) إلى فئات اجتماعية تم تريفها بالكامل خلال أقل من نصف قرن. ومع ذلك فقد لعبت تلك الإشغالات الاجتماعية المتريّفة (القرى والأرياف) وامتداداتها العشائرية والقبلية والأسرية دوراً حيوياً (دور المجتمع الأهلي) في المحافظة على الهوية العربية الفلسطينية والتماسك الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية لما يعرف بفلسطينيي ١٩٤٨ (كان عددهم عام ١٩٤٨ حوالى ١٥٠,٠٠٠ نسمة وفي أواخر عام ٢٠٠٠ بلغوا حوالى مليون شخص) وبخاصة في وجه الاحتلال الصهيوني ومحاولاته المتواصلة لطمس الهوية وفرض «الأسرلة» وكذلك في سياق خروج وهجرة النخبة الفلسطينية «المدينية» شبه الكاملة، كما يشير الدكتور عزمي بشارة في مقابلة تليفزيونية له في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠[١٠٩].

من هنا فإن الثقافة المهيمنة في الضفة الغربية ـ وكذلك في قطاع غزة حيث حوالى ٨٥ بالمئة من سكانه يقيمون في مدينة غزة ـ هي ثقافة ريفية، مما أدى إلى أن يقوم التنظيم الاجتماعي في فلسطين المحتلة (قطاع غزة والضفة) على «شبكة من الحمائل (الأسر والعائلات الممتدة) والعوائل الصغيرة، والقرية والجيرة والتضامن والتعاضد الديني»[١١٠]. وعليه فإنه وبالرغم من وجود قوى موصوفة «بالمجتمع المدني» (مثل الاتحادات المهنية والطوعية والجمعيات الخيرية، والدكاكين [الواجهات] السياسية) فإن مؤشرات العلاقة بين الحياة الريفية والمدينيّة تشير إلى غلبة الطبيعة الريفية على المجتمع الفلسطيني. وفي هذا الصدد يلاحظ أن المجموعات الإسلامية (مثل حماس) والتي يشكك في كونها تنتمي إلى «المجتمع المدني» تبدو هي الأكثر تأثيراً وفاعلية من تلك القوى الموصوفة بـ «مدنية» والتي وإن لعبت دوراً فإنها تبرز

---

(١٠٨) عن سكان غزة وأحوالهم وطبيعة معاشهم المأساوية، انظر: إدوارد سعيد، **القلم والسيف: حوارات مع دافيد بارساميان** (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٨)، ص ١١٥.

(١٠٩) عزمي بشارة في مقابلة معه في برنامج «بلا حدود»، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٠، الساعة ٦ ـ ٨ مساءً بتوقيت غرينتش.

(١١٠) عن تريف السكان والمدن الفلسطينية، انظر: Muhammad Muslih, «Palestinian Civil Society,» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 2 (Spring 1993), p. 259.

أكثر في مقاومة الاحتلال، وتبقى الدولة الحاضنة(الأردن/ مصر) أو السلطة الفلسطينية حالياً متداخلة مع كثير من تلك القوى الموصوفة بالمدنية، وبخاصة تلك المجموعات المسماة «الدكاكين السياسية» وبعض الاتحادات كاتحاد الطلاب... الخ[١١١]. وفي إطار السلطة الفلسطينية والحكم الذاتي والدولة والمجتمع في فلسطين، يلاحظ أن السلطة الفلسطينية وإن تبنت بعضاً من الممارسات الديمقراطية في إطار الانتخابات (المجلس التشريعي)، إلا أن ممارساتها الديمقراطية في ذاتها آتية من فوق وبناء على اتجاهات الاتفاقات الموقعة وليس بناء على مطالب «المجتمع المدني» الفلسطيني، وإن كانت لقوى الأخير اتجاهات في هذا الصدد قبل قيام السلطة الفلسطينية وحتى في إطار منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها. إضافة إلى ذلك فإن السلطة ممثلة بالسلطة التنفيذية تبدو على قدر كبير من الهيمنة على القوى السياسية الفلسطينية سواء أكانت موصوفة بـ «المدنية» أو بالتقليدية. ومن ذلك ما تتعرض له بعض الاتحادات ومنها جمعية حقوق الإنسان الفلسطيني وعناصرها الذين تعرضوا للسجن، وكذلك بعض الصحفيين ومنع بعض الكتب مثل كتابات إدوارد سعيد وكذلك الملاحقات للعناصر النشطة من الجماعات السياسية الأخرى وبالذات الجماعات التقليدية الإسلامية البارزة منها (حماس والجهاد) وفي تعاون أمني بهذا الخصوص مع الجانب الصهيوني كما حدث في انفجارات شباط/ فبراير ١٩٩٦ ما قبل شرم الشيخ (١٣ ـ ١٥/ ٣/ ١٩٩٦)، وكذلك انفجارات ما بعد مستوطنة (أبو غنيم في عام ١٩٩٧)[١١٢]. وقد وصل الأمر في السلطة التنفيذية أن قامت بملاحقة ليس فقط الجماعات الإسلامية (حماس) وعناصرها وتسليمها للكيان الصهيوني ـ وكذلك توجهات من السلطة الفلسطينية بتسليم عناصر ورموز ناشطة من حركة «حماس» للولايات المتحدة الأمريكية مثل محمد الضيف، على الرغم من تحذيرات حركة حماس للسلطة بعدم إقدامها على مثل تلك الخطوة[١١٣]، وإنما أيضاً

---

(١١١) المصدر نفسه.

(١١٢) عن انفجارات شباط/فبراير ١٩٩٦ ومؤتمر شرم الشيخ (آذار/مارس ١٩٩٦) وتفاعلات مستوطنة أبو غنيم (آذار/مارس ١٩٩٧) واعتقالات منظمة التحرير لعناصر من حماس، انظر: متروك الفالح، «التحولات في العلاقات العربية ـ العربية (١٩٩٦ ـ ١٩٩٧): دراسة مقارنة في الإدراك للنخب العربية الحاكمة المحورية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٠ (حزيران/يونيو ١٩٩٧)، ص ١٨ ـ ٤٦، وبخاصة ص ٢٤ ـ ٢٦ و٤٣ وما بعدها.

(١١٣) عن اتجاهات السلطة الفلسطينية (قبل الانتفاضة) بتسليم محمد الضيف لأمريكا وتحذير حماس، انظر: «حماس تحذر السلطة الفلسطينية من تسليم مسؤولها العسكري المعتقل إلى واشنطن،» **الشرق الأوسط**، ١٩/٥/٢٠٠٠، ص ٥. مع اشتداد الانتفاضة الباسلة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أعلن عن هروب «ضيف» من سجون السلطة الفلسطينية، وهو ما اعتبر على أنه تم برضى السلطة وللضغط على الحكومة الإسرائيلية.

بمحاولات الهيمنة والإخضاع لبعض مؤسساتها ذات الطابع الأهلي الثقافي والاجتماعي. تلك الهيمنة من قبل السلطة الفلسطينية على المجتمع الفلسطيني وتكويناته بتجلياتها كافة هي التي أدت ببعض القيادات الفلسطينية إلى أن تقدم احتجاجها للسلطة الفلسطينية وتعلن عن استقالتها من السلطة التشريعية كما فعل حيدر عبد الشافي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧[١١٤]، أو ياسر عبد ربه في (٥/ ٢٠٠٠) عند تقديم استقالته من رئاسة مفاوضات الحل النهائي للرئيس عرفات، احتجاجاً على ما اعتبره تجاوزات السلطة الفلسطينية للمؤسسات والقنوات الطبيعية للتفاوض مع «إسرائيل» سرياً في استوكهولم (والتي مهدت إلى مفاوضات كامب ديفيد لاحقاً عن الوضع النهائي وإن فشلت في ذلك في حينه) وهو احتجاج على قيادات السلطة وعلى رأسها ياسر عرفات وإن لم يحدده بالاسم وكذلك على هيمنة القيادات على السلطة الفلسطينية[١١٥].

إن تلك المفاوضات السرية وكذلك مفاوضات كامب ديفيد حول الوضع النهائي وإخفاقها وما ترتب عليه لاحقاً من إعلان رسمي من السلطة الفلسطينية بتأجيل إعلان الدولة الفلسطينية المقرر سابقاً في ٢٠٠٠/٩/١٣ والتراجع عنه في أيار/ مايو ١٩٩٩، وما يتواصل من جهود أمريكية حثيثة وبخاصة (فترة كلينتون) منذ صيف ٢٠٠٠ فصاعداً بالضغط على عرفات للتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل بغض النظر عن مسألة القدس والموقف الفلسطيني منها (بما في ذلك مؤتمر شرم الشيخ الأخير ٢٠٠٠/١٠/١٦، وفي محاولة لإجهاض الانتفاضة وكذلك للقمة العربية الاستثنائية ٢١ ـ ٢٠٠٠/١٠/٢٢ وكذلك القمة العربية الاعتيادية ٢٧ ـ ٢٠٠١/٣/٢٨، أو التأثير عليها وهو ما بدا واضحاً من قراراتها المعتدلة وفي تعارضها مع رغبات وتطلعات الانتفاضة والجماهير العربية) وما يترشح حالياً (حزيران/ يونيو ٢٠٠١) من مبادرات أمريكية برعاية وكالة الاستخبارات المركزية (سي أي أي) ومديرها جورج تنت لوقف وإجهاض الانتفاضة تحت مسمى وقف العنف وإطلاق النار الذي وافق عليه عرفات)،

---

(١١٤) «النص الكامل لرسالة استقالة (عبد الشافي): السلطة التنفيذية أغفلت توصيات المجلس التشريعي،» الحياة، ١٩٩٧/١٠/١٧، ص ٤.

(١١٥) وعن احتجاج ياسر عبد ربه على القيادة الفلسطينية بإجراء مفاوضات سرية جديدة في استوكهولم مع «إسرائيل»، رغم وجود مفاوضات علنية جارية، ونص الاستقالة الرسمية المنشورة، انظر: «النص الحرفي لاستقالة كبير المفاوضين الفلسطينيين من الرئاسة الحل النهائي: عبد ربه: وجود قناتين للتفاوض يسهل المناورة الإسرائيلية، يريدون «تفتيت الوطن وتحويله إلى كانتونات وعزله عن العرب»،» الحياة، ٢٠٠٠/٥/١٦، ص ٤.

ذلك كله يدل ليس فقط على وجود مأزق للسلطة الفلسطينية وقيادتها (والقيادات العربية كذلك) وإنما على هيمنة تلك القيادة على العناصر والتيارات والاتجاهات في المجتمع الفلسطيني، على الرغم مما يمثله الأخير من قيود أو فرص (كما مثلته الانتفاضة الباسلة منذ ٢٠٠٠/٩/٢٨ وحتى الآن) على عمليات التفاوض وبخاصة باتجاه عدم التفريط بالحدود الدنيا من الحقوق الفلسطينية المشروعة بما في ذلك مسألة القدس والسيادة عليها.

أما في **الأردن** فإنه يلاحظ وعلى رغم أن نسبة التحضر فيه عالية، حيث وصلت إلى ٧٠ بالمئة عام ١٩٩٣[١١٦] بدلاً من ٤٣ بالمئة عام ١٩٦٠، ومتوقع لها أن تصل إلى حوالى ٧٥ بالمئة عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١)) فإن ذلك يرجع إلى تداخلها مع المسألة الفلسطينية والسكان الفلسطينيين الذين يشكلون غالبية السكان في الأردن، حيث إن نسبة عالية من سكان الأردن ذات أصول فلسطينية. إن نسبة كبيرة منهم (الفلسطينيون في الأردن) تعود في الأصل إلى أصول ريفية أتت من الهجرات الإجبارية منذ عام ١٩٤٨ وما بعدها، وبخاصة بعد عام ١٩٦٧ حيث تجاوز عددها المليون، فاستقروا في المدن المجاورة وبالذات في الأردن (وبدرجة أقل دمشق ولبنان والعراق) وساعدوا على تضخم المراكز الحضرية في هذه الأقطار المجاورة[١١٧]. لذلك فإنه وبالإضافة إلى الهجرة الريفية المحلية الأردنية، فإن العاصمة الأردنية تضخمت ووصلت عام ١٩٩٥ إلى ١,١٨٣ مليون نسمة، وهو ما يعادل أكثر من ٢٩ بالمئة من سكان الأردن إجمالاً (إذا ما تم احتساب سكان الأردن على أنه عام ١٩٩٥ حوالى ٤,٢٩ مليون نسمة (انظر الجدولين رقمي (٣ ـ ٢) و(٣ ـ ٨)).

(١١٦) عن نسبة التحضر لعام ١٩٩٣ في الأردن، انظر: «الملف الإحصائي (٧٨): التنمية البشرية في الوطن العربي (٢ من ٣)،» الجدول رقم (١٠)، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(١١٧) حول تضخم المراكز الحضرية بسبب الهجرة الفلسطينية الإجبارية في الدول المجاورة وبخاصة في الأردن، انظر: جانيت أبو لغد، «التحضر والتغيير الاجتماعي في العالم العربي،» **الفكر العربي**، السنة ٧، العدد ٤٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٦)، ص ١٥٤ ـ ١٧٣، وبخاصة ص ١٥٦.

الجدول رقم (٣ ـ ٨)
التحضر في الوطن العربي (الهلال الخصيب)
(المدن العربية الرئيسة) (سنوات مختارة)

المؤشرات / البلد	سكان المدن التي يزيد عددها على ٧٥٠٠٠٠ نسمة (نسبة مئوية من مجموع السكان) (١٩٩٠)	سكان المدن التي يزيد عددها على ٧٥٠٠٠٠ نسمة (نسبة مئوية من سكان الحضر) (١٩٩٠)	أكبر مدينة (بالآلاف)		
			المدينة	في عقد ١٩٧٠	السكان (١٩٩٥)
الأردن	٢٢	٢٣	عمان	٦٧٢[١]	١١٨٣
سوريا	١٧	٥٤	دمشق	١٠٩٧[٢]	٢,٥٢
العراق	٢٢	٣١	بغداد	٢٣١٠[٣]	٤٤٧٨
لبنان	-	-	بيروت	٩٧٤[٤]	-

(١) عام ١٩٧٦.
(٢) عام ١٩٧٧.
(٣) عام ١٩٧٥.
(٤) عام ١٩٧٠.
المصدر: المصادر نفسها.

وتستقطب العاصمة الأردنية، عمان، بما هي إشغال اجتماعي متريّف كغيرها من «المدن» العربية التي سبقت مناقشتها، مجموعات توجد في أحياء بذاتها، وذات امدادات أو خلفيات اجتماعية أو مناطقية بعينها[١١٨]. إضافة إلى ذلك، فإن عدداً من المراكز

(١١٨) فمثلاً في عمان الشرقية التي بإجمالها تعتبر منطقة فقيرة بالنسبة لـ: عمان الغربية، فإن حي الوحدات يستقطب جميع الفئات الفلسطينية الفقيرة تقريباً، بينما في شرق وشمال شرق عمان فإن منطقة ماركه الشمالية وماركه الجنوبية تستقطب مجموعات سكانية غالبيتها من البادية وذوي الدخول المنخفضة. أما وسط العاصمة الأردنية فمعظم سكانه في غالبهم من الأردنيين الأصليين ذوي الدخول غير العالية، بينما حي الشميساني يضم الطبقة الوسطى من الفلسطينيين وقيادات البادية وكبار موظفي الدولة. و«عبدون» الذي يعتبر من الأحياء الراقية والثرية فإنه يستقطب مجموعات مختلطة من أردنيين وفلسطينيين وعرب آخرين وبخاصة من السعوديين والسوريين واللبنانيين والعراقيين. ويلاحظ أنه في إطار خارج عمان العاصمة وما حولها من تجمعات سكانية تكثر التجمعات من البادية حيث بنو خالد وبنو حسن في الجزء الشمالي والدعجه في الشمال الشرقي وسحاب في الشرق الجنوبي وكذلك أم العمد (من قبيلة الصخور) في جنوب عمان. ويلاحظ أن تجمعات سكانية أخرى يغلب عليها فئة أو طائفة بعينها مثل ضاحية «مأدبا» حيث إنهم في الغالب بادية ومسيحيون وكذلك السلط حيث نسبة من البادية ذات الدخول العالية وكذلك من المسيحيين. المعلومات أعلاه تم تجميعها من: خالد بشير العتيبي، «معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية: دراسة في صنع القرار،» (رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، قسم العلوم =

الحضرية (غير العاصمة عمان، وكذلك مدينة اربد، وهي ثاني أكبر مدينة بعد العاصمة) والتي تدخل ضمن نسبة الـ ٧٠ بالمئة فما فوق بالنسبة للأردن هي في الأساس مناطق ريفية، ولكن عددها يتجاوز عشرات الآلاف، وتصنف عادة من منظور التحضر على أنها تجمع حضري، وتلك حالات مدن مثل الرمثاء والزرقاء ومعان وسحاب التي يتداخل فيها الطابع البدوي أو الريفي في الثقافة والعلاقات الاجتماعية وقواها.

والأردن في تحوله الديمقراطي في نهاية الثمانينيات، والذي جاء أيضاً من السلطة (من فوق)، وارتبط ببعض المتغيرات الدولية وبعض المعطيات الاقتصادية الداخلية في إطار إدراك القيادة الأردنية لها، لا يعبر بأي حال عن قوة وفعالية للمطالب من قبل القوة الموصوفة بـ «المجتمع المدني» فيه على الرغم من أن بعضها، وبخاصة الأحزاب السياسية (على فرض إدخالها) تمتد خبرتها السياسية إلى خمسينيات هذا القرن، وإن كانت محظورة منذ ذلك الحين وحتى نهاية الثمانينيات. إضافة إلى ذلك، يلاحظ أن تلك التكوينات «المدنية» من حزبية أو مهنية ونقابية لم تكن ذات تأثير في الحياة السياسية الأردنية بعد عام ١٩٨٩، وبخاصة بعد عام ١٩٩٤ فصاعداً، حينما تم توقيع معاهدة مع الكيان الصهيوني، وتم إلغاء قوانين المقاطعة الاقتصادية، وعدم سماح السلطة الأردنية للقوى الحزبية والمهنية المناهضة للتطبيع بالقيام بمظاهرة ضده، بل فرقتها بالقوة. وكذلك الاتجاه المتزايد لتقييد حرية الصحافة وقوانين الصحافة والتي بدأت منذ أيار/ مايو ١٩٩٧[١١٩]، وعلى الرغم من احتجاجات نقابة الصحفيين وخروج بعض المظاهرات المساندة لها مرددة القول على لسان ليث شبيلات بأن لا ديمقراطية في الأردن، وأن على الأردنين أن يضحوا في سبيل الوصول إليها[١٢٠]. وعلى الرغم من أن نقابة الصحفيين أعلنت عن استقالات جماعية بداية الأمر[١٢١] إلا أنها عدلت عن ذلك بعد يومين بحجة الإفساح في المجال أمام الحكومة للتشاور والتحاور معها بشأن قانون المطبوعات[١٢٢] الذي

= السياسية، ٢٠٠٠)، ص ٤٥ ـ ٥١ و١٣٣ ـ ١٣٥، الجدول رقم (٣)؛ مقابلة مع عدد من الجالية الأردنية في السعودية في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ٢٠٠٠، وملاحظات الباحث مباشرة أثناء زيارته إلى عمان خلال الفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٩.

(١١٩) «الأردن: تعديلات في قانون المطبوعات تفرض قيوداً على الصحف،» الحياة، ١٨/٥/١٩٩٧، ص ٤.

(١٢٠) عن المظاهرات ضد قانون المطبوعات وتصريحات شبيلات كما وردت في: إذاعة محطة الشرق الأوسط (MBC-FM)، إنصات، ٢٠/٥/١٩٩٧، نشرة الساعة ٥ مساءً بتوقيت غرينتش.

(١٢١) عن الاستقالة الجماعية لنقابة الصحفيين، كما وردت في: قناة أبو ظبي الفضائية، ١٨/٥/١٩٩٧، نشرة أخبار الساعة ٥ مساءً بتوقيت غرينتش.

(١٢٢) عن العدول عن الاستقالة، كما وردت في: قناة أبو ظبي الفضائية، ٢١/٥/١٩٩٧، نشرة أخبار الساعة ٥ مساءً بتوقيت غرينتش.

تنظر إليه الحكومة الأردنية، كما صرح بذلك المجالي وكذلك سمير مطاوع، على أنه ليس بجديد وإنما يندرج تحت تعديلات قانون عام ١٩٩٣، وإدخال عقوبات مالية وباتجاه رفع مستوى الصحافة الأردنية ومؤسساتها[١٢٣]، وهو ما أقرته الحكومة ومجلس النواب عام ١٩٩٨ وأعيد تعديله وإقراره مرة أخرى من قبل الحكومة في آب/ أغسطس ١٩٩٩، ومن مجلس النواب في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩. وعلى الرغم من أن التعديل الأخير في قانون المطبوعات لعام ١٩٩٩ تضمن إلغاء بعض المواد المقيّدة لحرية الصحافة والتي احتواها قانون عام ١٩٩٨ ويعتبر متقدماً عليه وعن سابقه قانون عام ١٩٩٣، إلا أنه كان دون التوقعات[١٢٤]، بالإضافة إلى عجز تلك القوى الموصوفة بـ «مدنية» عن التأثير في الحكومة، مع بعض نشاطاتها المعارض والحاد، فإن القوى الحزبية هي الأخرى تبدو في وضع لا تحسد عليه في مواجهة هيمنة وقوة الدولة والسلطة الأردنية برغم الممارسات الديمقراطية، حيث قاطع عدد من الأحزاب السياسية بما في ذلك جبهة العمل الإسلامي، الانتخابات النيابية الأردنية الأخيرة (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧) بحجة تلك المخالفات القانونية لقوانين الانتخاب، ولكن الحكومة التي أخذت تتهجم على تلك المعارضة وأحزابها واصفة إياها «بأنها أشبه بالدكاكين الصغيرة التي لا تمتلك سجلات محاسبية وأن عدد منتسبيها لا يتجاوز العشرات»[١٢٥]، مضت قدماً بتلك الانتخابات وبدور متزايد للقوى التقليدية العشائرية والأسرية وعلى حساب القوى الموصوفة بـ «مدنية» بما في ذلك التحالف النسائي الأردني الذي تشكو الناشطات فيه من الضغوط الحكومية والمطاردة والمحاربة، الأمر الذي أدى إلى إقصاء النساء عن البرلمان الأردني[١٢٦].

---

(١٢٣) عن تصريحات المجالي ومطاوع ووجهة نظر الحكومة تجاه القانون الجديد للصحافة، انظر ما يلي: قناة أبو ظبي الفضائية: برنامج «في مركز القرار»، مقابلة مع المجالي، ١٩٩٧/٦/٢٢، ومقابلة مع سمير مطاوع، ١٩٩٧/٦/٢٣، نشرة أخبار الساعة ٦ مساءً بتوقيت غرينتش. ومع ذلك فقد رفضت المحكمة الدستورية الأردنية في نيسان/أبريل ١٩٩٨ ذلك القانون واعتبرته غير دستوري.

(١٢٤) عن القانون الأردني الجديد للمطبوعات والنشر لعام ١٩٩٩ وإقراره من قبل الحكومة ومجلس النواب الأردني، انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، معد: «موجز يوميات الوحدة العربية، آب (اغسطس) ١٩٩٩،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٨ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩)، ص ١٨٨، و«موجز يوميات الوحدة العربية، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، ص ١٩٢.

(١٢٥) عن المواجهات بين الحكومة (الداخلية) الأردنية والأحزاب، انظر: «حرب مفتوحة يشنها ١١ حزباً أردنياً ضد وزير الداخلية،» **الشرق الأوسط**، ١٩٩٧/٨/٢٩، ص ٣.

(١٢٦) عن اتهامات التحالف النسائي الأردني، الحكومة وأجهزة الأمن الأردنية بالمحاربة والمطاردة والضغوط في الانتخابات الأردنية الأخيرة (١٩٩٧/١١/٤)، انظر: زليخة أبو ريشة، «السياسة والمسألة النسوية كما تتجسدان في الأردن،» **الحياة**، ١٩٩٧/١١/٢١، ص ١٩.

وفي إطار تلك القوى التقليدية فإن جبهة العمل الإسلامي تبدو هي الأقوى والأكثر فاعلية تجاه المجتمع والدولة، من حيث نشاطها وتحريكها للشارع الأردني، ومن ذلك موقفها القوي من تعديل قانون الشرف (مادة رقم ٣٤٠ من قانون العقوبات الأردني)، والمظاهرات في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في الجامعة الأردنية حوله، وما أفتته لجنة علماء الجبهة من تحريم إلغاء هذه المادة، وهناك المظاهرات المؤيدة للانتفاضة في أيار/مايو ٢٠٠١ التي قمعتها الحكومة الأردنية. وفي المقابل، نرى ضعفاً لدى الجماعات الأخرى الموصوفة بـ «مدنية» تجاه عدد من المسائل العامة بما فيها قضية قانون الشرف الأردني[١٢٧]. وتلك القوى السياسية وأحزابها ينظر إليها في معظم الكتابات على أنها قوى تقليدية لا تدرج في قائمة القوى المدنية. ولعله من المثير للانتباه أن يكون الأردن من الدول الفريدة إضافة إلى لبنان واليمن من البلدان العربية التي تسمح للقوى التقليدية الإسلامية بممارسة العمل السياسي وفي إطار من التعددية السياسية. في إطار تلك التفاعلات السياسية وفي إطار بنية المدينة العربية المتريّفة كما هي الحال في الأردن ومنها العاصمة الأردنية، فإن أعداداً متزايدة من الأردنيين من مختلف التيارات السياسية والأكاديمية تدرك معضلة «المجتمع المدني» وقواه مشيرة إلى هيمنة الدولة على تلك التكوينات المسماة بـ «مدنية» بالسيطرة عليها إما بخنقها أو بخلق قوى موازية لها ولكن تحت سيطرتها[١٢٨]. وفي المقابل هناك عزوف أو رفض من تلك الفئات الاجتماعية المتريّفة في المدن الأردنية تجاه «المجتمع المدني» ومؤسساته، وبخاصة من قبل الفئات الأكثر تهميشاً والمشردين في الخرابات والأزقة والأحياء الشعبية كما تلحظ ذلك كله سهير لطفي التل[١٢٩]. وتبقى

---

(١٢٧) عن فتوى لجنة علماء جبة العمل بتحريم إلغاء مادة الشرف، وكذلك عدم قدرة المجموعات الأخرى على إلغاء تلك المادة وتحريك الشارع، انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، معد، «موجز يوميات الوحدة العربية، شباط (فبراير) ٢٠٠٠،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٤ (نيسان/أبريل ٢٠٠٠)، ص ١٧٦.

(١٢٨) عن ضعف قوى المجتمع المدني وهيمنة الدولة والقوى الموازية انظر: القناة الفضائية الأردنية، ١٧/٥/١٩٩٧، ندوة أقلام وآراء تحت اسم «تفعيل الحياة السياسية من خلال البرلمان»، شارك فيها د. عبد الله نقرش وابراهيم عبد السلام ود. عيده المطلق، وأدارها سلطان الحطاب، الساعة ٤ ـ ٥ مساءً بتوقيت غرينتش. أكدت د. عيده المطلق بأن المجتمع المدني كغيره من القوى التي همشت وتبعثرت من خلال سيطرة أو هيمنة الدولة إما بخنقها أو بخلق قوى موازية لقوى المجتمع المدني ولكن تحت سيطرتها. وبذلك فهي ترى أن دور «المجتمع المدني» كما هو في الضغط على السلطة التنفيذية أو التشريعية يبدو ضعيفاً الآن. أما د. عبد الله نقرش فقال بأن الحديث عن تنمية سياسية، في الأردن كما وأنها موجودة وهو ما يبدو غير ذلك حيث يتعلق ذلك ببنية ثقافية واجتماعية واقتصادية مناسبة وهي ليست موجودة حتى الآن مع وجود بعض الموروثات.

(١٢٩) ملاحظات سهير التل وردت في: قيرة، «من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجاً،» ص ٦٨.

الديمقراطية الأردنية بممارساتها واتجاهاتها مرهونة بشكل أساسي بمنطلقات وحدود وتوجهات القيادة الأردنية في أعلى مستوياتها، والتي تشير من وقت لآخر إلى انحرافات المعارضة وتجاوزاتها وتلوح لها بذلك بطرق متعددة.

كل ذلك يشير إلى مأساة طرفين كل منهما خاسر؛ الطرف الأول ومأساته الدولة العربية ذاتها، إذ إنها لا تنتصر إلا لسلطتها الشخصية اعتماداً على احتكارها للأبعاد والعناصر الأمنية والإكراهية لدولة منتصرة على المجتمع وقواه وحياته وتطلعاته ومستقبله. ويتم ذلك باتساق مثير للانتباه، قل نظيره، مع القوى الخارجية بما يتجاوز الداخل إلى درجة الإهمال والإقصاء والإذلال. والثاني، هو ذلك المجتمع وتياراته وقواه وتطلعه إلى ضمان حياة ومستقبل يكفلان العيش الكريم والتقدم والمشاركة والانعتاق، والانخراط المسؤول في المساهمة الإيجابية في الرقي الإنساني على المستوى الداخلي وعلى الصعيد الحضاري والعالمي. إنه (أي المجتمع) أمام عنوان اسمه «شخصانية الدولة». إن تلك المأساة وأطرافها ليست بالتأكيد حالة تخص الأردن وحده ولا يعني ذلك بتاتاً التقليل من شخصية أو قدرات أو إمكانات الحاكم الجديد وإنما هي حالة ظاهرة في البلدان العربية جميعها: عنوانها ومضمونها «أنا الأمن والأمن أنا».

وفي **العراق**، فإنه، وبالمقارنة مع البلدان العربية (باستثناء النفطية منها وبخاصة في الخليج العربي وكذلك ليبيا ولبنان) يبدو أن نسبة التمدن (التحضر) فيه كانت تعتبر مرتفعة بالمقارنة ببعض البلدان العربية الأخرى. لقد ارتفعت من ٤٣ بالمئة في عام ١٩٦٠ إلى ٧٤ بالمئة في عام ١٩٩٣[١٣٠] ومن المتوقع أن تكون قد وصلت إلى ٧٧ بالمئة في عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١)). ومع ذلك فإن التقارير عن آخر إحصاء للسكان، والذي أجري في ١٦/ ١٠/ ١٩٩٧، أشارت إلى أنه من بين العدد الإجمالي لسكان العراق (باستثناء المناطق العمرانية في كردستان) والذي يبلغ أكثر من ٢٢ مليون (٢٢,١٧٤٦٧ نسمة)[١٣١]، فإن أكثر من ثلثيهم يقطنون في المدن[١٣٢]. وتستقطب المدن العراقية الكبرى معظم الهجرات القادمة من المناطق، وبخاصة الريفية في الشمال والغرب والجنوب. ومنذ الأربعينيات وحتى أواسط

(١٣٠) عن التحضر في العراق لعام ١٩٩٣، انظر: «الملف الإحصائي (٧٨): التنمية البشرية في الوطن العربي (٢ من ٣)،» الجدول رقم (١٠)، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(١٣١) عن الإحصاءات السكانية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧، انظر: «سكان العراق ٢٢ مليوناً حسب التعداد السكاني،» **الشرق الأوسط**، ١٨/ ١٠/ ١٩٩٧، ص ٤.

(١٣٢) تلك الأرقام وردت على قناة CNN الفضائية الأمريكية، ١٧/ ١٠/ ١٩٩٧، نشرة أخبار موجز الساعة ٦,١٥ مساء بتوقيت غرينتش وذلك استناداً إلى المصادر العراقية الرسمية عن تعداد السكان.

السبعينيات شكلت المراكز الحضرية مناطق جذب للهجرات الداخلية، ودلت الأرقام على أن معدلات الهجرة الداخلية والوافدة من الريف، وبخاصة من أرياف المحافظات، وبالذات من المحافظات الوسطى (ديالى، الأنبار، واسط) والجنوبية والشمالية ومراكزها الحضرية وبخاصة محافظة ومدينة بغداد على وجه التحديد[١٣٣] تفوق الهجرات العكسية (من المراكز الحضرية الدولة/الريف). وتقدر نسبة سكان المدن التي يزيد سكانها عن ٧٥٠,٠٠٠ نسمة من إجمالي سكان العراق بحوالى ٢٢ بالمئة بينما تشكل تلك المدن ذاتها حوالى ٢١ بالمئة من سكان الحضر. ويبدو أن العاصمة بغداد تستقطب معظم تلك النسب حيث إن سكانها يقدرون بحوالى ٤ ملايين و٤٧٨ ألفاً في عام ١٩٩٥، بينما كانوا بحدود نصف هذا العدد (مليونان و٣١٠ آلاف) عام ١٩٧٥، (وهو ما يعني أن العدد تضاعف مرتين خلال عقدين فقط، وهو ما يعني بدوره أن هناك ما لا يقل عن مليون شخص خارج الزيادة الطبيعية أصلاً للمدينة، علماً بأن غالبية أصول السكان قبل هذه القفزات هم أصلاً من الريف)، (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٨)) أو أنهم على أية حال يتجاوزون الأربعة ملايين حيث الإحصاء الأخير عام ١٩٩٧، وهو ما يعني أن بغداد وحدها تشكل أكثر من ٢١ بالمئة من سكان العراق، وربما تتجاوز ذلك بالنسبة لحصتها مقارنة بعدد السكان الإجمالي للمدن العمرانية الكبرى (المراكز الحضرية).

تلك الزيادة في سكان المدن وفي بغداد بالذات مردها كما في بقية بلدان الهلال الخصيب ومصر إلى «اتساع حركة النزوح الريفي نحو المدن، والتي شكلت مركز جذب للتمركز السكاني. ففي عام ١٩٤٧ كان حوالى نصف سكان بغداد من مواليد مناطق أخرى أو من أبوين ليسا من مواليد العاصمة العراقية. ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٦ بالمئة عام ١٩٥٧، وإلى ٧٠ بالمئة عام ١٩٦٥. وقد غلب على التجمع المدني البغدادي الطابع الريفي، إذ إنه حتى عام ١٩٧٥ كانت أربعة أخماس النازحين إلى بغداد، أي ٨٠ بالمئة منهم من أصول وانتماءات ريفية، و١٨ بالمئة فقط كانوا قد نزحوا أو انتقلوا من تجمعات مدنية (وهذه الأخيرة لا تعني بالضرورة أنها «مدنية» بالفعل وإنما تسميتها أتت من عدد قاطنيها والذي يدخلها كما هي مثيلاتها العربية الأخرى في عداد التجمعات «المدنية» أو الحضرية) أخرى إلى العاصمة[١٣٤]. تلك الحالة تنطبق إلى حد كبير على المراكز الحضرية الكبرى المماثلة مثل البصرة وكذلك على المراكز الحضرية الصغرى والتي هي في طابعها وفي مكوناتها الاجتماعية تبدو

---

(١٣٣) السعدي، دراسة في جغرافية السكان، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(١٣٤) مراد، النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر: دراسة في التشكل البنائي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع العربي، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

ريفية أكثر منها مدنية، ولكنها من باب عدد قاطنيها، كما هي حالة مثيلاتها في البلدان العربية الأخرى، تعتبر من «المدن» وبالتالي ارتفعت معدلات «التمدن» بشكل عام. ومن هنا فإنه ليس غريباً أن تتسم أحياء «المدن» العراقية بما فيها بغداد، كما هي حال «المدن» العربية الأخرى، بكونها تستقطب تجمعات سكانية ذات خلفية اجتماعية أو طائفية محددة كما هو حي الأعظمية وحي الكاظمية مثلاً في بغداد(١٣٥).

ومما يسترعي الانتباه أن السلطة في العراق ونخبها (في الحكومة والوزارات والمجالس النيابية والجيش) وحتى نهاية الخمسينيات (مع الثورة العراقية عام ١٩٥٨) هي «مدنية» الطابع وليست ريفية(١٣٦). مع ذلك فإن تلك الحالة تبدو قد تغيرت مع بداية الستينيات إلى الآن حيث حدث تريّف للسلطة بشكل كبير، الأمر الذي يثير التساؤل عن العلاقة بين «تريّف» المدينة وتريّف السلطة. ومهما يكن من أمر تلك العلاقة، فإنه، وعلى رغم وجود عدد من الاتحادات المهنية والنقابية الموصوفة بقوى «المجتمع المدني» إلا أنها هي الأخرى تبدو متداخلة مع الامتدادات الريفية، كما أنها وأمام هيمنة الدولة وقوتها تبدو متماهية معها وفي وضع يجعلها ضعيفة جداً من حيث الفاعلية والاستقلالية. ويبدو أنه وبالإضافة إلى تريّف السلطة والدولة فإن مسلسل الأزمات والصراعات على المستوى الخارجي، وانعكاساته الداخلية على مستوى القوى السياسية وارتباطات بعضها الخارجية، قد همشا بدرجات كبيرة أية إمكانية كامنة لفاعلية وتأثير القوى الموصوفة بـ «مدينة». ويبدو أن واقع «المدينة» العراقية المتريّفة خلال العقود الأربعة الأخيرة على وجه التحديد، والمتداخل مع ثقافة تبدو انقسامية وصراعية (كما هي الحال مثلاً بين الفئات الكردية ذاتها رغم تداخلاتها الخارجية وارتباطاتها بالغرب وتركيا وإيران) يمكن أن يقدم تفسيراً معقولاً لهشاشة

(١٣٥) أكد د. حسن البزاز في حديث معه في ٣٠/٣/٢٠٠١ في مطعم الفندق (هلتون) وبحضور د. يوسف الصواني من ليبيا (على هامش ندوة «العولمة السياسية» في أبو ظبي، ٢٨ ـ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١)، عندما سألته هل أن أحياء المدن العراقية وبخاصة بغداد تقطنها غالباً مجموعات ذات خلفية اجتماعية أو طائفية محددة... إلخ، أن أحياء بغداد تقليدياً تقطنها مجموعات ذات أبعاد وخلفيات اجتماعية محددة، إما مذهبية أو مناطقية أو ذات أبعاد عشائرية وقبلية. بل أكد أن بعض الشوارع المتفرعة من بعض الأحياء يقطنها أو يعيش بها مثل تلك المجموعات المحددة؛ ولذلك فالعرب السنة من منطقة الأنبار يتمركزون في أحياء بعينها، بينما الأكراد يتمركزون في أحياء ومناطق أخرى، وكذلك الشيعة من أبناء الجنوب في تجمعات بعينها ـ مثل مدينة صدام. أشار د. حسن إلى أن حي الأعظمية (نسبة إلى الإمام الأعظم أبو حنيفة) معظم قاطنيه هم من السنة ذوي الأصول والامتدادات الإسلامية، وهكذا الحال بالنسبة لأحياء أخرى يقطنها أتباع (طائفة أو مذهب) ذلك الإمام أو الشيخ أو ذاك.

(١٣٦) السعدي، المصدر نفسه، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

وضعف إن لم يكن انعدام القوى الموصوفة بـ «المجتمع المدني». من هنا، فإن التحول باتجاه الديمقراطية في العراق لا يبدو مرهوناً بتفعيل ذلك المجتمع المدني وقواه فيه كثير من عناصره ومناصريه، وبخاصة عناصر الطبقة الوسطى والمثقفة ـ (التي لم تتآكل فقط وإنما قد تكون انعدمت بدرجة كبيرة نتيجة للوضع المأساوي للحالة العراقية خلال العقدين الماضيين وبخاصة العقد الأخير، وفي ظل استمرار الحصار المفروض على العراق دولياً وعربياً) وقد أخذت بالنزوح خارجياً منذ الثمانينيات فصاعداً، وبخاصة منذ أزمة الخليج الثانية. ويبقى رهان بعض من تلك القوى المدنية (المعارضة) وعناصرها المهاجرة، على الضغط الغربي والأمريكي تحديداً باتجاه الديمقراطية في العراق أمراً مشكوكاً فيه، وبخاصة على ضوء تلك التجربة المستمرة منذ أكثر من سبع سنوات، والتي يبدو أنها مخفقة بكل المقاييس، وقد ظهر ذلك ليس على مستوى العراق، وإنما على مستوى المنطقة الكردية، حيث لم تستطع تلك القوى الخارجية الغربية الدفع بحياة سياسية ديمقراطية وتعزيزها. وما زال القتال أو الانقسام السياسي بين القوى السياسية الكردية يتواصل من وقت إلى آخر، ودونما قدرة من الغرب على الحد من ذلك، على رغم استغلال وضع العراق ومسألة الحظر الجوي والاقتصادي عليه(١٣٧).

يبدو أن الحالة العراقية في إطار التحولات الجذرية خلال العقدين الماضيين وفي ضوء سيرورات الصراع الحربي الممتد في ثناياهما ونتائجه المدمرة، وبخاصة في إطار الحصار المتواصل منذ أكثر من عشر سنوات، على نسيج المجتمع والإنسان في العراق ومكوناته الأساسية وحاجاته في سياق الأبعاد الثقافية والعلمية والاقتصادية والمالية المعاصرة، قد حولت المجتمع العراقي في سابقة قل نظيرها في التاريخ، وبمساهمة عربية بكل أسف، إلى إشغال اجتماعي تم إفقاره وتفريغه وإعادة صياغته عنوة وبقسوة بالغة، إلى درجة يمكن أن يكون «التريّف» ليس فقط حالة سائدة فيه في تنوع إشغالاته وإنما أصبح فوق ذلك وفي إطار التخلف المفروض عليه حالة متقدمة منشودة. ويبدو أن تلك الحالة بذاتها من حيث الانهيار شبه الكامل لمعطيات وإشغالات المجتمع، تفسر إلى حد ما، إضافة إلى عوامل أخرى ليس هنا محل

---

(١٣٧) عن فشل المعارضة في إحداث تغيرات باتجاه الديمقراطية رغم الدعم الغربي غير المحدود وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبالذات في أعقاب تطورات الأحداث في آب/أغسطس ١٩٩٦ ودخول القوات العراقية لأجزاء من المنطقة الكردية وقيام الولايات المتحدة في أعقاب ذلك بترحيل المجموعات الموالية لها، انظر: **الرياض**، ١/٩/١٩٩٦، ص ٤ و١؛ «واشنطن تقفل ملف موظفي الإغاثة الأكراد وتمنح معارضين عراقيين حق اللجوء السياسي،» **الشرق الأوسط**، ٢١/١٢/١٩٩٦، ص ٨، وهنري كيسنجر، «انهيار التحالف الدولي ضد الرئيس العراقي،» **الشرق الأوسط**، ٦/١٠/١٩٩٦، ص ٨.

نقاشها، استمرار تواصل هيمنة السلطة والدولة في العراق على الرغم من كل أشكال الضغوط الداخلية والخارجية في آن. إن شعباً على هذه الدرجة من الانهيار والحصار لا يمكن أن ينشغل بدرجة كافية بالتعامل مع الدولة الأمنية ومؤسساتها وسلطتها وفي سياق تفعيل ما لا يبدو أنه موجود من مؤسسات موصوفة «بالمجتمع المدني» إذ لا سند اجتماعياً أو قيّمياً لها على ضوء انهيار تلك التمايزات بين الإشغالات الاجتماعية إن وجدت كما أسلفنا القول.

ومع ذلك كله، فإن التساؤلات تبقى مشروعة. فهل الحالة العراقية تلك ميؤوس منها؟ أو هل تكون تلك الحالة المجتمعية المفقرة والمنهارة مدعاة إلى التغيير؟ ما نستطيع أن نقوله في هذا الصدد، هو أن التغيير وإن يكن ليس بالضرورة مستحيلاً وقد يكون ممكناً، إلا أنه في النهاية لن يكون سهلاً. وما يمكن أن نشدد عليه في سياق تلك الاحتمالية من التغيير، بغض النظر عن آلياتها وأشكالها وطبيعتها، هو أن أدوار وعناصر ومؤسسات ما يسمى «بالمجتمع المدني» على فرض وجودها، وهو أمر لا نراه كما أسلفنا، لن تكون هي الأكثر فاعلية في ذلك التغيير إن حدث. إن الملاحظة الأكثر وضوحاً على خريطة التنظيمات العراقية المعارضة بشكل عام أنها أصلاً ذات طابع انقسامي بأبعاد وخلفيات فئوية أو طائفية أو مناطقية وبصلات وبأبعاد عسكرية مسنودة خارجياً أكثر منها «مدنية» ومفتقرة لثقافة سياسية تؤكد المساهمة في إطار التنوع والتعدد ويقبول الآخر دون إقصاء أو استتباع في موازاة التوزيع النسبي للقوة وعناصرها لكل منها وباتجاه الأخرى.

الحالة السورية تلفت الانتباه هي الأخرى من حيث «تريّف ـ مدنها». فعلى رغم أن الأرقام تشير إلى أن حالة التمدن والتحضير في سوريا قد ارتفعت من ٣٧ بالمئة في عام ١٩٦٠ إلى ٥١ بالمئة عام ١٩٩٣(١٣٨)، ويتوقع لها أن تصل إلى ٥٥ بالمئة في عام ٢٠٠٠، وبنسب نمو تصل إلى ٤,٤ بالمئة سنوياً (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١))، إلا أن تلك الأرقام تخفي حقيقة ارتباطات تلك الأرقام وزياداتها بالأبعاد الريفية. ففي عام ١٩٧٠ كانت الأرقام تشير إلى أن معظم الهجرات السكانية داخل سوريا كانت تتجه من الأرياف إلى المدن حيث بلغ عدد المهجرين من الأرياف إلى المدن حوالى ٣٨٤٠٠٤ ألف نسمة، بينما بلغ المهاجرون من المدينة إلى الريف ٨٧٣٧٧ ألف نسمة(١٣٩). في هذا السياق فإن نسبة سكان المدن التي يزيد سكانها عن ٧٥٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٠ إلى إجمالي سكان سوريا كانت ٢٧ بالمئة بينما

---

(١٣٨) عن التحضر في سوريا لعام ١٩٩٣، انظر: «الملف الإحصائي (٧٨): التنمية البشرية في الوطن العربي (٢ من ٣)،» الجدول رقم (١٠)، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(١٣٩) الجرجور، **الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي السوري**، ص ٨٨.

تلك المدن وسكانها تقدر نسبتهم إلى سكان الحضر بحوالى ٥٤ بالمئة في السنة نفسها (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٨)). والعاصمة السورية التي يقدر عدد سكانها في عام ١٩٥٥ بحوالى ٢,٥٢ مليون نسمة مقارنة بمليون و٩٧ ألفاً في عام ١٩٧٠ (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٨))، والتي تعني مقارنة بالسكان، واعتماداً على إحصاءات عام ١٩٩٥ حيث عددهم وصل إلى ١٤,١٥٣ مليون نسمة (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٢)) أنها تشكل حوالى أكثر من ١٥ بالمئة من إجمالي سكان سوريا، وبالتالي تستقطب معظم تلك الهجرات الآتية بشكل كبير من الريف[١٤٠]. وهي بدورها عكست نفسها بشكل أو بآخر على الإشغالات الاجتماعية للأحياء الدمشقية نفسها مقتربة بذلك كثيراً من مثيلاتها من «المدن» العربية الأخرى[١٤١].

ويلاحظ منذ عام ١٩٦٣ أن هناك مجموعات ريفية أخذت تستقر في المدن الكبرى و«. . . أخذت أجيال جديدة من عائلات الريف والأقليات تولد بالمدن وتصبح من أهل الحضر. ولم يكن هذا يعني بالضرورة أن هذه الأجيال الحضرية الجديدة كانت مقبولة اجتماعياً من قبل أهل المدن الأصليين، أو أنهم اندمجوا تماماً معهم، بل يصح الجدال أن بعض القطاعات بالمدن الكبرى أصبحت في بادىء الأمر ريفية إلى حد ما بسبب التدفق الكبير من أهل الريف»[١٤٢].

---

(١٤٠) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(١٤١) ويبدو أن دمشق، كما هي حال أحياء المدن العربية الأخرى، لا تخرج عن القاعدة كثيراً، فتلاحظ مثلاً حي «القصاع» في شرق العاصمة ان ٨٠ بالمئة فأكثر من سكانه هم من المسيحيين، ويوجد المسيحيون كذلك في القطاعات الشمالية الشرقية من المدينة. أما حي «ركن الدين» (والذي أخذ مسماه الجديد في عهد الوحدة) فإنه يستقطب المجموعات السكانية من أصول كردية وإن كانت قديمة. وأما أحياء وسط المدينة وبخاصة منطقة «الميدان» و«عين الكرش» و«باب المصلى» والتي كانت تقطنها العوائل الدمشقية القديمة فقد تآكلت ونزح الأقوياء منها وأبناؤهم إلى الخارج، واستقر بعضها كملاك فقط في حي «أبو رمانة». وظهرت مجموعات تجارية ذات النفوذ المالي والسلطوي بدلاً منهم واستقرت في ضواحي دمشق الشمالية الغربية مثل «غربي المالكي» والذي يستقطب ما يسمى بـ «الأرستقراطية المالية». و«المزة» فإنه وان يجمع فئات مختلطة فإنه يمثل مجموعات متوسطة الدخل أو بعض التجار ذوي النفوذ. ويعتبر حي «المهاجرين» إلى الشمال من دمشق (جبل قاسيون) منطقة خليطاً من المهاجرين القدماء. إضافة إلى ذلك يلاحظ أن هناك تجمعات سكنية على شكل استيطان ريفي في مناطق «السومرية» (مخرج دمشق باتجاه القنيطرة) أو في مناطق باتجاه حلب والأردن والمصايف وفي غالبهم من جبال الساحل السوري، وتلك الحالة كما هي الحالة السودانية (الخرطوم) والأردنية (عمان)، تثير بعض التساؤلات حول الأبعاد الأمنية لها. وبشكل عام يبدو أن الغالبية الساحقة من أهل دمشق الحاليين هم في الأصل من خارجها ولا يشكل أكثر من ٣٠ بالمئة منهم سكانها الأصليين. المعلومات السابقة عن دمشق وأحيائها، تم تجميعها من الباحث مباشرة بمقابلة عدد من الجالية السورية في السعودية في الفترة من كانون الثاني/يناير ـ حزيران/يونيو ٢٠٠٠.

(١٤٢) نيقولاوس فان دام، **الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، ١٩٦١ ـ ١٩٩٤** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص ١٥٤.

تلك الحالة من تريف المدينة في سوريا، والتي تم رصدها منذ الستينيات، ما زالت فاعلة ومستمرة حتى الثلث الأخير من التسعينيات من القرن المنصرم، حيث يرصد تلك الاستمرارية عبد الكريم محمد وهو يناقش مسألة ريف سوريا ومدنها قائلاً: وقد وصل الأمر بزحف الريف إلى ترييف المدينة مما عكس ظلاله السلبية على تطورها وأدى إلى تدهور البنى الفوقية، وكان من أهم علاماته التراجع الكبير على المستوى الثقافي كحركة المسرح والإبداع والقراءة في العاصمة دمشق مثلاً، مسجلاً ما وصلت إليه المدينة من ضحالة في الإبداع والإقبال على الثقافة والتعليم. وتحولت حسب اعتقادهم إلى قرية كبيرة لا يميزها عن الريف إلا العدد السكاني الهائل والكتلة الاسمنتية الضخمة المشادة والبعض القليل من مظاهر «المدينة»(١٤٣).

وإذا كان تريّف المدن السورية آخذاً في التصاعد على خلفية الهجرة الريفية المتزايدة، فإنه يلاحظ أن تريّف السلطة، والذي كان مستمراً منذ ما قبل الانتداب وخلال سنوات الاستقلال اللاحقة وكان على حساب الدور السلطوي لأعيان دمشق(١٤٤)، قد استمر على نحو متزايد منذ الستينيات فصاعداً مع تنام واضح للقوى التقليدية العشائرية والطائفية والأقليات الريفية سواء على مستوى السلطة/الدولة(١٤٥) أو على مستوى العلاقة بين الدولة والمجتمع وبخاصة على حساب القوى الموصوفة «بالمدنية» بما فيها أهل المدن وأعيانها وقواها المدنية القديمة والحديثة.

وعليه، فعلى الرغم من هدوء الأوضاع بين تلك القوى التقليدية والدولة، وبخاصة في إطار الصراع بين الإخوان والسلطة وعلى خلفيات الامتدادات الطائفية والريفية ـ المدنية، وبرغم تشديد السلطة والحزب على مقولة الدولة العلمانية، فإن الوضع في سوريا على مستوى علاقة الدولة والمجتمع وما يتصل «بالقوى المدنية» يبقى موجوداً وبفاعلية في تصورات تلك المجموعات وإدراكاتها بعضها تجاه بعض، ولربما في تداخلاتها مع عناصر السلطة على اختلاف مستوياتها.

وهكذا فإنه على رغم وجود عدد من الاتحادات المهنية والنقابية وكذلك الحزبية ذات الصلة بالمكونات الاجتماعية الحديثة (المجتمع المدني) من الناحية الشكلية(١٤٦)،

---

(١٤٣) عبد الكريم محمد، «ريف سورية ومدينتها،» الحياة، ٢٤/٧/١٩٩٧، ص ١٩.

(١٤٤) مراد، النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر: دراسة في التشكل البنائي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع العربي، ص ١٣٤.

(١٤٥) فان دام، الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، ١٩٦١ ـ ١٩٩٤، ص ١٥٤ ـ ١٥٩.

(١٤٦) عن أعداد تلك الاتحادات والنقابات وتماهيها مع السلطة، انظر: Raymond A. Hinnebusch, «State and Civil Society in Syria,» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 2 (Spring 1993), p. 252.

فإن تلك القوى الموصوفة بمدنية لا تبدو ذات تأثير وفاعلية في إطار بنية المدينة والسلطة، وأمام تداخل تلك البنى ذات الامتدادات الريفية والعشائرية والطائفية في تلك التكوينات. لذلك ليس غريباً أن يتحالف «تجار السوق» الدمشقيون وغيرهم[(١٤٧)] - (وفي سياق تحولات في طبيعة البرجوازية السورية التقليدية إلى ما يسمى بالبرجوازية العقارية في نهاية الثمانينيات، والتي وصلت - في نهاية القرن العشرين وبسبب من السياسات الحكومية الاقتصادية وإدارتها - إلى أن تشكل فئة محدودة ضيقة جداً لا يحكمها قانون تتراوح بين ٢ بالمئة إلى ٥ بالمئة من السكان، ولكنها تستحوذ عن طريق إعادة التوزيع، على ثروة ودخل قومي هو في الأساس مخصص لأكثر من ٨٠ بالمئة من السكان في سوريا[(١٤٨)] . . .

هناك تزايد في الانفتاح الاقتصادي من قبل السلطة/ الدولة وما يتوقعه آخرون من تزايد باتجاه بروز بعض القوى الموصوفة «بالمجتمع المدني» مثل تجار السوق وبعض التنظيمات الاتحادية واحتمال تفعيلها ودورها في التحول باتجاهات ليبرالية وديمقراطية[(١٤٩)].

إن تلك التلميحات نحو الانفتاح الاقتصادي ومزيد من الشفافية والديمقراطية وإعطاء الرأي الآخر صوتاً مسموعاً أمور شدد عليها بشار الأسد في خطابه الأول أمام مجلس الشعب السوري في ١٧/٧/٢٠٠٠ أثناء الاحتفال بتنصيبه رئيساً لسوريا خلفاً لوالده. وقد تبع تلك التوجهات بعض الإجراءات ذات الصلة، ومنها إطلاق سراح بعض السجناء السياسيين، وبخاصة من الإخوان المسلمين، وكذلك السماح لبعض المثقفين بطرح آراء تبدو نقدية في الصحف السورية.

إن تلك الاتجاهات والنهايات في سياق علاقة الدولة بالمجتمع تشير بكل قوة إلى طبيعة الدولة العربية ذات السلطة المسنودة إلى عصبية محددة سواء أكانت بسيطة أم مركبة، وتؤكد ما يمكن تسميته بـ: فيضان سلطوي شامل ممتد يغمر الجميع أو

---

(١٤٧) عن تحالفات رجال السوق (التجار) مع الفئات العسكرية ومسألة الخلافة بعد الأسد، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥٢ - ٢٥٦.

(١٤٨) عن البرجوازية السورية وتحولاتها في نهاية الثمانينيات باتجاه برجوازية غير منتجة، انظر: خضر زكريا، محرر، **دراسات في المجتمع العربي المعاصر** (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ١٤٢ - ١٤٣.

(١٤٩) عن محاولات الربط بين التحديات والضرورات الاقتصادية والمسألة الليبرالية والديمقراطية بغض النظر عن أية معوقات أخرى، انظر: **Alan Richards, «Economic Imperatives and Political Systems,» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 2 (Spring 1993), pp. 217-227.**

يحيط بالجميع (المجتمع) أفراداً وجماعات وتنظيمات وقوى، وبما يرهن حركتها وبشلها.

وبناء على ذلك، فإننا لا نزال نعتقد أنه وفي سياق أن مقومات «المدينة» في سوريا باعتبارها مدينة متريّفة هي الحاضنة لقوى ما يسمى «بالمجتمع المدني»، فلن يكون في مقدور تلك التكوينات أن تقدم تلك الإمكانية والفاعلية، وبخاصة أن تريّف المدينة أصبح متداخلاً مع تريّف السلطة وقوى مؤسسات مجتمع «المدينة». لذلك فإن أي تحول سياسي باتجاه الليبرالية والديمقراطية في سوريا مرهون بدرجة أكبر لأن يكون نتاجاً لرغبة السلطة من أعلى.

وتبقى **الحالة اللبنانية** في تريّف «مدنها» غير بعيدة عن الصورة العامة للبلدان العربية بعامة والهلال الخصيب بخاصة. فعلى رغم أن نسبة «التمدن» تعتبر واحدة من أعلى النسب في البلدان العربية حيث بلغت ٨٦ بالمئة عام ١٩٩٣[(١٥٠)] متجاوزة ضعف ما كانت عليه عام ١٩٦٠ (٤٠ بالمئة)، ومن المتوقع لها أن تكون ٩٠ بالمئة في عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١))، فإن تلك الأرقام تشير إلى نسبة تتراوح بين ١٤ و١٠ بالمئة هي ما يمثل ما تبقى من الحالة الريفية. إلا أن تلك الأرقام لا تفصح عن محتوياتها الاجتماعية الريفية واستمراريتها في المدينة اللبنانية؛ ذلك أن تزايد تلك النسبة الحضرية في لبنان إنما يعود إلى اتساع حركة النزوح الريفي نحو المدن كما هي حالات مثيلاتها في البلدان العربية كما في سوريا ومصر وفلسطين والأردن[(١٥١)].

لذلك فإن مدينة بيروت مثلاً، وهي أحد أهم المراكز الحضرية جذباً للهجرة الريفية، وصل عدد سكانها في منتصف التسعينيات إلى ما لا يقل عن نصف سكان لبنان إجمالاً[(١٥٢)]، وهو ما يعني بدوره أن بيروت وحدها تمثل أكثر بكثير من ٥٠ بالمئة بالنسبة لسكان الحضر في لبنان وبخاصة في المدن الكبرى الأخرى. تلك الزيادة في بيروت، وإن كانت تعود في جزء منها إلى معدلات نمو طبيعي، فإنها في غالبها تعود إلى نسب مرتفعة من هجرات ذات امتدادات ريفية سواء من فلسطين

---

(١٥٠) عن التحضر في لبنان لعام ١٩٩٣، انظر: «الملف الإحصائي (٧٨): التنمية البشرية في الوطن العربي (٢ من ٣)،» الجدول رقم (١٠)، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(١٥١) مراد، **النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر: دراسة في التشكل البنائي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع العربي**، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

(١٥٢) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

بعد نكبة ١٩٤٨ وما بعدها أو كذلك من جنوب لبنان بسبب الحرب[١٥٣] والصراع مع قوات الاحتلال الصهيوني وسياسات العدوان والقصف والاختطاف والتهجير المتعمد. ولذلك فإن هناك تسارعاً في تنامي أحياء وضواح كبيرة ذات امتدادات ريفية وطائفية (الضاحية الجنوبية) وبعض الأحياء الفلسطينية (المخيمات، والتي تشكلت أحياؤها من تقسيمات بحسب قرى المنشأ كما هي التركيبة القروية لبرج البراجنة في جنوب بيروت كما تلاحظ ريبيكا روبرتس[١٥٤]، مما أوجد تنظيمات وقوى مجتمعية سياسية أو ذات امتدادات سياسية لم تكن موجودة قبل بداية السبعينيات (حزب الله وحركة أمل).

وعلى رغم أن بروز تلك القوى الموصوفة تقليدية من منظور أنصار «المجتمع المدني» في أساسه النظري، يعتبر إضافة جزئية جديدة، فإن لبنان بشكل عام يتصف ببروز وهيمنة تلك القوى التقليدية، وبخاصة الطائفية والعائلية والأسرية سواء على مستوى أجهزة السلطة الرسمية ومؤسساتها أو على مستوى القوى السياسية والحزبية التي أبرزتها الحرب الأهلية بكافة تجلياتها[١٥٥] حيث لم تستطع مكونات ما يسمى «بالمجتمع المدني» رغم وجودها كماً ونوعاً ورغم مساحة الحرية التي يمنحها القانون لها، التأثير في اتجاهات الحرب الأهلية بالقيد أو المنع، بل أن الأخيرة (قوى المجتمع المدني) بدأت تخضع لتلك المكونات التقليدية من طائفية ومذهبية وأسرية ومناطقية طوال الحرب الأهلية، ولربما ما زالت تقع تحت تأثيراتها وإن بدرجات أقل مما سبق.

وإذا كانت السلطة السياسية في مكوناتها متريّفة[١٥٦]، فإن الزعامات السياسية وإن ارتبطت بالمدينة وأقامت فيها هي بذاتها متريّفة حيث إنها «توزعتها عائلات قوية ارتكزت على نفوذ العائلة الاجتماعي ـ السياسي في الريف الزراعي؛ فآل جنبلاط مثلاً تمركزوا في الشوف، وآل أرسلان في عاليه، وآل الأسعد وآل عسيران في الجنوب، والخازن في كسروان، وفرنجية في زغرتا، والحسيني وحمادة وحيدر في

---

(١٥٣) أبو لغد، «التحضر والتغيير الاجتماعي في العالم العربي،» ص ١٥٦.

(١٥٤) عن الأصول القروية لتقسيمات التجمعات السكانية في مخيم برج البراجنة، انظر: ريبيكا روبرتس، «التركيبة القروية في مخيم برج البراجنة،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٤٤ (خريف ٢٠٠٠)، ص ١١٥ ـ ١٣٥.

(١٥٥) مراد، **النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر: دراسة في التشكل البنائي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع العربي**، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(١٥٦) المصدر نفسه.

البقاع، والأحدب والبيسار والمقدم وكرامي في الشمال. هذه العائلات تكاد تكون متقاربة من حيث التراتبية الاجتماعية التي يحتلها أعيانها في السلم الاجتماعي، إذ إن هؤلاء في معظمهم يعودون إلى انتماءات ريفية. صحيح أنهم أقاموا في المدن، لكنهم ظلوا يستمدون مقومات زعامتهم من خلال قاعدة نفوذهم الريفي المتوارث من جهة، والقائم على أساس علاقات الإنتاج الزراعي من جهة أخرى»[(١٥٧)]. تلك الزعامات السياسية وامتداداتها الريفية أو الطائفية أو المناطقية وتفريعاتها تنسحب على الأحزاب السياسية اللبنانية بكافة مسمياتها من الحزب التقدمي الاشتراكي، أو الكتائب أو الأحرار، أو أمل أو حزب الله أخيراً، وهو ما يجعلها أحزاب مصالح ذات روابط أساسية تقليدية دينية أو مذهبية أو طائفية أو حتى مناطقية. حتى بيروت ذاتها وسكانها تنقسم إلى غربية وشرقية وضاحية، وعلى أسس عقائدية ومذهبية مما يعكس نفسه على قوى وثقافة قوى تلك الإشغالات المسماة مدينة أو مدناً.

ومع ما يقال عن التعددية السياسية اللبنانية وهامش الحريات وقوانينها، فإن الملاحظ هو أنه ورغم وجود قوى ما يسمى بالمجتمع المدني من اتحادات مهنية ونقابية وثقافية واجتماعية، والتي تقوم ولا شك بمستوى معين من العمل والوظائف ـ وبخاصة وقت الأزمات والصراعات (وهو ما بدا واضحاً أثناء العدوان الصهيوني على لبنان في عام ١٩٩٦ وما ظهر من نشاط واضح لتلك القوى ولكن في إطار التكافل والتعاضد الاجتماعي والدفاع عن الكيان بوجه العدو الصهيوني وآثار عدوانه) ـ إلا أنها وفي إطار الوظائف الديمقراطية ومراقبة الدولة وسلطتها والدفع باتجاهات التسامح، تبدو فاعليتها غير ذات بال أو ضعيفة. لذلك نرى قدرة الدولة وهيمنتها على بعض من نشاطات تلك الاتحادات وأطرها مثل نقابة العمال وانتخاباتها (١٩٩٧) التي أسفرت عن انقسامها إلى شقين أحدهما يتلقى دعم الحكومة والآخر يعارضه[(١٥٨)]. كذلك تتعرض بعض المؤسسات المدنية الإعلامية إلى مزيد من تضييق الحريات، كما حصل في موقف الحكومة تجاه عدد من الصحف اللبنانية والتي تمت معاقبتها بالمنع من الصدور لبعض الوقت مثل صحيفة **السفير** قبل عدة أعوام،

---

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(١٥٨) عن تفصيلات ذلك انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، معد، «موجز يوميات الوحدة العربية، نيسان (أبريل) ١٩٩٧،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٠ (حزيران/يونيو ١٩٩٧)، ص ١٨٢، نقلاً عن: **السفير**، بيروت، ٢٥/٤/١٩٩٧، حيث اعترفت الحكومة اللبنانية بفوز غنيم الزغبي بالرئاسة للاتحاد العمالي العام ورفضت فوز الياس أبو رزق. هذا وقد اعتقلت السلطات اللبنانية الياس أبو رزق في نهاية أيار/مايو ١٩٩٧ لمدة ٨ أيام ثم أطلقت سراحه بعد ذلك. في ذلك انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، معد، «موجز يوميات الوحدة العربية، حزيران (يونيو) ١٩٩٧،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٢ (آب/أغسطس ١٩٩٧)، ص ١٨٢.

وكذلك إقفال محطات إعلامية بحجة عدم الترخيص لها[١٥٩]، ودون الاهتمام بمطالب واعتصام الإعلاميين اللبنانيين احتجاجاً على ذلك التوجه[١٦٠] محاصرة سلطات الدولة (قوى الأمن) التظاهرات والمتظاهرين المحتجين على السياسة الإعلامية والمعيشية وإيقافهم[١٦١]. وفي هذا السياق، وبخاصة في ما يتعلق بالحريات في لبنان وما يتصل بعمل المؤسسات وقوى المجتمع الموصوفة بـ «مدنية»، فإنه يلاحظ أن هناك اتجاهات متزايدة من اللبنانيين لنقد السلطة والدولة فيما بعد الحرب، حيث وصل الأمر إلى الإشارة إلى وجود إعلام طائفي ومشروع سلطة وليس مشروع دولة... وإلى إضعاف المؤسسات والأحزاب والنقابات بما في ذلك الصحافة وتضييق هامش الحريات ومخالفات متعددة مقارنة بما قبل عام ١٩٧٥[١٦٢]، وكذلك الانتقادات ذات الصلة بقانون الانتخابات الجديد الذي أقره مجلس النواب في ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٩، والتي ركزت على عدم تكافؤ الفرص وكذلك استمرار تدخل الحكومة في مسألة عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني، والذي أدى إلى استقالة الياس أبو رزق، رئيس الاتحاد العمالي من عضوية المجلس[١٦٣].

---

(١٥٩) عن قرار الحكومة إقفال المحطات الإذاعية والإعلامية، انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، معد، «موجز يوميات الوحدة العربية، تموز (يوليو) ١٩٩٧،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧)، ص ١٨٥.

(١٦٠) عن اعتصامات ومطالب اللبنانيين الإعلاميين والتي سبقت قرار الحكومة، انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، معد، «موجز يوميات الوحدة العربية، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٥ (آذار/ مارس ١٩٩٦)، ص ١٩١.

(١٦١) عن المظاهرات ضد سياسة الحكومة الإعلامية والمعيشية والتي دعا لها «المؤتمر الوطني» للأحزاب وعن موقف قوى الأمن منها ومحاصرتها واعتقال عدد من المتظاهرين، انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، معد، «موجز يوميات الوحدة العربية، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)، ص ١٧٨.

(١٦٢) عن تلك الانتقادات، ورغم أن هناك من لا يتفق معها، انظر المقابلات التي أجرتها قناة أوربت الإعلامية الفضائية مع عدد من الشخصيات الإعلامية والسياسية والفكرية في لبنان ومنها «ندوة حرية التعبير في لبنان»، قناة أوربت الإعلامية الفضائية، ١٨/ ٥/ ١٩٩٧، الساعة ٦,٣٠ ـ ٨,٣٠ مساءً بتوقيت غرينتش. شارك في الندوة رفيق خوري، حكمت أبو زيد ووسيم طبارة.

(١٦٣) عن قرار مجلس النواب لقانون الانتخابات الجديد والذي تصل الدوائر فيه إلى ١٤ دائرة وتمديد فترة ولاية مجلس النواب الحالي (قبل الانتخابات الأخيرة آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠) وبغالبية ٨١ صوتاً مقابل ١٧ صوتاً وامتناع ٤ وغياب ٢٢، انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، معد، «موجز يوميات الوحدة العربية، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٢ (شباط/ فبراير ٢٠٠٠)، ص ٢٣٤. وعن تدخل الحكومة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي واستقالة أبو رزق احتجاجاً على تعيين هيئة مكتبية قبل انتخابها، انظر: «أبو رزق يعلن استقالته من المجلس الاقتصادي والاجتماعي،» **الحياة**، ٢٦/ ١/ ٢٠٠٠، ص ٤.

وانطلاقاً من تداخلات تريّف المدينة وتريّف السلطة فإنه ليس من المستغرب أن نلحظ بروزاً وفاعلية لقوى تقليدية غير محسوبة من الناحية النظرية على ما يسمى «بالمجتمع المدني» وقواه، حيث فاعلية حزب الله مثلاً في الجنوب وفي اتجاه العلاقة مع الدولة وفي إطار النشاطات الاجتماعية والثقافية في سياق عمله المقاوم ضد الاحتلال الصهيوني. ولعله من المفارقات أن تقوم بعض تلك القوى التقليدية ذات الامتدادات الريفية والمناطقية والمذهبية بمواجهات مع الدولة وعلى شكل عصيان أهلي كما فعل أهل بعلبك ـ الهرمل وبقيادة الشيخ صبحي الطفيلي (الأمين العام السابق لحزب الله) وتوجيهه. وكان العصيان قد بدأ منذ أكثر من ثلاثة أشهر احتجاجاً على سياسات الدولة الزراعية تجاه بعض المنتجات الزراعية المحظورة وعدم إيجاد زراعات بديلة، فيما أسماه «ثورة الجياع». ذلك التمرد والعصيان الأهلي والذي يشمل منطقة تغطي أكثر من مائة قرية تضمّن منع النواب والوزراء من القدوم إلى المنطقة، الأمر الذي اعتبرته الحكومة تهديداً للأمن، وكلفت في ١٢/١٠/١٩٩٧ قوى الجيش بسط الأمن في تلك المنطقة[١٦٤]. هذا ما تم فعلاً بعد ذلك وبفترة وجيزة وبمواجهات عسكرية أنهت العصيان. وكان حزب الله أعلن عن فصله للشيخ الطفيلي من الحزب، وعن عدم علاقته به[١٦٥].

تلك حال الديمقراطية في لبنان حيث إنها ديمقراطية طائفية أتت مع نهاية التجربة الاستعمارية الفرنسية وفي إطارها ـ تقوم على توازنات الطوائف والسلطة المركبة للعصبيات وذات الامتدادات الريفية والتي في إطارها ـ لم تستطع قوى «المجتمع المدني» أن تؤثر كثيراً في اتجاهات الممارسات والسياسات وكذلك في الصراعات الأهلية الداخلية.

وحيث إن السلطة متريّفة كما هي الديمقراطية طائفية، وحيث المدينة «متريّفة» فإن القوى الموصوفة «مدينية» ليست فاعلة تجاه الدولة والمجتمع من حيث الوظائف الديمقراطية، وبخاصة مع تزايد هيمنة الدولة والسلطة والتي تحظّر الاحتجاجات والمظاهرات منذ عام ١٩٩٣ يوم تصادمت ومظاهرة نظمها حزب الله احتجاجاً على

---

(١٦٤) عن العصيان والتمرد الأهلي بمنطقة بعلبك ـ الهرمل ـ بقيادة الشيخ صبحي الطفيلي الأمين العام السابق لحزب الله، وعن تصريحاته تجاه قرار الدولة بإدخال الجيش انظر: هيئة الإذاعة البريطانية، القسم العربي، إنصات، ١٢/١١/١٩٩٧، نشرة أخبار وتقرير الساعة الرابعة مساء بتوقيت غرينتش.

(١٦٥) عن قرار حزب الله فصل الشيخ الطفيلي وعدم علاقته به، انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، معد، «موجز يوميات الوحدة العربية، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٩ (آذار/مارس ١٩٩٨)، ص ١٨١.

اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣[١٦٦].

يبقى أن نشير إلى أمرين في مسألة تداخل الدولة والمجتمع في لبنان والقوى الموصوفة بالتقليدية أو المدنية في هذا السياق، الأول: الانسحاب الصهيوني من جنوب لبنان، والثاني: الانتخابات البرلمانية الأخيرة في آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. بالنسبة إلى الانسحاب الصهيوني من جنوب لبنان، فإننا نقول ما يبدو معروفاً للجميع، وهو أن القوى الموصوفة بالتقليدية وذات الارتباطات بمناطق أو بطائفة معينة مثل حزب الله بدرجة كبيرة ورئيسة وحركة أمل بدرجة أقل كثيراً، كانت هي الأكثر فاعلية وتأثيراً في المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني طوال العشرين سنة الماضية، وبخاصة بعد خروج المقاومة الفلسطينية في عام ١٩٨٢. وقد استطاعت فعلياً أن تجبر العدو الصهيوني المحتل على الانسحاب المذل والخروج من الأراضي اللبنانية في نهاية أيار/ مايو ٢٠٠٠. ورغم أن للقرار الإسرائيلي بالانسحاب مقاصد ذات صلة بمحاولة الضغط على سوريا بسحب الورقة اللبنانية منها في المفاوضات أو في أوضاع داخل لبنان، إلا أن الخروج الإسرائيلي أتى تحت وطأة الخسائر المكلفة للقوات الإسرائيلية، وبخاصة في أبعادها المعنوية، كان في جزء أساس منه نتيجة لأن تلك التكاليف الباهظة كانت بفعل أفعال تلك القوى الموصوفة بالتقليدية ومقاومتها.

في المقابل فإن القوى السياسية الأخرى والموصوفة «بالمدنية» كالأحزاب والتنظيمات لم يكن لها دور يذكر إن لم تكن خارج اللعبة تماماً (باستثناء بعض الفعاليات المرتبطة بأزمات ذات صلة كالعدوان الإسرائيلي في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ وما صاحبه من نشاط أهلي عام) رغم أن المسألة تتعلق بالمحتل الصهيوني ومقاومته وليس بالدولة اللبنانية. ومع أن هناك دعماً عربياً، وبخاصة سوري وكذلك خارجي إيراني لتلك الجماعات والحركات الإسلامية في معركتها مع العدو الصهيوني، إلا أن فكرة العقلانية المرتبطة بالحداثة والتكوينات المجتمعية «المدنية» في إطار عملها وفي إطار من حساب الخسائر والأرباح في تفاعلاتها وأفعالها قد تكون من العوامل التي أقصت تلك المجموعات عن الفعل بينما كان الجهاد وفكرة الموت والاستشهاد (وتلك مفردات لا تتفق وفكرة النظرية العقلانية أو الرشيدة في الفعل الاجتماعي بما في ذلك الفعل المقاوم للمحتل) ما يحرك تلك القوى التقليدية

(١٦٦) عن تلك الاحتجاجات وقرار الحكومة بمنع المظاهرات في عام ١٩٩٣ وهو ما استندت إليه لاحقاً بمنع المظاهرات والاحتجاجات بما فيها حركة العصيان الأهلي الأخيرة تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣** (بيروت: المركز، ١٩٩٥)، ص ٥٨٨.

والإسلامية منها على وجه التحديد. ولعل من المثير للملاحظة والتأمل أن هذا النموذج اللبناني في المقاومة والفعل ضد الاحتلال الصهيوني قد أخذ يطرحه كثير من العناصر المثقفة والإعلامية والحركية، وحتى في قمة السلطة في الساحة العربية والفلسطينية، وبغض النظر عن الانتماءات «التقليدية» أو «المدنية». ويدل ذلك على مدى التماهي والتداخل والتوافق في رؤية الإشغالات الاجتماعية وعناصرها من «ريفية» أو «مدنية» برغم ما يبدو من تمايز ظاهر أو محاولة للتمايز في أمور ونشاطات أخرى تشدد على الإقصاء والنبذ، وبخاصة من قبل ما يسمى بالقوى والتنظيمات الموصوفة «بالمدنية»، على فرض وجودها، تجاه الأخرى الموصوفة بـ «التقليدية».

الأمر الثاني في الحالة اللبنانية هو الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي تمت في نهاية آب/ أغسطس وأوائل أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، وأسفرت عن نتائج ونشاطات تبدو هي الأخيرة مثيرة للنظر في مسألة علاقة المجتمع وفئاته «مدنية أو ريفية» بالدولة اللبنانية وسياستها الداخلية والخارجية. وما يمكن الإشارة إليه هنا باختصار ودون الدخول في التفاصيل، هو أنه وبغض النظر عن القول بحيادية الدولة ونزاهتها في الانتخابات الأخيرة (وهو أمر شدد عليه كل من رئيس الوزراء آنذاك سليم الحص وكذلك وزير الداخلية ميشال المر عدة مرات سواء في المؤتمر الصحفي الذي أعلن فيه نتائج الانتخابات أو في مقابلات إعلامية) بغض النظر عمن فاز في الانتخابات، هل هم أركان السلطة القائمة في وقتها أم ممن سموا بالمعارضة[(١٦٧)]، فإن الذين فازوا في الانتخابات التشريعية اللبنانية وإن كان بعض منهم يمثل وجوهاً جديدة، قد فازوا عبر تحالفات المال والعصبيات[(١٦٨)]. والأخيرة في جزء كبير منها

---

(١٦٧) عن نتائج الانتخابات وأسماء الفائزين ودورهم، انظر: «لبنان: النتائج الرسمية للانتخابات في محافظتي الشمال والجبل،» الحياة، ٢٩/٨/٢٠٠٠، ص ٥، و«لبنان: نتائج الانتخابات اللبنانية في بيروت والجنوب والبقاع،» الحياة، ٥/٩/٢٠٠٠، ص ٥. انظر أيضاً عدداً من التحليلات الصحفية عن كل الانتخابات ونتائجها في الصفحات نفسها أو صفحات أخرى من الجريدة نفسها في كل من العددين.

(١٦٨) إضافة إلى أن الانتخابات في لبنان تقوم أساساً على تقسيم لدوائر ذات أبعاد طائفية وكذلك تخصيص مقاعد معينة للطوائف بكل دائرة، وكذلك تقسيم المجلس اللبناني بشكل عام مناصفة بين المسلمين والمسيحيين طبقاً لاتفاق الطائف ١٩٨٩، فإن الانتخابات الأخيرة شهدت تحالفات طائفية أو عصبية مسنودة بالمال، وفي ذلك يقول د. سليم الحص في مؤتمر صحفي عقده صباح يوم ٤/٩/٢٠٠٠ في السرايا الكبيرة، انه على رغم تأكيده على نزاهة الانتخابات، فإن الانتخابات اللبنانية آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ كانت «الأشرس... في تاريخ لبنان» وأضاف قائلاً إن الأسلحة التي استخدمت بها «لم تكن مشروعة ومنها المال والعصبيات الفئوية...» وردت تلك المعلومات في: «الحص: أرضخ لحكم الناس والمعركة كانت الأوسخ،» الحياة، ٥/٩/٢٠٠٠، ص ٤. وعن موقف تمام سلام من الانتخابات ونتائجها وتعليقه على كلام سليم الحص عن المال ودوره في الانتخابات وتغيّر الزعامات قال سلام، في رده على=

كانت ولا تزال إحدى القوى التقليدية في الحياة اللبنانية. وتمثلت تلك التحالفات، وبخاصة في بيروت والجنوب وكسروان والبقاع، بين وليد جنبلاط وطائفة الدروز وكذلك بعض العناصر المارونية والقريبة من الكتائب تحديداً، ومع رفيق الحريري الذي إضافة إلى قدرته المالية، فإنه بدأ هو الآخر خلال السنوات الأخيرة ومنذ اتفاق الطائف يبني عائلة «سنية» جديدة ذات نفوذ سياسي مسنود بالمال وعلى غرار ـ أو بإزاحة ـ بعض العوائل السنية التقليدية التي بدأت تفقد مكانتها لأسباب قد تكون مالية بدرجة أساسية. إضافة إلى أولئك كانت أمل وحزب الله من القوى التي تحالفت أيضاً مع الحريري (المال)، قد حصدت ثمن تحالفاتها في بعديها التقليدي والمالي في الجنوب والبقاع. وما قيل عن اختراقات لقوائم مرشحي الحكومة من قبل مرشحي المعارضة، فإن ذلك وإن كان صحيحاً، فلا يغير شيئاً في الصورة؛ ذلك أن فاعلية تلك الاختراقات لم تأت من نشاط للتنظيمات والقوى والأحزاب ذات الطابع «المدني»، إن وجدت، وإنما من ارتباط أولئك بقوائم تلك التحالفات القائمة أصلاً على الأبعاد التقليدية والطائفية، وعلى صلة كبيرة بالقدرة المالية لبعض من أطرافها. أما الذين خسروا ومنهم سليم الحص وتمام سلام في بيروت مثلاً، فإنهما وإن كان تمام سلام من العوائل التقليدية إلا أن عائلته في إطار الأزمات الاقتصادية والمالية قد عانت ضعفاً في الأساس المادي لها مما قلل من قدرتها على إسناده فعلياً، أما الحص فإنه (وإن كان سنياً) إلا أنه ليس له عائلة تقليدية قوية لتسنده. ومع سحب كثير من الدعم الشعبي بسبب المال القادم من الحريري فإن ذلك يؤكد فاعلية تلك التحالفات التقليدية سواء القديمة أو المستحدثة وخصوصاً مع الضخ المالي لها.

= سؤال عن تخلي أهالي بيروت عن زعامة المصيطبة تقليدياً ونقلها إلى قريطم (في إشارة إلى رفيق الحريري) قال «أنا أحترم قرار أبناء بيروت. وفي موضوع التوافق لم أتأخر لحظة في السعي إلى إنجاحه ولكن يبدو أيضاً أن عند غيرنا قراراً بالتوجه نحو خيارات أخرى لم تساعدنا كثيراً في إنجاح خيارنا. وبالتالي أقول انني لا أحمل الأمر أبعاد الإلغاء أو غير الإلغاء. لا أحد يلغي أحداً، الكل موجود ومستمر. هذه طبيعة الانتخابات...». وعن سؤال عن رده على ما قاله الحص عن المال السياسي ودوره في النتائج أجاب سلام «... لا أحد ينكر أو يمكن أن يتجاهل دور المال. كانت له حصة ولكن ليس هو فحسب. هناك ظروف أسهمت في ما حصل ويجب أن نكون واقعيين وموضوعيين، كثير منها على علاقة بالمرحلة الماضية التي أدت إلى حصول خيبة أمل لدى الناس وانزعاج من الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فإن انعكاسه كان لا بد أن يظهر، لا نستطيع تجاهل هذا الأمر، وعلينا الانسجام مع الواقع ونعترف به...». وردت أقوال سلام في: «سلام: لا اعتراض على خيار أبناء بيروت...،» **الحياة**، ٢٠٠٠/٩/٥، ص ٤. مع ملاحظة أن تمام سلام قدم استقالته من رئاسة جمعية المقاصد الإسلامية بعد أيام من نتائج الانتخابات وسقوطه في الانتخابات. ويبدو أن تلك الاستقالة تعود في جزء منها للأزمة المالية وعدم القدرة على الدفع بها إضافة إلى ما يبدو احتجاجاً على تبدل الزعامات السنية وموقف أهالي بيروت في أحداثها. عن ذلك انظر: «بيروت «المقاصد» ستطلب من الحريري تولي رئاستها،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٠/٩/٩، ص ١ و٥.

وما ينطبق على الفائزين والخاسرين في الجانب الإسلامي يبدو أنه ينطبق أيضاً على أولئك في الجانب المسيحي، فمع أن ميشال المر وقائمته خسرت عدداً من المقاعد، فإن ما تم هو إحلال العناصر المحسوبة بدرجة أكبر على الطائفة المارونية والكتائبية تحديداً محلها، وعلى صلة في ما يمكن تسميته بالموقف من العلاقة مع سوريا. وفوق هذا كله يلاحظ أيضاً أن بعض الفائزين من الجانبين أتى أيضاً بخلفيات ذات صلة بأبعاده الاجتماعية والسياسية أو المتداخلة. من ذلك مثلاً، فوز ابن أمين الجميل وآخرين... وكلها أمور تدل على قوة تلك الإمتدادات العائلية وفاعليتها ومدى نفوذها السياسي وليس كونها ذات صلة بفاعلية تنظيمات أو قوى موصوفة «بالمدنية» بما فيها «الأحزاب اللبنانية التي هي أصلاً تنظيمات ذات مرتكزات طائفية أو عائلية بدرجة كبيرة. ويلاحظ أيضاً أن النشاطات والتفاعلات التي حدثت في أعقاب الانتخابات، وبخاصة التزايد الملحوظ للنشاط المسيحي من بعض الفئات المارونية المعادية للوجود السوري (هناك فئات وعائلات مارونية تقليدية مع الوجود السوري وترى بصفته الشرعية)، غير البعيد عن الكتائب، كالاحتفالات بذكرى بشير الجميل والمطالبة بعودة ميشال عون وإطلاق سمير جعجع وتصحيح العلاقة مع سوريا بما في ذلك المطالبة بخروج القوات السورية أو إعادة انتشارها، وقيام مظاهرة مطالبة الحكومة اللبنانية بالبحث والاعتراف بالمعتقلين في سوريا... كل تلك النشاطات أتت في سياق النشاط الطائفي الذي شجعه ودعمه بشكل أكبر بيان المطارنة المارونيين والذي صدر في ٢٥/٩/٢٠٠٠ مطالباً بشكل علني وصريح، ولأول مرة بهذه الصيغة بتصحيح العلاقة مع سوريا، وما يتعلق بالوجود العسكري السوري، والمطالبة بعودة ميشال عون، وإطلاق سراح الآخرين ومنهم سمير جعجع[١٦٩].

من هنا فإن نشاط القوى التقليدية والطائفية تحديداً في لبنان ما زال يمثل

---

(١٦٩) عن النشاطات المارونية المطالبة بخروج القوى السورية وتصحيح العلاقة معها وعودة عون، وإطلاق جعجع، انظر: «في الذكرى الـ ١٨ لاغتيال بشير الجميل: مهرجان حاشد في الأشرفية يطالب بإطلاق جعجع وعودة عون،» **الحياة**، ١٥/٩/٢٠٠٠، ص ١. وعن مظاهرة المعتقلين في سوريا، انظر: قناة الجزيرة الفضائية، ٣٠/٩/٢٠٠٠، نشرة أخبار الساعة ١٢,٥ ظهراً بتوقيت غرينتش؛ **الشرق الأوسط**، ١/١٠/٢٠٠٠، ص ٥، و**الحياة**، ١/١٠/٢٠٠٠، ص ٥. وما زالت تفاعلات الموقف من الوجود السوري تتفاعل (وإن خفت حدتها) مع التصعيد بين القوى المؤيدة لسوريا والمناهضة لها المتزامنة مع الذكرى السنوية للحرب الأهلية اللبنانية، نيسان/أبريل ٢٠٠١) حتى زيارة بابا الفاتيكان (يوحنا بولس الثاني) إلى سوريا أيار/مايو ٢٠٠١ ورفض المطران صفير زيارة سوريا لاستقباله. عن بعض تلك التفاعلات، انظر: «تمثيل الموارنة في لبنان»، برنامج «الاتجاه المعاكس»، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٤/٤/٢٠٠١. شارك فيه ميخائيل عوض ممثلاً لوجهة النظر المارونية المؤيدة لسوريا، والمطران بشارة الراعي، ممثلاً لوجهة النظر المارونية المناهضة لسوريا. (الزيارة للموقع على الانترنت <www.aljazeera.net> في ٥/٥/٢٠٠١). هذا وقد أقدمت سوريا على إعادة انتشار قواتها في لبنان وسحبت بعضها إلى سوريا خلال الأشهر الماضية، ومنها =

الفاعلية الأكثر أهمية سواء فيما قبل الانتخابات أو في تحديد نتائجها أو في النشاطات الأخرى المرافقة اللاحقة لها. أما التكوينات الموصوفة بـ «المدنية»، سواء أكانت نقابات أم جمعيات أو قوى بما في ذلك النسائي منها، فإنها تبدو في حالة من «الغياب المستمر» كما يقول رغيد الصلح الذي يشدد على أن «... الأكثرية من اللبنانيين لا تزال تقرر مواقفها الانتخابية لاعتبارات لا تمت بصورة مباشرة إلى موجبات الالتزام بمنظمات المجتمع المدني اللبناني. ومن هنا فإن من المعتاد أن تتشلّ فاعلية هذه المنظمات خلال المعركة الانتخابية. ولا ينسحب هذا على الهيئات الاقتصادية والعمالية فحسب، وإنما على الهيئات الأخرى مثل النسائية أيضاً...»[(١٧٠)].

= يوما ١٤ ـ ١٥/٦/٢٠٠١.

(١٧٠) عن الغياب المستمر للحركة النقابية والنسائية اللبنانية طبقاً لمقولة رغيد الصلح، انظر: رغيد الصلح، «المجتمع المدني اللبناني والانتخابات (٢ من ٢): غياب مستمر للحركة النقابية والنسائية،» الحياة، ٥/٩/٢٠٠٠، ص ٧.

الفصـــل الرابـــع

محددات الهوية والمنظومة الثقافية
والطبقة الوسطى

إذا كانت تلك حقيقة المدينة العربية وواقعها من حيث كونها إشغالات اجتماعية مترّيفة بما ينفي عنها صفة إشغالات «المدينة» والمدن بالمعنى والجذور المرتبطة بمسألة «المجتمع المدني» ـ كما ارتبطت وتطورت في التجربة الغربية منذ القرن السابع عشر حتى أوائل القرن العشرين ـ فإن هناك نقاطاً ذات صلة بتلك الحقيقة (تريّف المدينة العربية) تحتاج إلى الإشارة والمعالجة والملاحظة.

أولى النقاط تدور حول مسألة التداخل الواضح بين المراكز أو الإشغالات العمرانية المسماة المدن، وبين الأطراف والإشغالات العمرانية المسماة الريف، واستمرارية ما يحوّل المراكز العمرانية العربية (المدن) إلى حركية دائرية من الاستمرارية في بنية علاقتها الاجتماعية ذات الأصول والامتدادات الطرفية (الإشغالات الاجتماعية الريفية). هذه الاستمرارية تعود ليس فقط إلى استمرارية العلاقة بين المركز (المدن) والأطراف (الريف) من حيث الجذب الاجتماعي المتواصل تجاه المركز ـ ودائماً تجاه المركز وليس العكس (إلا في فترات انقطاع كبرى، كما أشار ابن خلدون في حديثه عن تحولات المركز في فترات خراب الدولة وانقراضها[1]، وكذلك كما هي الحالة الموريتانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين حيث الهجرة من المدينة إلى الريف واحتضان الأخيرة للثقافة والعلم[2]، فالاستمرار المتواصل للشكل الاجتماعي المستحدث دائماً في المراكز العمرانية (المدن) يقع تحت هيمنة الامتدادات الاجتماعية للعمران الطرفي (الريف وما في حكمها) وبنيته الثقافية ـ كما هي حال المدن العربية حالياً كما لاحظنا سابقاً ـ وبالتالي يولد ضعفاً أو هشاشة أو انعدام قيام ما يسمى

---

(١) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار القلم، ١٩٧٨)، ص ٣٧٤ ـ ٣٧٦.

(٢) ودود ولد عبد الله ومحمد عبد الحي، «الثقافة والأدب،» في: السيد ولد أباه، معد، **موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ١٧١ ـ ١٨٠.

«المجتمع المدني» أصلاً) وإنما تعود هذه الاستمرارية أيضاً إلى فكرة جوهرية أخرى وهي ضرورة وقوع ما يمكن أن نسميه الإزاحة الكاملة لمنظومة القيم والعادات والتقاليد والأخلاقيات والمعتقدات (الدينية والمذهبية... الخ) المنظمة والمسؤولية عن إدارة وضبط العلاقات الاجتماعية في امتداداتها الطرفية والقطع معها قطعاً واضحاً في بداية الأمر من قبل التشكيلات الاجتماعية في المراكز العمرانية (المسماة مدناً عربية) ثم استحواذ الأخيرة في فترة لاحقة على تلك الإشغالات الاجتماعية الطرفية (الريف) وثقافتها ومنظوماتها من خلال نشر ثقافة وقوى وعلاقات «المدن» (على فرض وجودها) وهو ما يعني «مدينة الريف».

وعلى الرغم من أن هناك تحولات ترافقت وسيرورة قوى التحديث، وخصوصاً تقلص مستويات الأمية في معظم البلدان العربية، والتي مع بعض الاستثناءات القليلة تتراوح بين ٤٠ بالمئة و ٨٠ بالمئة[٣]. (انظر الجدول رقم (٤ ـ ١))، إلا أن تلك الأرقام تخفي في ثناياها، كما هي أرقام التمدن والتحضر، استمرار الذهنيات والثقافات والامتدادات غير المدنية، حيث إن تلك الأرقام تشير فقط إلى القدرة على القراءة والكتابة. ولذلك يلاحظ مثلاً التباين الواضح داخل البلد الواحد تجاه مسألة الأمية إذا ما تم فحص التركيب النوعي للسكان (الجنس: ذكر أو أنثى) إذ يلاحظ ارتفاع مستويات الأمية في أوساط النساء مقارنة بمثيلاتها لدى الرجال في معظم البلدان العربية (انظر الجدول رقم (٤ ـ ١)). إذا أدخلنا مفهوم الأمية الإلكترونية وما يتعلق بالمعلوماتية والحاسبات وشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) ومدى استخدامها وشيوعها لوجدنا أن تلك النسب العالية العامة للتعلم تنخفض بدرجة كبيرة جداً، وبخاصة إذا ما قارنا ذلك بكيانات تبدو قليلة العدد سكانياً مقارنة بالسكان في البلدان العربية كما هو الحال مع الدولة الصهيونية[٤].

---

(٣) عن مستويات التعليم والأمية في البلدان العربية، انظر: «الملف الإحصائي (٧٨): التنمية البشرية في الوطن العربي (١ من ٣)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٧ (آذار/مارس ١٩٩٧)، الجداول أرقام (١)، (٢)، (٤) و(٥)، ص ١٨٥، ١٨٧، ١٩٠ و١٩١. وتلك الأرقام والجداول هي منقولة عن مصدر أساسي هو: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٦)، الجدول رقم (١)، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٤) عن الأمية الإلكترونية، تشير بعض التقديرات إلى إنه وبالمقارنة مع الكيان الصهيوني، فإنه في عام ١٩٩٩ كان عدد المشتركين في الإنترنت من العرب حوالى ٢٠٠٠٠٠ مشترك بينما كان في إسرائيل وحدها ٥٢٠ ألف مشترك. وقدرت الفجوة العلمية مع الولايات المتحدة بأكثر من ٢٠٠ مرة من الفجوة الاقتصادية. في تفصيلات ذلك انظر: «واقع البحث العلمي في نقاش صريح...،» **الحياة**، ٧/٣/٢٠٠٠، ص ٢٠. في عام ٢٠٠١ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في البلدان العربية ٣,٥٤ مليون، طبقاً لإحصاءات أجرتها بوابة عجيب. كوم، ورد ذلك في: **الاتحاد** (الإمارات العربية المتحدة)، ٢٩/٣/٢٠٠١.

من هنا، فإننا إذا ما انطلقنا من فكرة «القدرة على القراءة والكتابة» فقط فإنها بذاتها لا تدل في أغلب الأحيان على تغيّر في نمط التفكير أو في الترابط الاجتماعي وأسسه وباتجاهات جديدة ومغايرة لتلك التقليدية.

وبما أن الأمر هو على هذا النحو، فإننا نعتقد أن الإزاحة الجذرية الكاملة أو شبه الكاملة لتلك المنظومة القيمية والعقيدية بكل أبعادها وتجلياتها الحاكمة على مستوى علاقات الإشغالات الاجتماعية سواء «الريف» أو «المدينة» بخاصة الأخيرة متداخلة مع الأولى وليست منفصلة عنها، تبدو مسألة يصعب تحقيقها، إن لم تكن مستحيلة بالفعل. تلك الاستحالة والصعوبة ترتبطان وتتصلان بحقيقة أن المكونات والمعايير ومنظومات القيم التي تسود العلاقات الاجتماعية للتشكيلات والإشغالات الاجتماعية سواء في «المدينة» أو «والريف» تبدو إلى حد كبير متشابهة وغير قابلة للفكاك. «فالمدن» العربية هي في واقعها الحالي «مدينة متريّفة»، وأواصر الرحم والتواصل على أسس القرابة والأخوة والصداقة والارتباطات الدينية (العقيدة) ـ على الرغم من ما عانته من بعض التهميش نتيجة قوى التحديث والحداثة المرتبطة بتطورات التنمية في الحياة العربية وباتجاهات مادية ـ لا تزال حاكمة فاعلة في كثير من المجتمعات العربية سواء في المراكز أو الأطراف، وإن كانت في الأطراف بدرجة أقوى. غير أن تداخلات الأطراف العمرانية (الريف) بالمراكز العمرانية (المدن) وتريّف الأخيرة يضعف من مسألة التمايز تلك. المجتمع العربي بمدنه وأريافه هو مجتمع متدين ومسلم بشكل عام ومتأثر بتلك العقيدة على نحو قوي، ولعله من المفارقات أنه ومع قوى الحداثة والتحديث وصيرورته وقواه، فإن هناك تصاعداً لتلك الحال الإسلامية التي أخذت بالتزايد منذ نهاية الستينيات. هذا الأمر ليس متعلقاً فقط بالحركات الإسلامية وتفرعاتها، بما في ذلك المتشددة، ومواقفها من الدولة والمجتمع، بما في ذلك الديمقراطية، وإنما المسألة تتشابك والنزوع الإسلامي المتصاعد على مستوى فئات المجتمع وأفراده في معظم البلدان العربية خلال العقدين الماضيين. وهو ما يبدو أنه ردة فعل تجاه الغرب ومظاهره من تحديث أو تغريب، وبخاصة في إطار الأبعاد الثقافية(٥).

---

(٥) عن الصحوة الإسلامية في البلدان العربية، انظر: **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي** (ندوة)، مكتبة المستقبلات العربية البديلة: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧). وعن الدين وأثره في المجتمع العربي رغم بعض التغيرات والتباينات، انظر: **الدين في المجتمع العربي** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

الجدول رقم (٤ ـ ١)
التعليم والأمية في الوطن العربي (١٩٩٤)

المؤشر / البلد	معدل القراءة والكتابة (بالمئة)		نسبة القيد الإجمالي في التعليم الأولي والثانوي والعالي (بالمئة)	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
السعودية	٤٧,٦	٧٠,٦	٥٣	٥٩
الكويت	٧٢,٦	٧٨,٢	٥٧	٥٦
البحرين	٧٧,٦	٨٧,٧	٨٧	٨٣
قطر	٧٨,٣	٧٨,٢	٧٤	٧١
الإمارات	٧٧,٩	٧٨	٨٥	٨٠
عمان	-	-	-	-
اليمن	٤١[1]		٤٥[1]	
الأردن	-	-	-	-
سوريا	٥٣	٨٤,٨	٥٩	٦٨
العراق	٤٢,٢	٩٦,٥	٤٦	٥٩
لبنان	٨٩,٥	٩٤,٣	٧٦	؟
السودان	٣١,٣	٥٦,٣	٢٨	٣٥
مصر	٣٦,٧	٦٢,٦	٦٣	٧٥
الصومال	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-
الجزائر	٤٣,٥	٧١,٨	٦١	٧٠
تونس	٥٠,٤	٧٧,٩	٦٤	٧١
ليبيا	٥٧,٢	٨٨,٩	٩٠	٩١
المغرب	٢٧,٧	٥٤,٥	٣٩	٥٢
موريتانيا	٢٥,٦	٤٨,٩	٣١	٤٢
جزر القمر	-	-	-	-
الوطن العربي	٥٣[2]		٥٥[2]	

(١) بيانات اليمن هي لعام ١٩٩٣، وتشمل الجميع (ذكور وإناث).

(٢) بيانات مجموع الوطن العربي هي لعام ١٩٩٣، وتشمل الجميع (ذكور وإناث).

المصادر: بيانات عام ١٩٩٣ أخذت من: «الملف الإحصائي (٧٨): التنمية البشرية في الوطن العربي (١ من ٣)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٧ (آذار/ مارس ١٩٩٧)، الجدول رقم ١، ص ١٨٥، نقلاً عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٦)، الجدول رقم (١)، ص ١٣٥ ـ ١٣٦. البيانات الباقية أخذت من: خضر زكريا، «المرأة العربية،» في: خضر زكريا، محرر، **دراسات في المجتمع العربي المعاصر** (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ٢٢١ ـ ٢٥٧ وبخاصة ص ٢٣٩.

وإذا تجاوزنا الإسلام والإسلاميين والموقف من المسألة الديمقراطية، حيث الاتجاهات والأحداث المتزايدة المطالبة بالديمقراطية والتعددية وحتى الحزبية وعلى بعض مستوى القيادات الإسلامية الفكرية مثل يوسف القرضاوي والشيخ محمد الغزالي (يرحمه الله)[٦]، وكذلك موقف عدد من الحركات والتنظيمات الإسلامية من العملية الديمقراطية (كما في الأردن ومصر والجزائر ولبنان واليمن[٧] على الرغم من تباينها وتنوعها من تلك المسألة)، فإن ما يهمنا هنا ليس المسألة الديمقراطية بذاتها وإنما علاقة الإسلام (العقيدة) ومنظومته القيّمية بمسائل تتصل بالليبرالية والحريات، وذات الصلة بمسألة تكوينات قوى ما يسمى بـ «المجتمع المدني». وإذا كان الإسلام يؤكد حقوق الإنسان بكافة المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا أن هناك إشكاليات ذات صلة ببعض الحقوق وما يتصل منها بالحقوق الشخصية الإسلامية وبخاصة في علاقة الرجل بالمرأة من باب المساواة والإرث وتعدد الزوجات والولاية العامة والقوامة والشهادة أمام القضاء[٨]، وما يتصل بتلك المسائل

---

(٦) في ذلك انظر: **الوطن العربي** (٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، ص ٣٧ ـ ٤٠.

(٧) عن موقف الإسلاميين من فقهاء وعلماء وحركات من الديمقراطية، انظر: حيدر ابراهيم علي، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ومجدي حماد [وآخرون]، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

(٨) عن الإسلام وحقوق الإنسان وبعض الخصوصيات تجاه المرأة، انظر: محمد عبد الملك المتوكل، «الإسلام وحقوق الإنسان،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٦ (شباط/فبراير ١٩٩٧)، ص ٤ ـ ٣١، وبخاصة ص ١٨ ـ ٢٢. وعن مسألة المرأة والإسلام والتصويت والترشيح والولاية الخاصة والولاية العامة، يلاحظ أن هناك تبايناً بين العلماء العرب المسلمين في ذلك، فهناك متشدد يحرم وهناك مرن يفتح آفاقاً لتلك المسألة. وفي هذا السياق، فإن د. يوسف القرضاوي في مقابلة معه في برنامج «الشريعة والحياة»، قناة الجزيرة الفضائية (قطر)، ١٩٩٩/٦/٦، الساعة ٧ ـ ٨ مساء بتوقيت غرينتش، يقول: إنه لا يرى مانعاً من تصويت المرأة باعتبار أن ذلك يمكن النظر إليه على أنه «شهادة» وللمرأة الحق في إدلاء الشهادة عن ما تراه صالحاً لما توفر لها من علم ومعرفة واطلاع وثقافة. كما ذكر بأن هناك من أجاز ذلك من باب «التوكيل»، باعتبار أن لها الحق في التوكيل، وبالتالي فإن التصويت لمرشح أو لنائب يمكن النظر إليه من حيث المزاولة وذكر بأن مصطفى السباعي قال بذلك. ورداً على سؤال أحد المتصلين أو تعليق له، على أن الشيخ عبد العزيز بن باز يعتبر التصويت وعمل المرأة في هذه المجالات لا يجوز أو حراماً، قال القرضاوي، انه يحترم الشيخ ابن باز (يرحمه الله)، ويتفهم أن ذلك صادر عن ظروف الزمان والمكان بالنسبة للشيخ ابن باز، ولكنه (أي القرضاوي) مع ذلك يقول بأنه يختلف مع الشيخ ابن باز في ذلك ويرى بجواز تصويت المرأة وحتى ترشيح المرأة في إطار ضوابط إسلامية. وذكر مقدم برنامج «الشريعة والحياة» في قناة الجزيرة الفضائية، بأن وزارة الأوقاف الكويتية ولجنة فيها أصدرت في عام ١٩٨٥ قراراً بتحريم تصويت المرأة وتزكيتها استناداً إلى تحريم ابن مالك والجوزي كما قال المقدم. ولكن القرضاوي رد على ذلك بالقول إن هذا اجتهاد وليس نصاً، كما أن ظروف الزمان والمكان تتغير، وبالتالي قد تتغير الفتاوى، ولولي الأمر (الحاكم) مثلاً في =

ـ وهي تقع في باب الأحكام الجزائية وليس الكلية ـ بقوى ومؤسسات ما يسمى بالمجتمع المدني، والتي تفسح في المجال أمام المرأة للمساواة مع الرجل، الأمر الذي يلاقي اعتراضاً من قبل قطاع عريض من المجتمع العربي المسلم. لذلك يلاحظ مثلاً أن موقف الإسلاميين في الكويت من قضية تصويت المرأة في الانتخابات وحضور الاجتماعات والحملات الانتخابية هو موقف معارض، بل إنه حتى القوى السياسية الليبرالية التي تنادي بحقوق المرأة في الكويت تميل إلى عدم إعطاء المرأة حق التصويت، وذلك خوفاً من تصويتها إلى جانب الإسلاميين(٩). من هنا ليس غريباً ما حدث من تحالف بين الإسلاميين والليبراليين داخل مجلس الأمة الكويتي في ٢٣/١١/١٩٩٩ باتجاه إسقاط المرسوم الأميري الذي أصدره الشيخ جابر الصباح في أيار/ مايو ١٩٩٩، على الرغم من تحذيرات الليبراليين ومحاولتهم الفاشلة في تقديم مشروع قرار بديل يعطي المرأة حق التصويت(١٠).

= الكويت أن يطلق الاجتهاد في ذلك. وعن الولاية العامة والخاصة، أجاز القرضاوي الولاية الخاصة التي يمكن أن تتماشى والتصويت، وفيما يخص الولاية العامة قال القرضاوي بأن ذلك وفي إطار المؤسسات يمكن أن يضع شروطاً وقيوداً، وبالتالي يمكن الاجتهاد في هذا، ولكنه (أي القرضاوي) يرى الآن التركيز على مسألة الولاية الخاصة.

(٩) في موقف الإسلاميين والعلمانيين من تصويت المرأة في الكويت أو من انخراطها في الاجتماعات والحملات الانتخابية، انظر: Mary Ann Tetreault, «Civil Society in Kuwait: Protected Spaces and Women's Rights,» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 2 (Spring 1993), pp. 282-285.

(١٠) عن المرسوم الأميري بشأن منح المرأة حق الانتخاب والترشيح، انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، معد، «موجز يوميات الوحدة العربية، أيار (مايو) ١٩٩٩،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٥ (تموز/يوليو ١٩٩٩)، ص ١٨١. وعن إسقاط ذلك المشروع في البرلمان الكويتي ونتيجة لتحالف الإسلاميين والليبراليين وكذلك إسقاط مشروع الليبراليين البديل، انظر: قناة الجزيرة الفضائية، ٢٣/١١/١٩٩٩، أخبار الساعة ١٢,٥ ظهراً بتوقيت غرينتش، والتي ذكرت في مقابلة مع إحدى الناشطات الكويتيات (فاطمة السداني) بأن سقوط المرسوم ومشروع القانون البديل كان نتيجة لتحالف بين المحافظين والتقدميين وهو ما يعد ضربة للمرأة الكويتية، ومن هنا فإنها (أي فاطمة) تشكك في صحة تمثيل أولئك النواب للشعب باعتبار أنهم في موقفهم هذا إنما وقفوا ضد الشعب أو نصفه على الأقل (المرأة). وأشارت (فاطمة) إلى أن إعادة المحاولة لن تتم خلال هذه السنة وربما السنة القادمة. ويبدو ذلك التحالف بين الإسلاميين والتقدميين غريباً في ضوء التباين بينهم، وبخاصة في إطار المواجهات الثقافية، وصلة ذلك بالأبعاد الإسلامية؛ ومن ذلك مسألة أحمد البغدادي وقضية عالية شعيب وليلى العثمان. عن الصراع بين الإسلاميين والتقدميين (الليبراليين) الكويتيين، انظر: «بلغ الصراع بين الإسلاميين والليبراليين مداه...،» **الوسط** (١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، ص ١٠ ـ ١٤؛ «حصر قانون الحقوق السياسية للمرأة يعكس عمق الانقسام في المجتمع الكويتي،» **الشرق الأوسط**، ٢١/١٢/١٩٩٩، ص ٢. هذا وقد أفضت الاتهامات الموجهة إلى البغدادي وكذلك لاحقاً عالية شعيب وليلى العثمان إلى صدور أحكام بالسجن والتي نفذ بعضها فعلياً وبعضها خفف بتدخل من قبل أمير الكويت. بيد أن تلك المواجهات التي تعكس قوة الحركات والقوى الإسلامية التقليدية والمذهبية في الكويت قد=

وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق للمرأة القطرية ومشاركتها في التصويت والترشيح في الانتخابات البلدية لعام ١٩٩٩، وإن فشلت في الحصول على مقاعد (وتلك لها علاقة أيضاً بالأبعاد الاجتماعية والثقافة الإسلامية في المجتمع القطري) وكذلك ما تحقق للمرأة العمانية من المشاركة في الانتخابات العمانية السابقة الأخيرة لعام ٢٠٠٠[(١١)] في مجلس الشورى، فإن حال المرأة في كافة البلدان العربية يزداد معاناة بدرجة كبيرة في ما يتعلق بالنظرة غير المتساوية للحقوق. وتلك الحالة تزداد في البلدان العربية الخليجية الأخرى من حيث النظرة غير المتساوية للمرأة والحقوق المتساوية مع الرجل، بما في ذلك حقها السياسي في الانخراط في التكوينات الاجتماعية (المسماة مدنية) والتي ينظر لها على أنها تدخل في باب الاختلاط مثلاً[(١٢)].

= ألقت بظلالها حتى على متانة وقوة القوى الليبرالية، إذ أن عالية شعيب وعلى ضوء الأحكام والاتهامات ضدها وعدم وقوف الليبراليين معها بشكل واضح وحازم جعلها تشن هجوماً على الليبراليين متهمة إياهم بالشللية والانتهازية والضعف، وقالت إنها لا يشرفها الانتماء لهذا التيار، في المقابل شكرت بعض الأصوات من التيار الإسلامي والذين تعاطفوا معها. عن موقف عالية شعيب من الليبرالية، ورد ذلك في مقابلة معها في حوار مشترك مع د. عبد الرزاق الشايجي في برنامج «أكثر من رأي»، أداره محمد كريشان، قناة الجزيرة الفضائية، ٢١/٤/٢٠٠٠، الساعة ٦ ـ ٨ مساء بتوقيت غرينتش. وتردد مؤخراً أن عالية شعيب تحجبت مما قد يدل على تحوّل في توجهاتها. ورغم أن المحكمة الكويتية العليا رفضت مؤخراً (نيسان/أبريل ٢٠٠١) طلباً بشأن الحق الانتخابي للمرأة قياساً على الدستور الكويتي، فإنه ما زال هناك أصوات ومحاولات لإقرار حق المرأة الانتخابي من قبل عدد من النواب المؤيدين في مجلس الأمة. في ذلك انظر: «نواب بدأوا تحركاً لرفعه إلى مجلس الأمة، الكويت: مشروع جديد لحقوق المرأة،» **الوطن** (السعودية)، ٤/٥/٢٠٠١، ص ١.

(١١) وعلى رغم إخفاق المرأة القطرية في الحصول على أية مقاعد في الانتخابات البلدية الأولى عام ١٩٩٩، فإن مشاركتها بحد ذاتها اعتبرت تقدماً. وفي عمان شاركت المرأة العمانية في الانتخابات وخاصة في الانتخابات بمجلس الشورى الأخيرة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ولكن لوحظ انسحاب عدد غير قليل من النساء من الترشيح، ويبدو أن دور القبلية والأبعاد الاجتماعية في مجمل الانتخابات أو ما يخص المرأة واضح جداً وهو ما اعترف به بعض المسؤولين العمانيين. في ذلك انظر: «أول انتخابات في عمان بالاختيار المباشر...،» **الحياة**، ١٤/٩/٢٠٠٠، ص ١، ٢ و٦.

(١٢) عن المرأة وعملها وحقوقها وتطلعاتها والمواقف الرسمية منها في منطقة الخليج العربي وبالذات في السعودية والبحرين والإمارات، انظر: «واقع المرأة السعودية في سوق العمل...،» **رسالة معهد الإدارة العامة** (الرياض)، العدد ١٥ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)، ص ١٦ ـ ١٩. والدراسة هذه تشير إلى أنه بينما ترى ٦٠ بالمئة من النساء السعوديات عدم التعارض بين عملهن وواجباتهن المنزلية، فإن مساهمة المرأة السعودية في سوق العمل لا تزال محددة، حيث إنها لا تزيد على ٤ بالمئة من إجمالي العمالة المدنية وأقل من ١٠ بالمئة من العمالة السعودية ككل. انظر أيضاً: «الأمير عبد الله نبه إلى دورها المهم،» **المجلة** (لندن) (٨ أيار/مايو ١٩٩٩)، ص ١٦ ـ ٢٥، و«المرأة الخليجية ماذا تريد في القرن الواحد والعشرين،» **المجلة** (٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، ص ١٨ ـ ١٩. ويلاحظ أن طموح المرأة السعودية من حيث العمل وبخاصة الحقوق السياسية وكذلك في الإمارات أقل بكثير عنها في البحرين والكويت. =

تتفاوت في الدول العربية الأخرى نظرة مجتمعاتها إلى المسائل ذات الصلة بالمرأة وحقوقها، إلا أنه يلاحظ على الرغم من التطور في عدد من البلدان العربية وبخاصة في الهلال الخصيب ومصر والمغرب العربي(١٣)، أن المرأة وكذلك

= ويبدو أن التجربة النسائية في تلك البلاد مع تباين التجربة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية لدولها تفسر إلى حد كبير ذلك الاختلاف في التطلعات. ويلاحظ في السعودية أنه وبعد تصريحات الأمير عبد الله بن عبد العزيز (قبل أكثر من سنتين تقريباً أثناء زيارته للمنطقة الشرقية وفي إطار الاحتفال بتدشين بعض المشاريع ومنها افتتاح حقل «شيبة» للبترول قرب الحدود الإماراتية)، عن عدم تهميش دور المرأة السعودية، انطلقت أصوات قوية تؤيد انطلاقة المرأة في العمل والمشاركة بما في ذلك الحقوق الأساسية الدنيا مثل قيادة السيارة... إلخ. ولكن تلك الأصوات سرعان ما تراجعت.

(١٣) ومع ذلك فإنه حتى في تلك البلدان، هناك معارضة لاتجاهات المرأة ونشاطها؛ أولاً في مصر (مثلاً)؛ يلاحظ أن المرأة المصرية تعاني في إطار المسألة الإسلامية وبخاصة في العلاقة بالرجل والحياة الزوجية ومسألة الزواج والطلاق والسفر من قيود ذات أثر واضح في حياة وعمل المرأة. ويلاحظ في هذا السياق أن قانون الأحوال الشخصية المصري الجديد والذي أقره مجلس الشعب المصري مؤخراً (القانون رقم (١) لعام ٢٠٠٠ في ٢٧/١/٢٠٠٠)، والذي حدد شروط الخلع للمرأة وكذلك رفض سفر المرأة من دون موافقة زوجها، قد أثار جدلاً كبيراً في الشارع المصري وكافة القوى السياسية والتي كانت في أغلبها معارضة لفكرة الخلع دون شروط وكذلك سفر المرأة دون موافقة الزوج. وقد كانت النتيجة أن ظهر توجه أو صياغة توفيقية ومماشاة للأبعاد الشعبية وما يتصل بالثقافة العربية والإسلامية المتصلة بالموضوع. ولعله من المثير للملاحظة أنه حتى بعض القوى المحسوبة على الليبرالية مثل حزب الوفد، عارضت التوجهات والتعديلات المقدمة على القانون في مناقشاته، وأصرت على أن مواقفها تلك تنطلق من توافق مع الشارع المصري وصوته كما تقول. في تفصيلات ذلك القانون ومواقف القوى منه، انظر: «القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠: النص الكامل لقانون تنظيم أوضاع وإجراءات التقاضي في مسألة الأحوال الشخصية،» **الأهرام**، ٣/٢/٢٠٠٠؛ نهلا الشهال، «محنة الديمقراطية أو العودة إلى أسئلة البداية،» **الحياة**، ٦/٢/٢٠٠٠، ص ١٩؛ دلال البزري، «القانون المصري الجديد للأحوال الشخصية،» **الحياة**، ٦/٢/٢٠٠٠، ص ١٩، و«بوادر توجهات رسمية بتوسيع مشاركة المرأة المصرية،» **الحياة**، ١١/٢/٢٠٠٠، ص ٥. وفي المغرب ما زالت محاولة إدماج المرأة المغربية في التنمية، تثير هي الأخرى جدلاً ونقاشاً في الأوساط المغربية ومعارضة فئات من القوى السياسية وبخاصة القوى الإسلامية مثل حزب العدالة والتنمية الإسلامي المغربي، وكذلك جماعة العدل والإحسان المحظورة. في ذلك انظر: ««العدالة والتنمية» تعتبرها مخالفة للشريعة: المغرب: المواجهة تتصاعد في شأن خطة إدماج،» **الحياة**، ٢٦/١/٢٠٠٠، ص ٦. وفيما له بصلة بالمرأة ونشاطها وإن كان ليس سياسياً وإنما يتدرج تحت الموقف منها، وبخاصة فيما يتصل ببعض النشاطات من زاوية إسلامية مثل السياحة على الشواطئ، وموقف الجماعات الإسلامية في المغرب منها يلاحظ أن بعض الجماعات الإسلامية وبخاصة جماعة العدل والإحسان (الجماعة الإسلامية الأكثر حركية في المغرب) طالبت بإقامة أنشطة إسلامية ومنها الصلاة على الشواطئ المغربية كما فعلته في شمال الرباط. وذكر تقرير أعدته إقبال إلهامي لقناة الجزيرة الفضائية، ١٣/٧/٢٠٠٠، نشرة أخبار الساعة ٥,٥ مساء بتوقيت غرينتش أن الحكومة ليست راغبة في الترخيص لتلك الجماعة وذلك النشاط، أو الموافقة على ذلك، وقد شكل ذلك التوجه على ما يبدو توجهاً لحدوث أزمة بين الحكومة والجماعة الإسلامية ونشاطاتها ومؤيديها. ومع ذلك فقد ذكر التقرير أن حزب العدالة والتنمية وفي مقابلة مع أحد مسؤوليه، قال بأنه =

تكويناتها الاجتماعية تواجه معاناة كبيرة في إطار النشاط والحياة العامة، وتواجه محاصرة واضطهاداً ومحاربة في فترات النشاط العام وبخاصة من قبل أجهزة الدولة ومسؤوليها وثقافتها التمييزية والمناهضة للمرأة كما هي الحالة الأردنية في الانتخابات[١٤]، وكذلك فإن موقع المرأة في الحياة العامة بشكل عام بما في ذلك التكوينات السياسية والاجتماعية ذات الصلة «المدنية» صغير جداً كما هو موقعها من المشاركة السياسية والاجتماعية العليا (السلطة/ وأجهزتها) حيث إنه تراوح عام ١٩٩٥ بين صفر و ٢ بالمئة مع بعض الاستثناءات الطفيفة (انظر الجدولين رقمي (٤ ـ ٢) و (٤ ـ ٣)).

تلك الصورة تبدو أكثر قتامة عند النظر إلى مشاركة المرأة في العمل العام السياسي والإداري من زاوية مؤشرات التنمية البشرية وموقع البلدان العربية حسب تلك الأولويات، حيث يلاحظ أن البلدان العربية مجتمعة تقع في آخر السلم (بقيمة تصل إلى ٠,٢٥٨) بينما هي في آسيا وأفريقيا في موضع أفضل، وطبيعي أن تكون أفضل بدرجة أكبر في البلدان المتقدمة[١٥]. وفي إطار عمل المرأة ونشاطها حتى في الأحزاب السياسية على فرض احتسابها ضمن مكونات ما يسمى بالمجتمع المدني أو التكوينات الحديثة، فإنه يبدو منخفضاً جداً حتى في تلك البلدان العربية مثل مصر ولبنان وسوريا وتونس والمغرب. فوق هذا وذاك يلاحظ أن مشاركتها في تلك الأحزاب لا تعبر عن خياراتها الذاتية، وإنما بتأثير العلاقة الزوجية أو الأبوية أو القرابة كما هي حالة المرأة في الأحزاب اللبنانية[١٦]

= لا يرى بإقامة مثل تلك الممارسات الدينية إذا كان ذلك سيؤدي إلى نشوب أزمة مع الحكومة وهو يمثل رأيه كما قال. هذا وتعتزم جماعة العدل والإحسان أن تقوم بعمل مماثل صيف ٢٠٠١، وإن كان لا يشمل إقامة الصلوات الجماعية على الشواطئ، ويتوقع أن تحدث مواجهة مع الحكومة من جديد. عن تفصيلات ذلك انظر: «الجماعات المتشددة تستعد للنزول إلى بحر الدار البيضاء: صيف سياسي حار على شواطئ المغرب،» **الوطن**، ١٢/٥/٢٠٠١، ص ١.

(١٤) زليخة أبو ريشة، «السياسة والمسألة النسوية كما تتجسدان في الأردن،» **الحياة**، ٢١/١١/١٩٩٧، ص ١٩.

(١٥) عن المقارنة بين البلدان العربية، مع بعض الاستثناءات الفردية، وبين مجموعات الدول الأخرى، الآسيوية والأفريقية وأمريكا اللاتينية والغربية، بشأن التنمية البشرية من زاوية موقع المرأة في العمل السياسي والإداري، انظر: الطاهر لبيب، «التنمية الاجتماعية واتجاهاتها في البلدان العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٣ (آذار/مارس ٢٠٠٠)، ص ٢٣ ـ ٥٠، وبخاصة الجدول رقم (٤)، ص ٣٢.

(١٦) عن المساهمة المحدودة جداً للمرأة اللبنانية في الأحزاب السياسية وعلاقة الأبعاد الاجتماعية لانخراطها في نشاطات تلك الأحزاب، انظر: ملحم شاوول، «المرأة والشأن العام، في ضوء الاستطلاعات والأبحاث،» **باحثات** (تجمع الباحثات اللبنانيات، بيروت)، العدد ٤ (١٩٩٧ ـ ١٩٩٨)، ص ١٤٤ ـ ١٦٠، وبخاصة ص ١٦٠؛ مرغريت حلو، «النائبات والمرشحات في الانتخابات النيابية =

والتونسية[17] على نحو محدد. وفي المغرب يلاحظ أن واقع المرأة في العمل السياسي يبدو متخلفاً عن النص القانوني والدستوري الخاص بتلك الحقوق. ويفسر ذلك برده إلى غياب الإدارة السياسية لدى الحاكمين والأحزاب السياسية المعارضة على حد سواء[18]. ولا يبدو من واقع المرأة في العمل العام أو النشاط السياسي، ومحاربة حقوقها بعيداً عن فهم المعنيين والمعنيات وإدراكهم بتلك القضايا بأنهم يدركون الأبعاد الثقافية السائدة وكذلك الاجتماعية والاقتصادية وبناها المسؤولة عن تلك الوضعية على نحو محدد[19].

= لدورتي ١٩٩٢ و١٩٩٦،» **باحثات**، العدد ٤ (١٩٩٧ ـ ١٩٩٨)، ص ١٧٠ ـ ٢٠٢، وبخاصة ص ١٨١ ـ ١٨٢. وعن الفروقات بين الخمسينيات والستينيات من جهة، وبين الوقت الحالي في مسألة مشاركة المرأة السياسية في لبنان في الأحزاب، ودور البعد القومي في الانخراط آنذاك ودور العلمانية في الأحزاب اللبنانية حالياً وأثرها في مشاركة المرأة اللبنانية وصلة ذلك بتردد الأهل تجاه مشاركة بناتهم في تلك الأحزاب، انظر: نهى بيومي، «المرأة، المدينة، السياسة (صيدا نموذجاً)،» **باحثات**، العدد ٤ (١٩٩٧ ـ ١٩٩٨)، ص ٢٤٦ ـ ٢٧٣، وبخاصة ص ٢٧١.

(١٧) وعن المرأة والأحزاب السياسية في تونس، انظر: سعيدة الرحموني، «المرأة والمشاركة السياسية في تونس،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، ص ١٠٧ ـ ١٣٠، وبخاصة ص ١٢٦.

(١٨) وعن المرأة والأحزاب السياسية في المغرب، انظر: رقية المصدق، «الحقوق السياسية بين غياب التفعيل ومحاولات التجاوز،» **باحثات**، العدد ٤ (١٩٩٧ ـ ١٩٩٨)، ص ٢٩٧ ـ ٣١٢، وبخاصة ص ٢٩٧.

(١٩) وعن دور البنى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ومنظومة القيم تجاه عمل المرأة وأبعاد عمل المرأة في بعض النشاطات وفي دول بعينها، انظر: مريم سليم [وآخرون]، **المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)؛ يوسف عمر الغزال، «واقع المرأة الليبية في الثقافة السائدة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، ص ١٣١ ـ ١٤٢، وبخاصة ص ١٤٢، وخضر زكريا، «المرأة العربية،» في: خضر زكريا، محرر، **دراسات في المجتمع العربي المعاصر** (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ٢١٩ ـ ٢٥٤، وبخاصة ص ٢٢٣.

الجدول رقم (٤ ـ ٢)
مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي

المؤشرات / البلد	حصة المرأة في القوة العاملة من البالغين (١٥ سنة وأكثر) (نسبة مئوية) (١٩٩٥)	النسبة المئوية لحصة المرأة في القوة العاملة حسب القطاعات (١٩٩٤)			المشتغلات لحساب الأسرة من دون أجر (كنسبة مئوية من المجموع) (١٩٩٠)	معدل النشاط الاقتصادي للإناث (كنسبة مئوية من معدل الذكور) (١٩٩٥)
		الزراعة	الصناعة	الخدمات		
السعودية	١٣	١٦	٦	٧٩	ـ	١٥
الكويت	٣١	٠	٢	٩٧	٤	٤٥
البحرين	١٩	٠	٤	٩٦	٨	٢٤
قطر	١٣	٠	٠	١٠٠	٤	١٥
الإمارات	١٣	١٢	٧	٩٣	٩	١٥
عمان	١٤	٤٥	٣٩	٤٩	ـ	١٦
اليمن	٢٧		٦	٤٩	٦٩	٣٩
الأردن	٢١	١	٧	٩٢	٤	٢٧
سوريا	٢٥	٦٠	١٤	٢٦	٥	٣٥
العراق	١٨	٦٨	٩	٢٣	٥٠	٢٢
لبنان	٢٨	١٦	٢٢	٦٢	ـ	٣٩
السودان	٢٨	٨٤	٥	١١	ـ	٤٠
مصر	٢٩	٨	٢٠	٧١	٦٢	٤٠
الصومال	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
جيبوتي	ـ	٨٠	٨	١٢	٢٢	ـ
جزر القمر	٤٢	٨٤	٣	١٣	ـ	٧٤
الجزائر	٢٤	١٠	٢١	٦٩	٦	٣٢
تونس	٣٠	٤٧	٤٤	١٠	٤٩	٤٤
ليبيا	٢١	٣٢	١٥	٥٤	ـ	٢٦
المغرب	٣٤	٢٧	٤٦	٢٨	٣١	٥٣
موريتانيا	٤٤	٨٢	٤	١٤	٣٨	ـ
الوطن العربي	٢٦	٣٢	١٨	٥٠	ـ	٣٦

المصادر: ربيع كسروان، معد، «الملف الإحصائي (٨٧): حال المرأة في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٤٠ (شباط/ فبراير ١٩٩٩)، ص ٢١٠ ـ ٢١٦، بخاصة الجدول رقم (٤)، ص ٢١٥، نقلاً عن: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٨)، الجدول رقم (١١)، ص ١٥٤ ـ ١٥٥، والجدول رقم (١٦)، ص ١٦٤ـ ١٦٥، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا [الاسكوا]، **مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧** (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٨)، الجدول رقم (٥٣)، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

الجدول رقم (٤ ـ ٣)
مشاركة المرأة في الحياة السياسية(*)

المؤشرات / البلد	المرأة في الحكم (نسبة مئوية) (١٩٩٥)			السنة التي نالت فيها المرأة حق:		السنة التي دخلت فيها
	المجموع	على المستوى الوزاري	على المستوى دون الوزاري	التصويت	أن ترشح نفسها للانتخابات	أول امرأة في البرلمان
السعودية	صفر	صفر	صفر	لا حق لها	لا حق لها	لا حق لها
الكويت	٦	صفر	٩	لا حق لها	لا حق لها	لا حق لها
البحرين	صفر	صفر	صفر	لا حق لها	لا حق لها	لا حق لها
قطر	٢	صفر	٣	لا حق لها	لا حق لها	لا حق لها
الإمارات	صفر	صفر	صفر	لا حق لها	لا حق لها	لا حق لها
عمان	٤	صفر	٤	لا حق لها	لا حق لها	لا حق لها
اليمن	صفر	صفر	صفر	١٩٦٧	١٩٦٧	١٩٧٠
الأردن	٢	٣	صفر	١٩٧٤	١٩٧٤	١٩٩٣
سوريا	٤	٧	٢	١٩٥٣	١٩٥٣	١٩٥٨
العراق	صفر	صفر	صفر	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠
لبنان	صفر	صفر	صفر	١٩٥٢	١٩٥٢	١٩٩٢
السودان	١	صفر	١	١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٥
مصر	٢	٣	٢	١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٥٧
الصومال	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	١	صفر	٢	١٩٤٦	١٩٨٦	لا يوجد حالياً
الجزائر	٢	صفر	٣	١٩٦٢	١٩٦٢	١٩٧٧
تونس	٥	٣	٧	١٩٥٩	١٩٥٩	١٩٥٩
ليبيا	صفر	صفر	صفر	١٩٦٤	١٩٦٤	-
المغرب	١	صفر	٢	١٩٦٣	١٩٦٣	١٩٩٣
موريتانيا	٥	٤	٥	١٩٦١	١٩٦١	-
جزر القمر	٣	٧	صفر	١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٩٣

(*) منذ عام ١٩٩٩ حدث بعض التقدم لعمل المرأة في المناصب السياسية العليا في كل من البحرين وعمان.

المصادر: كسروان، معد، المصدر نفسه، الجدول رقم (٥)، ص ٢١٦، نقلاً عن: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨**، الجدول رقم (١١)، ص ١٥٤ ـ ١٥٥، والجدول رقم (١٨)، ص ١٦٨ ـ ١٦٩، و United Nations Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA] and CAWTAR, *Arab Women, 1995: Trends, Statistics, and Indicators* (New York: United Nations, 1997), table no. (6-1), p. 114.

وإذا كان الأمر على هذه الحال بالنسبة للمرأة وحقوقها وصلتها بالتكوينات الموصوفة «بالمجتمع المدني» في إطار الحياة العامة التي تتصل ببنية متريّفة وبمنظومة الثقافة العربية الإسلامية الحاكمة، فماذا عن حق الرجال أو النساء في الممارسات الجنسية غير المقيدة بالشريعة الإسلامية وتشكيل قوى وتنظيمات خاصة بهم كجمعيات الشذوذ الجنسي على غرار الغرب في سياق ممارسة الحقوق والمساواة وتشكيل التكوينات الاجتماعية الموازية لها؟ إذا كان بعض من قيادات الفكر الإسلامي يرفض تشكيل تجمعات مدنية سياسية (الأحزاب السياسية) على أسس مغايرة لثوابت الأمة، فماذا يكون حالها وحال العامة تجاه تلك المسائل الأكثر إثارة؟ يقول يوسف القرضاوي في معرض إقراره بالديمقراطية والتعددية الحزبية: «المعارضة لا توجد أي شروط لقيام الأحزاب في الدولة الإسلامية. فقط يجب على كل حزب أو تنظيم أن يحترم القواطع الإسلامية التي تعد من ثوابت الأمة، فلا يقوم حزب يدعو إلى الإلحاد مثلاً، ولا يقوم حزب يدعو إلى الإباحية والشذوذ والجنس كما يحدث في أوروبا الآن. فالإسلام لا يقر بهذا لأنه خروج على الفطرة الإنسانية»[٢٠]. تلك الأمثلة التي سقناها عن الحقوق والممارسات الجنسية تبدو متطرفة وجزئية، ولكنها تقع كما نعتقد في إطار ملاحظة تداخل المنظومة القيّمية الإسلامية والعربية مع إشكالية «المجتمع المدني» وقواه وممارساته، وبخاصة في سياق المسألة الليبرالية على إطلاقها.

لقد استطاع الغرب ودوله عن طريق الإشغالات الاجتماعية المسماة «مدناً» وقواها وثقافتها أن يقضي، بالتعاضد مع الحروب الدينية والانقسامات المصاحبة لها، على الروابط الدينية والعقيدية، وكذلك الروابط الأسرية والقبلية، فلم تعد تشكل

(٢٠) عن موقف د. يوسف القرضاوي من الديمقراطية والتعددية والأحزاب المعارضة، انظر: «المفكر الإسلامي الدكتور يوسف القرضاوي يناقش أخطر قضايا الساعة (٢ ـ ٥): الإسلام والمعارضة،» **الوطن العربي** (٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، ص ٣٧ وما بعدها. وعن الممارسات الجنسية الشاذة، فإنه على رغم كونها حالة واقعة بالفعل فإن المجتمعات العربية وكذلك السلطات لا تقرها أو تسمح بها. وفي ذلك يلاحظ أن السلطات المصرية اعتقلت مجموعة من الشباب المصري مؤخراً بتهمة ممارسة اللواط والأعمال المنافية للأخلاق والدين. عن ذلك انظر: «قلق حول مصير مثليين بمصر،» بي بي سي أونلاين <www.bbc.co.uk/hi/arabic/news>، ٢٠٠١/٦/٨. وسبق للسلطات المصرية أن قبضت منذ سنوات قليلة على مجموعة من الشباب المصري (من عائلات وأسر وشخصيات لها مكانتها الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الفنية في مصر) بتهمة عبادة الشيطان باعتبار أن ذلك كفر وإلحاد وضد الإسلام. وفي الكويت كان إعلان المدعو حسين قمبر قبل عدة سنوات عن تنصره وتحوله للديانة المسيحية قد أثار مطالب بهدر دمه باعتباره «مرتداً» عن الإسلام. ويبدو أن الحملة التي تعرض لها أقنعته بعد فترة ليست طويلة بالعودة إلى الإسلام.

فاعلية في حركية وعلاقة الفرد بالفرد أو الفرد بالجماعة الصغيرة أو الكبيرة (الجماعة العامة). من هنا كانت المؤسسات والبنى في «المجتمع المدني» لا تقوم على منظومة قيمية أخرى سوى الرابطة المهنية والوظيفية و «المادية» بشكل عام، وهو ما يعني تدمير تلك البنى الاجتماعية القديمة وثقافتها وقواها وتعميم المنظومة الثقافية والقيمية المرتبطة «بالمدن» وقواها كما تشكلت في القرون السابع عشر والثامن عشر وحتى أوائل القرن العشرين على التجمعات العمرانية في المناطق الطرفية أو الريفية كما بينا سابقاً[٢١].

وفي المنطقة العربية لم تحدث تلك العملية، ولربما لن تحدث على نحو جذري. وإن حدث شيء من الخلخلة هنا وهناك ترافقت وقوى التحديث، فقد ترافقت أيضاً مع صعود مقابل وبدرجة أقوى لدى قطاعات وفئات أكبر وأشمل من المجتمع العربي، وكردة فعل لتلك الخلخلات وللسياسات الموصوفة بالتغريب. وعليه فإن العقيدة (الإسلامية تحديداً) وبنية التقليد والقيم العربية ذات الصلة بالمسألة الاجتماعية (التركيب الاجتماعي) وعلاقاتها (سواء تعلق ذلك بالعائلة أو الأسر أو القبيلة أو الجماعة وإشغالها المكاني المنطقة ـ الإقليم ـ المناطقية، والمنظومة الثقافية المرتبطة بتلك التكوينات تعني أن إزاحتها (إزاحة العقيدة والأسرة والقبيلة وما في حكمها) أمر يتجاوز ليس فقط متطلبات وإمكانات فكرة «المجتمع المدني» وإنما يرقى إلى إعادة قولبة «المجتمع العربي» على صيغة مغايرة لأساس تكوينه. وهو ما يعني بالصورة النهائية في حالة حدوثها، أن يتشكل «مجتمع» من نوع «ما»، ولكنه قطعاً لن يكون «عربياً». وهو ما يعني مسخ ذلك المجتمع وشخصيته العربية الإسلامية بما يعني إنهاء تميزه وتفرده عن غيره من المجتمعات الأخرى. ذلك المجتمع العربي الذي تنتفي شخصيته العربية الإسلامية هو ما يدعو إليه بعض المثقفين عندما ينادون بتدمير وتحطيم «. . . الثالوث المقدس، الدين، والسلطة، والجنس» باعتبارها كما يتصورون تمثل فكراً تقليدياً عربياً مناهضاً للنهضة المنشودة[٢٢].

---

(٢١) هذا لا يعني بشكل قاطع غياب البعد الديني أو الأسري في بعض العلاقات ولكنها تبدو مهمشة أو هامشية إلى حد كبير، كذلك فإن الاتجاهات الحديثة للمدن الغربية والمشاكل المصاحبة لها من عنف وعنصرية وتطرف واتجاهات في بنية الأسرة بما في ذلك ما يتصل بمستقبل «الأبوة» الطبيعية، لا يعني انعدام الأصوات التي تنادي بإعادة التوازن من خلال إحياء أو تفعيل الأدوات التقليدية للأسرة و«الأبوة» والصلات الدينية، كما أوضحنا ذلك سابقاً في الحديث عن اتجاهات المدن الغربية، وبخاصة الأمريكية. انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٢٢) عن الموقف من الدين والسلطة والجنس باعتبارها معوقات ضد النهضة من وجهة نظر بعض المثقفين العرب، انظر: سمير الزبن، «مثقف النهضة. . . مثقف نهاية القرن! البحث عن الدور المفقود،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، ص ١٢١ ـ ١٢٦، وبخاصة ص ١٢٦. وهذا التوجه يجد حضوره القوي عند أنصار ورموز تيار الحداثة والعلمانية، مثل أدونيس الذي =

إن تلك النظرة التي تنطلق من مفاهيم «الأنوار» و «التنوير الأوروبية» وروادها في المنطقة العربية ودونما ملاحظة نسبية تلك المفاهيم وحدودها، في المنطقة العربية وخصوصياتها[٢٣] كما يقول بذلك جلال أمين، تمثل في رأينا قمة اللاعقلانية.

من هنا فإننا بصدد حل تلك الإشكالية (المجتمع المدني والليبرالية والديمقراطية) نشدد على فك الارتباط بين المسألة الديمقراطية من جهة، والمسألة الليبرالية والتكوينات ذات الصلة «بالمجتمع المدني» والمصاحبة لها من جهة، أخرى[٢٤]. وبمعنى آخر إن المطالبة بالديمقراطية في البلدان العربية وبما هي تركز على المسألة السياسية فيها، وبخاصة صناعة القرار والمشاركة فيه وبما يجعلها «حكماً رشيداً»[٢٥] أو «حكماً صالحاً»[٢٦] لا تحتاج إلى حتمية التلازم مع الحدود القصوى للمسألة الليبرالية من حيث تشكيل المجموعات على أسس من الحريات المطلقة، وفي إطار أسقفها أو فضاءاتها المفتوحة كما هي في الغرب.

= يرى أن العرب ليس لديهم «لاهوت ولا علمانية» ولكي ينهضوا فلا بد من حريات كاملة دون قيود وأن يكون الإنسان كما في الغرب هو مركز الكون بدلاً من الله، وبالتالي لا بد من إعادة النظر في الإسلام وإعادة التأويل الديني للنصوص. وردت آراء أدونيس تلك في: مقابلة معه في برنامج «خليك بالبيت»، قناة تلفزيون المستقبل الفضائية (لبنان)، في ١٠/٤/٢٠٠١، الساعة ٨ ـ ١٠ مساء بتوقيت غرينتش.

(٢٣) وعن الدراسة الناقدة لبعض أنصار مفهوم التنوير في الثقافة العربية وعدم ملاحظة نسبية المفاهيم، انظر الدراسة القيمة التالية: جلال أمين، «حول مفهوم التنوير: نظرة نقدية لتيار أساسي من تيارات الثقافة العربية المعاصرة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢١ (تموز/يوليو ١٩٩٧)، ص ٣٥ ـ ٥١.

(٢٤) وتلتقي فكرتنا عن فك الاشتباك بين الليبرالية والمجتمع المدني من جهة، وبين المسألة الديمقراطية من جهة أخرى في البلدان العربية ـ وعلى ضوء التداخل مع المسألة الإسلامية وفي سياق الحريات وأسقفها في تشكيل التكوينات والتنظيمات الاجتماعية، مع فكرة محمد عابد الجابري، باستبدال «العلمانية» بـ «الديمقراطية والعقلانية» حيث إن المفهومين الأخيرين «يعبران تعبيراً مطابقاً عن حاجات المجتمع العربي» كما يقول الجابري. في ذلك انظر: محمد عابد الجابري، **الدين والدولة وتطبيق الشريعة**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٩. قضايا الفكر العربي؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ١٠٨ ـ ١١٤. ومع ذلك فإن وجهة النظر تلك تجد آذاناً صماء عند بعض المثقفين العرب من ذوي الاتجاهات المتطرفة في الحداثة والعلمانية، في ذلك انظر رد عماد فوزي شعيبي على مقولات الجابري تلك، في: عماد فوزي شعيبي، «هل استطاع النقد الحديث للمسألة القومية أن يكون أكثر واقعية،» **الحياة**، ٢٦/٢/٢٠٠٠، ص ١٠.

(٢٥) عن الحكم الرشيد، انظر: سلوى شعراوي جمعة، «مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية،» في: اسماعيل صبري عبد الله [وآخرون]، «مفهوم إدارة الدولة والمجتمع ـ الحكم الرشيد،» (حلقة نقاشية)، أدار النقاش علي الدين هلال، **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، ص ١٠٧ ـ ١١٥، والحلقة النقاشية، ص ١١٦ ـ ١٣٤.

(٢٦) عن مفهوم الحكم الصالح وعلاقته بالديمقراطية والذي يفصله نادر فرجاني، انظر: نادر فرجاني، «الحكم الصالح: رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٦ (حزيران/يونيو ٢٠٠٠)، ص ٤ ـ ٢١.

إضافة إلى ذلك هناك مسألة ترتبط «بالمجتمع المدني» وقواه والمسألة الديمقراطية إجمالاً. تلك تتصل بمسألة «الطبقة الوسطى» وتشكلها ووجودها وفاعليتها في المنطقة العربية مقارنة ومقاربة مع مثيلاتها في المجتمعات الأخرى الأوروبية وربما اللاتينية. والنقطة الجوهرية في هذا السياق هي أن الطبقة الوسطى في أوروبا وارتباطها بالبرجوازية وبديناميكيتها كانت وراء ثقافة المدن وقواها (المجتمع المدني ـ من تنظيمات واتحادات ونقابات. . . الخ) وهي التي عممت تلك على بقية الإشغالات الاجتماعية (الريف) وقواه وثقافته إلى درجة التماهي (التداخل) بين المدينة والريف من حيث «تمدن الريف». أما في المنطقة العربية فإن الطبقة الوسطى والبرجوازية بشكل عام هي طبقة غير ذاتية التكون وفي أغلبها ذات امتدادات خارجية ـ (وذات طابع عائلي أو أسري يغلب عليها حيث إن نسبة كبيرة من الشركات يملكها أشخاص أو أفراد من أسرة أو عائلة بذاتها، وبالتالي فهي ذات طابع محافظ في التوجهات الاستثمارية. ومن هنا وكونها تعيش في بنية ريفية أو متريّفة، فإن همها الأساسي هو الربح مع انعدام طابع الشفافية في أعمالها واستثماراتها، وهو ما يزيد من هشاشتها وتهميشها، وبخاصة في سياق توجهات العولمة وقواها في إطار فتح الأسواق ومسألة القدرة والمقومات التنافسية في أبعادها ومجالاتها)[٢٧] ـ وفي معظمها تعتمد على الدولة واتفاقاتها واقتصادها. ومن هنا كان تماهي كثير من طبقة رجال الأعمال مع الدول سواء في مصر أو سوريا والجزائر أو الخليج. وإذا أدخلنا شرائح الطبقة الوسطى غير التجارية (غير الرأسمالية) وإنما تلك المعتمدة في مواقعها على مرتباتها (الموظفون والضباط والمثقفون وأصحاب المهن العليا في المجتمع) فإنها هي الأخرى لا تعتبر شريحة كبيرة بالمقارنة بالشريحة العليا المحدودة والشريحة الدنيا العريضة كما هو الحال في عدد من البلاد العربية ومنها البلدان الخليجية[٢٨]، أو أنها على أية حال آخذة في التآكل والتضاؤل في حجمها بشكل عام وبوزنها النسبي بشكل محدد كما هي حالة مصر[٢٩]. إنها تآكلت وتضاءلت كما هي حال كثير من

---

(٢٧) وتشكل تلك الطبيعة هشاشة واضحة في طبيعة وقوة ومكانة الطبقة الرأسمالية العربية المحلية للتكيف مع العولمة والتأثير في الدولة، وبالتالي تعرضها لمزيد من إمكانية التهميش على ضوء فكرة فتح الأسواق والقدرة التنافسية. عن تلك المقولة وخاصة في إطارها الأسري، انظر تعقيب نجيب عيسى على ورقة: كمال حمدان، «القدرة التنافسية على مستوى المشروع،» في: «القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية،» (ندوة)، **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٤ (نيسان/أبريل ٢٠٠٠)، ص ٧٤ ـ ١١١، وبخاصة ص ٩٥.

(٢٨) صغر الطبقة الوسطى وضآلتها ظهرت في نقاشات مع د. عثمان الرواف في ٢٢/١٢/١٩٩٦.

(٢٩) عن أزمة الطبقة الوسطى في مصر وبوادر تآكلها، انظر: ثناء فؤاد عبد الله، «أزمة الطبقة =

مثيلاتها في الدول النامية والتي تهمشت بسبب انتهاج أنظمة الحكم فيها لسياسات ليبرالية جديدة مما أدى إلى أن عناصر منها خرجت من تحالفها مع الدولة متجهة إلى قوى المعارضة والعنف[(٣٠)]. وما تبقى منها على ضآلته ما زال معتمداً اعتماداً كبيراً على الدولة ونفقاتها وماليتها، وبالتالي فاقداً للحركة والاستقلالية في تشكيل مؤسسات وقوى ذات صلة بما يسمى «بالمجتمع المدني». أضف إلى ذلك أن كثيراً من عناصر تلك الطبقة الوسطى، وبخاصة ذات الفئات المرتبطة بمرتبات الدول، يتداخل والإشغالات الاجتماعية الريفية المتداخلة مع «المدينة» وفي إطار تريّف الأخيرة في المنطقة العربية.

تلك الطبقة الوسطى وعناصرها الغالبة من الأرياف، تكونت خلال العقود الخمسة الماضية من خلال عملية دخول قوى التحديث، وبخاصة التعليم والمواصلات وتأثير سياسات الدول العربية التحديثية و/أو التنموية خلال تلك الفترة والتي طالت «الأرياف» و «المدن» وأدت إلى حراك اجتماعي كبير لها وخصوصاً في الأرياف وامتداداتها في «المدن» العربية. من هنا ليس غريباً أن تجد الغالبية الساحقة من المثقفين في معظم البلدان العربية وكثيراً من المنخرطين في القوى الموصوفة «مدنية» أو «تقليدية» أو «حزبية»، هم في الغالب ذوو أصول ريفية قريبة في جذورها أو بتواصلها في امتدادات «المدن».

أما النقطة الثانية ذات الصلة بالطبقة الوسطى فهي أن فاعلية الطبقة الوسطى تاريخياً ذات صلة بالبعد الاقتصادي، بمعنى قوتها الاقتصادية الذاتية التي جعلت منها تشكل قوة سياسية في ما بعد. بينما في البلدان العربية لا يشكل الاقتصاد ذاته العنصر المهم والحاسم في فاعلية جماعة ما تجاه النشاط والعمل السياسي؛ ذلك أن الهيمنة هي للمسألة السياسية (السلطة السياسية) وبالتالي فإن الوصول إلى السياسة (مركزها) هو الذي يزيد من المنافع والقوة الاقتصادية وهيبتها وليس العكس. تلك ملاحظة خلدونية ترى بأن الإمارة (السلطة/ الملك) هي مفتاح الترف والللذات الدنيوية والملاذ النفسية، ومن هنا كانت وما زالت (السلطة/ الملك) مفتاح ذلك،

= الوسطى في مصر،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ٨٣ ـ ١٠٦. وهذه الدراسة [التي اعتمدت بشكل أساسي على فكرة تآكل الطبقة الوسطى في الدول النامية على ضوء السياسات الليبرالية الجديدة والتي طرحها أساساً رمزي زكي (انظر الهامش التالي)]، تتضمن بعض الأبحاث والمصادر الأخرى عن الطبقة الوسطى في مصر وتحولاتها.

(٣٠) عن تآكل الطبقة الوسطى في البلاد النامية نتيجة السياسات الليبرالية الجديدة التي تنتهجها أنظمة الحكم فيها، انظر: رمزي زكي، «الليبرالية الجديدة تقول: وداعاً للطبقة الوسطى،» **عالم الفكر** (الكويت)، السنة ٢٥، العدد ١ (تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٣١ ـ ٧٤، وبخاصة ص ٦٩.

وغاية العصبية (الجماعة النازعة للسلطة) وبالتالي التصارع والصراع حوال السلطة وباتجاهها[٣١]. وعليه فإن مؤسسات ما يسمى «المجتمع المدني» لا يبدو أنها سوف تفعل الكثير أمام أوضاع كهذه إلا في إطار تشكيلات ذات عصبيات متحفزة ومعبأة على نحو أفضل (Mobilized Assabiyah). ومن هنا فإن من لا عصبية له سواء أكانت أساسية من جماعة محددة بعينها أم مركبة (أحلاف/ حلف) فلا سلطة له أو تأثير متوقعاً.

ومع ذلك، وفي سياق العولمة والتحولات التقنية المتسارعة وثورة المعلومات المصاحبة وما يتصل بمسائل ذات صلة من الناحية الاقتصادية كمنظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة والخصخصة، وكذلك في الأبعاد السياسية في سياق تزايد الأصوات العالمية المطالبة بحماية حقوق الإنسان ومنظماتها، وبخاصة منظمة «العفو الدولي» وفروعها أو اللجان العربية والمحلية، وتداعيات كل ذلك على الدولة وسلطتها وعلاقتها بالمجتمع وفئاته وقواه في البلدان العربية[٣٢]، وعلى الرغم من ما يبدو من تآكل واضح في سيادة الدولة العربية تجاه الخارج في ما يخص المسائل الاقتصادية والاستراتيجية الكبرى وكذلك بعض الأبعاد السيادية السياسية في مجال الأقليات وحقوقهم، فإن العلاقة مع الداخل (المجتمع) ما زالت تراوح مكانها إذ تحكمها عقلية السيطرة باتجاه واحد وعدم التنازل، وعلى الرغم من حدوث بعض التنازل في عدد من الأقطار العربية. والتساؤل هنا، هو: هل هناك ضغوط خارجية وداخلية متوافقة على التوجه الديمقراطي؟ إنه سؤال مشروع في إطار عصبية الدولة العربية وممانعاتها تجاه تلك التحولات المرتبطة بالعولمة وقواها وآثارها في إحداث تغيرات جوهرية في هيكلية السلطة وقواها. إن تلك الممانعة[٣٣] من الدولة العربية وسلطتها العصبية تجاه تلك المسألة تبدو واضحة في سياق عدم الوضوح في مسألة الضغوط الداخلية والخارجية تجاهها في الفترة الراهنة. وقد تبدو تلك الضغوط غير محددة المعالم في الفترة المستقبلية على الرغم من مؤشرات تزايد بعض منها لبعض البلدان العربية (شرقاً وغرباً) وبخاصة في إطار انتهاكات حقوق الإنسان (مثل الضغوط التي تمارس على تونس والسعودية والجزائر وسوريا والعراق ومصر بطرق متعددة مباشرة

---

(٣١) عن الملك والترف والملذات وعلاقة ذلك بالقوى النازعة للسلطة (العصبيات) من حيث إن السياسة هي مصدر النفوذ الاقتصادي وليس العكس، انظر: ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ص ١٥٤.

(٣٢) عن العولمة وآثارها وبخاصة في الدولة العربية، انظر: جلال أمين، «العولمة والدولة،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨)، ص ١٥٣ - ١٧٠.

(٣٣) عن ممانعة الدولة العربية في إطار عصبية السلطة والعولمة، انظر تعقيب متروك الفالح على: المصدر نفسه، ص ١٧١ - ١٧٦.

وغير مباشرة. وهي تختلف من دولة إلى أخرى بحسب علاقة تلك الدولة بالغرب. من هنا فإن كان يراد للتحولات تجاه الديمقراطية في البلدان العربية أن تربط بطبيعة وتحولات «المدينة العربية» وقواها وثقافتها، قياساً على مثيلاتها في التجربة الغربية، فإن «المدينة العربية» وعلى الرغم مما يقال عما يسمى «المدنية الأومنيبولينية» (Omnipolinomal)[٣٤] ذات الصلة بالعولمة، وباعتبارها، كما يقول علي حرب، فضاء مفتوحاً للهويات والانتماءات وما يتصل بالعلاقات والقيم والمعلومات والضبط والتحكم عن بعد ـ لا تزال تراوح مكانها وزمانها على مستوى التكوينات الاجتماعية ومنظوماتها الثقافية والمتواصلة دائماً مع الأرياف ومكوناته بما في ذلك الاجتماعية التقليدية من هيمنة طائفية أو مذهبية أو مناطقية أو قبلية، أو عائلية... إلخ.

---

(٣٤) عن «المدينة الأومنيبولينية» والتي يتبناها علي حرب، وكأننا أمام فضاء مفتوح محايد لا وجود لعوامل وعوائق على أرض الواقع فيما يتصل «بالمدن» القائمة وتداخلاتها وثقافتها وقواها، وبخاصة في المنطقة العربية، انظر: علي حرب، حديث النهايات: **فتوحات العولمة ومآزق الهوية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠)، وبخاصة ص ١٥٩ ـ ١٦٤.

الفصل الخامس

التحولات الديمقراطية في آسيا
ملاحظات أولية

هناك ملاحظات عدة حول تحولات مجتمعات تبدو ذات امتدادات تتقارب والمجتمع العربي من حيث سيطرة أنماط من القيم والتقاليد الثقافية والأسرية، مثل اليابان والهند وماليزيا باعتبار الأخيرة بلداً تتداخل فيه الثقافة الإسلامية.

ففيما يخص **اليابان**، على الرغم من أن المجتمع الياباني يقترب بالفعل من المجتمع العربي من حيث نمط القيم الاجتماعية العربية والإسلامية، من حيث التأكيد على الانتماء والولاء للجماعات المتعددة وقيم الأسرة، وأثرها في التنشئة، برغم ما طرأ عليها من تغيرات نتيجة الاحتكاك بالحضارة الغربية[1]، فإن التجربة اليابانية في تحولات الدولة اليابانية الحديثة وتكونها تأثرت بعدد من العوامل، لعل أهمها يتصل أولاً بتشكل قوى جديدة منذ أكثر من قرن ترافقت والنهضة اليابانية في عهد «ميجي» عام ١٨٦٨ فصاعداً وحتى الحرب العالمية الثانية[2]. وقد تشكلت على ما يبدو في أثناء تلك الفترة فئات عسكرية وتجارية وثقافية تقترب من صفات الطبقة الوسطى التي اقتبست العديد من المؤسسات الغربية ومنها الأحزاب السياسية، وإن بقيت تلك الأحزاب ضعيفة حتى الحرب العالمية الثانية، أو في إطار جماعات المصالح، وإن بقيت لها خصوصيتها حتى الآن وفي إطار الثقافة التقليدية اليابانية[3]. ولعل النقطة الثانية والأهم هي ما يتعلق بالعامل الخارجي ودوره المركزي في التحول الديمقراطي. فقد استطاعت الولايات المتحدة بواسطة الاحتلال

---

(١) عن القيم السلوكية والعقل الياباني ومدى تأثره بسلوكيات الجماعة والأسرة، انظر: Robert C. Christopher, *The Japanese Mind* (New York: Fawcett Columbine, 1984), chaps. 2-3, esp. pp. 38-76.

(٢) عن بروز القوة الجديدة في اليابان مع عصر النهضة (ميجي) وما بعده، انظر: عبد الغفار رشاد، **التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤)، ص ١٥٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٠ ـ ١٤٦. وعن نشوء الأحزاب والبرجوازية اليابانية، انظر: فوزي درويش، **اليابان: الدولة الحديثة والدور الأمريكي**، ط ٣ (طنطا: المؤلف، ١٩٩٤)، ص ٨٢ ـ ١٢٤.

المباشر القيام بما يسمى دمقرطة اليابان (Democratization of Japan) حيث ثبتت المؤسسات الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية وتداول السلطة عن طريق الانتخابات والفصل بين السلطات، وذلك خلال الفترة ١٩٤٠ وحتى أوائل الخمسينيات(٤) حيث الوجود العسكري الأمريكي المباشر ثم لاحقاً الهيمنة السياسية والأمنية على اليابان من خلال معاهدة الدفاع الأمريكية ـ اليابانية، واستمرار الوجود العسكري في بعض الأجزاء اليابانية، وبخاصة جزيرة أوكناوا والذي ما زال مستمراً حتى اليوم على الرغم من التعديلات الجديدة في الاتفاقية، وكان آخرها عام ١٩٩٧. إذاً استطاعت الولايات المتحدة بحكم الاحتلال ونتيجة لآثار الهزيمة العسكرية اليابانية أن تحيد الشريحة العسكرية أو تخضعها لسيطرة الشريحة غير العسكرية المدنية (التجارية ـ الصناعية ـ والمثقفة). وفي فترة الاحتلال وما بعده يبدو أن مؤسسات المجتمع المدني أخذت بالتنامي، ولكن الديمقراطية اليابانية هي نتاج فرض من الخارج (أمريكا) وليست نتاجاً لوجود المجتمع المدني الياباني وفاعليته بالأصل(٥). ومع ذلك

---

(٤) عن الدور الأمريكي في التحول الديمقراطي في اليابان، انظر: Robert E. Ward, ed., *Political Development in Modern Japan*, Studies in the Modernization of Japan; 4 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1968), pp. 477-536.

انظر أيضاً: درويش، المصدر نفسه، الفصل ٥، وبخاصة ص ٢٠٢ ـ ٢٠٤.

(٥) يشير عدد من الدراسات الغربية إلى غياب «المجتمع المدني» في آسيا ومنها اليابان وكوريا وتايوان، ومن ذلك أطروحات صموئيل هانتنغتون (Samuel Huntington) في صراع الحضارات والتي جادل بها، وفيها أن شرق آسيا تحول صناعياً دون مجتمع مدني ودون «الأنوار». فوق هذا، يذهب كارل فان وولفرن (Karel van Wolferen) في كتابه الصادر عام ١٩٩٠، إلى أنه بالمقارنة مع الغرب باعتبار أن الغرب «مكان ومقر الحقائق الكونية المستقلة أو المعتقدات الدينية المتجاوزة لواقع المعطيات والشروط الاجتماعية ومعتقدات القابضين على القوة (السلطة)» فإن اليابان يمثل ذلك «المكان حيث الناس يكيّفون معتقداتهم مع أوضاع بعينها» الثقافة السياسية لا تعترف بإمكانية تجاوز الحقائق المتعالية. ويرى كارل فان وولفرن، بأن فكرة التسامح أو قبول التناقض، ترتبط بخاصية، هي في التحليل النهائي، تعتبر العامل الأكثر حسماً حتى في تحديد وتقدير الواقع السياسي الاجتماعي لليابان، والتي وجدت طريقها داخل الحياة الفكرية اليابانية مع مرور قرون من القهر السياسي. ان تلك الخاصية باعتبارها العامل الأكثر حسماً تمثلت بما يمكن الإشارة إليه على أنه الغياب شبه الكامل لأية فكرة بإمكانية أن تكون هناك حقائق، أو أحكام، أو مبادئ أو أخلاقيات والتي يمكن تطبيقها دائماً وبغض النظر عن الظروف ومعطياتها. إن الترتيبات السياسية والممارسات الاجتماعية مقررة سلفاً على نحو مقدس من قبل ال Shinto الذي، باعتباره ديناً للطبيعة وعبادة مرتبطة به على مر الأجيال، ولد فكرة التسامح والتعايش مع التناقض والغموض. عن أطروحات كارل فان وولفرن تلك، انظر: Karel van Wolferen, *The Enigma of Japanese Power: People and Politics in a Stateless Nation*, with a new introduction and epilogue for the Vintage edition (New York: Vintage Books, 1990), pp. 9-11.

وهناك مناقشات وردود على هذه الأطروحات، من زاوية المجتمع المدني والديمقراطية والغرب والمقارنة معها شرقاً، وبخاصة في اليابان وكوريا وفي إطار من توسيع فكرة الديمقراطية لتكون ديمقراطية =

فإن الوجود الأمريكي والمسألة الديمقراطية من حيث فرضها على اليابان يمكن أن يفسر استناداً إلى مقولة الطعان[٦] بغياب الموروث الديمقراطي نفسه. ويرتبط بتلك المسألة عامل آخر هو تولد الاتجاه السلمي في المجتمع الياباني بعد الهزيمة الساحقة في الحرب العالمية الثانية على يد الأمريكيين، وكان هذا الخيار هو الطبيعي في إطار تناسبه مع رغبات الدول المجاورة مثل الصين وكوريا وروسيا والفيليبين التي عانت العسكرية اليابانية وسيطرة العسكر. وعلى الرغم من التجربة اليابانية المتسمة بالممارسة الديمقراطية وتداول السلطة ووجود «المجتمع المدني» والثقافة السائدة فإننا نقول إنها لا تزال تتداخل والخصوصية الاجتماعية الثقافية اليابانية التاريخية من حيث القيم والأسرة والعلاقات الاجتماعية فيها وانسحابها على العمل السياسي حتى في إطاره الديمقراطي. وتجدر ملاحظة الفوارق بين الأرياف والمدن اليابانية تجاه الفعل السياسي وأثر المعطيات ومنظومات القيم في تلك الإشغالات[٧] التي كانت لا تزال ذات فاعلية حتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين على الرغم من التحولات في المجتمع الياباني وتواصل الاحتكاك مع القيم الخارجية وبخاصة الغربية وفي سياق المسيرة الديمقراطية الممتدة منذ نهاية الأربعينيات والتي تبدو متواصلة حتى الآن، وبغض النظر عن تلك الفروقات أو مدى صلتها بحدوث تلك المسيرة الديمقراطية وبخاصة بداياتها. ولذلك نرى مثلاً أن التصويت داخل الدايت (البرلمان) وكذلك مجلس الوزراء وحتى الأحزاب غالباً ما يكون في إطار اتفاق الرأي (Consensus) الرنجسي[٨] وإن كانت هناك أصوات معارضة فإنها عادة ما تقبل التوجه العام وتخرج وكأنها قرارات جماعية. وفي المقام الثاني فإن تشكلات بعض القوى السياسية

= عادلة للجميع، وليس للقلة بما هي تعني أو تشمل توزيع الثروة وفي مواجهة عدم المساواة الاقتصادية والسياسية ومن منظور على ما يبدو يسارياً. عن تلك المناقشات، انظر: **Bruce Cumings, *Parallax Visions: Making Sense of American-East Asian Relations at the End of the Century,* Asia-Pacific, Culture, Politcs, and Society (Durham, NC: Duke University Press, 1999), esp. chap. 4: «Civil Society and Democracy in the United States and East Asia,» pp. 95-120, esp. pp. 96 and 114.**

(٦) عن الإرث الديمقراطي في المجتمعات وعدمه وعلاقته بمقاومة أو عدم مقاومة الضغط الغربي باتجاه الديمقراطية، انظر: عبد الرضا الطعان، «الديمقراطية الأمريكية والوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٧ - ٢٣.

(٧) عن الفروقات بين الريف والمدن اليابانية من حيث أثر القيم في العمل السياسي، مع ملاحظة أن ذلك في فترة نهاية الستينيات، وهو ما يعني لاحقاً أن هناك ربما تغيرات في تلك الفروقات. عن الفروقات في نهاية الستينيات وحتى أوائل السبعينيات، انظر: **Bradley M. Richardson, *The Political Culture of Japan* (Berkeley, CA: University of California Press, [1974]), chap. 6, esp. pp. 128-188.**

(٨) رشاد، **التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية**، ص ١٥٤ - ١٥٩.

(الأحزاب السياسية) وبخاصة في الفترة حتى عام ١٩٩٢ ذات طبيعة شمولية، حيث إن الحزب الواحد قد يجمع في صفوفه مجموعات عدة أو أجنحة (كل منها يشكل كتلة من عدد من الأعضاء وعناصر قيادية لها) وهذا هو حال الحزب الديمقراطي الليبرالي منذ عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٩٢. وبعدها أخذ يتخلخل في اتجاه مرحلة انتقالية في الفترة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦، ولكنه بدأ يعود مجدداً إلى الحكم في ما بعد وحتى الآن (٢٠٠١) وإن بصعوبة نتيجة انشقاقات من عناصر قيادية في أجنحته.

التجربة **الماليزية** هي الأخرى مثيرة من حيث التحول الديمقراطي فيها، وصلة ذلك التحول بوجود بنية الثقافة الإسلامية وخصوصياتها في المجتمعات العربية الإسلامية. ويبدو أن المرونة في المنظور الإسلامي في ماليزيا من حيث الوسطية والاعتدال كأحد مرتكزات الأمة الإسلامية، وكذلك تلاقحها ببعض الخصوصيات الثقافية غير الإسلامية بما فيها الكنفوشية ومبدأ التوازن بين الحكومة والشعب (مبدأ الاستجابة والمصلحة) تقدم على أنها أهم العوامل في تفسير التجربة الماليزية في الإطار الديمقراطي وعلاقته بالمجتمع المدني[(٩)]. وعلى الرغم من أن هناك تساؤلات عن عوامل التجربة الاستعمارية في شرق آسيا وأثرها في تلك التحولات الديمقراطية[(١٠)]، إلا أن أنور ابراهيم، وهو يؤكد عدم الفصل بين السياسة والدين في ماليزيا ومسألة المرونة والوسطية والاعتدال في مجتمع متعدد الأعراق والأديان كأساس للعلاقة بين الإسلام والديمقراطية والمجتمع المدني، يقلل من الدور الاستعماري مقارنة بآثاره العميقة والقوية في المنطقة العربية، والتي خلفت مواقف عدائية تجاهه[(١١)].

ويبدو أن التجربة **الهندية** بالنسبة إلى الديمقراطية تثير هي الأخرى الشهية الفكرية من أجل ملاحظتها ورصدها، وربما الاستفادة من دلالاتها في ما يخص

---

(٩) عن التجربة الماليزية الديمقراطية وعلاقة الإسلام بها وبالمجتمع المدني وفكرة الوسطية والاعتدال والمواقف مع الخصوصيات الماليزية غير الإسلامية، انظر ملاحظات أنور ابراهيم، نائب رئيس الوزراء الماليزي ووزير المالية في: «الإسلام وتشكيل المجتمع المدني: مناظرة بين أنور ابراهيم وعبد العزيز التويجري،» **المستقلة** (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، ص ٩.

(١٠) عبد العزيز التويجري، في: المصدر نفسه، ص ٩.

(١١) أنور ابراهيم، في: المصدر نفسه، ص ٩. مع ملاحظة أن أنور ابراهيم قد تعرض خلال السنوات القليلة الماضية لاتهامات وملاحقات قضائية وصدرت بحقه أحكام بالسجن تجاه بعض التهم ومنها بعض الممارسات الجنسية، وكذلك بقضايا ذات صلة بالمسائل المالية والاقتصادية وسوء التصرف، وقد أتت تلك الملاحقات القضائية له وعلى خلفية الأزمة المالية وانهيار العملات الآسيوية ومنها العملة الماليزية عام ١٩٩٧ ويبدو أن رئيس الوزراء يرى بتورط ابراهيم في مسألة الأزمة ولربما بصلات بالمستثمرين والقوى الخارجية.

المنطقة العربية، وبخاصة أن المجتمع الهندي متعدد الأعراق والقوميات واللغات والفوارق الاقتصادية بين المناطق، وإن كانت الهند تعتبر بشكل عام من البلدان النامية والمتخلفة اقتصادياً وبخاصة في الخمسينيات والستينيات، ذلك كله لم يمنع قيام الديمقراطية وتواصلها رغم أبعادها وأصولها الاستعمارية بداية. وتلك الفوارق تؤسس لأسئلة مشروعة عن العلاقة بين الديمقراطية وتلك الإشكاليات، وبخاصة في ضوء التجربة الهندية[١٢].

وجملة القول في تجربة آسيا في الديمقراطية وعلاقتها بالمجتمع والقوى ذات الأثر في قيامها بداية، هي أن التجربة اليابانية والماليزية والهندية وحتى الكورية والتايوانية ارتبطت إلى حد كبير بتحولات وقوى ذات صلة بالقوى والمؤثرات الخارجية، وبخاصة الأمريكية منها (والبريطانية في ما يخص الهند وماليزيا، وتايوان) ولم تكن في الغالب نتاج فعل ارتبط بفاعلية «المجتمع المدني» ومكوناته، على الرغم من وجود بعض نشاطاته المتأخرة، وبخاصة في كوريا في نهاية السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، كالحركة الاحتجاجية الطلابية العمالية المصاحبة لها، والتي أطاحت في نهاية الثمانينيات بالحكم الاستبدادي في كوريا الجنوبية تحديداً[١٣].

---

(١٢) التجربة الهندية في الديمقراطية تحتاج إلى دراسة معمقة من قبل بعض الباحثين العرب المتخصصين في الشؤون الهندية ولربما تقارن بالتجربة الباكستانية من أجل الوصول إلى معرفة متغيرات الفوارق أو التشابه فيها ومدى دلالاتها بالنسبة للمنطقة العربية وخاصة في سياق التباين العرقي والاجتماعي والاقتصادي، وتداخل بعض المنظومات التعاونية (الإسلامية مثلاً في الحالة الباكستانية). وجملة ما نستطيع أن نقوله هنا في ما يتعلق بالهند أن التجربة الإنكليزية الاستعمارية كانت هي الأخرى ذات أثر بالغ في تكوين المؤسسات والعمل السياسي في وقت لا وجود فيه لإرث مقاوم لذلك. ومع الاستقلال كانت تلك المعادلة هي المدخل. إضافة إلى ذلك فإن مسألة التنوع العرقي والمذهبي واللغوي والديني قد جعل من تلك الوضعية، على رغم ما تبدو عليه من طبيعة تفتيتية، أن تكون إمكانية للعمل السياسي الديمقراطي باعتبارها الآلية الأفضل لتلاحم تلك الجماعات. ولعل التجربة اللبنانية وطبيعة المجتمع اللبناني تقترب من تلك المسألة الهندية. ومع فترة الاستعمار الإنكليزي والمبادلات التجارية الخارجية وباتجاه الاستقلال نشأت أو تكونت طبقة وسطى، وبخاصة في المدن الرئيسة وبالذات الساحلية وتلك هي الطبقة التجارية والصناعية والتي بالفعل قادت الآلية. ويبقى أن هناك مسألة أخرى في الهند وهي الروح السلمية والمقاومة السلمية وثقافة التعامل السلمي مع الخصوم سواء أكان ذلك أيام الاستعمار والعصيان الأهلي السلمي الذي قاده غاندي، أم بعده. والملاحظ على الهنود أنهم لا يجنحون بشكل عام إلى العنف وثقافة العنف (رغم بعض الاتجاهات الفرعية عند السيخ وبعض الأقليات واتجاهها للعنف من باب التعامل مع هيمنة الأغلبية وباتجاهات حركات استقلالية، كموقف الهند من كشمير وموقف الشعب الكشميري تجاهها) وتلك الثقافة السلمية تساعد لا شك على تولد واستمرارية الآلية الديمقراطية.

(١٣) عن تفصيلات المسألة الكورية في إطارها المجتمعي والديمقراطية والنشاطات المصاحبة لها وبخاصة الحركات الاحتجاجية الطلابية والعمالية، انظر: **Cumings, *Parallax Visions: Making Sense of American-East Asian Relations at the End of the Century*, pp. 100-117.**

خـاتمـــة

ـ ١ ـ

تقدم هذه الدراسة براهين على أن عدم فاعلية أو انتفاء ما يسمى بـ«المجتمع المدني» وقواه في المنطقة العربية (البلدان العربية) تجاه التحولات الديمقراطية والدولة والمجتمع يعود إلى أن الإشغالات الاجتماعية المسماة «مدناً» لا وجود لها قياساً على «المدن وقواها وثقافتها في التجربة الأوروبية الغربية. إن تلك الإشغالات الاجتماعية المسماة «مدناً» في البلدان العربية جميعها تبدو إشغالات مثقلة بالتكوينات الاجتماعية الريفية والتقليدية وقواها وثقافتها، إلى درجة أننا أمام ما يمكن تسميته «بتريّف المدن» العربية. وإذا كانت تلك الإشغالات الاجتماعية (المدن)، وهي الحاضنة لما يسمى قوى «المجتمع المدني» وثقافته، «متريّفة» على نحو كبير فإن ذلك يعني أن مفهوم «المجتمع المدني» وقواه وثقافته وبالتالي فاعليته تبدو معطلة في أساسها وبنيتها ليس بسبب أن تلك القوى غير موجودة، وإنما بسبب بأن «المدن العربية» وقواها على ما هي عليه من «تريّف» غير قادرة أو أنها لم تستطع أن تمدد ثقافتها وتنظيماتها إلى «الريف» على نحو يولد عملية «تمدّن الريف».

وعلى الرغم من أن الأرقام تشير إلى نسب عالية من التمدن والتحضر في معظم البلدان العربية تقريباً، فإن التدقيق فيها وفي مضامينها الاجتماعية يفصح عن أن جل تلك العملية يعكس حالة واضحة لظهور «مدن» بقواها وثقافتها على نحو يؤسس لقيام تنظيمات ثقافية قادرة على تعميمها على معظم الإشغالات الاجتماعية الريفية، سواء على مستوى الريف ككل أم على مستوى الامتدادات الريفية والمكثفة وتداخلاتها الغالبة في «المدن» العربية ذاتها. وحيث إن الامتدادات الريفية في الإشغالات الاجتماعية المسماة «مدناً» مثقلة بقواها التقليدية (الأسرية والعشائرية والقبلية والدينية والمذهبية والطائفية. . . الخ) وثقافتها ومنظوماتها القيمية، وحيث إن القوى الموصوفة بـ«المجتمع المدني» مع وجودها كماً وكيفاً غير قادرة أو غير راغبة في استقطاب تلك المجموعات الغالبة ولا تعميم منظوماتها وثقافتها عليها ـ سواء في

المدن ذاتها أم في الريف ـ فإن الطابع العام والنتيجة الملازمة هو أن وجود تلك القوى الموصوفة بـ«المجتمع المدني» لا أهمية له في إطار إحداث تحولات باتجاه الديمقراطية، وفيما يخص العلاقة بين الدولة والمجتمع. إن معظم التحولات الديمقراطية، إن لم يكن جميعها، في البلدان العربية (مصر والأردن واليمن والمغرب وحتى الكويت والسلطة الفلسطينية) على اختلاف درجاتها ومستوياتها وكذلك بعض الاتجاهات الإصلاحية السياسية في بلدان الخليج، تحولات وإصلاحات مصدرها السلطة ذاتها ورغباتها، وهي متأثرة بدرجة كبيرة برؤى وتداخلات خارجية أكثر منها داخلية. إنها تحولات باتجاهات ديمقراطية محددة أو مقيدة آتية من السلطة (من أعلى) وليس بسبب ممارسة القوى الموصوفة بـ «المجتمع المدني» لدورها ووظائفها ذات الصلة نظرياً.

ومع ذلك فإن هذا القول لا يعني البتة أنه لا يوجد بعض الضغوط الداخلية باتجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، فإن إقدام عدد من البلدان العربية أو معظمها على تقديم بعض التنازلات والإصلاحات السياسية، مع أنها تأتي بالفعل من رغبة السلطات والقيادات العليا فيها، إلا أن ذلك لا يمكن أن يحدث بمعزل عن بعض الضغوط الداخلية والخارجية والتي قد تكون حفزت عدداً من القيادات السياسية العربية، في إطار تراكماتها، على الموازنة بين سلبيات الجمود وإيجابيات الإصلاح مع العقلانية لضمان استمرارها في السلطة لفترات أطول. تلك الملاحظات تنطبق على ما حدث في الأردن في نهاية الثمانينيات، وكذلك الجزائر على الرغم من الإخفاقات، وفي المغرب أيضاً، وفي بلدان الخليج على محدودية التغيرات والإصلاحات السياسية في فترة التسعينيات من القرن العشرين. يضاف إلى ذلك كله أن النشاطات التي ارتبطت بتحولات ديمقراطية في بعض البلدان العربية، مثل البحرين والجزائر والأردن وحتى السعودية ما بعد أزمة الخليج، إنما قامت بها قوى اجتماعية تقليدية (دينية مذهبية أو طائفية أو قبلية وحتى مناطقية) ولم تكن صادرة بدرجة كبيرة عن القوى الموصوفة بـ «المجتمع المدني». ومن هنا فإن الملاحظة العامة على تلك التحولات تبقى بارزة واضحة متسقة مع ما نجادل به. وتشير إلى أنها لم تكن وليدة أفعال ونشاطات من القوى الموصوفة بـ «المجتمع المدني» على نحو محدد.

ـ ٢ ـ

إن العلاقة بين «المدن» و«الريف» في البلدان العربية علاقة تبدو لا فكاك منها، وذلك بسبب من السياسيات الحكومية غير الحميدة في البلدان العربية من تركز الخدمات وفرص العمل في ما يمكن تسميته المراكز (المدن) العمرانية دون غيرها، مع إغفال أو إهمال الأطراف بما هي أرياف ومجتمعات سكانية ذات نمو

سكاني متواصل، بما في ذلك أجزاء من «المدن» ذاتها باعتبار الأخيرة متريّفة، وباعتبار أن معظم الخدمات والأبعاد التنموية إنما تحدث في أجزاء محددة من تلك المراكز العمرانية (المدن) على حساب بعض من أطرافها نفسها. من هنا تلاحظ الفروقات الهائلة بين أحياء «المدن» العربية، حيث إن بعض الأحياء - والتي غالباً ما تقطنها فئات تجارية أو مالية أو نخب حكومية متداخلة مع الطبقة الوسطى في شرائحها العليا بما في ذلك كبار موظفي الدولة - تستحوذ على خدمات ومرافق متميزة جداً، مثل سعة الطرق ونظافتها وخضرتها وتوفر الخدمات الكهربائية والمائية والصرف الصحي فيها، وكذلك المراكز الثقافية أو التجارية والصحية، فيما تفتقر الأحياء الشعبية والفقيرة غالباً إلى أبسط الخدمات. وفوق ذلك كله، فإن تلك التباينات داخل «المدينة» الواحدة وأحيائها تجد أقصى تجلياتها في الفروقات الهائلة في أبعاد التنمية بين تلك المراكز (المدن) والأطراف، وبخاصة الأرياف وقراها، وكذلك التفاوت في التنمية بين المناطق وعلى نحو يعكس خللاً واضحاً في توزيع الموارد والثروات، بما يخلق عدم التكافؤ في الفرص من حيث المساهمة المتوازنة والمتوازية في المدخلات ذات الصلة بالسياسات التنموية، والحصول على المكتسبات من مخرجاتها، وبالتالي عدم التوازي والتوازن في الترقي والتقدم، وبما لا يخدم في النهاية قضية المواطنة والتماسك بين الدولة والمجتمع.

هل يمكن أن نصل إلى نهاية تلك المعضلة بحيث يفك الاشتباك بين «المدن» و«الأرياف»؟ إننا في إطار السياسات الحكومية العربية التنموية القائمة لا نعتقد كثيراً أن ذلك سوف يكون ممكناً، وستبقى تلك المسألة متواصلة ومستمرة. وفي المقابل فإن السؤال هو، هل نحن بحاجة إلى إنهاء تلك المعادلة أصلاً؟ أعتقد أننا كلما اقتربنا من تنمية متوازنة ومتوازية لكافة التجمعات السكانية من «أرياف» أو «مدن» بما في ذلك ما يتصل بأطراف «المدن» ذاتها، فإن ذلك سيكون مفضياً إلى معادلة أكثر اتساقاً بين المجتمع والدولة على مسار الديمقراطية. ومع ذلك فإن الواقع لا يشير، كما أسلفنا، إلى ذلك التوجه المتوازن للتنمية، وربما يعود السبب إلى طبيعة تكوين الدولة العربية ونخبها الحاكمة و/أو التنموية منها في الدوائر الحكومية العليا، حيث إنها نخب مغلقة غير تمثيلية (ممثلة للسكان وفئاته ومناطقه) متحيزة لا تهتم إلا بما يعنيها من مصالح خاصة (مادية أو وظيفية ذات صلة بالنفوذ والمادة والمكانة) أو ارتباطات ذات أبعاد مناطقية بعينها، وبالتالي بمدنها أو إشغالاتها الاجتماعية والعمرانية التي غالباً ما ترتكز على بعض منها فقط[1]. ذلك كله يستدعي مراجعة

---

(١) في طبيعة الدولة العربية، وانغلاق نخبها، وأثر ذلك في أحوال وأبعاد التنمية والفروقات بين «المراكز» و«الأطراف» بما في ذلك الأرياف وبين المناطق وفي أطراف المدن ذاتها، وما توصلنا اليه في =

وإعادة صياغة الدولة وتكويناتها ونخبها على نحو مغاير وحديث. ولكن تلك مسألة تصب أصلاً في إطار المطالبة بإصلاح الدولة على نحو ديمقراطي. وتلك المسألة تتداخل أصلاً وجوهر الفكرة المطروحة في هذه الدراسة عن العلاقة بين المجتمع والدولة ودور قوى الطرف الأول (المجتمع) تجاه الطرف الثاني (الدولة) في المساهمة في تحقيق تلك الغايات الإصلاحية والديمقراطية.

من هنا فإن السؤال عن دور «المدن» والأرياف وقراها وقوى كل منها في تحقيق تلك المسألة الديمقراطية يعتبر أمراً مشروعاً؛ والسؤال في جوهره وبناء على سياق المناقشات السابقة، يطرح نفسه على الشكل التالي؛ هل «المدن» و«الأرياف»، بما هي إشغالات اجتماعية متداخلة تعكس حالة طاغية من التريّف؛ معادية للديمقراطية؟

كما أشرنا سابقاً في مواقع أخرى من هذه الدراسات نحن لا نعتقد أن «المدن» أو «الأرياف» بذاتها معادية للديمقراطية، كما بأن «المدن» بذاتها لا تعني أنها أيضاً مناصرة للديمقراطية. وإذا استرجعنا ما توصلنا إليه من تداخل بين «الريف» والمدينة في التشكيلات الاجتماعية وقواها وثقافتها وبخاصة في إطار غلبة الأولى على الثانية، فإننا أيضاً لا نذهب إلى القول بأن «المدن» و«الأرياف» هي معادية للديمقراطية. من هنا فإننا نذهب إلى الاتفاق مع أطروحة إيليا حريق في هذا السياق، حيث يرى أن الامتدادات الأولية بقواها التقليدية الطائفية والمناطقية والقبلية ليست بالضرورة معادية للديمقراطية وللتوجه نحوها[٢]، بل إن التنوع في البلدان

= دراستنا عن التنمية وأبعادها في منطقة الجوف ممثلة في مدينة سكاكا الجوف ومقارنتها مع الحالة السعودية بعامة، في ذلك انظر: متروك الفالح، **التحديث والتنمية وتحولات النخبة في الريف العربي السعودي: سكاكا الجوف في نهاية القرن العشرين** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، الفصلان ١ و٣ تحديداً. ويبدو أن النخب المغلقة والقابضة على السلطة في الدول العربية والتي نشير إليها، تشمل مجموعات متعددة وأوسع من ما أطلقه عبد العزيز آل داود على فئة محددة تحت مسمى «البرامكة في عصرنا الحديث». إننا في البلاد العربية أمام عدد من «البرامكة الجدد» المتداخلة والمترابطة ولكن لكل منها مجالها ونطاقها في تقاسم النفوذ والمغانم والموارد وبعيدة عن أو محمية من المساءلة والمحاسبة والقانون. في مقولة آل داود عن «البرامكة في عصرنا الحديث»، انظر: عبد العزيز آل داود، «البرامكة في عصرنا الحديث،» **مجلة الحرس الوطني** (السعودية) (نيسان/أبريل ٢٠٠١)، ص ١٢١.

(٢) عن فكرة إيليا حريق في العلاقة بين الديمقراطية وثقافة العنف والاستبداد والقوى التقليدية، والتجربة الغربية، انظر: إيليا حريق، «التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، ص ٤ ـ ٨. وإيليا حريق في هذه المقالة الجديرة بالقراءة والتبصر، يرد على مقولات فؤاد اسحاق الخوري في كتابه [**الذهنية العربية: العنف سيد الأحكام** (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٣)]، والذي يتكلم عن ثقافة التسلط والنزوع إلى الداخل في الحالة اللبنانية بخاصة والعربية بعامة وباعتبارها معادية للديمقراطية، وكذلك يرد على مقولات عبد الله حمودي في كتابه =

العربية في هذا الصدد وفي إطار التكافؤ والندية وتساوي الأنداد قد يكون إحدى دعامات التوجه الديمقراطي، حيث إن تلك القوى تعمل على حماية ذاتها في مواجهة مثيلاتها، وكذلك في مواجهة الدولة وفي إطار من التنافس. كذلك فإن الثقافة العربية والإسلامية، إذا ما تم تحييد فكرة التكوينات «المدينية» الغربية في إطار الليبرالية الغربية ذات الفضاءات المفتوحة دون حدود أو قيود، لا تلغي تشكل تكوينات موازية. وأيضاً فالثقافة السائدة والموصوفة بالمسيطرة والمستبدة وما يقال عنها من «عنف ورمزية وأبوية» لا تشكل عائقاً أمام تحول المجتمعات العربية ودورها نحو الديمقراطية، وبخاصة أن تحول بعض المجتمعات الأخرى في العالم الثالث والآسيوي مثل اليابان والهند وكوريا وروسيا (بعد سقوط الاتحاد السوفياتي على الرغم من سيطرة ثقافة سياسة مستبدة وعدم وجود تكوينات مدنية مستقلة وكذلك التنوع القومي إلى حد ما) وكذلك حتى في العالم الصناعي المتقدم تاريخياً، لم يمنع ذلك كله من أن تتكون الديمقراطيات وتمارس مع وجود ثقافة سابقة أو مستمرة ذات أبعاد سلطوية وانفرادية. والتجربة الديمقراطية العربية وبخاصة في لبنان واليمن وحتى في مسيرة الإصلاح السياسي في عمان وإلى حد ما قطر (ولربما في البحرين مستقبلاً)، وعلى الرغم من عدم اكتمالها وسلبياتها فإن الطائفية والقبلية والقوى الموصوفة بالدينية أو الأصولية، لم تمنع ممارستها بل لم تمانع قيامها ونشاطها. إننا لسنا

= عن الحكم والمجتمع في الغرب، **الشيخ والمريد: قواعد الذهنيات والمسالك السلطوية المغربية**، انظر:
Abdellah Hammoudi, *Master and Disciple: The Cultural Foundations of Moroccan Authoritarianism* (Chigaco, IL: University of Chicago Press, 1997),

والذي يتكلم فيه حمودي عن عنف الحكم (الملك) الرمزي والإخضاع النفسي والطغيان الشرقي وكذلك يرد حريق على مقولات شرابي في كتابه: هشام شرابي، **البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر**، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧)، والذي يتكلم فيه شرابي عن السلطوية الأبوية المستحدثة والممتدة إلى التقليدية والممانعة للحداثة. وعلى الجملة فإن حريق يرد على خوري وحمودي وشرابي، باعتبار أن الذهنية العربية وإن اتصفت بتلك الأوصاف التسلطية، فإنها أولاً ليست خاصة بالغرب بل ان شعوباً كثيرة حتى في البلاد الديمقراطية وتجربتها تعكس أبعاداً واضحة منها، وكذلك يجادل بأن تلك الوضعيات وتلك الذهنية ليست بالضرورة معادية للديمقراطية وهي ليست بالضرورة خاصة بالعرب حيث ان المقارنة مع المجتمعات الأخرى بما في ذلك ذات الأنظمة الديمقراطية تشير إلى وجودها حيث هناك وجود لشخصيات سلطوية، كذلك فإن النزوع الداخلي والتكوينات العائلية والطائفية أو القبلية ليست بالضرورة ضد الديمقراطية أو أنها تعيقها، وإنما على العكس فإنها في تنوعها قد تساعد على منع الاستبداد، وبخاصة في إطار فكرة «الندية والتكافؤ» الخ. وبالنسبة للمغرب ومقولات حمودي فإن حريق يرى بأن تفحص المسألة المغربية والعلاقة بين الحكم والمجتمع يفصح عن تواصل الصراع مع المعارضة، وان الإخضاع يبدو مسألة مرحلية، وان الذهنيات والمسالك ليست جامدة أو ثابتة على مر الزمن أبداً، وهو بالتالي لا يرى ثبات تلك العلاقة الإخضاعية بين الحاكم والمحكوم (الملك/المجتمع) وبخاصة في إطار تواصل الصراع بين الفئات الاجتماعية ذات الصلة ببعض «المدن» المغربية تجاه الحكم.

بحاجة أن نوقف حركة التاريخ في المسار الديمقراطي في الوطن العربي انطلاقاً من شروط وقيود تتطلب تصفية تلك القوى التقليدية، بحجة أنه لن تكون لدينا ديمقراطية ما لم يكن المجتمع العربي في أقطاره مجتمعاً «مدنياً» صافياً خالصاً من تلك التكوينات والقوى التقليدية ومنظومتها الثقافية العامة. إن «المدن» العربية بما هي عليه من تريّف وبما هي حركة متواصلة ممتدة عبر الزمن، لن تتغير، وربما لا حاجة حتمية لذلك.

من هنا فإننا نقول إنه طالما أن «الريف» و«المدن» ـ على ما هما عليه من تداخل ـ وكونهما وقواهما وثقافتهما ليسا بالضرورة معادين للديمقراطية، إذا ما تم الفصل بين المسألة الليبرالية الغربية والمسألة السياسية في بعدها الخاص بالمشاركة السياسية وتداول السلطة والتعددية (الديمقراطية)، وكذلك على الرغم من أننا لسنا ضد تفعيل ما يمكن تفعيله من مكونات ما يسمى «المجتمع المدني» وتطويرها إذا أمكن (وإن كنا نرى لذلك أسقفاً بنيوية لا يمكن تجاوزها على صور تلك الإشكالية القائمة)، فإننا نرى بتبني مفهوم «المجتمع الأهلي» بدلاً من مفهوم «المجتمع المدني»؛ ذلك أن فكرة ومفهوم المجتمع الأهلي أكثر قدرة على تجاوز تلك الإشكالية البنيوية. ونقول بتعميم فكرة المجتمع الأهلي بكافة تجلياته وقواه ومنظوماته الثقافية وسواء اتصل «بالمدن» وقواها وثقافتها المتريّفة أصلاً أم بالأرياف ذاتها وتكويناتها الاجتماعية والمتداخلة على نحو كبير مع تلك التكوينات المسماة «المدن».

إن فكرة المجتمع الأهلي ليست غريبة على مختلف التكوينات الاجتماعية في ريفها ومدنها، وبخاصة في الذهنية والمرجعية وحتى في المجال السمعي لها، بينما فكرة «المجتمع المدني» تبدو غريبة في مرجعيتها ومحصورة في نخب معينة بذاتها ومغلقة إلى حد كبير. إن الفئات الشعبية والتقليدية وكذلك منها المهمشة في المدن العربية وبعض أحيائها، مثل ساكني المقابر في السيدة عائشة في شرق القاهرة مثلاً، لا يبدو أنهم يجتذبون إلى فكرة «المجتمع المدني» ومكوناته ونشاطاته. ما هي العلاقة بين «المجتمع المدني» وساكني القبور في ذهنية قاطنيه؟ إنه سؤال مفتوح ومشروع. وحتى عندما تنخرط عناصر من تلك التكوينات الريفية أو الشعبية في نشاط «التجمعات المدنية»، فإن الآخرين من ليبراليين وعناصر من السلطة والدولة تحاصرهم أو ترفضهم أو تمنعهم.

ـ ٣ ـ

إن هذه الدراسة على هذا النحو تشدد على أنه في إطار عجز تلك القوى الموصوفة بـ «المجتمع المدني» عن أن تكون فاعلة، وفي ضوء تريّف المدن العربية، تجدر

الملاحظة بأنه مع محاولات بعض فئات القوى التقليدية ذات الامتدادات الريفية الدخول والانخراط في إطار مؤسسات ما يسمى بـ «المجتمع المدني» فإنها تواجه بعدم القبول أو الشك من قبل الفئات «المدينية» أو باعتراض السلطة/ الدولة عليها ومحاصرتها كما في حالة الاتحادات المهنية والنقابية في مصر، ومسألة الإحالات على المحاكم العسكرية منذ عام ١٩٩٥ (بما في ذلك ما سبق ولحق انتخابات مجلس الشعب في تشرين الأول/ أكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠، وكذلك الانتخابات الجزئية لمجلس الشورى المصري، أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ٢٠٠١). وعلى الرغم من أن هناك بعضاً من البلدان العربية قد أفسح في المجال لتلك القوى الموصوفة «تقليدية» بأن تعمل في إطار الحياة العامة، وبخاصة في مجال الممارسة السياسية الحزبية (إذا اعتبرنا أن الأحزاب السياسية تدخل في دائرة قوى «المجتمع المدني») كما هو الحال في الأردن (جبهة العمل الإسلامي والإخوان) واليمن (الإصلاح) وحزب الله في لبنان، وكلها خاضت الانتخابات التشريعية أو بعض منها، إلا أن بقية البلدان العربية، وبخاصة التي تسمح بحياة سياسية فيها طابع أو هامش ديمقراطي، فهي إما تمنع نهائياً أو تضيق على تلك القوى في أن تمارس النشاط السياسي السلمي في إطار المؤسسات الحزبية أو النقابية، كما هي الحال في تونس ومصر والجزائر وإلى حد ما في المغرب.

ولاحظت الدراسة تداخل المسألة الإسلامية مع المسألة الديمقراطية والمجتمع المدني، وذلك في الإطار الأوسع للحريات والليبرالية، والتي تعني فيما تعنيه وجود إمكانية دائماً لتكوينات اجتماعية ـ طبقاً للحقوق والحريات كما هي في الغرب وفي إطار فضاء مفتوح وسقف غير محدد ـ وقد تتكون تلك التكوينات الاجتماعية في إطار القوى الموصوفة بـ «المجتمع المدني» متعارضة مع المنظومة الإسلامية العامة. ومن هنا فإن الدراسة تقترح فصل المسألة الديمقراطية عن الليبرالية وعلاقات كل منهما بـ«المجتمع المدني» وقواه وثقافته، ذلك أن التركيز على مسألة ديمقراطية السلطة والتعدد السياسي وتداول السلطة دونما الدخول في المضامين الاجتماعية والثقافية ذات الصلة بالحريات المطلقة، قد يكون أحد السبل الممكنة لتفعيل بعض القوى الاجتماعية مدنية أو تقليدية باتجاه تلك المسألة السياسية.

إضافة إلى ذلك، فإن الدراسة لاحظت إشكالية في ضعف الطبقة الوسطى وهشاشتها، سواء ذات الجذور الرأسمالية أو الشرائح الوسطى ذات الاعتماد على الرواتب الحكومية، وبالتالي تماهيها مع الدولة في معظم البلدان العربية ومنها سوريا ومصر وبلدان الخليج. ومن هنا، فلا هذه ولا تلك من الطبقات الوسطى تتمتع بالاستقلالية عن الدولة، ومن ثم فإنها تعاني عدم القدرة على ممارسة الضغط على الحكومات في إطار كونها أحد المكونات الأساسية للقوى الموصوفة بـ «المجتمع

المدني»، وباتجاه التحولات الديمقراطية. هذا مع ملاحظة أن فئات وأعداداً كبيرة من شرائح تلك الطبقة الوسطى، وبخاصة ذات الحياة المعتمدة على مرتبات الحكومة هي فئات ذات إمدادات ريفية سواء من الريف أو من المدينة المتريّفة.

والدراسة على ما توصلت إليه من نتيجة تشير إلى ضعف ـ إن لم يكن انتفاء ـ ما يسمى بالقوى «المدينية» نتيجة تريّف المدن العربية، تجد أن الإلحاح المتكرر على تفعيل «المجتمع المدني» باعتباره الآلية للتحول الديمقراطي في البلدان العربية(٣) يتجاهل تلك المعضلة الأساسية الكبرى المتنفذة في بنية تلك القوى الموصوفة بـ «المجتمع المدني»، ويلقي عليها آمالاً وأدواراً لا يبدو أنها تستطيع القيام بها.

وفي هذا الإطار ترى الدراسة أن مفهوم المجتمع الأهلي يقدم إطاراً أفضل للعمل باتجاه الدولة والمجتمع، وفي إطار المسألة السياسية، وبخاصة أن المفهوم الأهلي يعني أنه يشمل القوى الموصوفة بـ «المدينة» تحديداً أو الريفية والتقليدية دونما إثارة للحساسيات والمواجهات بين القوى والثقافات «الريفية» و«المدنية»، وبخاصة في إطار «تريّف المدن» العربية. إن تعميم فكرة المجتمع الأهلي، بحيث يمكن لتكويناتها أن تشكل ذاتها وتطور مصالحها وحاجاتها التنموية بما يكفل استقطاب تكوينات أهلية متعددة ومتنوعة وجوداً وثقافة ونشاطاً، وبكافة أشكال تجلياتها دون التشديد على نوعية منها بذاتها أو بمواصفات بعينها باعتبارها الوحيدة صاحبة الامتياز في الفعل السياسي نحو الديمقراطية، قد يؤدي في نهاية المطاف إلى خلق بيئة اجتماعية ضاغطة مركزة على دائرة صنع القرار بما يعني فتحها وتوسيعها أمام المجتمع وفئاته وأفراده للمشاركة فيها، وهو ما يعني في النهاية السير باتجاه الديمقراطية.

ـ ٤ ـ

تبقّى أن نقول إنه وفي سياق العلاقة بين الدولة والمجتمع تجاه المسألة الديمقراطية، وفي إطار صلاتها مع توجهات العولمة في إطارها الاقتصادي والمالي

---

(٣) في ذلك انظر: ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٢٨١ ـ ٣٠٨، وعبد الإله بلقزيز، «دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية،» في: محمد جابر الأنصاري [وآخرون]، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**، تنسيق عدنان السيد حسين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٤٧ ـ ٨٢ وبخاصة ص ٨٠ ـ ٨١. انظر أيضاً: علي خليفة الكواري، «نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٧ (أيار/مايو ٢٠٠١)، ص ٧ ـ ٣٣.

والمعلوماتي والسياسي على نحو أكبر، وما ارتبط بذلك ويرتبط بالضغوط الدولية المتزايدة على البلدان العربية، وبخاصة حول ما يتصل بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى انعكاسات التسوية ودلالات اتجاهاتها وخصوصاً في حالة إغلاق الملف الفلسطيني والتوصل إلى حل للوضع النهائي، وفي حال التوصل إلى اتفاق بين سوريا و«إسرائيل»، فإن المسألة الديمقراطية في المنطقة العربية قد تفتح على أجواء أو بيئة محتملة، ولكنها تستدعي استشرافها على أية حال.

إن التحولات الكبيرة الأخيرة في فلسطين والمنطقة العربية وبخاصة منذ ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ حتى الآن (حزيران/ يونيو ـ ٢٠٠١) ـ نتيجة لاستمرار الاحتلال الصهيوني والأعمال العدوانية الصهيونية على المقدسات العربية والإسلامية في فلسطين (المسجد الأقصى) وانتهاكات شارون لها وما رافقها من عدوان وهمجية صهيونية على الشعب العربي الفلسطيني وأرضه وحقوقه، ووقع ذلك كله على الشارع العربي في فلسطين والبلدان العربية (حيث عمت المظاهرات الشعبية بداية كافة البلدان العربية بما في ذلك بلدان الخليج العربي فحدثت فيها لأول مرة وشاركت فيها جميع القوى المجتمعية في «المدن» أو «الأرياف» وكان للمسجد دور كبير في تلك الفاعلية)[٤]، والتي أشعلتها الانتفاضة الفلسطينية المقاومة لذلك العدوان الصهيوني وانتهاكاته ومجازره المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني (بما في ذلك القصف الجوي والبحري وحتى البري لأجهزة السلطة الفلسطينية ذاتها في عدد من المدن الفلسطينية كرام الله وغزة ومحيطها) ـ قد تفضي إلى مراجعات أو قيود على اتجاهات «التسوية» أو

---

(٤) يلاحظ أنه في التفاعل العربي الشعبي مع الانتفاضة الفلسطينية شاركت كافة التشكيلات الاجتماعية وفئات المجتمع سواء في «المدن» أو «الأرياف» (على افتراض التسليم جدلاً بتميزهما، وهو ليس بصحيح طبقاً لما جادلنا به أصلاً)، بل يلاحظ أن جزءاً كبيراً من تلك المظاهرات في عدد من البلدان العربية قد انطلق من المسجد، وبالتالي مشاركة أعداد كبيرة من القوى الإسلامية. إضافة إلى ذلك فإن ما حدث في بلدان الخليج في عمان وقطر والسعودية من مظاهرات وخاصة في الريف (سكاكا الجوف) رغم أنها حدثت أيضاً على نطاق محدود في الرياض وجدة والشرقية، يثير دخول الأبعاد الريفية في تلك المسألة. ورغم أن معظم، إن لم يكن جل، المظاهرات في الأرياف أو المدن العربية إن لم يكن جميعها هي أصلاً موجهة تجاه المسألة الفلسطينية وليست ضد الدول نفسها، فإنها لا شك أثارت أبعاداً جديدة عن تحولات في طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة في البلدان العربية، وبخاصة أن بعض الدول العربية استجابت لتلك المطالب الشعبية سواء في عقد الاجتماع للقمة العربية الاستثنائية في القاهرة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠) أو الاعتيادية في عمان (آذار/مارس ٢٠٠١) وكذلك اجتماعات لجنة المتابعة العربية لاحقاً وباتجاه التعامل مع إسرائيل كما فعلت مصر باستدعاء سفيرها وكذلك عدم إرسال الأردن سفيرها الجديد إلى إسرائيل وما أعلنته عمان ثم قطر بشأن إقفال المكاتب الإسرائيلية لديها رغم ما يقال عن استمرار لتلك المكاتب ورغم مخالفة موريتانيا (زيارة وزير خارجيتها لإسرائيل في أيار/مايو ٢٠٠١) خروجاً على الإجماع العربي وكذلك للرغبة الشعبية فيها ضد الكيان الإسرائيلي.

تجميدها. ومع ذلك فربما يكون من المستبعد إلغاؤها بشكل نهائي[٥]. من هنا فإن افتراض تواصل عملية «التسوية» أو إعادة الحيوية لها بطريقة أو بأخرى (حتى لو تضمن ذلك تحويرات أو تأخيرات) فإنها وما قد يترتب على استحقاقاتها في تلك البلدان العربية الموقعة مع إسرائيل أو المعارضة منها ـ على نحو مؤقت على ما يبدو والتي سوف تلحق في إطار الدائرة العربية الأوسع (إذا ما تم التوصل لحل نهائي للوضع الفلسطيني وكذلك إلى تسوية مع سوريا) وبخاصة العراق وبلدان الخليج العربية تحديداً ـ قد تولد احتمالات من الممانعات أو المسايرة من قبل تلك الدول وأنظمة الحكم فيها مما قد يولد معه ضغوطاً خارجية متزايدة في حالة الممانعة[٦] أو ضغوطاً وتوترات داخلية في الحالة الأخرى (المسايرة)، وكلتاهما (الممانعة والمسايرة) أو إحداهما قد تفضي إلى انقسام على مستوى النخب الحاكمة، أو انقسام بين

---

(٥) يلاحظ في هذا الصدد نشاط دبلوماسي غربي مكثف من أمريكا وأوروبا وبريطانيا وكذلك حتى من روسيا تجاه ما يمكن تسميته بضبط «الصراع» ولمصلحة إسرائيل تحديداً، وبخاصة أن ذلك جاء بشكل أكثر وضوحاً مع أسر حزب الله لثلاثة من الجنود الصهاينة في منطقة مزارع شبعا اللبنانية في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. إضافة إلى ذلك تحاول الإدارة الأمريكية جاهدة محاصرة الفلسطينيين والعرب وذلك من خلال استمرار الضغوط على مصر والسلطة الفلسطينية لعقد مؤتمر رباعي أو موسع في شرم الشيخ والذي تم بالفعل قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربية الطارئ وفي محاولة على ما يبدو إلى إجهاضه. إضافة إلى ذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغوطاً على بعض البلدان العربية التي أبدت تأييدها لعمل المقاومة صراحة مثل اليمن حيث تصريحات الرئيس اليمني الأسبوع الأول من الانتفاضة ورؤيته عن فائدة عقد مؤتمر القمة العربية في ٢١ ـ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ويبدو أن الإدارة الأمريكية وبعد عملية التفجير التي طالت المدمرة الأمريكية في ميناء عدن وكذلك السفارة البريطانية في صنعاء، قد بدأت تضغط طالبة من الرئيس اليمني تفسيراً لتصريحاته بشأن الانتفاضة والموقف منها، وهو ما يبدو تهديداً واضحاً. ولا تزال الدول الغربية تمارس ضغوطاً على السلطة الفلسطينية لإيقاف الانتفاضة الباسلة، وبخاصة مع تزايد العمليات الاستشهادية ضد الاحتلال الصهيوني منذ نهاية أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيو ٢٠٠١ (عمليتا نتانيا وتل أبيب الأخيرة والتي أسفرت عن قتل عدد من الصهاينة). لذلك يلاحظ أن الرئيس، عرفات، ومع تلك الضغوط الغربية والأمريكية بخاصة وكذلك العربية، يعلن عن إيقاف إطلاق النار دون شروط. وتجري هذه الأيام (حزيران/يونيو ٢٠٠١) مباحثات أمنية بين السلطة وإسرائيل وبرعاية أمريكية حيث وصول مدير السي آي أي جورج تنت للمنطقة واجتماعه مع المعنيين بما في ذلك محاولة الضغط على مصر في هذا الاتجاه (حيث اجتماع تنت مع الرئيس المصري في ٢٠٠١/٦/٩). ويبدو أن المبادرة الأمريكية التي طرحها تنت هي محاولة اختزال لتوصيات لجنة ميتشل وللمبادرة المصرية الأردنية بتركيزها على البعد الأمني في محاولة للإجهاض على الانتفاضة وضبط المنطقة العربية حكومات وشعوباً وسياسات.

(٦) في الضغوط الدولية وبخاصة الغربية والأمريكية على الدول العربية المتمثلة باتجاه الديمقراطية يلاحظ أن هناك بعض التلاقي بين الدول العربية والأمريكية في الموقف من بعض الفئات الاجتماعية ذات الصلة بمكونات المجتمع الأهلي وبخاصة الجماعات الإسلامية ذات التوجه المعادي للغرب، وعليه فإن ذلك الالتقاء في المصالح، قد يمنع من حدوث ضغوط مستقبلية إذا وجدت تلك الدوائر أن مصالحها اقتضت ذلك.

المجتمع والدولة وخياراتها. . . كل ذلك إن حدث مع صلته بمسألة تفعيل المجتمع الأهلي ومكوناته وعلى مسار توازنات التنمية والمشاركة فيها وبصنع القرار تجاه الموارد وتوزيع الثروة (مع افتراض عدم الانزلاق في مخططات التفتيت، وذلك أمر يتوقف على تماسك الدولة والمجتمع وهو ما يفترض جدلاً تكيّف الدولة ومؤسساتها مع المعطيات ورغبات المجتمع وفئاته وعلى مسار الديمقراطية)، قد يولد اتجاهات قوية تجاه مزيد من الإصلاحات السياسية وعلى طريق الديمقراطية(٧).

نود أن ننتهي إلى القول إن الإشارة السابقة حول المسألة الديمقراطية في البلدان العربية، وصلة ذلك بمسألة «التسوية» في حالة تواصلها، لا تعني بالضرورة أننا نرى بتلازم الأمرين أو تأييد «التسوية» الجارية باعتبارها إيجابية ومطلوبة للمسألة الديمقراطية بعينها. إننا فقط نريد ملاحظة احتمال التداخل بين المسألتين وماذا يمكن للمجتمع الأهلي ومكوناته أن يفعل في حالة استمرار تلك التوجهات. الأمر الآخر، هو أن مسألة «عصبية الدولة العربية» في إطار سلطتها وصلتها بمسألة العولمة وآثارها، وعلى ضوء استمرار «العصبية» التي سبق أن أشرنا إليها في ثنايا هذه الدراسة، لا يعني أننا أولاً مع إغفالها، ولا يعني ثانياً بالضرورة حتميتها. كل ما فعلناه في هذا الصدد هو أننا حاولنا أن نثير الأسئلة المفتوحة على المستقبل في إطار تلك القضايا ومدى صلتها بالمسألة الديمقراطية و«المجتمع المدني»، الأهلي كما فضلنا تسميته.

---

(٧) أحد الاتجاهات في تفسير التحولات الديمقراطية في البلدان السلطوية يرى بأن ذلك يحدث نتيجة انقسام في النخب الحاكمة، وتلك حالات حدثت في أمريكا اللاتينية، كما يطرحها أودنيل، وشمتر، وواينهد. في ذلك انظر: **Guillermo A. O'Donnell, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead, eds., *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986), pt. 4: *Tentative Conclusions about Uncertain Democracies.***

ويوظف هذا الطرح أيضاً: عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

المـراجـع

١ ـ العربيـة

كتب

ابراهيم، سعد الدين. **تأملات في مسألة الأقليات**. القاهرة: مركز ابن خلدون؛ الكويت: دار سعاد الصباح، [د. ت.].

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **مقدمة ابن خلدون**. بيروت: دار القلم، ١٩٧٨.

أبو عمرو، زياد. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**. تقديم سعد الدين ابراهيم. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، ١٩٩٥.

الأنصاري، محمد جابر [وآخرون]. **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**. تنسيق عدنان السيد حسين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦**. نيويورك: البرنامج، ١٩٩٦.

______. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧**. نيويورك: البرنامج، ١٩٩٧.

______. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨**. نيويورك: البرنامج، ١٩٩٨.

البزري، دلال. **غرامشي في الديوانية: في محل المجتمع المدني من الإعراب**. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤.

بشارة، عزمي. **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

بيرة، جورج. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في سوريا**. تقديم سعد الدين ابراهيم. القاهرة: مركز ابن خلدون؛ دار الأمين للنشر والتوزيع، [١٩٩٥]. (سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي)

الجابري، محمد عابد. **الدين والدولة وتطبيق الشريعة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٩. قضايا الفكر العربي؛ ٤)

الجرجور، توفيق. **الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي السوري**. دمشق: وزارة المعارف والإرشاد القومي، ١٩٨٠.

جيدنز، أنتوني. **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**. نقله إلى العربية مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف. طرابلس، ليبيا: دار الرواد، ١٩٩٩.

حرب، علي. **حديث النهايات: فتوحات العولمة ومآزق الهوية**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠.

حماد، مجدي [وآخرون]. **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٤)

الحوراني، هاني (معد). **الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز)**. عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٣.

الخوري، فؤاد اسحاق. **الذهنية العربية: العنف سيد الأحكام**. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٣.

درويش، فوزي. **اليابان: الدولة الحديثة والدور الأمريكي**. ط ٣. طنطا: المؤلف، ١٩٩٤.

دلماس، كلود. **تاريخ الحضارة الأوروبية**. ترجمة وفيق وهبة. ط ٢. بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٢.

رشاد، عبد الغفار. **التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤.

زكريا، خضر (محرر). **دراسات في المجتمع العربي المعاصر**. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

السعدي، عباس فاضل. **دراسة في جغرافية السكان**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٨.

السعودية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاءات العامة. **التعداد العام للسكان والمساكن، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.**

سعيد، إدوارد. **القلم والسيف: حوارات مع دافيد بارساميان.** دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٨.

سليم، مريم [وآخرون]. **المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٥)

السماك، محمد. **الأقليات بين العروبة والإسلام.** بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠.

شاكر، محمود. **موطن الشعوب الإسلامية في أفريقيا (١١): السودان.** بيروت؛ دمشق: المكتب الإسلامي، ١٩٨٨.

شرابي، هشام. **البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧. (سلسلة السياسة والمجتمع)

الصبان، ريما، منيرة أحمد فخرو ومتروك الفالح. **قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون: المؤسسات، التشريعات، الأقليات.** [دبي]: منتدى التنمية؛ الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٨.

الطحلة، زكي. **الحركة الإسلامية والديمقراطية: وجهة نظر إسلامية.** عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٦.

عبد الله، ثناء فؤاد. **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

العلوي، سعيد بنسعيد. **الوطنية والتحديثية في المغرب: مجموعة دراسات حول الفكر الوطني وسيرورة التحديث في المغرب المعاصر.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

علي، حيدر ابراهيم. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

عمران، عبد الرحيم. **سكان العالم العربي، حاضراً ومستقبلاً.** نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ١٩٨٨.

الفالح، متروك. **التحديث والتنمية وتحولات النخبة في الريف العربي السعودي: سكاكا الجوف في نهاية القرن العشرين.** بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

ــــــــ. **المجتمع والديمقراطية والدولة في الجزيرة العربية: دراسة مقارنة لإشكالية «المجتمع المدني» على ضوء تريف «المدينة العربية»**. الرياض: جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، مركز البحوث، ١٩٩٨.

فان دام، نيقولاوس. **الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، ١٩٦١ ـ ١٩٩٤**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.

فخرو، منيرة أحمد. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين**. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، ١٩٩٥.

فوكوياما، فرانسيس. **نهاية التاريخ وخاتم البشر**. ترجمة حسين أحمد أمين. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣.

قنديل، أماني. **الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر: دراسة حالة لنقابة الأطباء، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٥**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦.

كامل، عبد العزيز. **دراسات في الجغرافيا البشرية للسودان**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢.

الكواري، علي خليفة (محرر). **الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا [الاسكوا]. **مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧**. نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٨.

لوفران، جورج. **الحركة النقابية في العالم**. ترجمة الياس مرعي. بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٦.

مارتين، هانس ـ بيتر وهارالد شومان. **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**. ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة وتقديم رمزي زكي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٣٨)

مانع، إلهام محمد. **الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، ١٩٤٨ ـ ١٩٩٣: دراسة تحليلية**. صنعاء: الثوابت ـ المؤتمر الشعبي العام، ١٩٩٤.

مراد، محمد. **النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر: دراسة في التشكل البنائي**

الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع العربي. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٦.

مركز دراسات الوحدة العربية. **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣**. بيروت: المركز، ١٩٩٥.

ـــــــ. **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٩٤**. بيروت: المركز، ١٩٩٥.

ـــــــ. **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٩٥**. بيروت: المركز، ١٩٩٦.

مسرة، أنطوان نصري. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان**. تقديم سعد الدين ابراهيم. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، ١٩٩٥.

المطري، خالد. **سكان المملكة العربية السعودية**. جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

المغيربي، محمد زاهي. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا**. تقديم سعد الدين ابراهيم. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، ١٩٩٩.

النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

نورثون، أوغست ريتشارد. **مستقبل المجتمع المدني في الشرق الأوسط**. ترجمة جورج مصلح. عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٦.

الهطلاني، مضاوي حمد الناصر (معد). **مدينة الرياض: دراسة تاريخية في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ١٩٠٢ ـ ١٩٧٥م.، ١٣٢٠ ـ ١٣٩٥هـ**. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٦.

ولد أباه، السيد (معد). **موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٨)

اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء. **كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٦**. صنعاء: الجهاز، ١٩٩٧.

دوريات

آل داود، عبد العزيز. «البرامكة في عصرنا الحديث.» **مجلة الحرس الوطني (السعودية)**: نيسان/أبريل ٢٠٠١.

ابراهيم، حسنين توفيق. «الانتخابات البرلمانية في مصر (عام ١٩٩٥): العنف الانتخابي وثقافة العنف.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٦، نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

«أبو رزق يعلن استقالته من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.» **الحياة**: ٢٦/١/ ٢٠٠٠.

أبو ريشة، زليخة. «السياسة والمسألة النسوية كما تتجسدان في الأردن.» **الحياة**: ٢١/ ١١/١٩٩٧.

أبو لغد، جانيت. «التحضر والتغيير الاجتماعي في العالم العربي.» **الفكر العربي**: السنة ٧، العدد ٤٣، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.

الاتحاد (الإمارات العربية المتحدة): ٢٩/٣/٢٠٠١.

«الأردن: تعديلات في قانون المطبوعات تفرض قيوداً على الصحف.» **الحياة**: ١٨/ ٥/١٩٩٧.

«الإسلام وتشكيل المجتمع المدني: مناظرة بين أنور ابراهيم وعبد العزيز التويجري.» **المستقلة**: ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

«اعتقال ١٩ من الاخوان.» **الحياة**: ٦/٨/٢٠٠٠.

«اعتقال ٩٤ من الاخوان.» **الحياة**: ٢٣/١٠/٢٠٠٠.

«إعلان تأسيس «جماعة تنمية الديمقراطية» في مصر: قيادات تتعهد بالتعاون مع الحكومة ودعم المشاركة الشعبية.» **الشرق الأوسط**: ٣٠/١١/١٩٩٦.

«الأمير عبد الله نبه إلى دورها المهم.» **المجلة** (لندن): ٨ أيار/مايو ١٩٩٩.

«الأمير نايف: نرحب بزيارة ممثل لحقوق الإنسان.» **الشرق الأوسط**: ١٦/٤/٢٠٠٠.

أمين، جلال. «حول مفهوم التنوير: نظرة نقدية لتيار أساسي من تيارات الثقافة العربية المعاصرة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢١، تموز/يوليو ١٩٩٧.

الأنصاري، محمد جابر. «هل بدأ الاحتشاد السياسي للقوى المدنية؟.» **الحياة**: ٥/٦/ ١٩٩٧.

«أول انتخابات في عمان بالاختيار المباشر...» **الحياة**: ١٤/٩/٢٠٠٠.

البزري، دلال. «القانون المصري الجديد للأحوال الشخصية.» **الحياة**: ٦/٢/٢٠٠٠.

البشري، طارق. «منهج النظر في أسس البناء الديمقراطي والمجتمع المدني

(١ من ٣): أهمية التوازن بين الجماعة السياسية العامة والجماعات الفرعية لما يمثله التكوين المؤسسي من هيكل تنظيمي مترابط ومشترك.» **الحياة**: ١٧/٧/١٩٩٧.

ـــــــ. «منهج النظر في أسس البناء الديمقراطي والمجتمع المدني (٢ من ٣): مؤسسات قديمة تحطمت، وأخرى جديدة واهنة.» **الحياة**: ١٨/٧/١٩٩٧.

ـــــــ. «منهج النظر في أسس البناء الديمقراطي والمجتمع المدني (٣ من ٣): حين قوضت الدولة المركزية المؤسسات التقليدية تراجعت إمكانيات التطور.. الديمقراطي.» **الحياة**: ١٩/٧/١٩٩٧.

بشور، معن. «التجربة الحزبية العربية في نصف قرن (قراءة نقدية).» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٤٤، حزيران/يونيو ١٩٩٩.

«البشير يتعهد بتوحيد الحزب والترابي يؤكد الفراق.» **الشرق الأوسط**: ١٩/٥/٢٠٠٠.

«البشير يتوجه إلى أسمرة غداً للاجتماع مع زعيم المعارضة الميرغني.» **الرياض**: ٢٥/٩/٢٠٠٠.

البلاد (السعودية): ٢٦/٤/٢٠٠٠.

«بلغ الصراع بين الإسلاميين والليبراليين مداه.» **الوسط**: ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

بهاء الدين، زياد أحمد. «القاهرة مدينة تنتصر على نفسها: «أم الدنيا» في عيون «الخواجة».» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ١، العدد ٣، نيسان/أبريل ١٩٩٩.

«بوادر توجهات رسمية بتوسيع مشاركة المرأة المصرية.» **الحياة**: ١١/٢/٢٠٠٠.

«بيروت «المقاصد» ستطلب من الحريري تولي رئاستها.» **الشرق الأوسط**: ٩/٩/٢٠٠٠.

بيومي، نهى. «المرأة، المدينة، السياسة (صيدا نموذجاً).» **باحثات** (تجمع الباحثات اللبنانيات، بيروت): العدد ٤، ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨.

«تصاعد أزمة الصحفيين المصريين.» **الشرق الأوسط**: ١٣/٦/١٩٩٦.

«تصعيد في المغرب بين النقابات والحكومة.» **الحياة**: ١٧/١٠/١٩٩٧.

«تظاهرات عنيفة في بور سودان قادها مؤيدون للترابي.» **الحياة**: ١٤/٩/٢٠٠٠.

«تمكين رموزهم المدانين أمام القضاء العسكري من الترشيح للانتخابات: مصر:

الاخوان يلجأون إلى القضاء.» **الحياة**: ٣/٨/ ٢٠٠٠.

«توقع تحول البيض أقلية في بريطانيا.» **الحياة**: ٥/٩/ ٢٠٠٠.

الجابري، محمد عابد. «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

«الجماعات المتشددة تستعد للنزول إلى بحر الدار البيضاء: صيف سياسي حار على شواطئ المغرب.» **الوطن** (السعودية): ١٢/ ٥/ ٢٠٠١.

«جماعة حقوقية تصفي نشاطها وجماعات تنسحب من مراقبة الانتخابات.» **الحياة**: ٧/ ٣/ ٢٠٠٠.

«جمهورية أرض الصومال: في مقديشو حكومتان مستقلتان.» **الحياة**: ١٥/ ٩/ ٢٠٠٠.

الجوهري، خالد عبد العزيز. «قراءة في أوراق سياتل: التناقض بين الحرية والعدالة.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٣٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

«حرب مفتوحة يشنها ١١ حزباً أردنياً ضد وزير الداخلية.» **الشرق الأوسط**: ٢٩/ ٨/ ١٩٩٧.

حريق، ايليا. «التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٥١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

«حزب الأمة والاتحادي يواصلان تبادل الاتهامات.» **الحياة**: ١٤/ ٩/ ٢٠٠٠.

«حزب الأمة يكرس أنشطته في الداخل والخارج.» **الحياة**: ١٥/ ٩/ ٢٠٠٠.

«الحساسيات الحزبية تهيمن على انتخابات مجلس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان.» **الشرق الأوسط**: ١/ ٤/ ١٩٩٧.

«الحص: أرضخ لحكم الناس والمعركة كانت الأوسخ.» **الحياة**: ٥/ ٩/ ٢٠٠٠.

«حصر قانون الحقوق السياسية للمرأة يعكس عمق الانقسام في المجتمع الكويتي.» **الشرق الأوسط**: ٢١/ ١٢/ ١٩٩٩.

حلو، مرغريت. «النائبات والمرشحات في الانتخابات النيابية لدورتي ١٩٩٢ و١٩٩٦.» **باحثات**: العدد ٤، ١٩٩٧ - ١٩٩٨.

حمادي، عبد الرحمن. «التحضر وأحزمة البؤس حول المدينة العربية.» **المدينة العربية**: العدد ٤٩، آب/أغسطس ١٩٩٣.

«حماس تحذر السلطة الفلسطينية من تسليم مسؤولها العسكري المعتقل إلى واشنطن.»

الشرق الأوسط: ١٩/ ٥/ ٢٠٠٠.

الحمد، تركي. «الديمقراطية وأوضاعنا الاجتماعية.» **الشرق الأوسط**: ١٥/ ٦/ ١٩٩٦.

«حملة واسعة استهدفت المؤثرين منهم في الانتخابات: مصر: اعتقال ٢٥ من رموز.» **الحياة**: ١٤/ ٩/ ٢٠٠٠.

الحياة: ٤/ ٦/ ٢٠٠٠، و١/ ١٠/ ٢٠٠٠.

«الخرطوم تنفي أنباء عن استيلاء قرنق على مواقع نفطية.» **الحياة**: ١٥/ ٩/ ٢٠٠٠.

دونو، غيلان ب. «الولايات المتحدة الأمريكية والتحول الديمقراطي في العالم العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٦، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦ (خالد فريد سويلم).

ديريه، أحمد محمد (توربي). «الصومال: آثار القبلية في السياسة وآثار السياسة في القبلية.» **مجلة البحوث والدراسات العربية**: العدد ٢٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

«الرباط ترفض «استنساخ» الديمقراطيات الغربية.» **الحياة**: ٦/ ٨/ ٢٠٠٠.

الرحموني، سعيدة. «المرأة والمشاركة السياسية في تونس.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٥٠، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

«رحيل فؤاد سراج الدين.. أشهر باشا في مصر...» **الشرق الأوسط**: ١١/ ٨/ ٢٠٠٠.

«رداً على مزاعم العفو الدولية، الأمير نايف: أهداف صهيونية وراء الحملة المغرضة على المملكة.» **الوطن**: ٥/ ٤/ ٢٠٠٠.

روبرتس، ريبيكا. «التركيبة القروية في مخيم برج البراجنة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤٤، خريف ٢٠٠٠.

الرياض: ١/ ٩/ ١٩٩٦.

«الرئيس الصومالي الجديد: وضعنا خطة لجمع سلاح الميليشيات وتشكيل جيش نظامي.» **الشرق الأوسط**: ٩/ ٩/ ٢٠٠٠.

الزين، سمير. «مثقف النهضة... مثقف نهاية القرن! البحث عن الدور المفقود.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦.

زكي، رمزي. «الليبرالية الجديدة تقول: وداعاً للطبقة الوسطى.» **عالم الفكر**

(الكويت): السنة ٢٥، العدد ١، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

سالم، علاء. «إضرابات الشيعة في البحرين: أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

«السعودية تعلن عن تأسيس هيئة مستقلة لحماية حقوق الإنسان: لجنة وطنية حكومية يتبعها فروع في الوزارات للمتابعة والمراقبة.» **الشرق الأوسط**: ٢/٤/٢٠٠٠.

«السعودية تنفي ادعاءات عن استقبالها وفداً من الأمم المتحدة نتيجة الضغوط: الرياض تستغرب ما أعلنته منظمة العفو الدولية.» **الشرق الأوسط**: ٥/٤/٢٠٠٠.

السفير: ٢٥/٤/١٩٩٧.

«سكان العراق ٢٢ مليوناً حسب التعداد السكاني.» **الشرق الأوسط**: ١٨/١٠/١٩٩٧.

سلامة، أديب نجيب. «مؤتمر الإنسان المصري وتحديات القرن القادم، الإسكندرية (٢٧ ـ ٢٩ أغسطس ١٩٩٦).» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

«سوار الذهب: على التجمع اغتنام فرصة ملتقى الخرطوم للحوار.» **الحياة**: ١٤/٩/٢٠٠٠.

الشامي، علي. «أضاليل ومناقب.» **الحياة**: ١١/٢/٢٠٠٠.

شاوول، ملحم. «المرأة والشأن العام، في ضوء الاستطلاعات والأبحاث.» **باحثات**: العدد ٤، ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨.

الشرق الأوسط: ١٤/٥/٢٠٠٠، و١/١٠/٢٠٠٠.

شعيبي، عماد فوزي. «هل استطاع النقد الحديث للمسألة القومية أن يكون أكثر واقعية.» **الحياة**: ٢٦/٢/٢٠٠٠.

الشهال، نهلا. «محنة الديمقراطية أو العودة إلى أسئلة البداية.» **الحياة**: ٦/٢/٢٠٠٠.

«شهدت خلالها مدينة الرياض تحولات كبرى...» **تطوير** (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض): العدد ٢٤، ذو القعدة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

«الشيعة في الكويت بين الاستبعاد والتأييد والمعارضة.» **المجلة**: ٨ أيار/مايو ١٩٩٩.

الصبحي، محمد صامل. «مؤسساتنا الخيرية تتخبط بين العشوائية والاجتهادات

الفردية: الأعمال التطوعية بين سندان الإفلاس ومطرقة التجاهل الاجتماعي.» **المدينة**: ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

«الصراع بين «تحالف العائلة» والجيل الجديد: مبادرات لإبقاء تماسك الحزب تفادياً لانفجار التناقضات.» **الحياة**: ١١/٨/٢٠٠٠.

الصلح، رغيد. «المجتمع المدني اللبناني والانتخابات (٢ من ٢): غياب مستمر للحركة النقابية والنسائية.» **الحياة**: ٥/٩/٢٠٠٠.

الطعان، عبد الرضا. «الديمقراطية الأمريكية والوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

عالم الفكر: السنة ٢٨، العدد ٣، كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٩.

«عبد الله الأحمر. . . نرفض الحوار مع البيض.» **الحياة**: ١٢/٥/١٩٩٤.

عبد الله، اسماعيل صبري [وآخرون]. «مفهوم إدارة الدولة والمجتمع ـ الحكم الرشيد.» (حلقة نقاشية). أدار النقاش علي الدين هلال. **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٤٩، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

عبد الله، ثناء فؤاد. «أزمة الطبقة الوسطى في مصر.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

ـــــــ. «قانون الإيجارات الزراعية الجديد ومؤشرات التحول في المجتمع المصري.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٩، آذار/مارس ١٩٩٨.

ـــــــ. «قانون الجمعيات الأهلية الجديد والمسار الديمقراطي في مصر.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٤٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

عبد المجيد، وحيد. «المجتمع المدني: مفهوم فقير واستخدام أفقر.» **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**: السنة ٤، العدد ٤٠، نيسان/أبريل ١٩٩٥.

عجوبة، مختار ابراهيم. «القاعدة النظرية للأنشطة التطوعية الخيرية في المملكة العربية السعودية: دراسة وثائقية لتجربة الجمعيات الخيرية (١٣٨٠ ـ ١٤٠٠هـ).» **التعاون**: السنة ٨، العدد ٣٤، حزيران/يونيو ١٩٩٤.

ـــــــ. «مشكلة جنوب السودان وأثرها على مستقبل العلاقات العربية ـ الأفريقية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٨٨، حزيران/يونيو ١٩٨٦.

««العدالة والتنمية» تعتبرها مخالفة للشريعة: المغرب: المواجهة تتصاعد في شأن خطة إدماج.» **الحياة**: ٢٦/١/٢٠٠٠.

«عدد سكان مدينة الرياض يصل إلى أربعة ملايين نسمة مع نهاية العام الحالي.» **تطوير**: العدد ٢٦، ذو القعدة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

العلوي، سعيد بنسعيد. «الهوية والعالمية في أفق القرن الجديد (٣ ـ ٤): الهوية المغربية في مواجهة الاستلزامات الجديدة.» **الشرق الأوسط**: ٢٤/٦/١٩٧٧.

«عيديد يجدد رفضه التفاوض مع الرئيس الجديد.» **الحياة**: ٢٣/١٠/٢٠٠٠.

عيسى، ابراهيم. «قضية سعد الدين ابراهيم وما بعد نقابة السادات.» **الحياة**: ١٤/٧/٢٠٠٠.

الغزال، يوسف عمر. «واقع المرأة الليبية في الثقافة السائدة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٥٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

«غياب زعيم «الوفد» المصري ينذر بمعركة طاحنة بين الأجنحة المتصارعة في الحزب: نعمان جمعة يعلن الترشيح للرئاسة وزعيم المعارضة البرلمانية يستعد لخوض المعركة.» **الشرق الأوسط**: ١١/٨/٢٠٠٠.

الفالح، متروك. «التحولات في العلاقات العربية ـ العربية (١٩٩٦ ـ ١٩٩٧): دراسة مقارنة في الإدراك للنخب العربية الحاكمة المحورية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٠، حزيران/يونيو ١٩٩٧.

فرجاني، نادر. «الحكم الصالح: رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٥٦، حزيران/يونيو ٢٠٠٠.

«فؤاد بدراوي: حزب الوفد مهدد بالانهيار لو استمر جمعة في الانفراد بالقرارات المصيرية.» **الشرق الأوسط**: ٧/٦/٢٠٠١.

«في الذكرى الـ ١٨ لاغتيال بشير الجميل: مهرجان حاشد في الأشرفية يطالب بإطلاق جعجع وعودة عون.» **الحياة**: ١٥/٩/٢٠٠٠.

«في ضوء احتمال إحالته على محكمة أمن الدولة: حزب العمل يواجه سياسة «حافة الهاوية».» **الحياة**: ٣/٨/٢٠٠٠.

«في المناطق الشعبية والراقية على حد سواء (مصر): انتشار ملحوظ لمراكز خدمة المحجبات بعد تزايد أعدادهن.» **الحياة**: ٢٣/٧/١٩٩٧.

«قادة «العمل» يخشون حملة أمنية قبل الانتخابات البرلمانية المصرية.» **الحياة**: ٥/٩/٢٠٠٠.

«القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠: النص الكامل لقانون تنظيم أوضاع وإجراءات التقاضي في مسألة الأحوال الشخصية.» **الأهرام**: ٣/٢/٢٠٠٠.

«قائد مليشيات الدفاع الشعبي يحذر الحكومة من التساهل مع المعارضة.» **الحياة**: ١٤/٩/٢٠٠٠.

«القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية.» (ندوة). **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٥٤، نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

القطب، اسحق يعقوب. «نحو استراتيجية للتحضر في البلاد العربية.» **الفكر العربي**: السنة ٤، العدد ٣٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢.

قنديل، أماني. «الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر: دراسة حالة لنقابة الأطباء، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٥.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (حنان محمد عبد العزيز).

«قيادة التجمع المعارض بدأت مناقشات في العاصمة الاريترية.» **الحياة**: ٢٣/١٠/٢٠٠٠.

قيرة، اسماعيل. «من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجاً.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦.

كسروان، ربيع (معد). «الملف الإحصائي (٨٧): حال المرأة في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢١، العدد ٢٤٠، شباط/فبراير ١٩٩٩.

ـــــــ. «الملف الإحصائي (٨٨): مؤشرات اقتصادية أساسية عن الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٤٣، أيار/مايو ١٩٩٩.

كمال، سامي. «البحرين تفتح الملفات المغلقة.» **الأهرام**: ٢٥/١٢/١٩٩٩.

الكواري، علي خليفة. «نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٤، العدد ٢٦٧، أيار/مايو ٢٠٠١.

كيسنجر، هنري. «انهيار التحالف الدولي ضد الرئيس العراقي.» **الشرق الأوسط**: ٦/١٠/١٩٩٦.

«لبنان: نتائج الانتخابات اللبنانية في بيروت والجنوب والبقاع.» **الحياة**: ٥/٩/٢٠٠٠.

«لبنان: النتائج الرسمية للانتخابات في محافظتي الشمال والجبل.» **الحياة**: ٢٩/٨/٢٠٠٠.

لبيب، الطاهر. «التنمية الاجتماعية واتجاهاتها في البلدان العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٥٣، آذار/مارس ٢٠٠٠.

«لجنة الحوار تطالب العلماء بتأجيل لقاء تعز بين صالح والبيض...» **الشرق الأوسط**: ٩/١/١٩٩٤.

«لماذا رحبت السعودية بزيارة المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة.» **المجلة**: ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

«مبارك يؤكد أنه مع حرية الصحافة.» **الشرق الأوسط**: ١٦/٦/١٩٩٦.

المتوكل، محمد عبد الملك. «الإسلام وحقوق الإنسان.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٦، شباط/فبراير ١٩٩٧.

«المحامون المصريون يلغون اعتصامهم بعد إعلان انتخابات النقابة.» **الحياة**: ٦/٨/٢٠٠٠.

«محاولة لـ «الاخوان» مصر للسيطرة على نقابة المحامين.» **القبس** (الكويت): ١٥/٥/١٩٩٧.

محمد، عبد الكريم. «ريف سورية ومدينتها.» **الحياة**: ٢٤/٧/١٩٩٧.

المديرس، فلاح عبد الله. «الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٣، العدد ١٣٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

«المرأة الخليجية ماذا تريد في القرن الواحد والعشرين.» **المجلة**: ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق (معد). «موجز يوميات الوحدة العربية، آب (أغسطس) ١٩٩٩.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٤٨، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

ـــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، آذار (مارس) ٢٠٠١.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٤، العدد ٢٦٧، أيار/مايو ٢٠٠١.

ـــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، أيار (مايو) ١٩٩٧.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢١، تموز/يوليو ١٩٩٧.

ـــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، أيار (مايو) ١٩٩٩.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٤٥، تموز/يوليو ١٩٩٩.

ـــــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٤٩، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

ـــــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٩.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٥٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

ـــــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

ـــــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، تموز (يوليو) ١٩٩٧.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٣، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

ـــــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، حزيران (يونيو) ١٩٩٧.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٢، آب/أغسطس ١٩٩٧.

ـــــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، حزيران (يونيو) ٢٠٠٠.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٥٨، آب/أغسطس ٢٠٠٠.

ـــــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، شباط (فبراير) ٢٠٠٠.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٥٤، نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

ـــــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٥٢، شباط/فبراير ٢٠٠٠.

ـــــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦.

ـــــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٩، آذار/مارس ١٩٩٨.

ـــــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٥٣، آذار/مارس ٢٠٠٠.

ـــــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، نيسان (أبريل) ١٩٩٧.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٠، حزيران/يونيو ١٩٩٧.

«مستقبل «الوفد» بعد رحيل «الباشا».» **الحياة**: ١٩/٨/٢٠٠٠.

«مصالحة بين عيديد والرئيس الصومالي الجديد في ليبيا.» **الجزيرة** (السعودية): ٢٣/٩/٢٠٠٠.

المصدق، رقية. «الحقوق السياسية بين غياب التفعيل ومحاولات التجاوز.» **باحثات:** العدد ٤، ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨.

«مصر: الاخوان يتحدثون عن ضغوط لإخراجهم من «اللعبة السياسية».» **الحياة:** ٢٠٠٠/٨/١٨.

«مصر: الاخوان يرفضون التراجع عن المشاركة في الانتخابات والحكومة توسع نطاق حملتها ضدهم.» **الحياة:** ٢٠٠٠/٩/١٥.

«مصر: الإسلاميون يتواجدون في انتخابات نقابة المحامين.» **الحياة:** ٢٠٠٠/٢/٤.

«مصر: اعتقال سعد الدين ابراهيم واتهامه بتلقي أموال أجنبية...» **الشرق الأوسط:** ٢٠٠٠/٧/٢.

«مصر: تجميد حزب العمل وإسكات **الشعب** وقادته يواجهون اتهاماً بتهديد الوحدة الوطنية.» **الحياة:** ٢٠٠٠/٥/٢١.

«مصر: رئيس تحرير **الشعب** السجين يعتزم ترشيح نفسه في الانتخابات.» **الرياض:** ٢٠٠٠/٩/٢٥.

«المعارضة تنسحب من لجنة الحوار وتدين موقفي (الشعبي) و(الإصلاح).» **الشرق الأوسط:** ١٩٩٤/١/١٢.

«المغرب.. ميثاق شرف بين الحكومة والأحزاب.» **الحياة:** ١٩٩٧/٣/١.

«المفكر الإسلامي الدكتور يوسف القرضاوي يناقش أخطر قضايا الساعة (٢ ـ ٥): الإسلام والمعارضة.» **الوطن العربي:** ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

«الملف الإحصائي (٧٨): التنمية البشرية في الوطن العربي (١ من ٣).» **المستقبل العربي:** السنة ١٩، العدد ٢١٧، آذار/مارس ١٩٩٧.

«الملف الإحصائي (٧٨): التنمية البشرية في الوطن العربي (٢ من ٣).» **المستقبل العربي:** السنة ١٩، العدد ٢١٨، نيسان/أبريل ١٩٩٧.

«من يخلف في زعامة «الوفد» فؤاد سراج الدين: رجل «المعادلات الصعبة» و«مهندس الصفقات».» **الحياة:** ٢٠٠٠/٨/١١.

«مناهضو العولمة: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي «غير قابلين للإصلاح».» **الرياض:** ٢٠٠٠/٨/٥.

«مواجهة شاملة مع المدعي الاشتراكي حول القضايا المطروحة أمامها: لا... لم ننشر

غباراً حول حزب العمل. . . ولكن أثبتنا مخالفاته. . . هذه بعض أقوال قياداته التي أقروا فيها. . بوقائع محدودة. . .» **الأهرام**: ١١/٨/٢٠٠٠.

النجار، باقر. «البنية الثقافية والاجتماعية للمدينة الخليجية في الحقبة النفطية.» **عالم الفكر**: العدد ٤، نيسان/أبريل ـ حزيران/يونيو ١٩٩٦.

«ندوة تبحث أزمة الصحافيين اليمنيين وسط اتجاه غالب يدعو لمؤتمر عام.» **الشرق الأوسط**: ٢٩/٨/١٩٩٧.

الندوة (السعودية): ٣٠/٩/١٩٩٧.

«النص الحرفي لاستقالة كبير المفاوضين الفلسطينيين من الرئاسة الحل النهائي: عبد ربه: وجود قناتين للتفاوض يسهل المناورة الإسرائيلية، يريدون «تفتيت الوطن وتحويله إلى كانتونات وعزله عن العرب».» **الحياة**: ١٦/٥/٢٠٠٠.

«النص الكامل لرسالة استقالة (عبد الشافي): السلطة التنفيذية أغفلت توصيات المجلس التشريعي.» **الحياة**: ١٧/١٠/١٩٩٧.

«نظرة على العنف في الانتخابات المصرية.» **الرياض**: ٢/٨/١٩٩٥.

«نفي الرضوخ لضغوط دولية: الأمير تركي بن محمد في كلمة المملكة أمام لجنة حقوق الإنسان.» **المدينة**: ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

النقيب، خلدون حسن. «الخليج. . . إلى أين؟.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٥٣، آذار/مارس ٢٠٠٠.

النهار: ١٦/٣/٢٠٠١.

«نواب بدأوا تحركاً لرفعه إلى مجلس الأمة، الكويت: مشروع جديد لحقوق المرأة.» **الوطن**: ٤/٥/٢٠٠١.

نويهض، وليد. «الحزب والسلطة الحديثة: فكرة الحزب في أوروبا والوطن العربي.» **الفكر العربي**: السنة ٣، العدد ٢٣، تشرين الأول/أكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١.

«النيابة الموريتانية تتهم ٣ معارضين بتشكيل جمعية أشرار.» **الشرق الأوسط**: ١٧/٤/٢٠٠١.

««هبكة» «حكشة» و«يوسف» يحصلون على نصيب الأسد: ٧٠٠ مليون جنيه كلفة المعركة الانتخابية والفقراء يمتعون ويستفيدون في آن.» **الحياة**: ١٥/٩/٢٠٠٠.

«الهوية والعالمية في أفق القرن الجديد (٣ ـ ٤): الهوية المغربية في مواجهة

الاستلزامات الجديدة.» الشرق الأوسط: ١٩٩٧/٦/٤.

«واشنطن تقفل ملف موظفي الإغاثة الأكراد وتمنح معارضين عراقيين حق اللجوء السياسي.» الشرق الأوسط: ١٩٩٦/١٢/٢١.

«واشنطن مشلولة... والشرطة تقمع بلا رحمة التظاهرات ضد العولمة لليوم الثاني.» الرياض: ٢٠٠٠/٤/١٨.

«واقع البحث العلمي في نقاش صريح...» الحياة: ٢٠٠٠/٣/٧.

«واقع المرأة السعودية في سوق العمل...» رسالة معهد الإدارة العامة (الرياض): العدد ١٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

الوطن العربي: ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

«ولد داداه لـ الشرق الأوسط: الحكومة الموريتانية أطلقت رصاصة الرحمة على ديمقراطية في حالة موت سريري.» الشرق الأوسط: ٢٠٠٠/١١/١٢.

«اليمن يشهد نحو أكثر من ١٥١ حادثاً منذ عام ١٩٩١؛ خطف أكثر من ٣١٤ سائحاً وخبيراً أجنبياً في ٦٧ عملية على يد رجال القبائل.» الحياة: ٢٠٠٠/٢/١١.

ندوات

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٤.

التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في عمان، ٢٦ ـ ١٩٨٩/٣/٢٨. تحرير سعد الدين ابراهيم. عمان: المنتدى، ١٩٨٩. (سلسلة الحوارات العربية)

التقارير السنوية العربية: حلقات نقاشية. إشراف سعد الدين ابراهيم؛ تنسيق وتحرير أحمد صبحي منصور. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، ١٩٩٧.

الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مكتبة المستقبلات العربية البديلة: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية)

دور وسائل الإعلام العربية في دعم ثقافة المجتمع المدني: حلقات نقاشية. إشراف سعد الدين ابراهيم؛ تنسيق كريم صبحي؛ تحرير حمدي البصير. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، ١٩٩٧.

الدين في المجتمع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. تحرير أسامة أمين الخولي. بيروت: المركز، ١٩٩٨.

المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٩٢.

المرأة الأردنية والعمل السياسي: وقائع الندوة التي نظمها مركز الأردن الجديد في ٥ تموز ١٩٩٣ بالتعاون مع المركز الثقافي الملكي. تحرير أحمد عرفات؛ إشراف وتقديم هاني الحوراني؛ أعد للندوة طالب عوض وخديجة الحباشنة؛ مراجعة حسين أبو رمان. عمان: دار سندباد للنشر، ١٩٩٦.

المرأة الأردنية وقانون الانتخاب (وقائع ندوة). تحرير حسين أبو رمان؛ إعداد خديجة الحباشنة وطالب عوض. عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات؛ دار سندباد للنشر، ١٩٩٧. (المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية)

رسائل

العتيبي، خالد بشير. «معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية: دراسة في صنع القرار.» (رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٠).

مواقع (انترنت)

«اتساع نطاق الاضطرابات في الجزائر.» بي بي سي أونلاين <www.bbc.co.uk/hi/arabic/news>، ٢٠٠١/٦/١٦.

«اتهمت بالتخطيط لهجوم على سفارة اسرائيل: المعارضة الموريتانية تنفي مزاعم الإعداد لانقلاب.» الجزيرة. نت <www.aljazeera.net>، ٢٠٠١/٤/١٣، صفحة الوطن العربي.

«استخدمت فيه قذائف الآر بي جي: اشتباكات في صنعاء بين قوات الأمن ومسلحين.» الجزيرة. نت <www.aljazeera.net>، ٢٠٠١/٦/٤، صفحة الوطن العربي.

«اعتقال زعيم المعارضة الموريتانية.» بي بي سي أونلاين <www.bbc.co.uk/hi/arabic/news>، ٢٠٠٠/١٢/١٠.

«اعتقال معارض موريتاني.» بي بي سي أونلاين <www.bbc.co.uk/hi/arabic/news>، ١٠/٤/٢٠٠١.

«أمريكا تنتقد الحكومة الجزائرية.» بي بي سي أونلاين <www.bbc.co.uk/hi/arabic/news>، ١٥/٦/٢٠٠١.

«أمير البحرين يصدر عفواً عاماً في قضايا الأمن: المعارضة تعبر عن تفاؤلها وتطالب بإلغاء الطوارئ.» **السفير** <www.assafir.com>، ٦/٢/٢٠٠١.

«البحرين تعيد العمل بالنظام البرلماني.» بي بي سي أونلاين <www.bbc.co.uk/hi/arabic/news>، ١٦/١٢/٢٠٠٠، صفحة الأخبار.

«بدء الاستفتاء في البحرين.» بي بي سي أونلاين <www.bbc.co.uk/hi/arabic/news>، ١٤/٢/٢٠٠١، صفحة الأخبار.

«بعد رفض الزعيم الإسلامي التراجع عن اتفاقه مع قرنق: البشير يعلن فشل وساطة إسلامية لإطلاق الترابي.» **الحياة** <www.alhayat.com>، ١٦/٤/٢٠٠١.

«بمناسبة الذكرى الأربعين للاستقلال: الرئيس الموريتاني يعتزم تعديل قانون الانتخابات.» الجزيرة. نت <www.aljazeera.net>، ٢٨/١١/٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي.

«حشمت سحب طلب الإحاطة: تصاعد الانتقادات لوزير الثقافة المصري.» الجزيرة. نت <www.aljazeera.net>، ١٨/١/٢٠٠١، صفحة الثقافة والفن.

«علاقات موريتانيا بإسرائيل تثير فزع دول المغرب.» بي بي سي أونلاين <www.bbc.co.uk/hi/arabic/news>، ٣١/١٠/١٩٩٩.

«فيدرين يدعو لحوار سياسي مع أمازيغ الجزائر.» بي بي سي أونلاين <www.bbc.co.uk/hi/arabic/news>، ٢/٥/٢٠٠١.

«قلق حول مصير مثليين بمصر.» بي بي سي أونلاين <www.bbc.co.uk/hi/arabic/news>، ٨/٦/٢٠٠١.

«نتائج الانتخابات المحلية والتعديلات الدستورية.» وزارة الإعلام اليمنية <www.yemeninfo.gov.ye>.

«نصف مليون جزائري يتظاهرون في تيزي وزو.» الجزيرة. نت <www.aljazeera.net>، ٢١/٥/٢٠٠١، صفحة الوطن العربي.

«وزير الداخلية اليمني ينجو من كمين مسلح أمام منزله.» الجزيرة. نت <www.aljazeera.net>، ٦/٦/٢٠٠١، صفحة الوطن العربي.

«وفد إسرائيلي يزور موريتانيا.» بي بي سي أونلاين /<www.bbc.co.uk/hi/arabic/news>، ٧/٤/٢٠٠٠ و٢٢/٥/٢٠٠١.

«اليمن: انفجار بالضالع واختطاف ألماني إلى مأرب.» الجزيرة. نت <www.aljazeera.net>، ٢٨/٥/٢٠٠١، صفحة الوطن العربي.

٢ ـ الأجنبية

Books

Braudel, Fernand. *A History of Civilizations*. New York: Penguin Books, 1993.

Breunig, Charles. *The Age of Revolution and Reaction, 1789-1850*. 2nd ed. New York: Norton, 1977. (Norton History of Modern Europe)

Brouwer, Steve. *Sharing the Pie: A Citizen's Guide to Wealth and Power in America*. New York: Henry Holt, 1998.

Carter, Stephen L. *Civility: Manners, Morals and the Etiquette of Democracy*. New York: HarperPerennial, 1999.

Christopher, Robert C. *The Japanese Mind*. New York: Fawcett Columbine, 1984.

Cumings, Bruce. *Parallax Visions: Making Sense of American-East Asian Relations at the End of the Century*. Durham, NC: Duke University Press, 1999. (Asia-Pacific, Culture, Politics, and Society)

Denoeux, Guilain P. *The United States and the Challenge of Democratization in the Arab World*. Washington, DC: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1996. (Occasional Papers)

Fukuyama, Francis. *The End of History?*. New York: Free Press; London: Hamish Hamilton, 1992.

———. *The Great Disruption: Human Nature and the Reconstruction of Social Order*. New York: Free Press, 1999.

Gollwitzer, Heinz. *Europe in the Age of Imperialism, 1880-1914*. New York: Norton, 1969.

Hacker, Andrew. *Two Nations: Black and White, Separate, Hostile, Unequal*. Expanded and updated ed. New York: Ballantine Books, 1995.

Hammoudi, Abdellah. *Master and Disciple: The Cultural Foundations of Moroccan Authoritarianism*. Chicago, IL: University of Chicago Press,

1997.

Hobsbawn, Eric. *The Age of Revolution, 1789-1848*. New York: New American Library, 1962. (A Mentor Book)

Holton, R. J. *Cities, Capitalism and Civilization*. London; Boston, MA: Allen and Unwin, 1986. (Controversies in Sociology; 20)

Huntington, Samuel P. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. New York: Simon and Schuster, 1996.

———. *The Clash of Civilizations: The Debate*. New York: Council on Foreign Relations, 1993.

Hussain, Asaf, Robert Olson and Jamil Qureshi (eds.). *Orientalism, Islam and Islamists*. Brattleboro, VT: Amana Books, 1984.

Lefebvre, Georges [et al.]. *The Transition from Feudalism to Capitalism*. London: Verso, 1978.

Maharidge, Dale. *The Coming White Minority: California, Multiculturalism, and America's Future*. New York: Vintage Books, 1999.

Marx, Karl. *Pre-capitalist Economic Formations*. New York: International Publishers, 1965.

——— and Frederick Engels. *The Socialist Revolution*. Moscow: Progress Publishers, 1978.

O'Donnell, Guillermo A., Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986.

pt. 4: *Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*.

Richardson, Bradley M. *The Political Culture of Japan*. Berkeley, CA: University of California Press, [1974].

Rodenbeck, Max. *Cairo: The City Victorious*. London: Picador, 1998.

Schlesinger, Arthur M. (Jr.). *The Disuniting of America: Reflections on a Multicultural Society*. Rev. and enlarged ed. New York: Norton, 1998.

Tilly, Charles (ed.). *The Formation of National States in Western Europe*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975. (Studies in Political Development; 8)

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA] and CAWTAR. *Arab Women, 1995: Trends, Statistics, and Indicators*, New York: United Nations, 1997.

Ward, Robert E. (ed.). *Political Development in Modern Japan*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1968. (Studies in the Modernization of

Japan; 4)

Wolfe, Alan. *One Nation, after All: What Middle-class Americans Really Think about: God, Country, Family, Racism, Welfare, Immigration, Homosexuality, Work, the Right, the Left, and Each Other*. New York: Penguin Books, 1998.

Wolferen, Karel van. *The Enigma of Japanese Power: People and Politics in a Stateless Nation*. With a new introduction and epilogue for the Vintage edition. New York: Vintage Books, 1990.

World Bank. *World Development Report, 1997: The State in a Changing World*. Washington, DC: The Bank, 1997.

Periodicals

Chevre, Mathilde. «The Nile: A River Crossing Two Cairos.» *Arabic Trends* (Paris): no. 3, October 1998.

Diamond, Larry. «Rethinking Civil Society: Toward Democratic Consolidation.» *Journal of Democracy:* vol. 5, no. 3, July 1994.

Fish, M. Steven. «Russia's Fourth Transition.» *Journal of Democracy*: vol. 5, no. 3, July 1994.

Fukuyama, Francis. «The End of History?.» *National Interest:* no. 16, Summer 1989.

Harik, Iliya. «Rethinking Civil Society: Pluralism in the Arab World.» *Journal of Democracy:* vol. 5, no. 3, July 1994.

Hinnebusch, Raymond A. «State and Civil Society in Syria.» *Middle East Journal:* vol. 47, no. 2, Spring 1993.

Huntington, Samuel P. «The Clash of Civilizations?.» *Foreign Affairs:* vol. 72, no. 3, Summer 1993.

Muslih, Muhammad. «Palestinian Civil Society.» *Middle East Journal:* vol. 47, no. 2, Spring 1993.

Richards, Alan. «Economic Imperatives and Political Systems.» *Middle East Journal:* vol. 47, no. 2, Spring 1993.

Al-Sayyid, Mustapha K. «A Civil Society in Egypt?.» *Middle East Journal:* vol. 47, no. 2, Spring 1993.

Tetreault, Mary Ann. «Civil Society in Kuwait: Protected Spaces and Women's Rights.» *Middle East Journal:* vol. 47, no. 2, Spring 1993.

فهـــرس

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- س -

- ش -

- ص -

الدكتور متروك الفالح

- ولد في سكاكا ـ الجوف (السعودية) عام ١٩٥٣.

- حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية عن أطروحته «تأثير عمليات التحديث والتعبئة الاجتماعية على البنى الاجتماعية والسياسية في البلاد العربية مع التركيز على حالة السعوديه».

- يعمل حالياً أستاذاً للسياسة المقارنة والعلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود.

- صدر له كتاب **التحديث والتنمية وتحولات النخبة في الريف العربي السعودي: سكاكا الجوف في نهاية القرن العشرين** (بيروت، ٢٠٠٠).

- له عديد من الدراسات والأبحاث حول الدولة والمجتمع في عدد من البلدان العربية (السعودية، ومصر، والبحرين، والجزائر) وعلاقتها بالغرب. ونشر عديداً من المقالات في عدد من الدوريات العربية منها **المستقبل العربي**.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٦
أو



-431-04-3

